وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة :علوم سياسية
التخصص :دراسات أورومتوسطية

العنوان

مستقبل العلاقات الأورومتوسطية ودورها في إعادة بناء النظام الدولي

من إعداد
قلواز ابراهيم

المناقشة بتاريخ 2018/**05**/22 من طرف اللجنة المكونة من:

د.بلخيرة محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف	رئيس
أ.د غربي محمد	أستاذ	المركز الجامعي تيسمسيلت	مقرر
أ.د عبد الوهاب بن خليف	أستاذ	جامعة الجزائر3	ممتحن
د.بن يمينة شايب الذراع	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف	ممتحن
د.رزيق محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر3	ممتحن
د.حفاف سعاد	أستاذة محاضرة أ	جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف	ممتحن

الإهـــــــــــداء

إلى والداي الكريمين أطال الله في عمريهما

وإلى كل طالب علم

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكـــــــــــر و تقدير

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل، بفضله وعونه، فله الحمد كله، وله الشكر كله، لا نحصي ثناء عليه إنه كما أثنى على نفسه، والحمد لله رب العالمين.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:((من لم يشكر الناس لم يشكر الله))؛ أتقدم بخالص شكري، وعرفاني للأستاذ المشرف أ.د غربي محمد على الاهتمام والتوجيه الذي تلقيته منه طيلة مرحلة التكوين الجامعي، وتقديري له على كل النصائح والتصويبات التي قدمها لي طيلة مراحل إنجاز هذا العمل.

الملخص:

يظهر من خلال تطور العلاقات الأورومتوسطية؛ التأثير المتبادل بين النظام الدولي كمحدد رئيسي للعلاقات بين الدول، والكتل الإقليمية، والعلاقات الأورومتوسطية كنموذج مصغر عن التفاعلات الكونية، وبالنظر إلى الأهمية الحضارية والاقتصادية والاستراتيجية للفضاء المتوسطي فإن العلاقات الأورومتوسطية ستظل عنصرا رئيسيا في معادلة التحولات الكبرى والتغيير النظمي الدولي، حاضرا ومستقبلا.

تمر العلاقات الأورومتوسطية والنظام الدولي بمرحلة فاصلة بين مسارات تقليدية تتوارى ومسارات جديدة قيد التأسيس في المستقبل المتوسط، في ظل ازمة نظمية عالمية اهار فيها الدور القيادي الامريكي، وتراجع النموذج الاقتصادي الليبرالي، وافلس نموذج القيم الديمقراطية الحاكمة، وانعكست هده الازمة واتجاهاها العالمية الكبرى على المنطقة الأورومتوسطية ونظمها الإقليمية الفرعية بتحريك عناصر التناقض والتصادم داخلها، مع صعود النزعات القومية والشعبوية في أوروبا على حساب ظاهرة الأوربة، وتصادم العرقيات والمذاهب في المنطقة العربية على حساب القومية العربية والإسلامية، وعودة حركة الإحياء الإمبراطوري في مقابل تراجع الاتجاهات التكاملية التقليدية، وديناميكيات القوى الصاعدة التي تساهم في إعادة تشكيل التفاعلات العالمية بزعزعة البنى النظمية الدولية والإقليمية على حساب الظاهرة الأورومتوسطية، وهذا ما أدى الى تشابك التحديات الأوروبية والعربية، وفرض على الطرفين مسارات مشتركة لمواجهة ديناميكيات التفكيك وإعادة التركيب النظمي الاقليمي والدولي.

تتجه العلاقات الاورومتوسطية في العقدين القادمين نحو مزيد من التشابك، وتعميق مسارات الشراكة المتعددة المستويات لإعادة تشكيل النظم الإقليمية وبناء إقليمية أورومتوسطية جديدة، تجمع بين المصالح الاقتصادية والجغرافيا السياسية من جهة، والهويات والقيم والمعايير المشتركة من جهة ثانية، استنادا إلى مقاربة القوة المعيارية التي تربط تحول المعايير لدول الشراكة بدوائر التكامل الأوروبي الداخلية والخارجية، و دوائر الاقتصاد العالمي والنظام الدولي، لبناء تحالف إقليمي أورومتوسطي، وفق أنماط تفاعلات وموازين قوى وتوزيع قيم وأدوار جديدة، تراعي التوازنات الإقليمية والتحولات الدولية، وهذا ما سيحقق المصالح الاستراتيجية المتبادلة للضفتين، ويمكن التحالف الأورومتوسطي من لعب دور رئيسي في بناء نظام دولي تعددي مستدام.

مقدمة

تمهيـــــــد

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحولات أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية عميقة، أثرت على ميزان القوة إقليميا ودوليا، وأدت إلى إعادة تشكيل التفاعلات الدولية وفق أنماط جديدة، وتعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية من أكثر المناطق التي تاثرت بهده التحولات، بالنظر إلى الاهمية الجيوسياسية للمنطقة، ومكانتها في السياسة الدولية، وموقعها من استراتيجيات القوى الكبرى، وهذا ما ضاعف من حجم التحديات التي واجهت الدول الأورومتوسطية في ظل النظام الدولي الجديد، وما أفرزته متغيراته من فرص ومخاطر، جعلت من تعاون الضفتين حتمية لامناص منها للتكيف مع الوضع الدولي الجديد في المتوسط، فدول الضفة الجنوبية كانت تسعى للبحث عن حضور لها في نظام ما بعد التوازن القطبي، بينما كانت الدول الأوروبية متكتلة تسعى إلى إحياء الوجود الأوروبي العالمي، وتطوير علاقاتها التاريخية بستعمرا السابقة، لإعادة بناء قطب أوروبي عالمي منافس لبقية الأقطاب الصاعدة.

سارعت الدول الأوروبية في سياق هده التحولات إلى تطوير سياساتها المتوسطية، لتجاوز المال التجاري التبادلي نحو إطار أوسع، يشمل الإصلاح السياسي والاقتصادي، والحوار الثقافي والاجتماعي، وفق منظورات وآليات تعاونية متساندة، وترتيبات تكاملية ثنائية ومتعددة الأطراف، حدد من خلالها الطرف الأوروبي مجموعة من الأهداف؛ التي تعد المرتكزات الكبرى لمل تصورات إعادة بناء الإقليم المتوسطي،كفضاء للسلام والأمن والاستقرار، والتعايش الاجتماعي في ظل التنوع والتعدد الثقافي، و التنمية الشاملة، عاكسة بذلك رؤية الاتحاد الأوروبي وما يجب أن تكون عليه علاقة وحداته مع دول جنوب المتوسط، فمضامين هذه السياسات مكنت الطرف الأوروبي من تكييف التحولات الإقليمية لصالحه، وتضمين مسار التعاون بين الضفتين رؤية استراتيجية ذات أبعاد قيمية، تهدف إلى بناء إقليم متوسطي على مقاس القوة المعيارية الاوروبية.

اتجهت الدول الاوروبية في تصميم سياساتها لصناعة مستقبلها على اساس التخطيط المشترك لمستقبل الإقليم الأوروبي، فقد استغلت القوى الأوروبية بحث دول العالم الثالث عن آليات بديلة لنظام توازن القوة المنهار للمشاركة في النظام الدولي الجديد، وعملت على توجيه تكيف هذه الدول مع تحولات النظام الدولي الجديد، والحوارات المتعددة المستويات؛ وفق ما يخدم المصالح الأوروبية على المدى البعيد، فكان مشروع الشراكة الأورومتوسطية الإطار الشامل والمناسب لتحول القوة المعيارية الأوروبية، انطلاقا من حلقات الجوار ومراكز النفوذ التقليدية جنوب المتوسط، لتتويج المستقبل الإقليمي ببناء عالمي، تعيد من خلاله أوروبا الموحدة بناء النظام الدولي الذي تقوده من جديد، فالشراكة الأورومتوسطية تأتي ضمن مسارات تطور المشروع الأوروبي العالمي.

أصبحت الألفية الجديدة عنوانا لصناعة الطموحات المستقبلية، إذ برزت الكثير من المشاريع الإقليمية والدولية، وحركة الإحياء الإمبراطوري، وعودة قوى المراجعة التعديلية، من أجل المساهمة الفعالة في مسارات إعادة بناء النظام الدولي المتعدد الأقطاب،بداية بصعود الصين، وعودة روسيا الساعية إلى إحياء الإرث السوفياتي، وتكتل الدول الأوروبية لبناء قطب عالمي، كما برزت طموحات قوى إقليمية صاعدة توظف إرثها التاريخي والحضاري لتحقيق طموحا ا المستقبلية على غرار تركيا وإيران، وبذلك صار المستقبل العالمي عنوانا متعددا لمشاريع روسيا الجد يدة، وقرن ضة آسيا، وعا لم الصين، وقرن أوروبا الموحدة، بينما توارت مشاريع الوحدة الإسلامية، والعربية، والمغاربية، والإفريقية، ومسار حركة عدم الانحياز على الصعيد العالمي.

وتجمع معظم الدراسات على أن العا لم يشهد مرحلة انتقالية فارقة، تتوارى فيها النماذج النظمية، الإقليمية والدولية التقليدية، وأنماط العلاقات وطبيعة التفاعلات الدولية، وهناك إرهاصات لتبلور نماذج نظمية جديدة، ذات مضامين قيمية معيارية واقتصادية، بديلة للنموذج الغربي الأمريكوأوروبي، وترصد الدراسات المسارات الجديدة لصنع القواعد العامة للتنظيم، وضبط التفاعلات الدولية، بين المراهنة على آفاق العصر الأمريكي، وتأكيد قدرة الولايات المتحدة على قيادة مسار إعادة بناء نظام دولي مستدام، وبين دراسات استشرافية أخذي تنطلق من مؤشرات اية القطبية الأمريكية وبروز معا لم التعددية القطبية، بانتقال القوة إلى العا لم الآسيوي، وبداية عصر الصين على المدى المتوسط، ونجاح المشروع الروسي لاستعادة مركز قلب الأرض، وتطور مشروع البريكس(Brics)الذي يؤسس لقواعد تنظيم دولية، وآليات بديلة النظام الدولي الغربي المهيمن، ومشروع أوروبا كقوة معيارية تحويلية.

في سياق هذه التحولات الإقليمية والدولية والرهانات التعديلية الكبرى؛ تبرزالعلاقات الأورومتوسطية كنموذج كوني مصغر، فاستنادا إلى تطور آليات ومضامين البناء الإقليمي الأورومتوسطي والقوة المعيارية الأوروبية، والتوقعات المتعلقة بنجاح مأسسة الشراكة الأورومتوسطية على المدى المتوسط في مختلف المجالات؛ فإن التفاعلات الأورومتوسطية يتوقع أن تكون من أهم المسارات المؤثرة في صنع قواعد التنظيم الدولي، وضبط التفاعلات العالمية، إلى جانب بقية المسارات والمشاريع المستقبلية، الإقليمية والدولية.

أولا–مبررات اختيار الموضوع:

أصبح موضوع العلاقات الاورومتوسطية من ا كثر المجالات الحيوية التي تلقى اهتماما متزايدا في الاوساط الأكاديمية، نظرا لعلاقته بأكثر قضايا الوضع الراهن، والتحولات الكبرى الجارية على مستوى المنطقة، وعلى المستوى العالمي، ومن ثمة فرض نفسه كأولوية بحثية، له من المبررات الموضوعية ما يدفع الباحث للتخصص فيه.

فدائرة التفاعلات الأوروميتوسطية مجال بحثي ثري، يساعد الباحثين على اختبار أفكارهم، وتقديم تصورات جديدة لفهم تحولات المنطقة واستشراف مالاها، لما تمثله هذه الدائرة؛ بخبرها التاريخية في بناء النظم الإقليمية والدولية، وطبيعة تفاعلاها الراهنة التي تمثل نموذج كوني مصغر، والتطلعات المستقبلية لفواعلها، الساعية إلى تعظيم منافع الاعتماد المتبادل، وترسيخ التعايش والتضامن كأسس لبناء الأمن العالمي؛ في نظام دولي تعددي مستدام.

ثانيا–الدراســـات السابقــة:

أعدت مراكز البحث والمخابر العلمية المختلفة من الضفتين الكثير من الدراسات والمشاريع البحثية عن مستقبل العلاقات الأوروميتوسطية، ودورها المحتمل في ضبط التفاعلات الدولية،ومسارات إعادة بناء النظام الدولي، و كانت معظمها مشاريع بحثية أوروبية، بدعم من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أو مشاريع البحث التي دعمتها آليات الشراكة،شؤ كت فيها مراكز بحث ونخب علمية من كلا الضفتين، ومن أبرز هذه المشاريع البحثية نجد:

- مشروع مستقبل المتوسط سنة2030[1]، وهو دراسة استشرافية بدأها سنة 2009 معهد الاستشراف الاقتصادي المتوسطي IPEMED ، وحاول معدو الدراسة الخروج بسيناريوهات عن مستقبل الفضاء المتوسطي للتكيف مع التغيرات العالمية المحتملة، والتأثير في الاتجاهات التي تخدم مستقبل المنطقة، بتقديم بدائل لسيناريوهات الصراع والتأزم، وقد رصدت الدراسة أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل المنطقة: سيناريو الاختلافات المتوسطية(السيناريو السلبي)، سيناريو الأزمة المتوسطية(السيناريو الكارثي)، سيناريو التطابق المتوسطي الجديد(السيناريو التفاؤلي المأمول)، وسيناريو التطابق الجزئي في الجنوب(السيناريو الممكن).

وتتمثل النتائج المهمة لهذه الدراسة في تقديمها لعديد المجالات المستقبلية التي تتطلب شراكة فعالة بين الضفتين، انطلاقا من حاجة كل طرف للطرف الآخر، وبلوغ الشراكة مرحلة حساسة ستؤدي محاولات التراجع عنها انجراحية لكلا الطرفين، وبالتالي تؤكد هذه الدراسة على وجود فرص متكاملة لتفعيل آليات التساند، وتقاسم الأعباء في مواجهة المخاطر والتهديدات المشتركة، وتعميق الاعتماد المتبادل بين الضفتين،لترقية الشراكة على كافة المستويات والأبعاد.

---

(1) Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, **MEDITERRANÉE 2030,4 SCÉNARIOS POUR LES TERRITOIRES MÉDITERRANÉENS**,INSTITUT DE PROSPECTIVE ECONOMIQUE DU MONDE MEDITERRANEEN, Paris, France,2009.
- Guillaume Alméras et Cécile Jolly, **Méditerranée 2030**, IPEDM , Paris, France,2009.
- cécile jolly, **Demain, la Méditerranée Scénarios et projections à 2030 , croissance, emploi, migrations, énergie, agriculture**, IPEDM MEDITERRANEEN, Paris, France,2011.

-مشروع آفاق متوسطية MEDPRO(méditerranéen prospects)، التفكير في المستقبل من أجل المتوسط[1]، وهو شبكة بحثية تضم 18 من بيوت الخبرة والشبكات العلمية، من 13 دولة متوسطية، (بلجيكا، قبرص،مصر، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، المغرب،هولندا، فلسطين، وبولندة، إسبانيا، وتونس)* ، ويركز هذا المشروع على التحديات التي تواجه المنطقة مستقبلا، بهدف الإسهام في عمليات الإصلاح والتطوير الشامل، نحو إقليم يسوده الأمن والاستقرار والرخاء المشترك، حيث يقدم المشروع في النهاية رؤى بديلة، تطرح عديد الخيارات أمام الفواعل المتوسطية وصانعي القرار المتوسطيين،لاعتمادها مستقبلا.

انطلاقا من مقاربة بحثية على ثلاث مراحل، وضمن سبع مجالات بحثية رئيسيةحيث ر كزت المرحلة الأولى على إبراز السياسات، والأوضاع، والاتجاهات الحالية، في كل مجال من المجالات البحثية المحددة، ثم استخدام التوقعات الموجودة لرسم سيناريوهات جديدة في المرحلة الثانية، وتم إعادة تقييم السيناريوهات في المرحلة الثالثة وصياغة سياسات بديلة استجابة للتحليلات السابقة.

وخلصت الدراسة في النهاية إلى أن الآفاق المستقبلية للعلاقات الأورومتوسطية ستتجاوز العمل المشترك لتحقيق الرهانات الأساسية في المنطقة، لتتبنى منظور تغيير عالمي مشترك في مواجهة مشاريع القوى التعديلية المتنافسة في المتوسط، وهناك إمكانية لبروز تحالف إقليمي أورومتوسطي موسع، سيشكل مركز ثقل جديد في النظام الدولي.

- دراسة معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية(EUISS) الصادرة العام 2015، والمعنونة بمستقبل العرب.. ثلاثة سيناريوهات لعام 2025"[2]، وتمثل هذه الدراسة الرؤية الأوروبية لمستقبل المنطقة العربية، حيث تطرح عدة

---

[1]- Rym Ayadi, **mediterranean prospects (MEDPRO)**, Institute Centre for European Policy Studies, Brussels, 2009
http://www.medpro-foresight.eu/ar/system/files/MedproLeaflet_EN.pdf

*مركز دراسات السياسة الأوروبية(CEPS)، بلجيكا، مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية(CASE)، بولندا، مركز قبرص للشؤون الأوروبية والدولية، جامعة نيقوسيا(CCEIA) قبرص، مؤسسة إني إنريكو ماتي(FEEM) إيطاليا، المنتدى الأورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية (FEMISE)، فرنسا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة(FEPS) ، مصر، معهد الاتصالات ونظم الحاسوب التابع للجامعة الفنية الوطنية بأثينا(ICCS, NTUA) ، اليونان، معهد الشؤون الدولية(IAI) ، إيطاليا، معهد أوروبا المتوسطي(IEMed) ، إسبانيا المعهد المغربي للعلاقات الدولية(IMRI) ، المغرب، معهد دراسات إدماج النظم(ISIS) ، إيطاليا، معهد القدرة التنافسية والدراسات الكمية(ITCEQ) ، تونس، المعهد الزراعي المتوسطي لباري(MAIB) ، إيطاليا، معهد بحوث فلسطين للسياسة الاقتصادية(MAS) ، فلسطين، معهد هولندا السكاني للتخصصات المتعددة(NIDI) ، هولندا، جامعة مدريد الفنية(UPM) ، إسبانيا، مركز البحوث الاقتصادية الأوروبية(ZEW) ، ألمانيا.

[2] -Florence Gaub, Alexandra Laban (Editors), **Arab futures: Three scenarios for 2025** (Paris, European Union Institute for Security Studies, February 2015)
http://www.iss.europa.eu/uploads/media/Report_22_Arab_futures.pdf

استشرافات للتحولات الجارية في المنطقة بعد أحداث الربيع العربي، وفي ضوء القراءات الأوروبية لمسار السياسات العربية اتجاه التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية، التي تواجه العرب على المدى المتوسط.

تعكس الدراسة حجم الاهتمام الأوروبي بكل التحولات العربية، والتقديرات المسبقة لتطور مختلف تجاهها، كما تعكس أيضا حجم المخاوف الأوروبية من سباق النفوذ بين مختلف القوى الساعية لاستغلال الوضع العربي المضطرب؛ لتعزيز نفوذها على حساب النفوذ التقليدي للأوروبيين، وتصيغ الدراسة في النهاية ثلاث سيناريوهات للمنطقة العربية العام 2025، بين الاتجاه الخطي، واتجاه التأزم المندر بالانهيار العربي، وسيناريو اخير يمثل الرؤية التفاؤلية المبنية على افتراضات الطفرة العربية، حيث صيغت هذه الرؤية على أساس تطور مؤشرات إعادة بناء الدولة من الناحية السياسية، ومواجهة تحديات تنامي الشبكات الإرهابية من الناحية الأمنية، والتحدي الاقتصادي المتمثل في مواجهة متلازمات الأزمة الاقتصادية التي تؤشر عليها معدلات البطالة والمديونية الخارجية، الفقر، والناتج المحلي، والدخل الفردي.

أكدت هذه الدراسة على استمرار حيوية المنطقة العربية في التفاعلات الدولية، وتعاظم أهميتها الإستراتيجية بالنسبة لأوروبا مستقبلا، وإذا كان على الأوروبيين أن يتخوفوا من عالم عربي قوي مستقبلا، فعليهم أن يكونوا أكثر خشية من عالم عربي أكثر ضعفا.

-مشروع استشراف المستقبل حول شكل العالم في العام 2030، برؤية أوروبية، أنجز في 2015 و المعنون ب"**الاتجاهات العالمية في2030: هل يمكن للاتحاد الأوروبي مواجهة التحديات المقبلة؟**"، وقد صدر عن (مؤسسة النظام الأوروبي لتحليل السياسة والإستراتيجية)، وهي إحدى المؤسسات الداخلية المستحدثة في الاتحاد الأوروبي، وتقدم المشورة فيما يتعلق بالسياسات المتوسطة، والبعيدة المدى، لمؤسسات الاتحاد الأوروبي.[1]

ويُقدم المشروع رؤية شاملة لشكل العالم خلال الـ15 عامًا القادمة، انطلاقا مما توصلت إليه التقارير الصادرة عن معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS)، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية، ويحاول التقرير رسم صورة لمستقبل العالم وتحديد السيناريوهات الممكنة للاتجاهات العالمية، ومستقبل الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص في عالم 2030، ومدى قدرته على التكيف مع التغيرات العالمية في محيطه الإقليمي العربي ، في ظل احتدام المنافسة الدولية، وصعود قوى عالمية جديدة.

---

(1) European Strategy and policy analysis system, **Global Trends to 2030: Can the EU meet the challenges ahead?**, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2015 http://europa.eu/espas/pdf/espas-report-2015.pdf

نجد أن السمات الرئيسية لهذه المشاريع البحثية انها تعاونية، تضم مجموعة كبيرة من بيوت الخبرة، في مجالات بحثية مختلفة، ومن دول أوروبية متعددة وممولة من جهات أوروبية رسمية أو خاصة، وبالرغم من إشراكها لنخب ومراكز بحث غير اوروبية، إلا ان مخرجاتها تسعى لوضع سياسات متوسطية تعكس القوة المعيارية لأوربا.

أما فيما يتعلق بالأدبيات العربية حول مستقبل العالم العربي في ظل التحولات الإقليمية والدولية، واستشراف علاقات المنطقة ببقية الأقاليم، فقد خصصت مجلة السياسة الدولية ملحقين ضمن أعدادها لمناقشة الأزمة النظمية ودور القوى الصاعدة والتكتلات الإقليمية في إعادة بناء النظام الدولي، حيث تطرق الملحق الأول لحالة القائد الإقليمي: أدوار القوى المحورية في مرحلة السيولة الدولية [1]، و كان الملحق الثاني تكملة لفحص اتجاهات الموضوع، من خلال دراسة حالات التكامل المأزوم: معضلات التقارب الإقليمي وفرص إعادة تشكيل العالم[2] ، وقد خلصت مختلف الدراسات في كلا الملحقين إلى أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تقدم إضافات إيجابية لإعادة بناء النظام الدولي، وبإمكانها ان توظف مختلف خبراتها، وتجاربها الإقليمية، لإحلال مؤسسات وقواعد تنظيم، وآليات جديدة لضبط التفاعلات الدولية، وفي نفس الوقت تؤكد تلك الدراسات على عدم قدرة أي من تلك المنظمات منفردة في مواجهة الأزمة النظمية العالمية، وحاجتها إلى شراكات واسعة بين مختلف التكتلات التي تتقاسم مواقف متقاربة، بخصوص الأسس والمعايير والقواعد التي يجب أن تسود مؤسسات النظام الدولي.

أما الدراسات التي تمثل الرؤية الأمريكية لمستقبل النظام الدولي، والعلاقات الإقليمية، فتبرزها في المقام الأول التقارير الاستشرافية لمس استخبارات الأمن القومي الأمريكي، التي تصدر كل أربع سنوات منذ 1996، حيث صدر تقرير استشراف العالم 2025 في عام 2008[3]، وأعقبه تقرير استشراف العالم 2030 في عام 2012[4]، وهما من أهم الاستشرافات التي اعتمدت في رسم السياسات الأمريكية العالمية، بينما صدر آخر تقرير استشرافي عن مستقبل العالم عام 2035 بداية 2017 بالتزامن مع المشروع البحثي الذي بدأته مؤسسة راند (RAND)، كبديل لمشروع القرن الأمريكي، والمعنون ب"إعادة بناء نظام دولي تعددي مستدام"[5].

---

(1) - مالك عوني، **القائد الإقليمي: أدوار القوى المحورية في مرحلة السيولة الدولية**، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، العدد 198، مجلد 49، أكتوبر 2014.

(2)- مالك عوني، **التكامل المأزوم: معضلات التقارب الإقليمي وفرص إعادة تشكيل العالم**، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، العدد 201، مجلد 50، جويلية 2015.

(3) Global Trends 2025: A Transformed World - AICPA
https://www.aicpa.org/research/cpahorizons2025/globalforces/downloadabledocuments/globaltrends.pdf

(4) National Intelligence Council Global Trends 2030: Alternative Worlds ... The world of 2030
http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1728-4457.2013.00585.x/pdf

(5) Michael J. Mazarr, **BUILDING A SUSTAINABLE INTERNATIONAL ORDER** : UNDERSTANDING THE Current International Order, the RAND Corporation, USA, 2016

تقر التقارير والاستشرافات الأمريكية للعالم بتراجع الهيمنة الأمريكية عالميا، وعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العالم كقوة عظمى وحيدة، وتظهر الكثير من مؤشرات بروز التعددية القطبية، لكنها في نفس الوقت تؤكد على استمرار الدور المحوري للولايات المتحدة الأمريكية في هندسة أي نظام دولي تعددي مستقبلا.

ثالثا–إشكالية الدراسة:

تظهر التطورات التي عرفتها العلاقات بين ضفتي المتوسط وتفاعلاتها الدولية؛ درجة التأثير المتبادل بين النظام الدولي وهيكل العلاقات في المنطقة الاوروميتوسطية، باعتبار اها تاريخيا؛ تمثل مركز العالم والاساس الاول لظهور التنظيمين الإقليمي والدولي، وتشكل نموذجا لعلاقات كونية مصغرة في الوقت الحاضر، وتقع تجاهلها المستقبلية من خلال مسارات الشراكة في قلب تقاطع المسارات الإقليمية والدولية، الساعية إلى فرض منظوراها وتصوراها، لإعادة بناء نظام دولي تعددي مستدام، ومن هنا ألخص إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

-ما مستقبل مسارات التعاون والشراكة في المنطقة الأورومتوسطية في ظل التحولات الإقليمية والدولية؟ والى أي مدى يمكن أن تساهم الترتيبات المؤسسية النهائية لهذه الشراكة في مسار إعادة بناء نظام دولي تعددي مستدام؟.

يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الجزئية:

-ما هي العوامل والقضايا الجوهرية الحاسمة في مسار تطور العلاقات الأورومتوسطية؟

-كيف تطورت العلاقات الأورومتوسطية في ظل أزمة النظام الدولي الجديد؟وما مضامين الإقليمية الأورومتوسطية؟

-فيم تتمثل الاتجاهات العالمية الكبرى، والاتجاهات الرئيسية في الإقليم الأورومتوسطي؟وما هي حدود التأثر والتأثير بين دائرة التفاعلات العالمية ودائرة التفاعلات الأورومتوسطية؟.

-إلى أي مدى ستؤثر السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأورومتوسطية على المسارات الإقليمية والدولية، الساعية لإعادة بناء النظام الدولي؟.

رابعا–فرضيات الدراسة:

كلما تمكنت الفواعل الأورومتوسطية باستثمار ظرفية تفاعلاتها من توظيف خبرتها التاريخية في بناء النظم الإقليمية والدولية، ونموذجها التعديلي المعياري؛ واستغلال تنافس مشاريع القوى الصاعدة التعديلية لإنجاز مسارات الإقليمية الأورومتوسطية المعيارية ، فسيكون لها دورا مهما في مسار إعادة بناء النظام الدولي التعددي المستدام على المدى المتوسط ،وانطلاقا من هذه الفرضية الرئيسية، تم اعتماد فرضيات فرعية منها:

-يعتبر الأمن والطاقة **والدين، من العوامل الجوهرية** الحاسمة في مسار تطور العلاقات الأورومتوسطية، **والتنظيم** الدولي.

- **صممت السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي لتكييف تحولات الضفة الجنوبية مع أسس القوة المعيارية** للقطب الأوروبي المستقبلي، **سياسيا وأمنيا واقتصاديا وثقافيا.**

- **على الرغم من الدور الذي تؤديه الأقطاب التعديلية الصاعدة** في النظام الدولي؛ **إلا أن الاتجاهات المستقبلية** العظمى ترجح انتقال القوة إلى الإقليم الأورومتوسطي على المدى المتوسط.

- **كلما تمكنت الفواعل الأورومتوسطية من مأسسة شراكتها المتعددة المستويات، والإيفاء** بقواعد ومعايير **البناء الإقليمي؛ فإن ذلك سيمكنها من أداء دور جوهري** في إعادة بناء النظام الدولي **التعددي.**

خامسا–أهمية الدراســــــــة:

تزايد الاهتمام بالدراسات الأورومتوسطية في السنوات الأخيرة، وهو ما ظهر من خلال تزايد مراكز ومخابر البحث المهتمة بالشأن الأورومتوسطي، وكذا فتح تخصصات للدراسات الأورومتوسطية في مختلف المستويات الجامعية؛ تماشيا مع ما تشهده الساحة الدولية من تفاعلات ذات ارتباط **مباشر بالفضاء الأورومتوسطي، إلا أن هناك ندرة** في الدراسات الأورومتوسطية ذات الطابع الاستشرافي لاكتشاف مستقبل المنطقة، خاصة الدراسات العربية، ومن هنا تأخذ هذه الدراسة أهميتها الموضوعية والعلمية من اهتمامها بالقضايا الراهنة للمنطقة الأورومتوسطية، التي **أصبحت** في صلب اهتمامات الباحثين، ومحاولة الإسهام في إثراء مجال الدراسات الأورومتوسطية المستقبلية.

وتكمن الاهمية العملية للدراسة في تزايد الارتباط بين الحقل الا كاديمي وصناع السياسات، خصوصا في المجال الاستشرافي، إذ أصبحت الدراسات المستقبلية أحد أهم الأدوات الإر شادية لصناع القرار في هندسة وتوجيه سياساتهم، كما تظهر مدى استفادة الاوربيين من الاستشراف المشترك لمستقبل المنطقة، قبل دخولهم في مسار الشراكة الأورومتوسطية، أما الأهمية المنهجية للدراسة فهي محاولة لتوجيه الطلبة والباحثين للاهتمام بمناهج وتقنيات **الدراسات المستقبلية**، وتطبيقها في البحث العلمي.

سادسا–صعوبات الدراسة: تتمثل الصعوبات التي واجهتها في قلة الدراسات المستقبلية **العربية** التي تمثل **الرؤية العربية لمستقبل العلاقات الأورومتوسطية**، والدور العربي **المستقبلي** في إعادة بناء النظام الدولي.

سابعا–الإطار الزماني والمكاني للدراسة: يقسم الزمن إلى ماضي، حاضر ومستقبل، **وما أن الماضي لا يمكن** تغييره، **والحاضر هو الزمن الذي نعيشه؛** فإن الاهتمام العلمي اتجه نحو مزيد من التركيز على دراسة المستقبل، **وقد وضعت جامعة مينسوتا تقسيما للمستقبل،** يعرف باسمها، **ويندرج ضمنه** خمسة **أصناف للمستقبل: المستقبل المباشر عامين والمستقبل القريب** من عامين إلى خمسة أعوام **والمستقبل المتوسط** من خمسة أعوام إلى عشرون **عاما والمستقبل البعيد** من عشرين إلى خمسين عاما، بالإضافة إلى البعد الزمني الخامس وهو **المستقبل المنظور**[1]، **والمستقبل المتوسط(2015-2035)** هو الإطار الزمني لهذه الدراسة.

ويتمثل الإطار المكاني للدراسة في الفضاء المتوسطي بتخومه من القارات الثلاث(أوروبا،إفريقيا،آسيا)، وما تمتد **إليه التفاعلات الأورومتوسطية** في الجوار بحكم تشابك قضايا المنطقة، وتوسع المشروعين الأوروبي **والأورومتوسطي.**

ثامنا–الإطار المنهجي للدراسة: تطورت الدراسات المستقبلية في العالم الغربي نتيجة اهتمامات متشابكة**؛ بين** الحقل العلمي الأكاديمي ودوائر صنع القرار التي كانت ترعى مشاريع الاستشراف والاستشارات التي تقدمها مراكز البحوث، وشجعت إيجابية مخرجات هذا التشابك في الاستشراف على الانتشار الواسع لحقل الدراسات المستقبلية ما أدى إلى فتح مجالات التعاون المشترك، وتبادل الخبرات بين مختلف مراكز الإستشراف الغربية، وبذلك تأسست المسارات الغربية الكبرى من التفكير المشترك، إلى الاستكشاف المشترك، ثم التخطيط الجماعي لصنع المستقبل.

وتعود أصول التنبؤ "أو الدراسة المستقبلية" في التراث الإسلامي إلى الحكايات المروية عن كثير **من الرجال والنساء، ومعظم تلك التنبؤات كانت عبارة عن معرفة متشابكة بشكل معقد، تعكس** حالة وعي غير عادية لأولئك **الأفراد،** تؤسسها الخبرة الحياتية، **وتظهر على شكل "تأمل أو حدس" اعتمادا على تقنيات كالاستبصار** (clairvoyance)**الاستبطان** (introspection)**، الفراسة، وعلم الأسارير**[2].

وتتنوع تقنيات الدراسات المستقبلية حسب كل موضوع أو ظاهرة، **لتكون** هناك ضرورات قصوى لتحالف جملة **من الأساليب والتقنيات، على هذا الأساس وباعتبار أن العلاقات الأورومتوسطية تتسم بالتشابك والتعقيد، ومن** اجل الإلمام بكل ابعادها في الماضي والحاضر، وبناء السيناريوهات المحتملة لاتجاهاتها في المستقبل، من خلال تتبع

---

[1]-وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002،ص33.

[2]- ومن أبرز الأمثلة نجد شق بن أنمار بن نزار، وسطيح بن غسان، والاشعث بن قيس الكندي، والأسود بن كعب وطليحة بن خويلد، ومسلمة بن حبيب الحنفي(المسمى مسيلمة الكذاب)، وبعض النساء مثل طريفة ، وزبراء ، وسجاح بنت الحارث.**للمزيد انظر:**

-وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في التراث الإسلامي، شوهد يوم2015/11/24 على الموقع: https://www.facebook.com/walid.abdulhay?fref=nf

القواعد والقوانين، والعوامل الجوهرية الحاسمة المتحكمة في تحولاها؛ فإن الإطار المنهجي للدراسة يقوم على تقنية المحاكاة والإسقاط ولكنه يعتمد أيضا على تقنيات أخرى مساعدة ومكملة، بداية من تقنية تحديد الاتجاهات العظمى، ثم أسلوب بناء السيناريوهات.

-المحاكاة والإسقاط : وهما تقنيتان متكاملتان **حيث** تعتبر الثانية **امتدادا** للأولى، **فانطلاقا من مبدأ الاستمراريّة** في الدراسات المستقبليةContinuité/Continuity) **الذي يتوقع أن يكون المستقبل امتدادا للماضي والحاضر**، سأقوم باستقراء اتجاهات الماضي، وفحص صورها في الحاضر، **لفرض احتمال امتدادها للمستقبل، وانطلاقا من مبدأ التماثل** Analogy/ Analogie) **وهو توقع أن** تتكرر بعض أنماط الحوادث كما هي من وقت لآخر، **ومبدأ** التراكم(Accumulation/Accumulation) **لنفس الأحكام على نفس الوقائع** لمدد تتفاوت تاريخيًا، **ومن هنا سأحاكي** فترة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت فيها العلاقات الأورومتوسطية ميلاد اتحاد المغرب العرب العربي **وتأسيس** الاتحاد الأوروبي والاتفاق على منطقة التجارة الحرة العربية وميلاد مشروع الشراكة ببرشلونة بالموازاة مع ميلاد النظام الدولي الجديد، وهذا في استشراف مستقبل **العلاقات** الأورومتوسطية والنظام الدولي.

-الاتجاهات العظمى(Mega-Trend): تنقسم الاتجاهات المستقبلية إلى اتجاهات فرعية تدمج مختلف أحداث الظاهرة، ثم تترابط تلك الاتجاهات الفرعية لتشكل الاتجاهات العظمى، وسأعتمد على هذه التقنية بغرض استقراء الاتجاهات العالمية الكبرى، والاتجاهات الأورومتوسطية **الكلية والفرعية داخل كل إقليم، حيث يتم تحديد التوجهات الماضية والحالية**، وافتراض استمرار تأثير فواعلها في المستقبل، وتبيان حدود التشابك ودرجة التأثير المتبادل بين مختلف الاتجاهات الأورومتوسطية والاتجاهات العالمية. **وتساعد تقنية الاتجاهات العظمى على إسقاط** نموذج المحاكاة التي لا تتم من الماضي الى المستقبل مباشرة، فالاتجاهات العظمى **تسمح لنا بربط نموذج المحاكاة** بالحاضر ومعرفة الى أي مدى تمتد اتجاهاته نحو تأكيد السيناريوهات المطروحة **مستقبلا**.

أسلوب بناء السيناريوهات: يعتبر الباحث الأمريكي هرمان خان من مؤسسة راند صاحب فكرة هذه التقنية، من خلال كتابه الصادر خمسينيات القرن الماضي "UNTHINKABLE" أي ما لا يمكن التفكير به[1] ، **وتقوم** هذه التقنية على وصف وضع مستقبلي محتمل أو مفترض أو مرغوب، انطلاقا من وضع ابتدائي مفترض والعودة مجددا إلى محطات سالفة لرصد ملامح المسارات السابقة[2].

(1) -Cédric Polère, **LA PROSPECTIVE**, Les fondements historiques, volume 1 - Janvier 2012,grand liyon,francce,p27

(2) Vincent Meyer, **La méthode des scénarios : un outil d'analyse et d'expertise des formes de communication dans les organisationS**, Études de communication, 31, 2008,P 141.

وتتم عملية بناء السيناريو في هذه الدراسة عبر ثلاث مراحل، بداية من حصر معطيات الظاهرة ومؤشراتها كمرحلة أولى، ثم تحديد مسارات تطورها مع رصد أهم المتغيرات الرئيسية المؤثرة في تطور تلك المسارات، أما المرحلة الثالثة فيتم فيها إعداد السيناريوهات الإقليمية الفرعية، والأورومتوسطية، والسيناريوهات الدولية، انطلاقا من النتائج والآثار المحتمل انبثاقها عن تطور كل سيناريو، وسأعتمد على ثلاث أصناف من السيناريوهات المستقبلية في هذه الدراسة، مثلما تتفق عليه معظم مدارس الدراسات المستقبلية

-السيناريو الخطي: وسأعرض فيه المستقبل المحتمل (pausible) المتوقع استمراره نظريا، وفق قاعدة علاقات السبب والنتيجة will be what، وفي هذا السيناريو أتوقع استمرار الأوضاع الراهنة لمختلف الظواهر، دون أن تكون صورة المستقبل مطابقة تماماً للحاضر، وإنما يعني ذلك أن هناك تغيرات ممكنة ولكن ليست جوهرية.

السيناريو الإصلاحي التفاؤلي: وهو يمثل المستقبل البديل (portential future) المحتمل تحقيقه، كحالة بديلة ممكنة وفق قاعدة ما ينبغي أن يكون what might be، حيث أحاول في إطار هذا السيناريو رصد محاولات تغيير مسار التطور نحو الأفضل انطلاقا من مفهوم ترشيد أو إصلاح الأوضاع الراهنة، محليا، وفي إطار التكامل الإقليمي والشراكة الأورومتوسطية، ومسارات الإصلاح وإعادة بناء النظام الدولي.

– السيناريو التحويلي: يمثل هذا السيناريو مرحلة تمزق وقطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة، وبذلك سأعرض في هذا الاتجاه رؤية مستقبلية تعبر عن شكل مختلف ومغاير للظاهرة، بناءاً على تحولات جوهرية، مست جوانب أساسية في تشكيلها، تعبر عن أنماط جديدة من العلاقات والتفاعلات داخليا، إقليميا ودوليا.

تاسعا–الإطار النظري للدراسة: تنطلق هذه الدراسة من مقولات نظريات التكامل وبالأخص النظرية الوظيفية بتجاهاتها التقليدية والجديدة، ونموذجها في إحداث التكامل الإقليمي، إلى جانب مقولات المدرسة الليبرالية وما قدمته من أسس ومبادئ لتحقيق التعاون الدولي والاعتماد المتبادل .

تعتمد هذه الدراسة أيضا على مقولات النظريات الجيوبوليتيكية البرية والبحرية وما وضعته من معادلات لبناء القوة والقيادة العالمية، ومكانة المنطقة المتوسطية ضمن معادلاتها لتحقيق القوة العالمية.

عاشرا–مفاهيم الـــــدراسة:

أ–مفهوم الإقليمية: تعد العمليات الاجتماعية جوهر بناء الإقليم (REGION-BUILDING) حسب مقاربات البنائيين، فالحقائق الاجتماعية هي جوهر هيكل الأنظمة بالنسبة لهذه النظرية، من خلال مساهمة العادات والتقاليد، والهويات، والإرث التاريخي، والثقافات المتعددة، والأعراف الشعبية، حيث تساهم جميعها في تكوين الأنساق الاجتماعية، ومختلف التفاعلات التي تعمل على تشكيل بنية الإقليم.

تتعدد مفاهيم الإقليمية؛ كظاهرة وأيديولوجية، ونظرية، ومفهوم سياسي في العلاقات الدولية ومفهوم جغرافي،"فالإقليم (REGION)هو منطقة من سطح الأرض، تتميز بظواهر وخصائص معينة عما يجاورها من

مناطق، فتبرز وحدها وشخصيتها الفريدة"[1] ، لكن أنصار البنائية لا ينظرون إلى الإقليم كمعطى مادي فقط؛ وإنما يركزون على العوامل الغير مادية في تشكيل الإقليم، خاصة العلاقات الاجتماعية، والتنشئة الشاملة التي يمكنها أن تبرز هيكل وتمايز النظام الإقليمي[2].

يشير المفهوم الواسع للإقليمية إلى كافة أنواع المضامين المرتبطة بالإقليم، سواء كانت تفاعلات كالإندماج، والتحالف، والتعاون، والأمن،أو النزاع،والتنافس، والصراع، والمصالح المشتركة، فهو أكثر شمولا من مفهوم التكامل الإقليمي(REGIONALAL INTEGRATION).[3]

وهنا يجب التمييز بين مفهومي الإقليمية والأقلمة،فالإقليمية (REGIONALISM) تعني ظاهرة قيد الدراسة، وأيديولوجية بالنظر إلى تناسل الشعور في مختلف مناطق العالم بالرغبة في تنمية التكتلات والانتماءات الجهوية[4]، ومن الناحية النظرية تبحث الإقليمية في بناء الإقليم من حيث الأفكار والسمات والخصائص التي تحدد هوية إقليم معين على حساب بقية الأقاليم ، بينما الأقلمة (REGIONALIZATION)فتعني عملية تغيير حالة اللاتجانس نحو زيادة التجانس الإقليمي ثقافيا واقتصاديا وأمنيا، ويشكل المجتمع المدني للإقليم الحد الأدنى من التجانس كأحد أكبر الدوافع لعملية الأقلمة أو العكس[5].

الأقلمة عملية تطورية تبدأ من الفضاء الإقليمي؛ وتشمل مستويات متداخلة من تأثير الفواعل المعنية بالعملية نحو تشكيل بناء المناطق، وتشكيل داخلي للعولمة والاندماج في النظام العالمي، رغم عدم الإقرار بتتويج كل العمليات بهذا المسار،إلا أن هذه العملية المعقدة تجري على ثلاث مستويات متزامنة :هيكل النظام العالمي،مستوى العلاقات البين إقليمية ومستوى داخل المنطقة، ولا يمكن معرفة أولوية أو أهمية التغيير في مستوى عن الآخر.

تعتبر الإقليمية عملية متعددة الأبعاد للبناء الإقليمي، تشمل مستويات مختلفة لتكوين المنطقة الإقليمية، على غرار التقارب الجغرافي والتجانس الثقافي، وتشابك العادات والتقاليد، وتقارب النظم الاقتصادية والسياسية، وتتطور في إطار علاقات اجتماعية مستمرة ومتغيرة من خلال عملية الهيكلة الإقليمية، فهي عبارة عن حزمة من

---

[1]- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا البشرية، الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1989، ص11 .

[2] Vincent Poulio, **The essence of constructivism**, Journal of International Relations and Development (2004) 7,PP 319–336

[3] محمد بيلي العليمي،مرجع سبق ذكره ، ص38.

[4] Björn Hettne and Fredrik Söderbaum, Theorising the Rise of Regionness, Sweden Contribution to New Political Economy, Vol 5, No 3 (December),P459.

[5] BJORN HETNNE AND ANDRàS INOTAI ,THE NEW REGIONALISM IMPLIATION FOR GLOBAL DEVELOPMENT AND INTERNATIONAL SICURITY,WORLD Institute FOR Development Economics Research the United Nations University,1994,P9.

العمليات الثقافية،الاقتصادية، والأمنية بدلا من سياسة واحدة،ويتجاوز مفهوم الإقليمية الجديدة مجرد فكرة السوق ومناطق التجارة الحرة وربط الأسواق الوطنية إلى أهداف أخرى تتعلق بتجسيد الطموحات الشعبية والسياسية بخلق هوية إقليمية وتماسك إقليمي؛ وبالتالي فإن الإقليمية الجديدة تنتمي إلى وضع عالمي جديد، يعبر عن التعددية القطبية وتسير عمليات الأقلمة نحو تجسيد هذا الطموح وهو ما ينطبق على مسار الأقلمة الأورومتوسطية.

ب–مفهوم الأورومتوسطية: ارتبط مفهوم المتوسطية منذ القدم بالقوى المسيطرة على الفضاء المتوسطي وما يرتبط به من عالمية المجال البري، فكل قوة تسيطر على هذا المال كانت تدعي نفسها بالقوة المتوسطية، وتعود إرهاصات تكون مفهوم الأورومتوسطية إلى بداية السبعينيات بعد طرح السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية كإطار للعلاقات مع الدول الواقعة جنوب المتوسط،كانت هذه السياسة مرتبطة أساسا بالبناء الأوروبي وتطوره، بحيث هدفت إلى إيجاد نمط متوازن من العلاقات بالنسبة لكل أعضاء اموعة مع دول الضفة الجنوبية[1]، وهذا ما أفضى إلى تأسيس ما أسماه المفكر الفرنسيإيف لاكوست بالظاهرة المتوسطية، وعنى بها بروز مجموعة جيوسياسية فريدة على الصعيد العالمي تتقاطع مع مجموعات أوروبا والأطلسي والعالم الإسلامي.

حاولت الدول الأوروبية تطوير تلك السياسة المتوسطية تماشيا والتحولات الدولية بعد اية الحرب الباردة، وتطورات البناء الأوروبي بعد معاهدة ماستريخت 1992، ومعايير الانتساب للجماعة في كوبنهاغن 1993، فتم طرح مشروع شراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية انطلاقا من مسار برشلونة 1995، وبذلك أصبحت الأورومتوسطية تعبر عن مسار جديد للعلاقات في المتوسط، يضم دول الاتحاد الاوروبي وجيرانها في اوروبا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويتسع ليشمل دولا غير متوسطية حسب مضامين التفاعلات الأورومتوسطية.

فالاورومتوسطية بنظرياتها، ومضامين مختلف السياسات والاليات الاوروبية المتوسطية تشير إلى مسارات عملية الأقلمة التي اقترحها؛ ويقودها الطرف الأوروبي، وتشارك فيها بقية الفواعل في الجوار، وجوار الجوار الأوروبي، دولا، ومنظمات إقليمية، وشعوبا، ومنظمات غير حكومية، وهدف إلى بناء إقليم اورومتوسطي موسع، يشمل جميع المجموعات المتقاطعة في الفضاء المتوسطي وفق قيم ومعايير توافقية مشتركة، تحقق مقاصد الصالح العام.

ت–مفهوم النظام الدولي: يثير موضوع النظام الدولي الكثير من الجدل بين المختصين في حقل العلوم السياسية، بداية من التداخل المفاهيمي مع المصطلحات المقاربة، كالجماعة الدولية والنظام الدولي، والنظام العالمي، ونشأة

[1] فاطمة الزهراء رفايقية، الشراكة الاورومتوسطية، رهانات،حصيلة وآفاق، التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة،عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2014، ص ص34-35.

هذا التنظيم بين جذوره الغربية، وإرهاصاته في الحضارات الشرقية، والتيارات التي ترجع تأسيسه للحضارة الاسلامية، والجدل القائم بين الاتجاهات التي تقول بفوضوية المجتمع الدولي، والاتجاهات الأخرى التي تقول بتنظيم المجتمع الدولي، وتوصيف هذا المجتمع بين تيارات ترى بانه مجتمع عالمي إنساني شامل لتعدد الفواعل، واتجاهات تركز على الوحدات السياسية الرسمية فقط لينطبق عليه بدلك وصف المجتمع الدولي، وهناك تيارات تناقش حيادية هذا النظام، وتميل تيارات أخرى في نفس الاتجاه إلى تأييد فكرة ازدواجية المعايير فيما يتعلق بممارساته عالميا.

يرى هنري كيسنجر أن النظام الحالي هو النظام الوستفالي الذي صاغه الأوروبيون قبل أربعة قرون، ولم يسبق أن وجد نظام عالمي يعبر عن قيم إنسانية مشتركة، ولم تتوفر لأي قوة كافة المقومات التي تؤهلها لفرض نموذجها على العالم بشكل أشمل[1]، ومثلما سعت القيادة الأمريكية لاستغلال العولمة لأمركة العالم وهندسة نظام عالمي وفق قيم الرسالة الأمريكية[2]، فدوما هناك أبعاد قيمية مقدسة للنظام الدولي تعكس قيم مهندسيه، لذلك لا يمكن أن يكون ذا قيمة محايدة[3].

يفرق تقرير مؤسسة راند بين النظام الدولي والنظام العالمي[4]، فالأول يعكس كافة أشكال المعاملات بين الدول اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا...الخ، من أنماط العلاقات التشاركية الموجودة بين الدول، بينما يتضمن النظام العالمي النيوليبرالية كنظرية حاكمة للسياسة الدولية والاقتصاد العالمي الذي يهيمن عليهم جميعا قطب واحد أو أكثر، بفرض أفكاره وتوجهاته، بينما يعتبر المجتمع الدولي حالة وسطى بين النظامين الدولي والعالمي، وهو يشير إلى تأثير الفاعليات المترابطة للتنظيمات المدنية حول العالم على السياسة الدولية.

يعتبر النظام الدولي إذا بناء هيكلي، تمثله القواعد العامة والمعايير والقوانين والمؤسسات التي تنظم العلاقات بين الدول، ومجموع الآليات التي تضبط كل التفاعلات العالمية، وتتحدد فاعلية النظام الدولي وشرعية قيادته اعتمادا على مدى قدرها في تمكين النظام من اداء وظائفه الرئيسية كتحقيق الامن والاستقرار الدولي، والتضامن والتنمية المستديمة، والقدرة على صنع القواعد الجديدة للتنظيم في مواجهة التحديات والتحولات المتجددة، والقدرة على فرض آليات الضبط في مواجهة تهديدات الامن العالمي، ومحاولات الإخلال بأوضاع الاستقرار القائمة، تقوده القوى القطبية (POLARITY)المسيطرة على مركز صنع القرار وضبط التفاعلات الدولية، ويمكن تحديد

---

[1] هنري كيسنجر، **النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة : أشرف راضي،القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع،2015 ، ص23.

[2] جمال سند السويدي، **آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014، ص14.

[3] آن ماري سلوتر، **نظام عالمي جديد**، ترجمة أحمد محمود،القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص45.

[4] Michael J. Mazarr, OP CIT , PP7-12 .

ثلاثة أشكال للنظام الدولي: الأول هو النظام الناتج عن توازن القوى (نظام الثنائية القطبية)، والثاني هو المفروض من قبل القطب المهيمن، والثالث هو النظام التعددي التوافقي بين الدول، وهو ما تسعى إليه القوى التعديلية.

ويشير مفهوم القوى التعديلية أو القوى المراجعة إلى الدول الغير راضية عن مكانتها في النظام الدولي؛ والرافضة لأنماط توزيع القوة في النظام القائم[1]، ففي ظل الأزمة النظمية العالمية وعجز القيادة الأمريكية تضاعفت جهود القوى التعديلية لمراجعة الترتيبات القائمة التي تراها مجحفة في حقها، وفي نفس السياق يرى خافيير سولانا أن النظام الدولي في حاجة إلى مراجعة، وتجديد مؤسساته التي تقادمت وتقاعدت عن أدوارها[2]، بينما يعتقد بريجنسكي أن تحول القوة الاقتصادية يدفع العالم نحو إعادة ترتيب كوني شامل للقوة وأنماط توزيعها[3].

تجمع هذه المراجعات لماهية النظام الدولي أن النظام العالمي بقيمه الانسانية المشتركة لم يتحقق بعد، ولم تتمكن كل الشعوب والفواعل الدولية من المساهمة في وضع أسس النظام الدولي الجديد في أي مرحلة، كما أن فترة القيادة الأمريكية تعتبر مرحلة انتقالية من تطور النظام الدولي الذي أنشأه الأوروبيون انطلاقا من أسس معاهدة وستفاليا.

حادي عشر-تقسيم الدراسة:

قسمت هذه الدراسة الى أربعة فصول، فللفهم وتفكيك الظاهرة المتوسطية في إطار العلاقات الدولية، والنظام الدولي، بكل أبعادها، وأنماطها الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية، وتطوراتها المستقبلية؛ خصصت هذا الفصل لتحليل ديناميكيات التكامل والتنافس الأورومتوسطي في إطار النظام الدولي، وأهم المحددات التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية، وقسمت الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث عرضت في المبحث الأول ماهية التكامل وركزت على النظرية الوظيفية في تفسيرها لظاهرة التكامل الإقليمي خصوصا التجربة الأوروبية، وخصصت المبحث الثاني لتحولات النظام الدولي الجديد ، بينما تطرقت في المبحث الثالث لخصائص ومحددات العلاقات الأورومتوسطية.

في الفصل الثاني؛ تم عرض الأرضية التي ارتكزت عليها الدراسة وإعداد نموذج المحاكاة، والمتمثل في العلاقات الأورومتوسطية والنظام الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة كمرحلة للمحاكاة، وما ميزها من تأسيس نظم إقليمية ومسار تعاون إقليمي مشترك للتكيف مع تحولات النظام الدولي الجديد، وقد أثبت في هذا الفصل مبدأي

---

(1) -محمد حمشي،**روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي؟**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد9، جوان2016، ص ص439-440.

(2) Javier Solana **Revisiting the Global Order**, 23JUN2017, AT THE SEET : https://www.project-syndicate.org/columnist/javier-solana

(3) Zbigniew BrzezinskI, **Toward a Global Realignment**, The American Interest, Volume 11, Number 6 Published on: April 17, 2016

التماثل والتراكم الأساسيين لصحة نموذج المحاكاة وبينت أن دور القوى المتوسطية في بناء النظم الاقليمية والدولية تكرر لفترات زمنية متفاوتة فالأساس هنا قاعدة لدور العلاقات الأورومتوسطية في بناء النظام الدولي وليس استثناء حدث في فترة محددة فقط، كما بينت تراكم الأحكام والقواعد والآليات التي رافقت الأحداث والتحولات التي شهدها المنطقة وتفاعلاها الخارجية من خلال التطرق إلى تطور العلاقات الأورومتوسطية في ظل تحولات النظام الدولي الجديد، انطلاقا من الآثار والانعكاسات التي خلفتها تحولات ما بعد الحرب الباردة على البراديغمات التقليدية للعلاقات الأورومتوسطية، وأهم مسارات أقلمة الفضاء الأورومتوسطي، وتم التركيز على مختلف السياسات خاصة الأوروبية بما تتضمنه من مقاصد ومضامين قيمية ومعيارية لبناء الإقليم الأورومتوسطي، وتحليل أهم الديناميكيات التي خلقها مسار الشراكة الأورومتوسطية كإطار جديد للعلاقات المتعددة المستويات بين أوروبا وجيرانها خصوصا في الفضاء الجنوبي، وتقييم مدى الاستجابة المشتركة للتحديات المتشابكة في الفضاء المتوسطي، وتحليل قدرات الفواعل الأورومتوسطية في مواجهة إفرازات الأزمة النظمية العالمية وإفلاس نموذج القيادة الأمريكية، وبالتالي مثل هذا الفصل الأرضية التي انطلقت منها الدراسة، و اسم والنموذج الذي حاكيته لصياغة السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأورومتوسطية ودورها في إعادة بناء النظام الدولي.

لا تحدث المحاكاة بصفة مباشرة من الماضي إلى المستقبل والقفز على الحاضر، لذلك هناك تقنية مساعدة للإسقاط تمكننا من ربط الماضي بالمستقبل وإسقاط نموذج المحاكاة وهي تقنية الاتجاهات العظمى، لذلك خصصت الفصل الثالث لدراسة أهم الاتجاهات الكبرى للتفاعلات الإقليمية و العالمية في الفضاء الأورومتوسطي، لمعرفة مدى اتجاه تحولات الحاضر وامتدادها نحو المستقبل، لتأكيد تقارب نموذج المحاكاة مع السيناريوهات المستقبلية، حيث قمت بتحديد أهم الاتجاهات في الأقاليم الفرعية للمتوسط، ودراسة علاقات التفاعل بينها، وانعكاس الاتجاهات العالمية الكبرى على مسارات البناء الإقليمي، وبالتالي تحديد الاتجاهات الجديدة للعلاقات الأورومتوسطية سياسيا واقتصاديا وثقافيا، على ضوء تشابك التفاعلات العالمية بالإطار الإقليمي الأورومتوسطي.

وفي الفصل الرابع، تم عرض السيناريوهات المتوقعة لمسارات الأقلمة في المنطقة الأوروبية، والمنطقتين العربية والمغاربية، وتأثير ديناميكية تشكل الكتل الكبرى في ظل تحول وانتشار القوة عالميا على مسار تشكل الكتلة الإقليمية الأورومتوسطية الجديدة، بعرض ثلاث سيناريوهات متوقعة طبقا للاتجاهات الكبرى الغير منفصلة عن مسارات تحدي الأزمة النظمية العالمية، وانعكاسات كل سيناريو محتمل على مسارات إعادة بناء النظام الدولي، ومن ثمة استنتاج فرص وقيود النموذج الإقليمي الأورومتوسطي للتغيير الإقليمي والدولي، ودوره في صنع قواعد التنظيم والآليات الجديدة لضبط التفاعلات في النظام الدولي المستقبلي.

الفصل الأول

الفصل الأول: التكامل والتنافس الأورومتوسطي في إطار النظام الدولي

لفهم وتفكيك الظاهرة المتوسطية في إطار العلاقات الدولية، والنظام الدولي، بكل أبعادها، وأنماطها الصراعية والتعاونية، وتطوراها المستقبلية؛ خصصت هدا الفصل لتحليل ديناميكيات التكامل والتنافس الاورومتوسطي في إطار النظام الدولي، وأهم المحددات التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية، وقسمت الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث عرضت في المبحث الأول ماهية التكامل وركزت على النظرية الوظيفية في تفسيرها لظاهرة التكامل الإقليمي خصوصا التجربة الأوروبية، وخصصت المبحث الثاني لتحولات النظام الدولي الجديد ، بينما تطرقت في المبحث الثالث لخصائص ومحددات العلاقات الأورومتوسطية.

المبحث الأول: بنية التكامل الإقليمي والتعاون الدولي

تعد ظاهرة التعاون والتكامل بين المجتمعات والكيانات ظاهرة إنسانية قديمة، لكنها كظاهرة سياسية واقتصادية وأمنية على المستوى المؤسسي الرسمي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، والتنظير لهذه الظاهرة جاء في ظل الحوارات الكبرى لمدارس العلاقات الدولية، وبالأخص الجدل الذي كان بين أنصار العالمية والإقليمية لتنظيم المجتمع الدولي في إطار الحوار الليبرالي الواقعي.

المطلب الأول: ماهية التكامل والاندماج

برزت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عدة ادبيات ودراسات تحليلية جعلت من مفاهيم التعاون، والتكامل والاندماج، والاعتماد المتبادل؛ اسسا لنظريات جديدة لتنظيم المجتمعات والعلاقات بين الدول إقليميا ودوليا، بالرغم من الاختلاف والتباين في تحديد هذه المفاهيم بين مختلف المدارس النظرية.

أولا–مفهوم التكامل: حظي مفهوم التكامل باهتمام واسع من قبل الباحثين في الدراسات الإقليمية والدولية والاقتصاد، وينقسم الباحثون حول تحديد المفهوم إلى فئتين: فهناك من يعرفه كعملية، بينما هناك من يشير إليه كشرط أو كحالة.

عرّف ارنست هاس Ernest Haas التكامل كعملية، بأنه "العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد، تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول الوطنية القائمة"[1]، فالدول حسب هاس تنشئ مؤسسات تقوم بحل المشاكل وتضطلع بصلاحيات جديدة وتقدم خدمات جديدة للمواطنين تزحم دور الدول فتنتقل ولاءات الأفراد نحو هذه المؤسسات التكاملية الجديدة.

أما من زاوية التكامل كشرط، فيعرفه كارل دويتش بأنه "خلق كل واحد من عدة أجزاء، أي تحويل وحدات كانت من قبل منفصلة عن بعضها البعض إلى مكونات نظام متماسك"[2]، تندمج بموجبه سلطات دول في منظمات جديدة، فتنشأ رابطة تكاملية جديدة في تنظيم أو تكتل يجمع وحدات كانت منفصلة، فتقوم بينها روابط ومؤسسات وسلطات فوقية جديدة، وهي الشروط الأساسية لقيام التكامل حسب مفهوم كارل دويتش.

---

[1] – حسن جواس، **طبيعة الاتحاد الأوروبي دراسة سياسية قانونية دستورية**، بيروت: دار المعرفة 2010، ص 12

[2] –كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة محمد محمود شعبان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1982، ص217.

ثانيا– التكامل والمفاهيم المقاربة: يرتبط مفهوم التكامل بمجموعة من المفاهيم المقاربة والمتداخلة، فهو ينتمي الى عائلة واسعة من المفاهيم الاقتصادية والسياسية والأمنية التشاركية، التي يشكل بعضها مرحلة أولية من مراحل التكامل، ولتوضيح مفهوم التكامل يمكن التفريق بينه و بين بعض المفاهيم المقاربة التالية:

أ–التعاون الاقتصادي: وهو الرغبة في التقليل من التميز، ودلك بوضع الترتيبات في المجال الاقتصادي لتحقيق اهداف معينة، دون توسيع دلك مجالات اخرى، وتتعدد اشكال التعاون الاقتصادي لتشمل مجالات التدريب والتأهيل، ونقل التجارب والخبرات والتقنيات اللازمة للتطوير، والر فع من قدرات المؤسسات والأفراد.

ب– التنسيق: فهو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية بين الدول، وتكثيف جهود التواصل الدائم، وما يخلقه هذا النشاط من مؤسسات جهوية أو دولية للتشاور والتحاور.

ت–العمل المشترك: ويعني تحديدا بتلاقي الإرادات لانجاز عمل ما، لما يتضمنه ذلك العمل من تحقيق للأهداف المشتركة، والرغبة في توسيع العمل المشترك إلى ميادين أخرى[1].

ويتداخل مفهوم العمل المشترك مع مفهوم التكامل؛ إذ أنه يمكن أن يكون مرحلة تمهيدية، ولبنة أساسة لقيام مشروعات التكامل، فعادة ما تتبنى الدول من خلال العمل المشترك استراتيجيات جماعة لتطوير مجالات العمل، فتمتد الى ميادين جديدة تقوي من روابط الثقة المتبادل والتقارب الذي يقود الى تأسيس مشاريع التكامل.

ث–الاعتماد المتبادل: يقود الاعتماد المتبادل إلى تخصص كل دولة في المجالات التي تتمتع فيها بميزة تفضيلية، فتعتمد كل دولة في حاجياها على الدولة الاخرى والعكس، بحيث يؤدي دلك الى ترابط في المصالح وحساسية متبادلة،ينجر عن محاولة تغيير وضعها الاعتيادي انجراحية الطرف الأكثر تبعية.

فإذا كان التكامل هو جمع ما ليس موحد في إطار علاقة تبادلية، تقوم على التنسيق الإرادي لتوحيد السياسات بدء بالاقتصاد؛ بين مجموعة من الدول التي تشترك في ميزات وخصائص متقاربة لتحقيق مصالح مشتركة، فإن التكامل كعملية هو توحيد وتجميع سياسات وحدات معينة ضمن نسق واحد، أما التكامل كحالة فهو الشكل النهائي المحقق من احتفاظ النظام بالتوازن فيما بينه وبين الأجزاء المكونة له من ناحية، وفيما بين الأجزاء المشكلة من ناحية أخرى.

[1] –حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، الجزائر: دار هومة للنشر، 2008، ص ص12–13.

يختلف مفهوم التكامل وآلياته وشكله النهائي من نظام اقتصادي إلى آخر، ففي النظام الرأسمالي يقوم التكامل على عدة مراحل، تتسم بانتهاج سياسات مشتركة ومتناسقة، إلى الحد الذي يحقق أهداف السوق الحرة[1]، أما التكامل في الفكر الاشتراكي فهدفه حل المشاكل الاقتصادية العالقة، وذلك بتعميق تقسيم العمل بين الدول بحسب إمكانية كل دولة، وبذلك فهو لا يشير الى توحيد اقتصاديات دول، وإنما إعادة هيكلة الآليات الاقتصادية على مستوى كل دولة وتوثيق العلاقات التبادلية بينهما[2]، أما في الدول النامية فيطرح مفهوم التكاملية التنموية خاصة أفكار المدرسة التبعية أمثال راؤول بريبش و هانز سينجر، ويقصد به العملية التي تضمن إجراءات إزالة العراقيل من أمام اقتصاديات الدول النامية، ما يسمح بإزالة عوامل التفرقة في المعاملة بين هذه الدول، وتقليص الاعتماد على هيكل التجارة الدولية غير العادل، مقابل التوسع المحلي والإقليمي تكامليا[3].

يتضح من هنا اختلاف المقاصد والغايات التي يرغب كل طرف في تحصيلها من وراء العملية التكاملية،فأهداف التكامل تتراوح بين المزايا الاقتصادية التي توفرها منطقة التبادل، كخفض الرسوم على السلع،تعزيز وتقوية المكانة التفاوضية، الاستفادة من التجارب والخبرات في إطار مشاريع الشراكة والتبادل الاقتصادية والعلمية، نقل الخبرات والتكنولوجيا، ومن ناحية الأهداف السياسية والحضارية؛ فهو طريق للنهضة ولاستكمال التحرر بالنسبة للعرب والعالم الثالث، بينما يراه الأوروبيون طريقا لاستكمال مشروع الوحدة،والمشاركة في قيادة النظام الدولي.

يستلزم الوصول إلى هذه الأهداف والنجاح في بناء العملية التكاملية شروط مسبقة، إذ يرى كارل دويتش أن نجاح أو فشل التكامل يتعلق بالخلفيات السائدة داخل وبين الوحدات السياسية الراغبة في التكامل، وقد أجمل تلك الشروط في أهمية كل دولة بالنسبة للأخرى، القيم وتماثل الثوابت، التجاوب المتبادل، ووجود درجة معينة من التطابق أو الولاء المشترك[4]، بينما يشير فيليب جاكوب إلى عوامل التقارب الجغرافي، التجانس، السيادة، الإطار البنيوي والمشاركة في اتخاذ القرار،المصالح المتبادلة، روح الجماعة، الفعالية الحكومية، ووجود تجارب سابقة[5].

---

[1] مالك عوني، **التحول الحرج: جدوى التكامل الإقليمي في مواجهة أزمة القيادة العالمية**، مجلة السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)، العدد201، مجلد50، جويلية 2015، ص3.

[2] – محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي: الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 234.

[3] – مالك عوني، مرجع سابق الذكر، ص3.

[4] – كارل دويتش، مرجع سابق الذكر، ص261.

[5] –أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**،دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة،السليمانية:مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007، ص ص305-306.

ويركز ايميتاي ايتزيوني على دور النخب في عملية التكامل خصوصا دعم النخب الخارجية، فالتجربة الأوروبية حسبه نجحت نظرا لدعم النخب الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية على عكس التكامل العربي أو المغاربي حيث الدعم الخارجي يكون فقط باتجاه تجسيد المصالح الغربية.

وعلى عكس هذه الدراسات، قامت مجموعة من الباحثين في جامعة برنستون بدراسة عشر حالات تكاملية توصلوا من خلالها إلى استقراء مقومات التناغم بين القيم وتوقعات الوحدات المشاركة، ومن هنا طورت تلك الدراسة مفهوما مميزا للتكامل يوفر الأرضية الأساسية والشرط الجوهري للبدء في عمليات التكامل وهو ما أطلقت عليه مفهوم الانطلاق[1]. ومحتوى المفهوم يرى أن الدول تكون أكثر قابلية للبدء في عمليات التكامل عندما تشعر بالقوة وليس العكس؛ اي اها تنطلق من خيارات وقناعات جوهرها اختياري وليس فرض إجباري تحت اي ظرف أو مطلب، أو سياق خارجي أو داخلي قصري.

المطلب الثاني: نظريات التكامل

أخذ موضوع التكامل حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والمنظرين سواء في الحقل الاقتصادي، أو في إطار الاتجاهات النظرية لحقل العلاقات الدولية، ما تمخض عنه بروز منظورين لتفسير الظاهرة، الأول طوره باحثون في الحقل الاقتصادي انطلاقا من نموذج التكامل المرحلي الذي وضعه بالاسا(B Balassa) والمنظور الثاني يمثل النظريات السياسية للتكامل، والتي نشأت في الأساس لتفسير عملية الاندماج الأوروبي.

أولا–النظريات الاقتصادية: وهي النظريات التي نشأت لتفسير التكامل الأوروبي، وقام بتطوير أسسها باحثون في حقل الدراسات الاقتصادية، وكان تطور الجماعة الأوروبية ونجاحها في تحقيق السوق المشتركة ومسيرة التوسع قد ألهم الكثير من الاقتصاديين لتطوير النظريات الاقتصادية للتكامل، حيث تقوم أسس النظريات الاقتصادية للتكامل والاندماج على أساس تقسيم العمل بين الدول المندمجة، والتخصص للاستفادة من المزايا المختلفة للدول وبغية توسيع الأسواق لزيادة الإنتاج في مقابل خفض التكاليف وخفض الأسعار.

ويعتبر نموذج بيلا بالاسا (الخماسي) من خمس مراحل متدرجة لتحقيق التكامل النهائي، المرجع الرئيسي للنظريات الاقتصادية للتكامل، حيث يتم تقسيم التكامل إلى خمس مستويات في إطار هذه النظريات[2]:

---

[1] – عمر ابراهيم العفاس،**نظريات التكامل الدولي والإقليمي**،ليبيا:منشورات جامعة قار يونس،2008، ص ص29-30.

[2] محمد غربي، **مشروعات تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي الإسلامي في ظل تحديات العولمة من خلال المؤتمرات الإسلامية**، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية جامعة الجزائر ، 2006 ، ص38.

أ-منطقة التجارة الحرة: إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء، الحصص والتعريفات الجمركية وفتح حرية المجال التجاري في مقابل بقاء خصوصيات كل دولة في تحديد تعريفاتها الجمركية اتجاه الدول الغير أعضاء.

ب-الاتحاد الجمركي: الانتقال إلى المرحلة الثانية ويتم بموجبها توحيد التعريفة الجمركية الخارجية اتجاه الدول الغير أعضاء في الرابطة التكاملية.

ت-السوق المشتركة: في هذه المرحلة يتم إضافة حرية حركة عناصر الإنتاج، السلع، الأشخاص ورؤوس الأموال.

ث-الوحدة الاقتصادية:توحيد السياسات المالية والاقتصادية وتأسيس مؤسسات عابرة فوق قومية ذات سلطات فوقية ملزمة للأعضاء.

ج-نضج التكامل: ويتم الوصول إلى التكامل الاقتصادي الشامل كمرحلة خامسة أخيرة لهذا المسار، و يمكن تلخيص هذه المراحل وفق ما حدده بيلا بالاسا Bela Balassa، في نموذجه التالي:

الجدول (1): نموذج بيلا بالاسا(Bela Balassa) للتكامل

المراحل	إلغاء الحصص والجمارك	وضع التعرفة الجمركية المشتركة	حرية حركة عوامل الانتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات الاقتصادية
منطقة التجارة الحرة	×				
الاتحاد الجمركي	×	×			
السوق المشتركة	×	×	×		
الاتحاد الاقتصادي	×	×	×	×	
التكامل القتصادي التام	×	×	×	×	×

المصدر:عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية، تجربة الوحدة و التكامل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1986،ص22.

ثانيا-النظريات السياسية للتكامل: ويضم مجموعة النظريات التي نشأت في حقل العلوم السياسية وتم تطويرها لتفسير عملية الاندماج الأوروبي، ويمثل الاتجاه الدستوري والاتجاه الوظيفي أهم نظريات هذا البراديغم.

أ-النظرية الدستورية برز الفكر الدستوري في فترة ما بين الحربين العالمية العالميتين وتميز بطر ح نظريتان هما:

1-النظرية الفدرالية (Federalism): يرى مناصرو هذه النظرية أن الفدرالية تعد بمثابة استراتيجية للتحرك نحو التكامل، أكثر منها محاولة لوضع الأسس لبلوغه، فهي تطبق نموذج الفدرالية على المستوى الإقليمي، أي أن

الدولة الداخلة في عملية الاندماج تتخلى عن سيادها لصالح الدولة الفدرالية التي تنبثق عن عملية التكامل، ويتم توزيع سلطات جديدة بين الحكومة الفدرالية والحكومات الإقليمية في مختلف المجالات، ويتم ممارسة هذه السلطات وفق نظام يقوم على أساس مبدأ المشاركة واللامركزية في اتخاذ القرارات، مع مراعاة اختلاف البيئات المحلية لكل إقليم، ومن أهم مؤيدي هذه النظرية نجد: كوند هوف كالرجي، جون مونيه و والتر هالشتين[1] .

2-الطرح الكونفيدرالي: ويشير إلى نماذج التنسيق بين الدول على أساس تعاهدي استقلالي يضمن لكل وحدة سيادها الخاصة، ويهدف اساسا إلى وضع إطار مؤسسي تشاركي لتنسيق السياسات والرؤى اتجاه القضايا والمشكلات ذات الاهتمام المشترك، وتعظيم المكاسب من خلال التقليل من تباين وتعارض الإرادات الوطنية، وهو ما يجعل هذا الطرح ذا صيغة انتقالية مرحلية قائمة على استمرار وديمومة المصالح والأهداف المشتركة.

ب-النظرية الوظيفية: وهي في الأصل نظرية في العلوم البيولوجية تركز على الوظائف الحيوية للكائن الحي وتم استعارها كمنهج في الدراسات الانتروبولوجية والاجتماعية وصولا إلى حقل التكامل والاندماج.

1-الوظيفية التقليدية: من أهم روادها دافيد ميتراني Mitrany و شومان Shuman و كلود Clude ، إذ تصر هذه النظرية على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الفنية في عملية التكامل، والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي، والتركيز على الاندماج الوظيفي في القطاعات الفنية، وهذا كفيل بتعميق التعاون الدولي في مختلف المجالات ، لتحل بذلك مشكلة السلم والامن الدوليين، ويعتقد الوظيفيون ان تاسيس المنظمات الدولية المحايدة سياسيا في مجالات ذات طبيعة فنية يمكن أن يقود في النهاية إلى اندماج سياسي[2].

يعتقد ديفيد ميتراني أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية سوف يؤدي حتما إلى ارتفاع عدد الوظائف الفنية التي تجانب الأهمية السياسية، ومن ثمة يزداد الطلب على الاختصاصيين وستزاد أهميتهم، ونجاحهم في فصل عملهم عن الوظائف السياسية يمكنه أن يوسع من قاعدة التعاون بين الدول؛ خصوصا إذ ما تحققت النجاحات الفنية والوظيفية في حل المشكلات والتعقيدات القطاعية بين الدول، فسيخلق ذلك إطارا فوقيا عبر قومي، يربط القطاعات الفنية في الدول ببعضها البعض، ويؤدي إلى تقوية دور وأهمية الفنيين والاختصاصيين، وتنسيق أعمالهم على مستوى أرفع، وهو ما يقود في النهاية إلى العملية التكاملية، و شرح ميتراني الوظيفية كطريق للتكامل، من خلال مبدأه الشهير وهو الانتشار(RAMIFICATION) والذي يبرز من خلاله كيف يتطور التعاون من قطاع

[1] – عمر ابراهيم العفاس، مرجع سابق الذكر، ص ص 69-75.

[2] – حسين بوقارة، مرجع سابق الذكر، ص63.

واحد نحو بقية القطاعات،إذ يعمل مبدأ الانتشار على تزايد الحاجات الجديدة في القطاعات الأخرى، وبروز مشكلات جديدة تتطلب المزيد من التعاون والشراكة والحلول البينية والإقليمية، وهو ما يفضي إلى روابط وشبكات جديدة من التعاون في بقية القطاعات(التعميم).

وأجرى ايتزيوني دراسة على مجموعة من تجارب التكامل الإقليمية، وخلص إلى أنه كلما كان هناك دعم من قبل النخب الخارجية للعملية التكاملية نجح مسار التكامل(مثل دعم أمريكا لأوربا)، وأن التلاحم الاجتماعي والثقافي والتاريخي يعزز قنوات الاتصال والتعاون والثقة المتبادلة، ورغم ذلك يلاحظ أن تجارب التكامل تنجح في الدول المتقدمة، وتفشل في الدول النامية، نظرا لغياب التقليد المؤسسي وثقافة الإطار التنظيمي في دول العالم الثالث على عكس الشمال. إن تتبع العملية التكاملية لحظة ولادها كفكرة وتصور تنتظر التجسيد إلى غاية تشكلها النهائي؛ ما مكن ايتزيوني من تحديد أربع مراحل للتكامل حسب نموذجه: حالة ما قبل التوحيد، عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها، عملية التوحيد من خلال القطاعات، ونضج عملية التوحيد ووصولها إلى النهاية.

بينما اعطى كارل دويتش للاتصال بين المجموعات الدور الحاسم في تحقيق العملية التكاملية(Transactionalism)، إذ يرى أن العلاقات بين الدول ليست سوى روابط واتصالات بين المجموعات، كلما تكثفت وتعددت مجالاها أمكن ذلك بناء إطار تعاوني أقوى وأوسع، وأثمر بمسار تكاملي أنجع، يمكن أن يفضي في الأخير الى بناء الوحدة بين المجموعات وبحسيد السياسات التكاملية. ويقدم دويتش في هدا السياق نموذجين للتكامل والوحدة[1]: يقوم النموذج الأول على فكرة الأمن الموحد، ويشترط في هذا الإطار وجود مركز قوي يتمتع بمؤهلات كبرى تمكنه من جذب بقية الحلقات في الأطراف والهوامش إلى المركز، ومن خلال وجود حلقات متواصلة من الاتصال بين مختلف المجموعات،خصوصا الاتصال الاجتماعي القائم على تعبئة الأفراد وتوسيع القاعدة النخبوية الداعمة لهذا المسار، يقوم النموذج الثاني على فكرة الأمن التعددي الذي تتقاسم وحداته نفس التهديدات،ولكنها لا تندمج ولا تتخلى عن سيادها للدواع امنية،وفي كلا الحالتين يحاول دويتش الوصول إلى نموذج المجتمع الامن عبر الاتصال والمعلومات.

2-**الوظيفية الجديدة (New Functionalism)**: ويتزعمها ارنست هاس (A.Hass)، الذي أعد أسس هذه النظرية انطلاقا من الانتقادات التي وجهها للوظيفية، خصوصا ما تعلق بمسالة المؤسسات الوظيفية المحايدة والفصل بينها وبين الشؤون السياسية، إذ يرى هاس أنه يستحيل الفصل بين الشؤون الفنية والشؤون السياسية.

[1] كارل دويتش، مرجع سابق الذكر، ص 266

فالمؤسسات الوظيفية تحتاج دوما الى قرار سياسي مسبق، والأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي، ولا يمكن أن يؤدي المسار الوظيفي بطريقة آلية إلى التكامل دونما تدخل من النخب السياسية، وإنما يتم ذلك المسار انطلاقا من تخلي الدول عن سلطاتها في مجالات محددة غير ممكن ان تتعاطى معها منفردة بفاعلية، فيتم إنشاء مؤسسات فوق قومية تمنح لها سلطات عليا في مجالات محددة، فتنشأ نخبة ذات ولاء إقليمي يتعمق اكثر بانتشار التكامل عبر المجالات الاخرى، وتتوسع بجربة تسييس المؤسسات فوق القومية، فيتم تذويت عملية التكامل بتعاظم دور النخب ذات الولاءات القومية وامتلاكها لمزيد من السلطات والصلاحيات فوق قومية[1].

يطرح نموذج هاس مسارا يرتكز على أربع مفاهيم رئيسية[2]: التعليم(LEARNING PROCESS)، التسييس(POLITICALIZATION)، الانتشار والتعميم(SPILL OVER)، والترابط(LINKAGE)، فعملية التعليم تلعب دورا كبيرا في دفع الأطراف لإعادة النظر في معاني المصلحة الذاتية وإعطائها مضمون جديد بحيث أن كل عملية تعلم مستخلصة من حالة معينة تشكل درسا لحالات أخرى ما يؤدي في النهاية الى الحاجة الملحة لإعادة النظر في السياسة الدولية وإحلال سياسة تكاملية بدلا منها.

وبحكم استحالة فصل الوظائف الفنية عن الشؤون السياسية يدعوا هاس في نموذجه التكاملي إلى التسييس التدريجي للعملية التكاملية عبر فكرتي الانتشار والتعميم،بحيث أن الفشل لابد وأن يقابله التوجه نحو التفكيك وإلغاء النشاطات والمنظمات التي أنتجت دروس الفشل، أما دروس النجاح فهي أهل لأن تكون موضع التعميم، وهكذا تتقوى عملية التكامل، ويتعقد الربط والتشابك بين مختلف القطاعات في دول التكامل.

بالرغم من الإسهامات الكبيرة للنظرية الوظيفية إلا انها تعرضت لانتقادات عديد الباحثين الذين سارعوا إلى إعلان نهاية نظرية التكامل الوظيفي (بول تايلور وويليام والاس)، لعدم قدرها على تقديم المزيد من التفسير للظاهرة التكاملية، وعجزها عن تقديم إضاءات مستقبلية لمختلف التجارب، وهو ما فتح المجال لطرح نماذج نظرية بديلة، وفي هذا السياق انتقد أبرز منظري التكامل الأوروبي وهو ستانلي هوفمان الوظيفية لعدم قدرها على تقدير قوة الدولة وعودها إلى مركزية تفاعلات العلاقات الدولية، وراى ان التكامل لا يتم وفق المنطق الوظيفي وتكامل القطاعات، وقدم مقاربة بديلة (المقاربة البين حكومية) وهي عبارة عن توليف ثلاث نظريات وهي: (الليبرالية للتفضيلات الوطنية، المساومة التفاوضية، ونظرية الخيار المؤسسي) .

---

[1] – ناصف يوسف حتي، مرجع سابق الذكر، ص ص276-277

[2] – جهاد عودة، مرجع سابق الذكر، ص113.

تنطلق المقاربة البين الحكومية من فرضية عودة الدولة كفاعل وحيد ذو خيارات عقلانية تعظم المصلحة والمكاسب كخيارات وبدائل متاحة في تفضيلاتها السياسية والاقتصادية، وحسب هذه المقاربة التكامل هو عملية مساومة بين الدول التي تمتلك كافة الخيارات من محفزات وكوابح؛ إما منشطة أو مثبطة ومعرقلة لعملية التكامل، وتكون المفاوضات والمساومة السبيل للوصول إلى اتفاقيات تكامل وحلول عقلانية توافقية، مع ضمانات إلزامية لتلك الحلول عبر الخيار المؤسسي الذي يوفر بيئة الالتزام، وضمان تكرارية اللعبة وتوزيع الأدوار وتقاسم الأعباء[1]، فالتكامل في النهاية حسب المقاربة البين حكومية ما هو إلا قرار عقلاني للحكومات، نتاج تفضيلات وطنية تحول إلى المؤسسات الفوق قومية، ويجري بشأنها مفاوضات تسوية ومساومة لبناء الحلول التوافقية الملزمة.

تعرضت النظريات الاقتصادية التقليدية إلى ثورة من قبل باحثين راديكاليين أمثال غونار ميردال (MYRDAL)، وبريبش، وسينجر، ورأوا أن نموذج التجارة الدولية غير عادل ومعرقل للتنمية ومهدم لتكامل الدول النامية، كما أن براديغم التكامل الغربي غير صالح لإعادة الاستنساخ في العالم النامي، فإذا كانت هذه النظريات والمقاربات رافقت ظواهر التكامل في ظل الثنائية القطبية، وحاولت تفسير التفاعلات الدولية انطلاقا من توازن القوة؛ فإن مرحلة النظام الدولي الجديد أفصحت عن عديد النظريات والمقاربات التي حاولت تفسير التحولات الإقليمية والدولية الهيكلية والقيمية في هذه الفترة، وانعكاساتها على دول العالم النامي.

المطلب الثاني: بنية التعاون الدولي والاعتماد المتبادل

على عكس التيار الواقعي التشاؤمي الذي لا يؤمن إلا بالقوة والمصلحة الخاصة ويلغي إمكانية بناء التعاون والثقة المتبادلة في ظل الفوضى العالمية، يحاجج أنصار التيار الليبرالي والإعتماد المتبادل بإمكانية، بل وضرورة التعاون الدولي، وإمكانية تحقيق الثقة المتبادلة، والوصول إلى قاعدة واسعة لتوافق المصالح المشتركة.

أولا–النظرية الليبرالية: تنطلق الليبرالية من الإرث المثالي الذي ركز طوال تاريخيه على قوة القانون والأخلاق والمنظمات الدولية، لتحقيق التعاون والتأسيس لعلاقات التكامل بين الدول، وبالرغم من الطوباوية التي لاحقت افكار ومشاريع المدرسة في بداياتها التاريخية؛ إلا انها تعتبر اكثر الفلسفات الحية التي انبثقت عن النهضة الأوروبية وأفكار التنوير، وسعت للدفاع عن العقلانية والحرية والتقدم الإنساني، لذلك يعتبرها أنصارها البديل التاريخي الواقعية بكل توجهاتها.

(1) Andrew Moravsik, ,**The European constitutional compromi and the neo functionalist legacy**, Journal of European publicy 12:2 April 2005,PP350-352.

تؤمن الليبرالية بعقيدة دينية تقود البشرية إلى **التقدم الحضاري بناءا على اهتمام الإنسان برخاء الآخرين** إلى **جانب اهتمامه برخائه ومصالحه الخاصة،خاصة إذا ما كانت هناك ترتيبات مؤسسية وهيكلية مقبولة وإطار** تنظيمي فعال يحد من النوازع **الأنانية للأفراد**[1]،ومن الناحية السياسية؛يعد التوجه الليبرالي اقترابا للحكم يقوم على **الحرية الفردية وبناء نظم المؤسسات والدستور، ومن** الناحية الاقتصادية تدعم الليبرالية رأسمالية الأسواق المفتوحة، والتجارة الحرة لبناء قيم السلم والرخاء، وتظل في صلب الاهتمامات الليبرالية فكرة تحقيق السلام العالمي انطلاقا من نظام يوفق بين استقلال الحكومات ونظام دولي للسلم، على نحو ما طرح في مشروع السلام العالمي **لكانط.**

برزت عدة تيارات داخل المدرسة الليبرالية، انطلقت من نفس المسلمات التي حاولت تقديم بدائل تنظيمية وتعاونية لمسلمات الواقعية لكنها اختلفت حول المناهج والأولويات المتبعة لتحقي ذلك، فالليبرالية المؤسساتية ركزت على دور المؤسسات، وقللت الليبرالية الجديدة من أهمية الفواعل الغير دولاتية، بينما نجد تيارات**أخرى كا**لليبرالية التجارية التي **تربط بين التجارة الحرة والسلام،** والليبرالية الجمهورية التي تربط بين الديمقراطية والسلام، **وتربط** الليبرالية الاجتماعية **بين الفعاليات العابرة للقومية والتكامل** الدولي.

تناقض الليبرالية مسلمات الواقعية التي تؤمن بالفوضى واللاثقة واللاتعاون، حيث يرى الليبراليون أن التعاون **ليس ممكنا فقط بل ضروريا لبناء السلام العالمي وتحقيق** المصالح المشتركة، وعلى هذا الأساس؛ **قدموا حلولا لكل ما** راه الواقعيون معضلات تلغي التعاون، كالغش، والركوب المجاني، والمكاسب النسبية والمكاسب المطلقة، **والفوضى الدولية، والطبيعة الأنانية للدول والأفراد، ومأزق الأمن والقوة.**

من هذا المنطلق قدم الليبراليون نموذج صيد الأيل* **كحل لاستعصاء** الوصول إلى حالة (تعاون-تعاون) في **نموذج معضلة السجين** [2]، ورأوا أن لعبة السجين تفتقد إلى التكرارية(انظر الملحق **(1)حول معضلة السجين)، فإذا كانا السجينان** غير قادرين على الوصول إلى التعاون بينهما لاهما منفصلان، **ولا يوجد تواصل وتحاور بينهما، فإن** للاعبين في نموذج صيد الأيل مجبرو ن **على التزام التعاون وعدم الارتداد، فاللاعب الذي يهتم بمصلحته الخاصة ويرتد عن التعاون سيفقد ثقة الآخرين** وينال سمعة سيئة، لأن اللعبة تتميز بالتكرارية، والمؤسسة تضمن تدفق المعلومات،ومن هنا جاء تأكيد الليبراليين على دور المؤسسات في بناء التعاون، ففي اعتقادهم أن تغيير السياسات العالمية عبر التعاون ليس ممكنا فقط بل مرغوب أيضا، وعبر دعم النهج المؤسسي والتنظيم الدولي والإقليمي يمكن

---

[1]- أنور محمد فرج، مرجع سابق الذكر، ص275.

*يتلخص هذا النموذج في اتفاق مجموعة أفراد على التعاون فيما بينهم لصيد غزال، وتكون هناك فرصة **لأحدهم** لصيد أرنب والتخلي عن دوره في عملية التعاون لصيد الغزال مما يجعل العملية الجماعية تفشل في مقابل نجاحه الفردي، غير أن معرفته المسبقة بالسمعة السيئة التي سيشتهر بها لارتداده عن التعاون وتكرار العملية الذي سيدفعه أيضا جانبا لعدم تعاونه هو الذي يمنعه من الارتداد عن التعاون أو الغش.

[2]- **كريس براون، فهم العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث،دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص69.

خلق قاعدة واسعة من التوافقات المصلحية، التي تخدم كل الأطراف وتستبدل إطار الفوضى بالنظام، والقوة بالتعاون والتبادل، ويمكن للمؤسسات أن تخلق الثقة والمصلحة المشتركة.

يرى أنصار الليبرالية المؤسساتية أنه يمكن تفادي حالات الغش، وحالة الفوضى والدخول في مسارات التعاون وبناء الثقة في ظل الثورة العلمية، وشبكة التنظيمات العابرة للحدود، ومن خلال دعم النهج المؤسسي[1]، فالمؤسسات توفر إطارا لتقارب وجهات النظر والتوفيق بين المصالح، وتوزيع الأدوار وتقاسم الأعباء، وتكرار اللعبة الذي تكفله المؤسسة يؤدي إلى التنسيق الدائم بين الفواعل وتنمية التضامن بينهم، كما يؤدي الإطار المؤسسي إلى تدفق مستمر للمعلومات، وهو ما يعطي ضمانات أكبر لكسب الثقة المتبادلة بين مختلف الفواعل.

ويعتقد أنصار الليبرالية الجديدة أن الدول ومن منطلق عقلاني تمتلك القدرة على العمل الجماعي لمواجهة المشاكل فيالبيئة الإقليمية والدولية، و كلما كانت هناك مصالح مشتركة أمكن تنظيم التعاون بين الدول حتى في ظل الفوضى الدولية[2].

تختلف الليبرالية المؤسساتية الجديدة عن التقليدية في كونها تعتبر الدولة فاعل عقلاني وحيد لتحقيق التعاون الدولي، على عكس الليبرالية المؤسساتية التقليدية التي تقر بوجود فواعل أخرى غير الدول، وبالتالي تظهر الليبرالية الجديدة وكأنها تتطابق في هذه الفرضية مع فرضية الواقعية بخصوص الدولة كفاعل عقلاني وحيد، ويعطي أنصار هذه النظرية دورا مفصليا للدولة في حركية التفاعلات العالمية، وتغليب أنماط التعاون والتنظيم بين الدول على حساب أنماط الفوضى والصراع، وتعلي من شأن القيمة العقلانية للدولة في تحقيق مصالحها بالتعاون والتنظيم، في إطار مؤسسي يحفظ مصالح كل دولة.

من هذا المنطلق ترى النظريات الليبرالية أن النظام الدولي يتكون من دول سلمية وأخرى عدوانية، ومن أجل تحقيق السلام والأمن العالمي يجب العمل على بناء الدول السلمية في العالم، فالديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، ويمكن التنبؤ بسلوكها، فهي أقل ميلا للحرب باعتبارها مجتمعات متحضرة تجنح دوما للتعاون؛على عكس الدول الغير ديمقراطية التي لا يمكن الوثوق بها او التنبؤ بسلوكها، وهي تنزع دوما نحو العدوان.

---

[1]- جهاد عودة، مرجع سابق الذكر، ص ص34-55.

[2] -ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت:دار الكتاب العربي، 1985، ص ص60-61.

على هذا الأساس يرى أنصار الاتجاه الليبرالي ضرورة دفع هذه **الدول لإنتهاج المسار** الليبرالي المؤسسي **وتأسيس وضع ديمقراطي مقبول، يتيح** المجال للمجتمع المدني لكي يساهم في التواصل بين الشعوب **والثقافات، والتقليل من العنف والتطرف، و**المساهمة في **بناء السلام العالمي وتراهن** في ذلك **على التزام الدول الديمقراطية بمبدأ ضبط النفس** الذي يقلل بدوره **من احتمالات اندلاع الصراعات بين الدول**[1].

وتذهب النظريات الليبرالية إلى أ**بعد من ذلك؛ إذ يتفاءل أنصارها بإمكانية تأسيس حكومة عالمية، ولا تعد الفكرة** إحياء للمثالية من وجهة نظرهم ؛ بقدر ما هي قياس منطقي لمستقبل نفوذ التوجه الليبرالي **وترسخ نماذجه.**

يبرر الليبراليون حججهم في التفريق بين سلمية الدول الديمقراطية وعدوانية الدول الغير ديمقراطية انطلاقا من تعقيد عملية اتخاذ القرار، وتعدد فواعل صنع السياسات في الأنظمة الديمقراطية من أحزاب ومجتمع مدني وأفراد يمكنهم الاعتراض على أي سياسات عدوانية، فصانع القرار يحتاج إلى موافقة كل هذه الفواعل وهو ما يصعب **انتهاج** السياسات العدوانية، كما بينته تجارب المجموعة الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، على عكس الدول الغير ديمقراطية التي تنعدم فيها المساءلة وتقل فرص التأثير والاعتراض على سياسات صانع القرار الانفرادية، فيكون هناك ميل لانتهاج العنف من قبل هذه الأنظمة، وإن كانت هناك حالات عديدة تعكس هذه الافتراضات.

ثانيا–مدرسة الاعتماد المتبادل المعقد:

ظهر الاعتماد المتبادل كظاهرة بعد الحرب العالمية الثانية، وكمنظور جاءت في سبعينيات القرن الماضي، **حيث قدم كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان هذا** المنظور ردا على الاتجاه الواقعي، **وبالموازاة مع** الأهمية الكبيرة التي **أولاها** المجتمع الدولي لنمو المنظمات الدولية والفوق **قومية**[2] **،كما أن العولمة بدأت تجعل من الاقتصاد أداة القوة** الأولى، واستبدلت تأثير السياسات المحلية **والإقليمية** بقوة تأثير **الأسواق** الكبرى، **ما أدى** إلى تراجع كبير لدور الدولة في العلاقات الدولية لصالح فواعل غير دولاتية[3].

أصبح العالم عبارة عن نسيج من شبكات المنظمات العالمية **والإقليمية المتخصصة،العابرة للقوميات سواء الحكومية منها أو** الغير حكومية،ومنظمات المجتمع المدني والشركات المتعددة الجنسيات، ما حذا بجون بويتن إلى **تشبيهه بنظام الشبكات،** واستبدال السياسة بين الدول بالمجتمع الدولي، **ونموذج شبكة العنكبوت بدلا من نموذج كرات البيليارد المتصادمة** لتفسير العلاقات الدولية.

---

(1) - جهاد عودة، مرجع سابق الذكر، ص ص62-68.

(2) Waheeda Rana, **Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts**, International Journal of Business and Social Science, *Vol. 6, No. 2; February 2015*,P290.

(3) Kenneth N. Waltz, **Globalization and Governance** Political Science and Politics, Vol. 32, No. 4, (Dec., 1999), p694.

في هذا السياق؛ قدم جوزيف ناي وروبرت كيوهن نموذجا للاعتماد المتبادل المعقد، يقضي بإنشاء شبكة فاعلة، متداخلة ومترابطة على كافة المستويات، بواسطة التنظيمات والنخب، بصفة رسمية أو خارج الأطر المؤسسية الرسمية، كما ألغى الباحثان في نموذجهما تراتبية القضايا، وأزاحا القضايا الأمنية والعسكرية من هرمية قضايا العلاقات الدولية. و يميز كيوهن وناي بين نوعين من الاعتماد المتبادل، الأول:يخلق هيكلا راسخا أو إطارا محددا ومقبولا من كل الأطراف، ما ينتج عنه حساسية متبادلة، أما النوع الثاني فهو الاعتماد المتبادل الذي يعرض هيكل العلاقات للتعطيل،جراء استخدام دولة طرف في عملية الاعتماد المتبادل لأسلوب الانتقام، وتعريض الطرف الآخر لانجراحية كبرى، نتيجة قابليته الكبيرة للتأثر بانقطاع اعتمادية الطرف الأول و حسب نموذج جوزيف ناي وروبرت كيوهن توجد ثلاث أنواع للاعتماد المتبادل[1]:

-الاعتماد المتبادل بين السياسات الكلية للدول الاقتصادية الكبرى من خلال التشابك الماكرو اقتصادي.
-الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة في الشمال والدول النامية في العالم الثالث.
-التشابك البيئي الذي يؤدي إلى تأثير أحداث وتغيرات في بلد ما على بلد آخر نظرا للروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يقدم ناي وكيوهن تقنيتين لقياس الاعتمادية المتبادلة هما[2]: الحساسية، وتعني التأثير المتبادل والطبيعي بين طرفي الاعتماد المتبادل، أما الانجراحية فتعني درجة تبعية الطرف الأكثر اعتمادا على الطرف الآخر وهو الأكثر انجراحية، ويعتقد الليبراليون أنه يمكن قياس قوة وضعف كل دولة اعتمادا على هذين التقنيتين، فالأقل انجراحية هو الأقل تبعية وهو الأكثر قوة من الطرف الآخر وهذا دلالة على قوته وامتلاكه لمصادر مختلفة وبدائل عديدة، متى فعلها تدخل العلاقات(الحساسية) حالة الانجراحية.

لقد أدت التطورات العلمية والتكنولوجية والتقدم الاجتماعي والثقافي وثورة الاتصالات إلى زيادة وتعاظم حاجات الأفراد، ما فرض على الدول جهود وأنساق سياسات جديدة من أجل تلبية تلك التفضيلات، وإشباع حاجيات الأفراد، وهو ما أدى إلى تعاظم وتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية وأصبحت الظاهرة سمة رئيسية للنظام الدولي وتفاعلات السياسة الدولية.

[1]-| أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص293.
[2]كريس براون، مرجع سبق ذكره، ص50.

المبحث الثاني: مضامين تحولات النظام الدولي الجديد

خلفت نهاية الحرب الباردة ارتباكا كبيرا في الحقل الاكاديمي لمنظري العلاقات الدولية، في ظل فشل مقاربات النظريات التقليدية وعجزها عن تقديم أي إطار لتفسير تحولات الحرب الباردة، والتنبؤ بمستقبل النظام الدولي الجديد. فنظريات العلاقات الدولية هي جزء من ثقافة النظام الدولي ومنبثقة عنه، لذلك يستحيل تناول الظواهر الدولية وتحولاتها، وتفاعلات النظام الدولي الجديد بابعاده، بمعزل عن فهم هذا النظام وتصوراته.

برزت في هذا السياق ثلاث اتجاهات تنظيرية قدمت مقاربات لفهم تحولات النظام الدولي الجديد، الأول ركز على تحليل المنظومة القيمية الجديدة في النظام الدولي، والثاني تناول تحول القوة كمدخل لفهم اتجاهات النظام الدولي الجديد، أما الاتجاه الثالث فقد ركز على حالة القيادة الدولية، وانعكاساتها على بنية النظام وقواعده الرئيسية.

المطلب الأول: تحول القيم في النظام الدولي الجديد

ادت نهاية الحرب الباردة إلى انهيار المنظومة الشيوعية وانتصار المنظومة الليبرالية، لتبرز سمات عالم جديد بعد اية الصراع الإيديولوجي، تتكشف فيه تجليات العولمة المختلفة لصالح عالم المجتمع العالمي والسوق العالمية والثقافة الكونية، هذا ما أدى إلى تحول الصراع الدولي من صراع أيديولوجي إلى صراع حضاري، فبرزت محاور خطر جديدة أصبحت في لب الصراع الدولي، تمثلت في القيم الحضارية للكنفوشيوسية والعالم الإسلامي؛ الرافضة للانتصار القيمي الغربي، فأخذ التنظير بعد حضاري، كأحد مكونات المنظومة القيمية للنظام الدولي الجديد، والى جانب القوة والمصلحة والصراع أصبحت الهوية والقيم والمعايير والمعتقدات عوامل حاسمة في العلاقات الدولية.

في هذا الإطار جاء صعود المدرسة البنائية بنهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد، وما شهدته هذه المرحلة من تحولات ومفاهيم جديدة بمضامين قيمية ومعيارية صاحبت إعلان الرئيس جورج بوش ميلاد النظام الدولي الجديد، فبرزت الانتقادات البنائية الموجهة للنظريات الواقعية والليبرالية بسبب الإفراط والمبالغة في تقدير عقلانية ورشادة الفواعل الدولية، ومركزية الأبعاد المادية في التفاعلات بين الدول، ما أعطى الفرصة لأنصار البنائية في توجيه المختصين للإهتمام بالعوامل الغير مادية، كالهوية والقيم والمعايير والعقائد والتقاليد والقضايا البيئية، التي أصبحت من العوامل الحاسمة في ظل النظام الدولي الجديد.

تأسست المدرسة البنائية على يد اونف(NICHOLAS ONUF)، والكسندر وندت (A.WENDT) العام 1989 عقب انهيار النظام الدولي الثنائي القطبية، وتفكك الكثير من النظم والتحالفات الرئيسية، والمعاهدات والاتفاقيات، ما أثار جدلا كبيرا حول القواعد والاليات التي ستسير المجتمع الدولي، ومصدر صنع القواعد وضبط التفاعلات الدولية في النظام الدولي الجديد.

قامت المدرسة البنائية على افتراضات نظرية البناء الاجتماعي لدوركايم وماكس فيبر، ويمكن تمييز رافدين نظريين للبنائية هما: البنائية النقدية التي ترتبط بالنظرية الاجتماعية النقدية، والبنائية التقليدية التي ترغب في تقديم بديل للتيارات الرئيسية في العلاقات الدولية، انطلاقا من جملة البدائل المركزية الحاسمة التي تقدمها، خاصة العلاقة بين هوية الدولة ومصالحها، وانتقال القوة وإعادة بناء النظام الدولي[1].

يرى أنصار البنائية أن الأبنية المعيارية والفكرية ونظم المعتقدات المشتركة، تؤثر على سلوك الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين بنفس أهمية الأبنية المادية، وأن البناء الأرضي الاجتماعي والهوياتي هو الذي يشكل البناء الفوقي[2]، بينما يعتبر وندت أن هذه النظرية نظرية هيكلية في النظام الدولي، بالرغم من مركزية الدولة كوحدة أساسية للتحليل والتفاعل المتعدد العناصر داخل الهيكل المتميز للنظام الدولي فان تجميع هذه المعطيات والمصالح وتفضيلات الوحدات المكونة له إنما تتم جميعا في سياق هيكل اجتماعي[3].

ينظر البنائيون إلى البناءات النظمية الدولية والإقليمية كأبنية اجتماعية، تتقاسم مجموعة من القيم والأهداف والفهم المشترك للحاضر والمستقبل، بكل الأبعاد الاجتماعية والتاريخية والسياسية، فالنظام الدولي من منظور بنائي ليس معطى جاهزا وإنما هو عملية مستمرة ومتجددة، تؤثر فيها الهويات والقيم والأبنية والفواعل الاجتماعية، وعليه فإن بنية النظام الدولي ذات طبيعة اجتماعية ومضامين قيمية ومعيارية مؤثرة على مصالح وهويات الفاعلين الدوليين، ولهذا فالظاهرة السياسية حسب البنائية لا تخضع كلية لقواعد خارجة عن إرادات الفواعل الدولية، وبناءا على هذه المتغيرات القيمية لجديدة التي أسست لسياق فكري حضاري وديني عالمي؛ برزت العديد من المقاربات والأطروحات القيمية، لتفسير أسس ومبادئ منظومة القيم الحاكمة في النظام الدولي الجديد.

---

[1]- ميادة مدبولي، **الهوية**: اتجاهات تأثير القيم والعقائد على التفاعلات الدولية، مجلة اتجاهات الأحداث(مفاهيم المستقبل)، أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد20، مارس-أفريل2017، ص4.

[2]- كريستيان ريوس سميث، **البنائية**، في : **نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر**، ص ص331-335.

[3]- جهاد عودة، مرجع سابق الذكر، ص160.

بالموازاة مع هذه التحولات القيمية قدم فرانسيس فوكوياما اطروحته(نهاية التاريخ) التي تقر بحتمية انتصار النموذج الأمريكي و مسيرة تقدمه بحيث أن أي عمل للاعتراض والمقاومة سيكون عملا يائسا[1]، لأن ذلك اعتراض على أسس ومبادئ النظام الدولي الجديد الذي هو نموذج الرقي والتمدن والتنظيم الذي وصلت إليه الإنسانية، وهو مرحلة تفاعل الديمقراطيات الليبرالية المتحضرة، يتم خلالها تحويل هيأة الأمم المتحدة إلى نظام عالمي للأمم السلمية أقرب ما يكون لنموذج تنظيم حلف شمال الأطلسي.

حاول أنصار هذه الأطروحة تثبيت انتصار النموذج الحضاري الغربي بقيمه الليبرالية الديمقراطية، وجعل أطروحة نهاية التاريخ مسلمة جديدة، تدفع نخب وشعوب بقية العالم للإقرار بانتصار هذا النموذج والعمل وفق قيمه.

وفي نفس السياق برزت فكرة صامويل هنتغتون حول صدام الحضارات، حيث افترض أن العالم يشهد صداما للحضارات سيؤدي إلى إعادة صنع النظام العالمي[2]، وأكد على أن البنية الأساسية للنظام العالمي بالأساس هي بنية حضارية، مبنية على قواعد الولاء والخوف والعداء للآخر في الحضارات والثقافات المتشابهة، وتصادم وتنازع الثقافات والقيم المتناقضة،ومن ثمة فإن الحدود الحضارية هي خطوط التصادم المستقبلي، وينبه إلى أن التحالف الكونفوشيوسي الإسلامي يشكل محور الخطر الرئيسي اتجاه الحضارة الغربية، وبذلك اعتبرت الحضارة الإسلامية العقبة الكبرى التي تعيق ليس انتصار وتعميم الحضارة الغربية فقط؛ وإنما هي المعيق الأكبر لميلاد وصنع نظام عالمي جديد، يتوج انتصار الحضارة الغربية.

لقيت فكرة الصدام لهنتجتون تأييدا واسعا من قبل المستشرق برنارد لويس * من خلال ثلاث دراسات أنتجها، تتحدث عن جذور الغضب الإسلامي، والرجل المريض في تشبيهه العالم العربي بواقع الدولة العثمانية المتهالك، واستشاطة عداء الغرب اتجاه المسلمين بسؤاله المثير: لماذا يكرهوننا؟.

وترتكز مقولات برنارد لويس على قراءات غربية لأسس الحضارة الإسلامية؛ حيث تفصل المنظومة الحضارية الإسلامية عن البيئات التي تطورت في ظلها، والعناصر المكونة لها، وتضع الخطاب الديني في جانب آخر، بحيث

---

(1) - فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، 1993، ص270.

(2) صامويل هنتغتون، **صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي**،ت:طلعت الشايب،الأردن: دار السطور، 1997، ص ص300-304.

*مفكر بريطاني أمريكي، يهودي الأصل، تخصص في دراسة تاريخ الاسلام والتفاعل بين الاسلام والغرب، خاصة حول تاريخ الدولة العثمانية، وترجمت أعماله إلى معظم اللغات العالمية، ومنها اللغة العربية خاصة عمله الذي نال عليه عديد الجوائزالمشهورة، بعد أن ظهر كمقال ثم أصبح فيما بعد عنوان كتابه المشهور: –**أزمة الإسلام– الحرب الأقدس والإرهاب المدنس**-(دار صفحات للنشر والتوزيع)،2013.

تفصل العنصر العربي عن إسهامات تلك الحضارة وتعزيها لعناصر أخرى، بينما تروج **للتخلف والاستبداد وتحجر** العقل العربي كسمات للعرب، ومن ثمة تستنتج تلك المقولات نتائج قطعية تقر بحالة التهديد والخطر التي يمثلها وجود عربي مريض ومتهالك، وسط صحوة مدنية وبقع الديمقراطية، ومن ثمة فهناك أكثر من مبرر لتمدين هذه الأقطار بما تراه القوى الفعلية في النظام الدولي صالحا للحفاظ على مصالحها، وتمدين هذه الشعوب.

لقيت هذه الأطروحات تأييدا كبيرا من قبل تيار المحافظين الجدد(neo-conservatives)*، الذي **يؤمن بأن الحرب الدائمة تولد الاستقرار، ووجود عدو وديد خارجي يمكن من بناء نظام قوي ومستقر، فالديمقراطية الضعيفة** تعجز عن مواجهة الطغيان، وكل من يعترض على الديمقراطية فهو بربري، رافض للحكمة والفضيلة[1]، **ومن هنا** جاء تقسيمهم للعالم إلى محو الخير ومحور الشر، وكانت رؤيتهم للنظام العالمي أساسها السيطرة على المستقبل من **خلال الاستحواذ على الماضي، اعتمادا على الرسالة** القيادية والدور التاريخي للأمة الأمريكية كقائد للعالم الحر.

تظهر المقاربات القيمية السابقة حالة التشابك الكبير بين الدوائر الأكاديمية وصناع القرار الأمريكيين،فغالبا ما تصاغ الاطر الإستراتيجية الامريكية العالمية في حيز المجموعات الفكرية وفضاءات المعهد **البحثية وأطروحات كبار المفكرين**، ويعاد من جديد في نفس الفضاءات تبرير وتفسير السلوك الأمريكي عالميا، وصياغة شرعيات جديدة له، وعلى هذا الأساس صور البعض الانتصار الأمريكي بفراغ المسرح العالمي من منافسين، ومن ثمة **امرت الأطروحات التنويرية لإرشاد المونولوج الأمريكي، لما تمثله من قوة استثنائية تستوجب أن تكون الخيار الأول** والأخير، مع رفض الارتباط أو التقيد بالمنظمات الدولية، وقواعد القانون الدولي.

المطلب الثاني:طبيعة القيادة في النظام الدولي الجديد

حاولت الدوائر الأكاديمية الأمريكية تقديم إضاءات ومناهج قيادية للإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، لتثبيت أسس الأحادية القطبية وديمومة الهيمنة الأمريكية على العالم، **والبحث عن أفضل الخيارات والبدائل المتاحة للقيادة الأمريكية، بين انتهاج النمط القيادي التعددي التشاركي، أو النهج الأحادي، والانفراد بضبط التفاعلات الدولية، وإدارة** النظام الدولي.

*- تيار أيديولوجي مرتبط بأفكار المفكر اليهودي الألماني ليو ستراوس، أطلق الليبراليين الأمريكيين عليهم إسم المحافظين **الجدد لتمييزهم عن قوى اليمين** المحافظ التقليدي،من أبرز مراكزهم الفكرية: معهد واشنطن للشرق الأوسط،معهد هودسون، معهد أمريكان إنتربرايز للأبحاث.

[1]- سمر إبراهيم محمد، **تأثير أفكار المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية** ، السياسة الدولية، عدد198 مجلد 49، أكتوبر 2014، ص ص13-15.

انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم عقب سقوط محور الشر السوفياتي وانتصار محور الخير **الأمريكي**[1]، ومن هنا تولدت الرغبة الأمريكية في بناء إمبراطورية عظمى، تمتلك المقومات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، والقيم الإنسانية والتعددية والحرية التي لا تماثلها أية قوة أخرى.

والمقولة الرئيسية للنظرية الإمبراطورية تتلخص في وجود دولة مسيطرة على النظام الدولي، ذات سياسات توسعية لفرض نموذجها على كل العالم[2]، **ويلخص بيار بيارنيس الأسس الدينية والاقتصادية** والعسكرية لهذه النظرية بقوله: أن الشعب الأمريكي يؤمن بأن الله معه أينما كان وفي أي زمن،ومن الجيد لهذا الشعب الذي يسانده الله أن يكون في يده الكثير من المال، ولكن أيضا سيكون من الأنفع أن يكون في يده الأخرى بندقية جيدة[3].

توجه النظرية الإمبراطورية صناع القرار الأمريكيين من أجل استمرار القيادة الأمريكية للنظام الدولي الجديد، وعدم السماح بظهور أي منافس محتمل للتفرد الأمريكي، وذلك بسحق أي قوة تتحدى القيادة الأمريكية أو تعلن العصيان والتمرد عن بيت الطاعة الأمريكي، وفي نفس الوقت العمل على إقناع الحلفاء والأ**صدقاء بعدم جدوى** منافسة أو تحدي القيادة الأمريكية للعالم بتقديم أي بديل، وهذا ما دفع بول كينيدي إلى إطلاق إسم مرض التوسع الإمبراطوري الامبريالي(Imperial over stretch)على هذه النظرية، مادام أن فكرة التوسع هي هدف أعلى **ودائم بالنسبة للأمريكيين.**

ظهر تيار آخر انتقد **أنصار** التيار الإمبراطوري وأيد فكرة الهيمنة العالمية، **حيث يرى أصحابه أنه ليس من الضروري أن تكون الدولة المهيمنة هي الأقوى عسكريا واقتصاديا على كافة الأصعدة، وإنما تعتمد على مدى توافر** إرادة بسط النفوذ والرغبة في الهيمنة، وحسب هنري كيسنجر فإن استمرار الهيمنة والنفوذ العالمي يتطلب مزاوجة **بين الأدوات الاقتصادية العسكرية والقيم .**

ومن منطلق هذه الرؤية بدأت تتجسد سياسات الهيمنة الأمريكية على العالم، فظهرت مجموعة من التصنيفات الأمريكية لدول العالم على أساس أهمية وموقع كل دولة من الاستراتيجية الأمريكية[4] ، كتقسيم العالم إلى أربع مجموعات:دول الرعاية تحظى بالحماية والصداقة الأمريكية،**دول المخزن الضرورية لتمويل التحالفات**

---

(1) Immanuel wallerstein ,**cultures in conflict? who are we? who are the others?** , journal of the interdisciplinary crossroads, vol 1,n 3.december 2004,p505-512.

(2)-وردة هاشم علي عيد، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013، ص95.

(3)- بيار بيارنيس، **القرن الواحد والعشرين لن يكون أمريكيا**،ترجمة:مدني قصري، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003 ،ص17.

(4) سرمد عبد الستار أمين،**نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد**،مجلة دراسات دولية، عدد 35،مارس2008، ص ص111-112.

كالدول البترولية،دول المشاركة بالتبعية، ومجموعة رابعة للدول المتمردة، أو تقسيم العالم إلى محور الخير ومحور الشر بتصنيف جورج بوش، وفي تصنيف توماس بارنيت نجد نظام دولي يقسم العالم بين الدول المتماسكة ثقافيا **واقتصاديا** والمتواصلة مع أمريكا، في مقابل دول الفجوة التي تعارض التحولات العالمية السياسية والقيمية والاقتصادية فتضطر أمريكا إلى تحويل الأذرع العسكرية ضد كل قوة تعارض نموذج القيادة الأمريكية للعالم.

في هذا السياق برزت من جديد فكرة مشروع القرن الأمريكي التي تعود في الأصل إلى المفكر هنري لوس (henry luce) في مقال كتبه في **17فيفري 1941**، ويعني بالقرن الأمريكي السياسات التي تطبقها أمريكا باعتبارها قوة **مهيمنة بارزة، تجسد المثل والقيم الحرة ضمن مشروع عالمي، وتتماهى فكرة القرن الأمريكي مع مشروع السلام** الروماني(pax romana)، **وفكرة** تحمل عبء الرجل الأبيض بالنسبة لبريطانيا[1].

فمشروع القرن الامريكي ينظر إليه على انه محطة لتوليد وتوزيع المثل العليا والتكرم بها على العالم، ومع إصرار أمريكا على عالمية مبادئها وعالمية رسالتها القيمية، وضعت العديد من حكومات العالم المخالفة لذلك كحكومات غير مكتملة الشرعية، والمعرضة على الدوام لحركة تغيير واستبدال، وهنا تأتي رؤية ريتشارد هاس التي تقوم على تحويل السياسات الامريكية إلى شرطية عالمية لإدارة المجتمع الدولي، وإدارة الصراعات بين الدول، ورسم الدور الأمريكي في وضع الوسيط النزيه.

استطاعت هذه المقاربات إرشاد الإدارات الأمريكية في بداية الأحادية القطبية، في غياب منافس أو شريك يوازن القوة الأمريكية، في قيادة النظام الدولي الجديد الذي عرف تطورات هيكلية منذ بداية الألفية الجديدة،بظهور فواعل عالمية جديدة من غير الدول، وصعود قوى إقليمية تسعى للمشاركة في إدارة النظام الدولي، وعودة قوى تقليدية وبروز تكتلات تتحدى الانفراد الأمريكي بقيادة النظام الدولي، وظهر بذلك تأثير تحول القوة الدولية.

المطلب الثالث: تحول القوة في النظام الدولي الجديد

ظلت القيادة الأمريكية للنظام الدولي محل جدل بين الدارسين حتى من قبل الأمريكيين، إذ اعتبروا اللحظة الأمريكية مجرد مرحلة انتقالية، وتتركز مقاربات هذا الجدل حول جملة التحديات والتحولات في موازين القوة عالميا، وانعكاساتها المستقبلية على النظام الدولي، واستحالة استمرار هيمنة الأحادية القطبية في ظل تحول القوة.

[1] عاطف الغمري، **أمريكا في عالم يتغير**، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 2009، ص ص21-23.

قدم **أورجنسكي** (organsky) **مقاربة تحول القوة**(the power transition)، وقسم من خلالها الفواعل الدولية طبقا لدرجة رضاها عن موقعها في النظام الدولي إلى أربع فئات رئيسية، هي: الدول القوية الراضية، الدول القوية الغير راضية، الدول الضعيفة الراضية، والدول الضعيفة الغير راضية[1]، **وحسب مقاربة أورجانسكي فإن الفئة** الثانية(الدول القوية الغير راضية) هي التي يظهر من بينها منافسون يسعون إلى تغيير الوضع القائم، وتأسيس نظام دولي بديل يمكنهم من تقاسم القيادة الدولية والمشاركة في صنع القرار الدولي، واداء ادوار تتناسب وقدراهم، وذلك من خلال تعديل القواعد والمعايير والقيم الحاكمة للنظام الدولي بما يحقق مصالحهم.

وبرز بذلك مفهوم القوى التعديلية أو القوى المراجعة للنظام الدولي، والذي يشير إلى قوى غير راضية عن وضعها في النظام الدولي القائم فتتبنى سياسات تدعوا إلى مراجعة أنماط توزيع القوة[2]، **حيث ظهرت قوى صاعدة** غير راضية عن مكانتها في هذا النظام الأمريكي القيادة، كروسيا المطالبة بحق العودة، والصين التي ترغب في نظام دولي متعدد الأقطاب، وقوى أخرى استفادت من انتشار القوة الاقتصادية كالهند والبرازيل وتركيا، ما شجعها على تبني نفس سياسات القوى الكبرى لمراجعة انماط توزيع القوة، وانخرطت في مساراها بقية القوى الغير قانعة بوضعها في النظام الدولي القائم، ما أدى إلى تبلور تحالفات ومراكز قوى الجديدة لإعادة بناء النظام الدولي.

بينما طرح **نعيم مويزيس** (Naim moises) مفهوم **اية القوة**(the end of power) [3]، **إذ يرى أن عصر** القوة التقليدية قد انتهى، فهناك تحول للقوة من الحكومات إلى الأفراد، ومن القصور الرئاسية إلى الساحات العامة، ومن الجيوش النظامية إلى العصابات والميليشيات والشركات العسكرية الخاصة، و من تاثير المجتمع الدكري إلى قوة **المجتمع الأنثوي** [4]، وفي نفس السياق؛ يرى وزير الدفاع الأمريكي السابق ليون بانيتا أن العالم يشهد تحول تاريخي إلى المستقبل، من الحروب التقليدية إلى الحروب الذكية (SMART WARS)، اعتمادا على التفوق المعلوماتي والحرب الالكترونية والطائرات بدون طيار لانجاز حروب خاطفة وإدارها عن بعد[5].

---

(1) A. F. K. Organski Jacek Kugler **The Power Transition:A Retrospective and Prospective Evaluation,** Handbook of war studies 1, 1989, pp172-174.

(2)-محمد حمشي، **روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي؟**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد9، جوان2016، ص440.

(3) Naim moisés, **the end of power :from boardrooms to battlefields and churches to states, why being in charge isn't what it used to be**, basic book, new York, 2013,pp11-27.

(4) amy zalaman, **BOOK REVIEWS**, PRISM 4, no. 4,pp178-180.see : http://cco.ndu.edu/Portals/96/Documents/prism/prism_4-4/The_End_Of_Power.pdf

(5)إنجي مهدى، **احتواء العالم: التطوير العسكري الأمريكي ومستقبل الحروب**، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد202 مجلد50، أكتوبر 2015، ص11.

وعلى هذا الأساس؛ تفسر هذه المقاربة التطورات الهيكلية في النظام الدولي بظهور فواعل جديدة من غير الدول، تمتلك قدرات مؤثرة في التفاعلات الدولية، كالمنظمات الغير حكومية والشركات العسكرية والأمنية الخاصة والشركات الاقتصادية المتعددة الجنسيات، وتنظيمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والنقابية، وحتى الأفراد.

مكن تحول القوة العديد من الدول لتصبح قوى تعديلية في النظام الدولي، تطالب بتغيير القواعد التنظيمية العامة، وتنادي بتعديل آليات ضبط التفاعلات، وتغيير أنماط توزيع القوة، لكن في نفس الوقت تبقى العديد من الوحدات التي تمتلك القوة غير قادرة على التأثير في النظام الدولي، وترجمة ما تملكه من قوة إلى سياسات تعديلية مراجعة للبنية الدولية، ويحتاج هذا الأمر إلى مقاربات تفسيرية أخرى.

حاول باحثون آخرين طرح مفهوم عجز القوة، وهي الأدبيات النظرية التي ترجع إلى المفهوم الذي طرحه كارل دويتش، ويركز على عدم اتساق المقومات التي تمتلكها اي قوة مع قدرها على التاثير في سلوك الفاعلين في المجتمع الدولي[1]، ويمكن أن تفسر هذه المقاربة العجز الأمريكي في إدارة الشؤون الدولية، وخلفيات رفض القوى الأخرى القيادة العالمية، وتحمل إدارة المسؤوليات الدولية والإقليمية،بالرغم من امتلاكها المؤهلات والمقومات اللازمة لذلك، وتتعدد الحالات التي يمكن معالجتها وفق أدبيات هذه النظرية، ففي إطار مسارات القوى الكبرى المراجعة هناك حالة انكفاء داخلي لهذه القوى لإعادة التأهيل وتركيز القدرات، بالرغم من إمكانية لعب الدور العالمي، وعلى مستوى القوى المتوسطة نشهد أيضا حالات لعجز القوة داخل الأقاليم، باعتبارها نموذج فرعي للنظام الدولي.

على عكس هذه الأفكار، يتبنى مارك ليونارد فكرة تحول القوة المعيارية، حيث يرى أن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية يتوارى فيها نموذج القيادة الامريكي، وهناك معالم عالم جديد تتبلور، يمكن رصد سماتها من خلال ظواهر التحولات الرئيسية، فهناك تحول للقوة من دول في الغرب والشمال إلى دول في الشرق والجنوب، ومن حقوق الشعوب إلى حقوق الأفراد ومن الدولة الوطنية إلى الاندماج والتكتلات[2].

لا ينبني التنبؤ بمستقبل التحولات الإستراتيجية العالمية حسب مارك ليونارد على الفهم التقليدي للقوة، فهذا الفهم يقودنا إلى استشراف تحول القوة الأمريكية إلى إمبراطورية عظمى أكبر من إمبراطورية روما في النصف الأول من هذا القرن، ومن ثمة استلام الصين وروسيا قيادة العالم في النصف الثاني منه، لكن تحولات القوة من منطقة إلى

---

[1] محمد عباس ناجي، **داخل الدائرة: تحول القوة كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية والدولية**، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد197 مجلد 49، جويلية 2014، ص34.

[2] مارك ليونارد،**لماذا سيكون القرن الواحد والعشرين قرنا أوروبيا**،ت:أحمد محمد عجاج،أبوظبي/الرياض:كلمة/مكتبة العبيكان،2009، ص153.

أخرى لا تنبني فقط على الفهم التقليدي للقوة والذي يتوج انتقال الزعامة مباشرة إلى جنوب شرق آسيا؛ ثمة مفهوم آخر يعطي لأوروبا صوت عالمي قادم ويؤشر على انتقال القوة إلى منطقة المتوسط، بعد أكثر من **قرنين من** الانسحاب من الساحة العالمية، وترك قيادة العالم لقوى غير متوسطية، باعتبار أن أوروبا قوة معيارية وقيمية تنقل معاييرها إلى الجوار الذي يتبنى تلك المعايير والقيم من دون مقاومة، وهو ما يؤدي إلى أوربة الفضاءات الجوارية، ما سيؤدي في النهاية إلى بناء نظام دولي من أسفل إلى أعلى، تشارك فيه الوحدات الدولية والفواعل اللادولاتية كالمنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني والشركات الخاصة.

وتطرح **الباحثة الأمريكية ماري سلوتر** فكرة التحول الى النموذج الشبكي، وترى أن العالم يعيش في ظل العولمة **تحولات مهمة تمس البنيات والمرتكزات الجوهرية للسياسة الدولية، والحكم العالمي، والعلاقات بين الدول** والشعوب، واهم سمات هده التحولات انها تنقل العالم من المحلي إلى العالمي، ومن الحكومة إلى الحوكمة، ومن الدولة الموحدة إلى الدولة المقسمة، ومن عالم الدول إلى عالم الشبكات[1].

تعد الشبكات حسب هدا النموذج تكنولوجيا الحوكمة، في عالم دولاتي تتجه فيه هيكلية تنظيم المجتمع وعلاقاته السلطوية إلى الدولة المقسمة واللامركزية في التسيير، حيث تقتسم الدولة مجموعة من الوظائف مع التنظيمات المدنية، وتنفذ سياسات مقررة ضمن الشبكات الحكومية العالمية، ولهذا فإن النظام الدولي سيتحول إلى نظام عالمي شبكي باعتباره نظام من الحوكمة التي تضفي السمة المؤسسية على التعاون، وتتوافر على ميكانيزمات لاحتواء الصراع، وبناء السلم والثقة المتبادلة، وإدارة رشيدة لموارد الأرض، وتحقيق المعايير اللازمة للكرامة الإنسانية.

حاول الباحثون اختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية والحضارية معالجة ظواهر الصراع والتنافس والتعاون بين الدول والمجتمعات، وما يمكن رصده من قواسم مشتركة بين هذه المقاربات والنظريات التي تم تقديمها هو تأكيدها على **أن القيم والمثل العليا من أخلاق وقانون وعدالة؛ إنما تمليها إرادة الأقوى والمنتصر وضرورات المصلحة، وليس** بالضرورة ان يكون هناك تطابق في كل الثقافات بشأنها، واتفاق بين الوحدات الدولية حول ماهيتها، وهناك توافق كبير بين تلك النظريات على أن القوة نسبية ومتغيرة، وفي تحول دائم من إقليم لآخر، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المبحث التالي حول الظاهرة الأورومتوسطية.

[1] - آن ماري سلوتر، **نظام عالمي جديد**، ترجمة أحمد محمود،القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص ص26-30.

المبحث الثالث: الظاهرة الأورومتوسطية في السياسة الدولية

شكل المتوسط منذ القديم مركزا لتفاعل الحضارات، فقد شهد نشوء أكثر من عشر حضارات عالمية، ومنطلقا لبناء الإمبراطوريات الأهم في التاريخ، وقد كانت منطقة المتوسط بضفتيها شاهدة على علاقات **جدلية صراعية وتعاونية باستمرار**، بين شماله وجنوبه، **و**عبر هذا المسار التاريخي المعقد؛ برزت الكثير من العوامل والمحددات **والقضايا** المتحكمة في تطور العلاقات الأورمتوسطية **و**التي **أسست للظاهرة الأورومتوسطية.**

المطلب الأول: خصائص حوض البحر الأبيض المتوسط

يعتبر البحر الابيض المتوسط واحد من اهم المجالات الاستراتيجية في العالم، وفضاء جيوسياسي مؤثر في **تفاعلات السياسات الدولية، كما أن الخصائص الثقافية، والمؤهلات البشرية**، والمقومات الاقتصادية لهذا الفضاء والعلاقات التاريخية والحضارية المتباينة **لشعوبه جعلت منه** مركز ثقل في السياسة الدولية على مر التاريخ.

أولا–ماهية البحر الأبيض المتوسط: تحمل أي دراسة ذات صلة بالبحر الأبيض المتوسط الكثير من **الجدل** والتساؤل **عن هذا البحر، فالجغرافيون، وعلماء الاجتماع، والاقتصاد، والمؤرخين**، والخبراء الاستراتيجيين، **و** السياسيين، والعديد من المختصين كل في تخصصه يطرحون السؤال ذاته: هل هو موجود؟غير أن هذا المتوسط لا يقدم إجابة مفضلة على مقاس الجميع لهذا السؤال المستفز،لكن الجميع يجدون إجابات على أسئلتهم ما لمتوسط؟ **والجواب يتوقف على من يسأل**، فكل له بحره المتوسطي [1].

البحر الأبيض المتوسط، أو بقايا المحيط (تيتس)[2]، بحر العرب والبحر الشامي بالنسبة للشعوب العربية، وبحرنا (ماري نوستروم marenostrum)**عند الرومان**، والبحر الكبير في الكتاب المقدس، والبحر الأوسط (هايام هاتيخون) في العبرية، والبحر **الأبيض (أكدينز) بالنسبة للأتراك**، هو البحر الذي يتراءى كأنه **صمم عمدا ليكون مهدا للثقافات**[3]، **واستقرت الشعوب على تسميته بالبحر الأبيض المتوسط**، وهي التسمية التي استخدمها **لأول** مرة سولينوس في النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي **و**تعتبر أكثر الأسماء التي تطلق على هذا البحر إما تسميات جزئية لبحار صغيرة، وبحار إقليمية مرتبطة بالتجارة، أو بحار داخلية متعلقة بطرق المواصلات البحرية

---

(1)- Claude Nigoul**, LA MÉDITERRANÉE : MYTHES ET RÉALITÉS**.L'Europe en Formation. n° 356 .été 2010.p11

(2) henry augier,**Les particularités de la mer Méditerranée: son origine, son cadre, ses eaux, sa flore,sa faune, ses peu plements, sa fragilité écologique**,(Options Méditerranéennes; n.19)Paris : CIHEAM,1973,p27

(3)- جون جوليوس نورويش،**الأبيض المتوسط: تاريخ بحر ليس كمثله بحر**، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة:المركز القومي للترجمة، 2015، ص17.

الداخلية، وظل يعرف عند الرومان بالبحر الداخلي، نظرا لدوره في طرق المواصلات الداخلية، وبذلك كان المتوسط عبارة عن مجموع بحار صغيرة داخل البحر الكبير، يعود معظمها إلى تسميات من أصل إفريقي، في حين نجد أن أصل تسمية البحر الأبيض المتوسط(Méditerranée) هذا الاسم جاء لوقوعه وسط اليابسة، وسط ثلاث قارات، فاشتق اسمه من كلمتين لاتينيتين(medius terra)أي وسط الأرض.

ثانيا–الخصائص الجغرافية للمتوسط: يتميز المتوسط بكونه بحر داخلي، ويضيف الجغرافيون له خاصية أخرى إذ يعتبرونه بحرا مغلقا، رغم أنه مفتوح من جهة الأطلسي عبر مضيق جبل طارق ويمكن للأفراد الخروج إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس، إلا أن الجغرافيين يؤكدون على أن المتوسط فتحه الإنسان وهو في الأصل بحر مغلق وتظهر تأثيرات تلك الخاصية في النظم البيئية والبيولوجية الخاصة به.

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط 2،5مليون كلم2،من دون احتساب مساحة البحر الأسود أي ما يمثل نحو0،7 %من إجمالي المحيطات، وبفعل الخناق الموجود بين صقلية وتونس ينقسم المتوسط الى حوضين رئيسيين الحوض الغربي ويمتد من مضيق جبل طارق الى الخناق الصقلي التونسي مساحته 0،85مليون كلم2، والحوض الشرقي يمتد على مساحة 1،65مليون كلم2 [1]، وإذا ما أضفنا له مساحة البحر الأسود تصبح المساحة 3مليون كلم2 بنسبة 1 %من إجمالي المحيطات أي 35مرة ليماثل مساحة المحيط الأطلسي و180 مرة ليماثل كل المحيطات والبحار في العالم ويبلغ أقصى طول له3800 كلم وأقصى عرض له هو 800 كلم، وتبلغ المسافة الفاصلة بين تونس وصقلية 138كلم فقط ولا تتجاوز 14 كلم بين المغرب واسبانيا[2]، يمتد الساحل المتوسطي لمسافة تقدر بنحو 46 ألف كلم، ويبلغ متوسط عمقه 1500 متر وأعمق نقطة مسجلة في البحر المتوسط تقع في البحر الأيوني ، متابان ب5121 متر[3].

تظهر الإقليمية في الجغرافيا التعريفية للبحر الأبيض المتوسط، فالعديد من القراءات الجغرافية تصنف البحر الأبيض المتوسط على أنه مقسم إلى بحرين أو ثلاث أو أربع بحار إقليمية، وهناك من ينظر إليه نظرة أحادية كبحر وفقط، بينما تبرز تصنيفات أخرى بقوة تأخذ بالنظرة التعددية وتصنفه على أنه مجموعة كبيرة من البحار الصغيرة،أي أن البحر الأبيض المتوسط هو مجموع بحار صغيرة داخل البحر الكبير، ويمكن رصد هذه البحار

(1) Andrea M. Doglioli, **Circulation Générale en Méditerranée**,Centre de Oceanologie de Marseille, Universite de la Mediterranee, Marseille, France,2009,p6.
(2) henry augier, op cit, p27.
(3) Andrea M. Doglioli, op cit, p6

الصغيرة او الجزئية التي تشكل البحر الكبير(البحر المتوسط)والمعترف بها من قبل المنظمة الدولية الهيدروغرافية وهي: **البحر البلياري بين بر إسبانيا الرئيسي وجزر البليار**، بحر البوران بين إسبانيا والمغرب ،البحر التيراني محاط بسردينيا وصقلية وكورسيكا،البحر البروفانسي يمتد في جزئه الشمالي الشرقي تحت تسمية البحر الليغوري بين كورسيكا **وليغوريا بإيطاليا وسواحل فرنسا**، البحر الايوني بين سواحل كلابارية وصقلية الايطالية **والسواحل الغربية لليونان** شمالا **وسواحل برقة الليبية جنوبا**، البحر الليفانتي ويمتد بين سواحل اليونان الجزرية وسواحل تركيا الشمالية، **البحر الادرياتيكي بين** إيطاليا،سلوفينيا،كرواتيا،البوسنة والهرسك،**الجبل الأسود وألبانيا**، بحر إيجة بين اليونان وتركيا[1].

تحتوي جغرافية المتوسط على أكثر من 3300جزيرة، منها جزيرتان تشكلان دولا قائمة بحد ذاتهما، وهما جزيرتي قبرص و مالطا، إضافة إلى جزر أخرى بارزة على غرار كورسيكا، **صقلية، سردينيا، وجزيرة كريت اليونانية، حيث نجد** هذه الجزر منتشرة جغرافيا على النحو التالي: في الشرق (قبرص، **كريت، رودوس، وأبية، لسبوس، شيوس، كيفا لونيا، كورفو، ناكسوس وأند روس**)، وفي **الوسط (جزر سردينيا، كورسيكا، صقلية، كريس، كرك، براك،وجزيرة جربه التونسية)**،أما في الغرب،**فهناك جزر إيبيزا، مايوركا ومينوركا وكلها من جزر البليار.**

ثالثا–الخصائص الايكولوجية والبيئية: ينفرد البحر الأبيض المتوسط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن بقية البحار، سواء في جغرافيته أو في تاريخه منذ تكوينه الذي يعود للعصر الطباشيري قبل 30 مليون سنة،وحتى في خصائصه الايكولوجية ونوعية مياهه، فالمعروف عنه أنه بحر أزرق داكن اللون، **ويتميز بمحدودية حركة المد والجزر فيه نظرا لإحاطته باليابسة تقريبا من كل الجهات**، مع مضايق اتصال ضيقة جدا باتجاه المحيط الأطلسي عبر مضيق **جبل طارق**، والمضايق التركية باتجاه البحر الأسود، وقناة السويس الاصطناعية باتجاه المحيط الهندي.

البحر المتوسط بحر غير مستقل فهو يعاني من استعمار خارجي، **وقوى دخيلة على نظمه البيئية والايكولوجية، قبل الحديث** عن الحضور الخارجي السياسي والعسكري لقوى غير متوسطية في هذا البحر،حيث يعاني من ملوحة مياهه، **إذ أدى فتح قناة السويس الاصطناعية العام** 1869إلى انسياب مياه البحيرات المرة، **ومياه البحر الأحمر الأكثر ملوحة إلى المتوسط**، وانتقال الكائنات البحرية من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط، **ما يعرض النظم البيولوجية المتوسطية للاختلال**، وفقدان التوازن الحيوي لمياهه،بسبب غزو كائنات البحر الأحمر لشرق **المتوسط، والأمر نفسه وإن كان بدرجة أقل** بالنسبة لغزو الكائنات الاستوائية من المحيط الأطلسي للحوض الغربي في المتوسط، ورغم ذلك يبقى المتوسط بحر النظم الايكولوجية الأكثر تنوعا بين بقية بحار العالم.

[1]-عبد القادر شربال، **البحر الأبيض المتوسط بين الحرية والسيادة**،الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،ط2، 2011، ص ص22-23.

الخريطة (1)- البحر الأبيض المتوسط

يتميز المتوسط بكثافة تبخره **أكثر من هطول الأمطار، وحتى** أكثر من منسوب الانهار التي تصب فيه، **وتعمل على تعويض نسب معينة من كمية التبخر،** ما يؤدي إلى انخفاض منسوب مياهه خاصة في الحوض **الشرقي،** وبذلك تندفع المياه الباردة والأقل ملوحة من المحيط الأطلسي إلى المتوسط، و بعد أن تصبح متعادلة **الملوحة ودرجة الحرارة مع مياه** الحوض الشرقي؛ **تعمل حركة التيارات البحرية على تدويرها، وتوزيعها** في رحلة عكسية تنتقل من خلالها المياه المالحة من الحوض الشرقي باتجاه المضيق وقناة السويس ثانية((1)).

كما يعتبر المتوسط من **بين النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي على كوكب الأرض، فبفضل خاصية مياهه المعتدلة** والدافئة ترسخ في هذا البحر نظام بيئي استثنائي لآلاف السنين،وهو ما جعله غنيا بتنوع الموارد و**الكائنات** البحرية، حيث يحتوي على **معظم الأنواع المتوطنة من الكائنات البحرية المعروفة عالميا،** غير أن هذا التنوع البحري **الفريد** معرض للاختلال بسبب جملة من التهديدات **أبرزها** التغير المناخي **والتلوث، خاصة التسربات النفطية،** النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي، بالإضافة إلى الاستغلال المفرط لموارد البحر دون مراعاة **الاختلالات الايكولوجية، هذا ما يعرض المميزات والخصائص السابقة للمتوسط للتشويه،** وتحويله إلى بحر مريض .

هذه الخصائص والمميزات الجغرافية والبحرية للمتوسط انعكست على مناخ المنطقة، إذ نجد مناخ البحر الأبيض المتوسط يتميز بالحرارة والجفاف صيفا، والممطر والمعتدل شتاءا، والمناخ بدوره انعكس على توزيع الأقاليم النباتية والمحاصيل الزراعية في المنطقة، وتأثر توزيع الثروة السمكية **بتلك العوامل والخصائص، الطبيعية منها، والناتجة عن** مختلف النشاطات، والسياسات المتبعة في المنطقة المحيطة بالفضاء المتوسطي. وكانت محصلة التأثيرات التي خلفتها هذه الخصائص واضحة أيضا في فوارق الجغرافيا السياحية بين الشمال المزدهر، والجنوب المتعثر، وجغرافية **اللجوء** البيئي من الجنوب الجاف إلى الشمال المعتدل، كما تعد تلك التباينات الجغرافية والمناخية أحد المداخل المتحكمة في ظاهرة الهجرة الغير شرعية نحو الشمال منذ عقود،وتتضاعف تاثيراها مع التحولات المناخية التي يشهدها العالم.

شكلت هذه الخصائص الجغرافية، والمميزات **البحرية المتوسطية، عاملا** رئيسيا في مسار المعادلة الكلية التي شكلت الظاهرة المتوسطية، بتكوينها الجغرافي، التاريخي والجيوسياسي، ومساراها الاجتماعية والحضارية المتنوعة، وهو ما جعل هذا الفضاء موضوعا محوريا للنظريات الجيوبوليتيكية نظرا لدوره الحاسم والجوهري في الاستراتيجيات العالمية للسيطرة والهيمنة على العالم والتحكم في التفاعلات الدولية.

---

(1) Dania Abdul Malak ,**APERÇU DU STATUT DE CONSERVATION DES POISSONS MARINS PRÉSENTS EN MER MÉDITERRANÉE**,UICN, Gland, Suisse et Malaga, Espagne,2012,p2

المطلب الثاني: الإطار النظري لجيوسياسية المتوسط:

اهتم المفكرون منذ القدم بالعلاقة بين العوامل الجغرافية وسياسة الدول، وظهر ذلك في أفكار المؤرخ اليوناني هيرودوت وآرسطو وعالم الاجتماع ابن خلدون، ومونتيسكيو، **وتطورت دراسة تلك العلاقة كجوهر للمنظورات** والمخططات التي قدمها منظرو **الجيوبوليتيك**، بعد أن أصبح هذا الأخير فرعا علميا، وضع له الجيوبوليتيكي الألماني **فريدريك راتزل**(1844-1904) **أسسه، ومنهجه لتكامل لفهم حركية المال بالنسبة للوحدات السياسية**، وإدراك خلفيات التباين في الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية من منطقة إلى أخرى حسب أهمية المكان، فوظيفة الجيبوليتيك هي البحث في اهداف القوى وطموحاتها في السياسة الدولية، **انطلاقا مما هو كائن للوصول** إلى ما يجب أن يكون، من خلال المخططات الجيوبوليتيكية التي يتم وضعها، فإذا كانت الجيوبوليتيكا هي الأداة الاساسية الا كثر اهمية في السياسة الدولية والتي يسعى اصحابها الى وضع الاستراتيجيات الا كثر تاتيرا وتحكما في **التفاعلات العالمية؛ فان الفضاء المتوسطي** يعتبر عنصرا **رئيسيا** في معظم المعادلات الجيوبوليتيكية التي وضعت كأساس لبناء القوة والسيطرة على العالم، اقتصاديا عسكريا وثقافيا، فأهميته الاستراتيجية والاقتصادية **والحضارية جعلته عنصرا مركزيا** في جل النظريات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية والمعاصرة،

أولا–نظرية المجال الحيوي(القوة البرية) ورؤيتها لجيبوليتيكية المتوسط: تعتبر فكرة المجال الحيوي الاساس المشترك لنظريات الجيوبوليتيكيين الألمان، وتعني استخدام القوة البرية للوصول إلى المساحات والأماكن الحيوية **بدافع الاستجابة لنمو الدولة وصنع تجلياتها المستقبلية، وقد وضع فريدريك راتزل قوانين لنمو الدولة المساحي** واعتبر ذلك ضرورة ملزمة لبقاء الدولة الألمانية[1]، **وساند السويدي رودولف كيلن**(1864-1922) **أفكار راتزال** حول المقاربة العضوية للتوسع والنمو بين الكائن الحي والدولة، غير انه يرى ان فكرة المجال الحيوي لا تعني مجرد **توسع** وانتشار جغرافي بل تعد عملية تحويل الجوار من مجرد مكان شاغر إلى كتلة حضارية وسياسية حيوية[2]، وتبدو هذه الأفكار مترابطة مع أفكار كارل هاوس هوفر(1869-1946)، **عندما يوجه فكرة المال الحيوي** لتنقل قوة الإمبراطوريات البحرية إلى البر ثم إلى **البحر ثانية، وظهور دولة ألمانية** كبرى، تسيطر على أوروبا وإفريقيا، وهنا تظهر مركزية المتوسط في النظريات الجيبوليتيكية الألمانية، **واهميته** لتامين عملية التوسع والتحول وربط المجال الحيوي للدولة الألمانية بجناحيها الأوروبي والإفريقي، وبذلك يكون أهم شريان لربط أجزاء الكائن الحي الألماني.

---

(1) محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012، ص ص73-74.

(2) محمد عبد القادر فهمي،**المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص65.

ثانيا–نظرية قلب العالم لهالفورد ماكندر Halford MacKinder **ومكانة المتوسط الجيوبوليتيكية:** طور ماكندر الكثير من المفاهيم الجغرافية التي أعطت للجيوبوليتيك بعد عالمي، ففي مقاله (الارتكاز الجغرافي للتاريخ) قسم العالم إلى أربع كتل جيوبوليتيكية [1]، تتمثل في: **قلب الأرض**(Heartland) **وتضم أوروبا الشرقية وروسيا، والجزيرة العالمية** (World Island) التي تضم أوروبا،آسيا إفريقيا، الهلال الداخلي(Inter-crescent) **ويضم ألمانيا** النمسا تركيا الهند والصين، والهلال الخارجي(Oute-rcrescent) **ويضم أمريكا بريطانيا كند وأمريكا الجنوبية** وأستراليا، وطبقا لهذا التقسيم وضع لنظريته معادلته الشهيرة، فمن يحكم أوروبا الشرقية يحكم قلب الأرض، **ومن** يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن ثمة يستطيع السيطرة على العالم، وعلى هذا الأساس يتبين أن **السيطرة على المتوسط يعد مفتاحا رئيسيا للسيطرة على** الجزيرة العالمية، كما يعطي للدولة التي تسيطر عليه أفضلية استراتيجية وقوة إضافية للسيطرة على بقية مناطق العالم.

ثالثا–نظرية القوة البحرية لماهان Alfred Thayer Mahan (1840-1914) وتفسيرها لمكانة المتوسط :

يرى ماهان أن السيطرة الجيوبوليتيكية ترتبط بالبحار والمحيطات، والتحكم في السواحل والمداخل البحرية الاستراتيجية كأساس **للسيطرة العالمية، فالقوة البحرية مرادفة لتحقيق القوة التجارية،** وبالتالي بناء حضارة بحرية **و** تجارية كونية، وبعد دراسة تاريخ هذه القوى خاصة الأسطول البحري البريطاني وضع معادلة نظريته **الجيوبوليتيكية** للقوة البحرية ، فحسبه من يتحكم في المحيط يتحكم في التجارة العالمية، ومن يحكم تجارة العالم يسيطر على الثروة العالمية وبالتالي يتحكم في مصير العالم[2].

يرى ماهان أن روسيا تعتبر الأساس الأرضي(heartland) **الحيوي للجزيرة العالمية أوراسيا، و**من ثمة يجب بناء قواعد بحرية قوية تحاصرها، وحرمانها من الوصول إلى المجالات البحرية، حتى لا تنفرد بمصير العالم، ويمثل المتوسط مكانة رئيسية في هذه المعادلة ؛كونه يتحكم في أبرز طرق التجارة، **واتجاهات نقل النفط، ومسارات الأساطيل الحربية، كما يمثل هذا البحر نقطة** تقاطع المواجهة الإستراتيجية بين قوى البر وقوى البحر للسيطرة على الجزيرة **العالمية.** لهذا تسعى القوى الدولية **لحشد قواها، وبناء أساطيل حربية، لمضاعفة وتركيز القوة** (Concentration of power)انطلاقا من المتوسط نحو معركة السيطرة على الجزيرة العالمية.

(1) H j MacKinder, **the geographical pivot of history**, The Geographical Journal,Vol23 No. 4, April 1904, pp425-433

(2) A.T. Mahan, **the influence of sea power upon history1660-1783**,(boston:littele brown and company)1890,pp28-34

رابعا–نظرية الإطار Rimland لنيكولاس سبيكمان(Nicholas Spykman):انطلق سبيكمان من أفكار ماكندر؛ لكنه خالفه الرأي بخصوص منطقة(الهيرتلاند)، ويرى سبيكمان انها مجرد اساس مكاني يفتقر لمقومات القيادة العالمية، وتخضع تطوراتها للتيارات الحضارية التي تعد منطقة الحافة (الرملاند) مصدر انبعاثها، وهي مفتاح السياسة العالمية، والأهم من منطقة قلب الأرض، ومن يسيطر على (الرملاند) يحكم الجزيرة العالمية، ويتحكم في مصير العالم.

وضع سبيكمان في نموذجه الجيوبوليتكي مخططا يقوم على ثنائية القلب القاري وهلال ساحلي كبير، يشمل أوروبا، وآسيا الوسطى، والدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والدول الأوروبية المتوسطية، اليونان فرنسا ايطاليا اسبانيا، ولهذ؛ إذا كان لقوى الإطار أن تنجح في تكوين وحدة أوروبية غربية، فإن هذا النجاح يتوقف على أن تفرض أوروبا الموحدة سيطرتها المطلق على البحر المتوسط كله، والشرق الأوسط[1]، ومن هنا نبعت فكرة سبيكمان لإقامة حلف الأطلسي، وتمركز جناحه الجنوبي في حوض المتوسط، للوقوف في وجه القوى البرية ومحاصرتها؛ وهي الصين روسيا وألمانيا، وإقامة تكتلات اقتصادية وشراكات لتنمية منطقة الحافة، وتطويرها لقطع الطريق أمام إغراءات القوى البرية، لهذا نشهد الى اليوم تدافع القوى البرية والبحرية عسكريا واقتصاديا في المتوسط باعتباره جزء رئيسي من منطقة الحافة، ومجال المواجهة البرية-البحرية.

خامسا–رقعة الشطرنج وإعادة إحياء نظرية قلب العالم: مع اية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم؛ برزت الحاجة إلى منظور جيوبوليتيكي لتوجيه المخططات الأمريكية، لاستكمال الهيمنة العالمية والسيطرة على أكثر المواقع الحيوية، ولمنع بروز قوى معادية للأحادية الأمريكية، وهو ما كان مع مستشار الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي من خلال منظوره الجديد لأوراسيا(رقعة الشطرنج الكبرى)، الذي أعاد الحيوية للأفكار الجيوبوليتيكية، خاصة نظرية قلب العالم.

فانطلاقا من النظريات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية السابقة؛ يرى بريجنسكي أن أوراسيا هي المسرح الوحيد المحتمل لقيام منافس رئيسي للولايات المتحدة الامريكية، ومن اجل إنهاء هذا الفراغ الاستراتيجي لاستكمال الانتصار الأمريكي، وحتى لا تنفرد أي قوة بأوراسيا، يرى بريجنسكي ضرورة السيطرة على أطراف رقعة الشطرنج الرئيسية، وحرمان القوى الاخرى خاصة روسيا من الوصول إلى المجالات البحرية في الاطراف، وتحويلها إلى نقاط ارتكاز استراتيجية للضغط على قوى أوراسيا[2]، بالتركيز على أهم المحاور الجيوبوليتيكية كأذربجان في بحر قزوين، وتركيا في البحر المتوسط وأكرانيا في البحر الأسود، فمن دون هذه المالات البحرية الجيوبوليتيكية لن تستطيع أي قوة السيطرة على أوراسيا، ومن دون المتوسط لن تكتمل القوة العالمية لأي دولة خاصة بالنسبة لروسيا .

---

(1) محمد رياض، مرجع سبق ذكره، ص ص78-80.

(2)سامي السلامي، المعركة الكبرى: التنافس على قلب الأرض يعيد تعريف الأمن في آسيا الوسطى، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)،العدد205، مجلد51، جويلية 2016، ص29.

سادسا–المتوسط في المذهب الجيوبوليتيكي الأوراسي(eurasianism):مثلت الجغرافيا هاجسا لروسيا مع بداية الألفية الجديدة، وكانت اوراسيا مسرح الضعف الجيوسياسي الرئيسي امام عودها إلى مجال النفوذ السوفياتي السابق، وفي ظل تمدد حلف شمال الاطلسي إلى اطراف هذا المجال، وامتداد المشكلات القومية في **البلقان،** قدم الكسندر دوغين رؤى جيوبوليتيكية جديدة، أعادت توجيه مخططات عودة روسيا بقوة إلى قلب الارض، وتامين الحضور الروسي الفعال في المجالات البحرية خاصة في المتوسط.

يرى الكسندر دوغين أن العالم محكوم بتنافس ثنائية جيوبوليتيكية(التيلوركراتيا والتالاسوكراتيا)[1]، **تتمثل** الأولى في قوى البر التي تقودها روسيا، **والثانية هي قوى البحر الغربية،** ويجد هذه الثنائية تطبيقاتها في منطقة الحافة حيث تعتبر السيطرة على الهلال الداخلي محور هذا التنافس، ويمثل المتوسط أحد أهم نقاط الحسم في مواجهات تلك الثنائية، ومن هنا يظهر الأساس الاستراتيجي الذي يدفع القوى الكبرى للانخراط في تفاعلات وإدارة أزمات **المنطقة المتوسطية، وإقامة التحالفات الأمنية والتكتلات الاقتصادية مع الفواعل المتوسطية، كون السيطرة على هذا** الفضاء تمثل أولى المقدمات لربط السيطرة بين أوروبا وإفريقيا، وتأمين بوابة الانفتاح الرئيسية بالنسبة لروسيا خارج مسرح الاوراسيا، ومنه إلى إفريقيا وغرب آسيا والمحيطين الأطلسي والهندي، ومن دون المتوسط لا يمكن أن تكون **هناك روسيا؛** القطب العالمي الذي سيؤسس للنظام الدولي **المتعدد الأقطاب.**

سابعا–أورجانسكي(organski) وسلم القوى في المتوسط: وضع أورجانسكي تصنيفا للقوى في العالم، وبالنظر إلى محورية المنطقة المتوسطية في السياسة العالمية، والانخراط الواسع لهذه القوى في شؤون الفضاء، **فإن** التصنيف المذكور يتناغم مع سلم القوى في المتوسط، ويمكن وضع التصور التالي لسلم القوى في المتوسط[2]: **فالمستوى الأول** يعني به القوى العالمية؛ ممثلة في **الولايات المتحدة الأمريكية وحلف** الأطلسي، والمستوى الثاني **للقوى** الكبرى **المتمثلة** في روسيا، الصين والاتحاد الأوروبي بقوته المعيارية، وأدواته اللينة وآلياته الاقتصادية، أما المستوى الثالث لسلم القوى في المتوسط فيضم القوى المتوسطة كإيران، تركيا، وإسرائيل، والمستوى الأخير للقوى الصغرى وتتمثل في بقية الوحدات المتوسطية وأغلبها من الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث نجد تحكم القوى العالمية **والقوى** الكبرى في التفاعلات المتوسطية، بينما تحظى القوى المتوسطة بأدوار محورية في المبادرات والخطط التي تطرحها القوى الأولى في سياق **التنافس والنفوذ،** وتبقى القوى الصغرى عرضة لهندسات القوى الكبرى والعالمية، وما يسفر عنه سياق التنافس والصراع بينهما في المتوسط، **ايجابيا، وسلبيا.**

---

[1] **الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**،ترجمة عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة،2004،ص62.

[2] محمد سي بشير، **إشكالية الأمن والقوة**:المبادرات الأمنية في غرب المتوسط، **السياسة الدولية، عدد**206 مجلد 51،أكتوبر2016،ص ص10-11.

جدول (2)- سلم القوى في المتوسط حسب نموذج أورجنسكي(**organski**)

القوى العالمية	القوى الكبرى	القوى المتوسطة	القوى الصغرى
الولايات المتحدة الأمريكية حلف شمال الأطلسي	روسيا الصين الاتحاد الأوروبي	إسرائيل تركيا إيران	بقية الدول المتوسطية

المصدر: محمد سي بشير، **إشكالية الأمن والقوة**:المبادرات الأمنية في غرب المتوسط، السياسة الدولية، عدد206 مجلد 51، أكتوبر2016، ص ص10-11.

تظهر مضامين هذه النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية منها والمعاصرة أهمية الفضاء المتوسطي، **ومركزيته** في أهم المحاور التي تتطلبها عناصر السيطرة العالمية حسب كل نظرية، وهذا ما دفع المنظرين الجيوبوليتيكيين الذين كان أغلبهم مستشارين لصناع القرار بالتأكيد على الأهمية المركزية التي تكتسيها السيطرة على الفضاء المتوسطي، والانخراط الاستراتيجي في كل تفاعلاته كأحد أهم الأركان لنجاح الاستراتيجية الكبرى لكل قوة عالمية، فالإجماع النظري الجيوبوليتيكي حول أهمية المتوسط أفضى إلى تجميع اتجاهات التخطيط الاستراتيجي لصناع القرار، والتركيز المضاعف للاستراتيجيات الكبرى على الانخراط الواسع في تفاعلات هذا الفضاء، **وحشد القوى اللازمة للسيطرة عليه**، والتحكم في فواعله.

في سياق هذا التنافس الدولي للسيطرة على الفضاء المتوسطي؛ وبالرغم من تأثير المحددات الجيوسياسية للفضاء المتوسطي على الاستراتيجيات العالمية والتفاعلات الدولية، **إلا أن هناك** محددات أخرى تاريخية وثقافية، **و**أمنية وسياسية، واقتصادية ذات تأثير جوهري حاسم في ضبط التفاعلات الأورومتوسطية، وعلاقة وحدات هذا الفضاء.

المطلب الثالث: محددات العلاقات الأورومتوسطية

تعتبر العوامل التاريخية والحضارية إلى جانب قضايا الأمن، والعوامل الاقتصادية والتبادل التجاري في الفضاء المتوسطي، من المحددات الرئيسية لقياس مدى صحة العلاقات الأورومتوسطية، وفهم النمط السائد في علاقات الطرفين، في أي مرحلة من تحولات هذه العلاقات، نظرا للمقومات والمؤهلات التي يمتلكها كل طرف، والمجالات المفتوحة للتبادل والشراكة، وما تفرضه بعض العوامل من خيارات الصراع والمنافسة أو التعاون والاعتماد المتبادل، بالنظر إلى ما أفرزته في المراحل التاريخية السابقة، وما تؤديه في الفترة الراهنة من تأثيرات على ضبط التفاعلات الاورومتوسطية، وبذلك يتضح حدود تاثيراها المستقبلية كمحددات لاستعصاء التعايش والتعاون، او محفزات التقارب والتحالف.

أولا–المحددات التاريخية والحضارية للعلاقات الأورومتوسطية:

تبرز العلاقات بين ضفتي المتوسط كأنموذج مصغر عن التفاعلات الكونية؛ نظرا لطبيعة المحددات التي تؤطر تلك العلاقات، والسياق التاريخي لتطورها؛ سواء على المستوى الثنائي للعلاقات أو المتعدد الأطراف، فقد ظل هذا الفضاء الحيوي منذ القدم ممرا للتبادل والتعاون التجاري، وفضاء للتنوع الثقافي والحضاري والمعرفي، ومن هنا تبرز عدة محددات تتحكم في تفاعلات الفضاء المتوسطي بضفتيه.

حاولت العديد من الدراسات في مختلف التخصصات أن ترصد ماهية المتوسط، في كل مرحلة تاريخية، نظرا لما يمثله المحدد التاريخي والحضاري لهذا الإقليم،في كل التحولات الجارية، والمتغيرات المحتملة لمستقبل المنطقة،كما أن فهم وتفكيك بنية الصراعات الجيوسياسية في هذا الفضاء، تتطلب إعادة توضع للموروثات التاريخية المتنوعة[1]، ومختلف الصراعات، لتكوين أنماط من التصورات التي تمكننا من فهم الصراعات الحالية والآفاق المستقبلية للإقليم المتوسطي.

يصف المفكر الفرنسي إيدغار موران(Edgar Morin) المتوسط في العهد اليوناني على أنه كان بحر الفلسفة والديمقراطية، وعالم الحضارة الإغريقية لقرون عدة، كانت خلالها أثينا أهم عاصمة للبحر المتوسط[2]، وقد مكن هذا البحر الشعوب الفينيقية من بعث حضارة خالدة، لم تستطع تلك الشعوب تأسيسها في موطنها الأصلي، في

(1) إيف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، ترجمة: زهيدة درويش جبور، أبو ظبي: هيأة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة، 2010 ، ص26.

(2) Edgar Morin**, Penser la Méditerranée et méditerranéiser la pensée**;CONFLUENCES Méditerranée - N° 28 HIVER 1998-1999 , p35.

الصحاري منطلق انبعاثها، وأرست لمدن خالدة، شاهدة على متوسط المراكز التجارية القديمة، ومجسدة الوحدة الاقتصادية للمتوسط[1] ، وأشار العالم الجغرافي اليوناني (سترابون) المعاصر لأوغسطين، الى الرومان باعتبارهم سادة المتوسط، بعد أن تمكنوا من فتح العالم بجيوشهم من خلال السلام الروماني، وبقوانينهم من خلال قانون الشعوب والرومنة، وانعكس ذلك على تسميتهم لهذا البحر، البحر لنا أو بحرنا (marenostrom)[2].

وقد عرف المتوسط على أنه معلم الرومان[3]،بعد أن كان بالنسبة إليهم مجرد جزيرة داخلية، لكنه مكنهم فيما بعد من أن يوسعوا إمبراطوريتهم فأصبح المتوسط بحرا رومانيا، وتحولت روما إلى إمبراطورية متوسطية، أحكمت قبضتها على المتوسط حتى القرن الثالث للميلاد، تمكنت خلالها من إحكام قبضتها السياسية والعسكرية وهيمنتها على الاقتصاد والمراكز التجارية، ونشر النظم الثقافية والقانونية الرومانية، فتحول المتوسط من بحر روماني إلى عالم روماني مسكون بساكنية تدين بالولاء للرومان، وبذلك تحول المتوسط بالنسبة للرومان من بحرنا إلى عالمنا.

كانت المسيحية ديانة المتوسط لقرون، وإلى غاية القرنين السابع والثامن، جاء دور الجنوب بظهور الفتوحات الإسلامية، التي أعلنت وحدة العالم المتوسطي الإسلامي، ونجحت في أن تجعل القسم الغالب من الإنسانية ضمن الدائرة الإسلامية[4]، فإلى جانب المسيحية نما الإسلام وانتشر بسرعة مذهلة، وأصبح المتوسط بحيرة إسلامية حقيقية، فشكل المتوسط بحر الأديان؛ مكان التقاء الشرق والغرب، أو بتعبير هنري بيرين في كتابه (محمد وشارلمان)، مكانا لصعود حضارتين مختلفتين ومتعاديتين.

مثلت دعوات التبشير المسيحي، والفتوحات الإسلامية، والحروب الصليبية، أوجها من ذلك الاختلاف والصراع المتوسطي، بحر الحروب الدينية، تحول فيما بعد ليصبح بحر الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف في ثلاث قارات، الى حين بدء مشروع التنقيات العرقية والدينية، التي اهت بحر الخلافة، و أت بذلك معاقل الوجود الإسلامي في الأندلس، وأوروبا.

---

(1) - يسري الجوهري،جغرافية البحر الأبيض المتوسط،الاسكندرية:منشاة المعارف للنشر،1984، ص5.

(2)- ناهد طلاس العجة، تحدي العولمة،إعادة تنظيم المبادلات الدولية أم تبدل حضاري؟"العوامل،الآثار،البدائل" ،ترجمة:محمد صاصيلا ، دمشق:مكتبة دار طلاس، 2010، ص32.

(3)- جوفري ريكمان ، في كتاب البحر والتاريخ، ترجمة عاطف احمد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد314، افريل2005، ص ص4-8 .

(4) هشام جعيط،أوروبا والإسلام صدام الثقافة والحداثة، بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر،ط2 ،2001، ص79

عرف المتوسط في ظل النهضة الأوروبية على أنه بحر الحضور الإمبراطوري، وعودة نمو وتسابق نفوذ القوى الكبرى ما بعد الوفاق الأوروبي، وتكالب الحركة الاستعمارية على احتلال إفريقيا وآسيا، فمعاهدة وستفاليا أخرجت الطموح الإمبراطوري الأوروبي إلى خارج القارة، لتحقيق التوسعات الاستعمارية، فتحول المتوسط إلى بحر يموج بالأساطيل الاستعمارية، الفرنسية، البريطانية، الاسبانية،الهولندية، البرتغالية، الايطالية، الألمانية، التي نقلت خط المواجهة من أوروبا، ليصبح المتوسط هو فضاء المواجهة.

وشهدت فترة الحربين العالميتين تركيزا كبيرا على الإقليم المتوسطي ليكون في قلب تحولات الخارطة الجيوسياسية العالمية، ما نتج عنه في النهاية انتقال هذا المجال الجيوسياسي من فضاء يموج بالاساطيل الاستعمارية من شماله إلى بحر يصدح بالحركات التحررية ضد الاستعمار الأوربي في الجنوب[1] ، ومثل اية الحرب العالمية الثانية نهاية للدور العالمي البريطاني والفرنسي في المتوسط، وبالتالي الانسحاب في مقابل ولوج فواعل عالمية جديدة نعني بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فتحول المتوسط في ظل الحرب الباردة إلى فضاء للتعبئة والمواجهة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

يتبين مما تقدم تداخل وتفاعل العوامل التاريخية والدينية والحضارية في الفضاء المتوسطي، مشكلة بذلك أبرز محدد لتأطير سياقات التحول في العلاقات بين ضفتي المتوسط، والتحكم في أنماط التفاعل المكونة للظاهرة المتوسطية، بكل تمظهراتها الدينية والحضارية والسياسية، وهي الاعتبارات التي لا يمكن استبعادها من أي محاولة لفهم وتقدير واقع هذه العلاقات، او محاولة استشراف مآل واتجاهات تفاعلاتها المستقبلية.

ثانيا–المحددات الأمنية والجيوسياسية:

يندرج في سياق هذا المحدد الأمن بكل مستوياته الفردية والوطنية والإقليمية، وبكل أبعاده الهوياتية والطاقوية والمائية والبيئية والانسانية، لكن الإفرازات المثيرة للجدل لهذا المحدد تتمثل في أطروحة التهديد الآتي من الجنوب، حيث تتمسك أوروبا بفرضية التهديدات المتعددة القادمة من الجنوب فالجنوب حسب مدركات صانع القرار الاوروبي هو مصدر تهديدات الامن الاوروبي بكل مستوياته وابعاده.

(1) Yves Lacoste, **LA MÉDITERRANÉE**, *Hérodote,* N°103 , 2001/4, PP23-25 .

أ–علاقة الإسلام بالأمن الهوياتي الأوروبي:

بالرغم من أن الإسلام والمسلمين في أوروبا جزء رئيسي من مكونات المجتمعات الأوروبية وهوياتها، إلا أن هناك اتجاهات أوروبية متطرفة، تصر على توظيف كل أشكال الدعاية المغرضة، ونصب العداء، لإبقاء الإسلام مكونا رئيسيا في الاعتبارات الأمنية الأوروبية بكل مستوياتها، فالتهديدات الأمنية حسبهم تأتي من هذا المصدر بكل منظوماته، فالهوية الثقافية الإسلامية تهديد للأمن الثقافي الأوروبي، كما أن الإسلام السياسي تهديد للقيم العلمانية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والحضارة الإسلامية تهديد للحضارة الغربية والدين الإسلامي كعقيدة تهديد للديانة المسيحية، لأن مؤمنوا الكنيسة في هجرة متصاعدة باتجاه المساجد الاسلامية، ما يهدد المسيحية بالانقراض، ومنح الإسلام صحوة مثالية عائدة بقوة داخل أوروبا .

يرى الاوروبيون ان الإسلام تهديد امني وهوياتي وثقافي واقتصادي شامل للوجود الاوروبي، ورسالته الحضارية للعالم، ومركزية كل منظوماته القيمية الديمقراطية والليبرالية ومعايير الحكم الصالح والدولة المدنية[1]، حيث يؤكد كيسنجر على أن أي محاولة تقودها حركات إجتماعية وسياسية إسلامية ليست بغرض الحكم الديمقراطي، وإنما هدفها الأسمى هو الهجوم على النظامين الإقليمي والدولي، وتفكيك الترتيبات المؤسسية الحديثة[2] .

تضع المقاربات الغربية فرضياتها في تحديد دائرة التهديد الامني الوجودي؛ العالم الاسلامي بكل مكوناته كتهديد للعالم الغربي، ومشروعه للسيطرة على العالم، وترى أنه الوحيد الرافض لقيم ومعتقدات الغرب، والاعتراف بانتصاره، والاستسلام لنموذجه الحضاري النهائي للإنسانية حسب الأطروحات القيمية الغربية، ويمكن فهم مغزى هذه المقاربات المغرضة والمتعصبة للنموذج الغربي؛ باعتبار أن الاسلام هو النموذج الوحيد الذي يمكنه أن يقف في طريق النموذج الغربي، لأنه الوحيد الذي يمتلك قيم كونية متكاملة ومتجانسة، تتضمن القواعد الاخلاقية والأسس الانسانية لعلاقات دولية عادلة، ومجتمع دولي متضامن ومتكامل.

ومن هنا تستخلص تلك المقاربات نتائج حتمية ترى بأن العالم لا تكفيه عالميتان بل عالمية واحدة، إما عالمية الحضارة الغربية، أو عالمية الحضارة الاسلامية، وهذا ما لا يريده الغرب، ويصر على هذه الجدلية النافية ،كقاعدة حتمية لا تقبل النقاش، إما نحن أو هم.

---

(1)- معتز الخطيب، ظاهرة كراهية الإسلام،الجذور والحلول ، ثقافتنا للدراسات والبحوث المجلد 5 العدد 17،2008،ص37.

(2)- هنري كيسنجر، النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ،ت:أشرف راضي،القاهرة:كنوز للنشر والتوزيع،2015، ص137.

ب–محددات الخوف المتبادل(الاسلاموفوبيا في مقابل الغربوفوبيا):الخوف الغربي من الاسلام والمجتمعات الاسلامية هو خوف ديني **من منافس حقيقي للمسيحية، يمتلك حقائق متكاملة وقيم متجانسة تهدد القيم الغربية المسيحية،فالإسلام** يحمل مشروع عالمي متكامل يطرح البديل المثالي لتنظيم كافة الشؤون العالمية الثقافية **والاجتماعية والاقتصادية والروحية، كما** يطرح نفسه **على أنه الحل، والبديل الأفضل، والمعادلة الممكنة لتحقيق** التعايش والسلام والعلاقات المتكافئة والمتضامنة بين كل شعوب العالم.

فمنطلق الإسلاموفوبيا هو خوف هوياتي، على القيم والمكتسبات المجتمعية والمدنية للعالم الغربي، وهويته **المسيحية والعلمانية وأسس الدولة المدنية، على أساس أن الاعتبارات الغربية ترى أن القيم الاسلامية تضر بمستقبل** المجتمعات الغربية، لانها تتناقض وتتصادم مع خصوصيات المجتمعات الغربية العلمانية في نطاق النادي المسيحي.

بينما تكون الخوف من الظاهرة الغربية(الغربوفوبيا) كإطار موضوعي في سياق حركات التبشير **المسيحي والاستشراق والظاهرة الاستعمارية، ودور مراكز الفكر ووسائل الإعلام،** التي **أصبحت** جميعها **منهلا لتيارات اليمين المتطرف، من الصهيونية،** إلى المحافظين الجدد في أمريكا، **واليمين** المتطرف في أوروبا، **إذ ترى الدوائر الغربية** والإسلامية الرسمية والأكاديمية في الرؤية الغربية **والأوروبية تشويها** لحقيقة وأسس الإسلام، ومحاولة لتعطيل حركة التجديد الفكري والنهضوي ومسار الصحوة الاسلامية، وتهديد اراضي وموارد العالم العربي والإسلامي.

وهناك أربعة قضايا رئيسية تعبر عن جدلية الخوف المتبادل ومضامينه المتباينة، وهي الهجرة الغير شرعية وتأثير **الجاليات المسلمة داخل أوروبا، مكافحة الإرهاب وعلاقته بالحركات الإسلامية والمقاومة، أمن إسرائيل وانتهاك الشرعية الدولية، وأمن الموارد الآيلة للنضوب، حيث ينظر** كل طرف إلى هذه القضايا من منظوره الخاص **ومصالحه، بمعزل عن مدركات الآخر، وهذا ما يعمق من الخوف المتبادل**، ويجعل من المحدد الأمني بعد رئيسي في **استعصاء التكامل الأورومتوسطي،** أو محفز رئيسي لتحريك مسارات التحالف وبناء السلام المتبادل.

هذه الجدليات في **تفاعلات العلاقات الأورومتوسطية؛** جعلت الحديث عن الرهانات الجيوسياسية في المتوسط تقفز بذهن الباحث دوما إلى أطر **وحة المواجهة بين الشمال والجنوب، نتيجة الخلفيات** والمحددات المساهمة في **تناقض مسارات التحديث والتطور الاقتصادي بين الضفتين،** والتفاوت الاجتماعي الكبير[1].

[1]-محمد بيلي العليمي، **الإقليمية المعيارية: العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي**، السياسة الدولية، العدد 191، مجلد 48، جانفي 2013، ص40

ت–المحددات الجيوسياسية:

يمثل الفضاء المتوسطي جزء من معادلة السيطرة على الجزيرة العالمية بالنسبة للقوى الكبرى، لتحكمه في المداخل الإستراتيجية العالمية بين الشمال والجنوب، وباعتبار أنه يمثل أعقد مجالات الملاحة التجارية والعسكرية، لوقوعه في قلب خطوط الربط بين **الأساطيل البحرية وقواعد التمركز، لذلك لا تعد العلاقات هنا متوسطية فقط؛** فقد صار هذا الفضاء بتعبير جون ماري كروزاتي"النموذج ذاته للفضاء المتصدع"[1]، **الذي تغلب فيه المتدخل الخارجي والعلاقات الثنائية القائمة مع مناطق أخرى على حساب العلاقات الداخلية المتعددة الأطراف، فهناك شبكة واسعة من القوى والفواعل،** ذات الحضور والتأثير الفعال على مجرى السياسات المتوسطية، **وهو ما يضفي** على جيوسياسية المتوسط زخما إضافيا عن الحد الطبيعي بالنسبة لبقية الأقاليم، فهذا الفضاء كثيف الحضور **بالنسبة** للقوى الدولية الكبرى، التي تسعى إلى **تأمين مصالحها** بتعزيز نفوذها في المتوسط؛ **ما يلقي أعباء إضافية، وتعقيدات جيوسياسية بالنسبة لمنظومة العلاقات الأورومتوسطية.**

وتعتبر التباينات الجغرافية لخارطة توزع الموارد الطبيعية بين الدول والأقاليم في المتوسط عاملا آخر محفزا لتأثير المحدد **الجيوسياسي** في العلاقات الأورومتوسطية، ويضاف إلى ذلك **محاولة أنصار أطروحة صدام الحضارات استغلال أرضية الصراع في المتوسطية بكل تناقضاتها، لاستحضار** المسرح الصدامي العالمي **بتمثيلية منمذجة على** مقاس الأبعاد التاريخية والثقافية **والسياسية للصراعات المتوسطية، وهي النظرة** التي **تتبناها التيارات المتطرفة المناصرة لأطروحة صدام الحضارات.**

ج–المحددات الاقتصادية: يعتبر البحر الأبيض المتوسط فضاء اقتصاديا بامتياز، فعبر التاريخ شكلت الحركة التجارية في هذا الفضاء الدافع الرئيسي والمحرك لتفاعل العلاقات في المنطقة ومع باقي المناطق الأخرى، بداية **من** الفينيقيين الذين أسسوا موانئ ومدن تجارية بالبحر الأبيض المتوسط على غرار صور، قرطاج، صيدا، ثم جاء الرومان الذين أرسو علاقات تجارية في المنطقة، وكانت منطقة شمال إفريقيا بمثابة مخزن روما من الحبوب، **والذي** أنقذ الإمبراطورية الرومانية من الكثير من الأزمات **الاقتصادية.**

شكل المتوسط منذ القديم حلقة الوصل بين منتجات الشرق (التوابل والحرير من الهند والصين) **ومنتجات الجنوب من بلاد فارس،الحبشة واليمن،ومنتجات أوروبا من أسلحة وصناعات،** ورغم اكتشاف العالم الجديد إلا أن الكثير من العوامل ساهمت مجددا في تعظيم الأهمية الاقتصادية للمتوسط،حتى صار يعرف **كممر للعولمة التجارية.**

[1] مصطفى بخوش، **البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف**، مصر: دار الفجر للنشر،2006، ص62

تجسدت العولمة المتوسطية بحسب فرناندو بروديل ،بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر من خلال مدن عالمية كونت شبكة تعاملات وترابطات، وتمازجات ثقافية، برزت فيها مدن البندقية جنوى،الاسكندرية[1].

اكتسب المتوسط لغته الاقتصادية باكتشاف النفط في الدول العربية، وتزايد أهميته بالنسبة للإقتصاد العالمي،إذ تدافعت الشركات الغربية للسيطرة على إنتاج النفط وتسويقه، وأصبحت هناك علاقات اعتماد متبادل حساسة ومعقدة بين الضفتين، تعتمد فيها أوروبا على طاقة ومعادن دول الجنوب، وتعتمد دول الجنوب على الصناعات والأغذية والتقنيات الأوروبية، ومما زاد من أهمية المحدد الاقتصادي، وتأثيره على العلاقات الأورومتوسطية؛ هو موقع المتوسط ضمن خارطة التجارة الدولية وحركة الطاقة العالمية باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، وباعتبار أن الفضاء المتوسطي هو أحد أهم شرايين هذه الحركة، كمعبر لناقلات النفط، من الدول النفطية باتجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما يربط حركة المبادلات التجارية بين المحيطين الهندي والأطلسي.

من الواضح أن تأثير هذه المحددات كان له الأثر الكبير في تطور الظاهرة المتوسطية، وتشكيل صورة كل طرف نحو الاخر،(الظاهرة الغربية في مقابل الظاهرة الاسلامية)، وتفاعلاهما في إطار الصراع والتنافس، والتعاون والتكامل،فدائرة الخوف الغربية تشمل محددات الخوف الاقتصادي من الفقر والعجز التنموي والبطالة، والانفجار الديمغرافي الغير متحكم فيه في الجنوب، وتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية، وما تفرزه من تهديدات متوطنة داخل المجتمعات الغربية من خلال حركة الهجرة، او الجاليات المتنامية في اوروبا،ووصول الحركات الإسلامية الى السلطة مشكلة صور التهديد حسب المدركات الأمنية الأوروبية، بينما يمثل الدعم الغربي لإسرائيل والخلط بين الإسلام والإرهاب، وبين الإرهاب وحق الشعوب في المقاومة؛ أبرز محددات رؤية الطرف الجنوبي للآخر في الشمال.

[1]-طلاس العجة، مرجع سابق الذكر، ص42.

خلاصـــة:

يتميز العالم الحالي بوجود علاقات جدلية في غاية التعقيد بين أكبر حضارتين **عالميتين**، فالأولى **هي الحضارة الإسلامية** التي بلغت عالمية **الإنسانية، و أكها التفكك**، لكنها عصية على الاختفاء أو الذوبان في حضارة أخرى، **لذ لك لإ مك تع يد بناء ق يمها و قو ا، والانبعاث من جديد**، وفي المقابل **تسيطر الحضارة الغربية على** العالم، **ومركز التفاعلات المادية والقيمية، بفضل عقلانيتها العلمية، وعلمانيتها السياسية والاجتماعية، ما أهلها لأن تكون مركز المعيارية القيمية، وأن تقود مشروع التطور البشري**، ورده إلى **أصول غربية تقصي ما سلف، وتحاول إلغاء آمال أي خلف** في بناء **مستقبل حضاري خارج** النموذج الغربي.

ويقدم هذا الفصل نظريات تحليلية، ومقاربات تاريخية، ودينية، وحضارية، واقتصادية، لتفسير وفهم العلاقات بين القوى والشعوب، وتطور السياسة الدولية، وأطروحات فكرية وحضارية للتحولات الكبرى التي شهدها التاريخ العالمي، في محاو لة لتفسير الدوافع الكامنة وراء اندلا ع الصراعات بين القوى، وفهم المحددات التي تؤثر على سلوك الفواعل المتوسطية وتدفعها لتبني خيارات التعاون والاندماج.

هذه النظريات والمقاربات التفسيرية؛ تقدم لنا أيضا إضاءات لفهم العلاقات في حوض البحر **الأبيض المتوسط** وتفاعلات وحداته، في إطار الصراع والتنافس، وفي ظل حتميات التعاون والتعايش، ومحفزات التكامل **والاندماج**، باعتبار أن هذا الفضاء هو مركز العالم القديم، ومركز القوة التي سيطرت وقادت العالم، عبر مسار تاريخي طويل، **أسس لمعظم الحضارات العالمية، وهو اليوم نموذج مصغر للتفاعلات** الكونية، يعيد تشكيل نفسه في سياق تحولات ظاهرة العولمة، وفي ظل المحاولات الجارية لإعادة بناء نظام دولي **جديد، انطلاقا من منطق تكاملي** موسع، يقوم على أسس تكافؤ الفرص والتساند التنموي، وتقاسم الأعباء في مواجهة التهديدات الكونية المشتركة.

وبالرغم من أن منطق الثنائية الجدلية الذي تطورت في سياقه الظاهرة المتوسطية يبقى أيضا يشكل الإطار الحالي والمستقبلي للعلاقات بين الضفتين؛ إلا أن المقاربات التاريخية، **والحضارية للظاهرة الإقليمية، وتشكيل النظام** الدولي؛ تقدم لنا احتمالات كبيرة لتطور الاتجاهات الرئيسية في الفضاء المتوسطي نحو تعميق التعاون والاعتماد المتبادل في سياقات تكاملية واندماجية جديدة، تفرضها مواجهة التحديات الجديدة المشتركة، في سياق إقليمي وعالمي متغير، يرجح سيناريوهات تطور الظاهرة المتوسطية وقدرها على المساهمة في إعادة بناء النظام الدولي، والفصل التالي يقدم اللبنات الأساسية التي انطلقت منها الظاهرة المتوسطية نحو العالمية وإعادة بناء النظام الدولي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: تطور العلاقات الأورومتوسطية في ظل تحولات النظام الدولي الجديد

يمثل هذا الفصل الأرضية التي ترتكز عليها الدراسة، من خلال حصر وإعداد نموذج العلاقات الأورومتوسطية ودورها في النظام الدولي في فترة تاريخية محددة لغرض محاكاته وإسقاطه على مستقبل العلاقات الأورومتوسطية والنظام الدولي، حيث سأتطرق فيه الى عملية البناء الإقليمي المتوسطي في إطار النظام الدولي؛ كونها تطرح في سياقين متكاملين، الأول وهو المتعلق بالظاهرة الإقليمية بكل مضامينها التكاملية، والتعاونية، والأمنية، ومدى مساهمتها في بناء الأمن والتضامن الدوليين، باعتبارها علاقات إقليمية بين ضفتين متجاورتين تجمع بينهما صلات التاريخ والجغرافيا، ويسعيان إلى تأسيس بناء إقليمي متضامن، وهوية جديدة لإقليم المتوسط، والسياق الثاني الذي تطرح فيه الظاهرة المتوسطية وهو سياق تحولات العولمة، وما أحدثته من صراع بين الحضارات والأديان، وأزمة إفلاس القيم الحاكمة في ظل الأزمة النظمية العالمية؛ باعتبار أن المتوسط هو مكان التقاء الشرق والغرب، والشمال والجنوب، ومكان التقاء حضارتين أساسيتين؛ هما الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية.

سأتناول في المبحث الأول أثر تحولات ما بعد الحرب الباردة على البراديغمات التقليدية للعلاقات الأورومتوسطية، وسأستعرض في المبحث الثاني مضامين البراديغمات الجديدة لهذه العلاقات في ظل النظام الدولي الجديد، وسأعالج في المبحث الثالث انعكاسات الأحادية القطبية في النظام الدولي على العلاقات الأورومتوسطية ومرتكزات الشراكة بين الضفتين.

المبحث الأول: أثر تحولات ما بعد الحرب الباردة على البراديغمات التقليدية للعلاقات الأورومتوسطية

يعد الفضاء المتوسطي بتخومه من القارات الثلاث من ابرز المجالات التي عرفت ديناميكيات تنظيمية ومؤسسية استمرت لقرون، تطورت خلالها العلاقات بين السلطات والشعوب، وبين الدول وبين الأقاليم الفرعية في هذا الفضاء، وطورت مناهج ونماذج تنظيمية ومؤسسية، جعلت المتوسط مركزا للعالم، ومنطلقا لقيادة وتنظيم المجتمع الدولي، ونموذجا للتنظيم الإقليمي التعاوني لتجاوز أنماط الصراع، لكن تحولات ما بعد الحرب الباردة أثرت على هذه النماذج التنظيمية الأورومتوسطية، وانعكست على قواعد تنظيم وضبط العلاقات في هذا الفضاء.

المطلب الأول: المأسسة المتوسطية بين التنظيم الإقليمي والتنظيم الدولي

إن الحديث عن مأسسة؛ وبناء فضاء إقليمي متوسطي ليست فكرة متخيلة، يراد تجسيدها واقعيا ضمن رؤى ومشاريع استراتيجية للقوى الكبرى، إذ يعتبر المتوسط عالم حقيقي له تاريخه، وإقليم منظم له مؤسساته وتنظيماته بالرغم من اندثار وتفكك الكثير من نماذجه التنظيمية مع القوى التي قادته، وبالرغم من التعددية التي يعرفها جغرافيا، سياسيا، وحضاريا، لكن المحاولات المستمرة لفواعله تكشف لنا الجذور المؤسسية والتنظيمية للنماذج النظمية، والمؤسسية المعاصرة في المتوسط، لإعادة بناء هذا الإقليم.

أولا–التنظيم العالمي المتوسطي في الفكر الأوروبي والإسلامي:

تعود الجذور المؤسسية والتنظيمية الأولى للفضاء المتوسطي إلى مصفوفات تنظيمية من القارات المتوسطية الثلاث، (أوروبا، إفريقيا، وآسيا)، ومناهج مؤسسية من فلسفات ومنظومات حضارية مختلفة[1]، حيث ظهر المتوسط كإقليم منظم منذ الفترة الهيلينية والرومانية (3000 ق م إلى 565م)، إذ كانت اليونان مركزا مسيطرا على القطاع الهامشي للمتوسط، والخطوط الساحلية، وعملت روما على تقوية مركزها المسيطر على الإقليم المتوسطي، من خلال ترقية أنواع من النظام الفدرالي الروماني [2].

وطورت دول الخلافة الإسلامية نوع من المأسسة اللامركزية، لإدارة الأقاليم التابعة لمركز الخلافة من خلال نموذج لدوائر أقاليم ما وراء البحار، مرتبطة ومندمجة مع نظام الخلافة، في محاكاة تنظيمية تماثل النموذج الشبكي العصري، واستطاعت بذلك أن تساهم في جعل المتوسط مركزا لنموذج تنظيمي يربط القارات الثلاث(أفريقيا، أوروبا، آسيا)، ويجمع شعوبا وحضارات مختلفة في تنظيم متوسطي عالمي.

---

[1]–توماس فولجي وآخرون، **مستقبل النظام العالمي الجديد،دور المنظمات الدولية**، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص316.

[2] - Edgar Morin, **Penser la Méditerranée et méditerranéiser la pensée,** CONFLUENCES Méditerranée - N° 28 HIVER 1998-1999,p35.

برزت العديد من الأسس الفقهية والوضعية في أوروبا والعالم الإسلامي، في المرحلة التالية للحروب الصليبية وما أفرزته من فوضى وحروب، حيث حاول العديد من الفقهاء والمفكرين تقديم تصورات ومشاريع لبناء تنظيم عالمي للأمن والسلام، من خلال السيطرة على العالم القديم الذي يشمل القارة الرئيسية(آفروأوراسيا) بمركزها المتوسطي.

وقدم ملك بوهيميا جورج بوديبرا العام 1462، مشروعا يقوم على فكرة الاتحاد المسيحي لوقف التوغل الإسلامي في أوروبا بعد فتح العثمانيين للقسطنطينية، كما أن الدوق دي سولي قدم مشروعا للملك هنري الرابع تحت اسم المخطط العظيم، لتأسيس حكومة جامعة تضم النادي المسيحي الكاثوليكي البروتستانتي من دون روسيا الأرثوذوكسية، وفي نفس السياق أصدر بيير ديبوا مؤلفا العام 1306 يحث فيه على معاودة غزو الأراضي المقدسة، وطرح ريموند لول في 1307 مشروعا لتجديد الروح الصليبية، يعتبر فيه محاربة المسلمين واجبا مقدسا من أجل استكمال السلطة الروحية للبابا على جميع البقاع **وإلغاء حالة الحرب**[1].

حاول رجال الكنيسة والمفكرين في أوروبا تقديم تصورات للحكام مقترنة بالحرب واستعمار الآخر الإسلامي والتحكم فيه، حتى يتحقق الحكم العالمي المسيحي، باعتباره أساس الأمن والسلام العالمي من منظورهم.

وقد كانت فكرة اتحاد الدول الأوروبية في تنظيم عالمي **برئاستين روحية للبابا ودنيوية** للإمبراطور**؛ ضمن مشروع** ليبنتس العام 1676**لتفكيك الدولة العثمانية، وإقسام متلكاتها بين الدول الأوروبية، وهو ما أعاد طرحه مشروع** بيترببيوس 1860 بتقسيم العالم **الإسلامي** إلى دويلات على **أسس إثنية ومذهبية**[2] .

وبرز التنظيم العالمي في الفكر **الإسلامي مع نموذج المدينة الفاضلة الذي طرحه** الفرابي **وقسم من خلاله المدن** إلى مدن فاضلة **مرغوبة، وأخرى متبدلة ومدن فاسقة ومدن جاهلة**، أما جمال الدين الأفغاني فطرح فكرة الجامعة **الإسلامية، بإصلاح نظام الدولة العثمانية، وترقية** نموذج الخلافة إلى نظام حكم عالمي يستوعب كافة **القوميات المختلفة**، ودعا رشيد رضا إلى تأسيس خلافة مزدوجة للعرب والأتراك[3]**،بينما قدم** عبد الرحمن الكواكبي **نظرية متكاملة انطلاقا من مؤتمر تأسيسي**، يجمع ممثلين لديار المسلمين ويؤسس لمركزية التنظيم في مكة المكرمة، **بفروع موزعة على الأقاليم الإسلامية** بنفس التركيبة، **حيث أصلت الفكرة** للتنظيم الدولي قبل عصبة الأمم، **وقبل المؤتمر الحادي عشر للدول الأمريكية في المكسيك العام 1902** الذي استخدم تعبير التنظيم الدولي **لأول مرة**[4].

---

(1) -جاسم محمد زكريا، **مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر**، بيروت: منشورات الحلبي،2006، ص ص77-79.

(2) المرجع نفسه، ص80.

(3) -بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)**بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1993، ص ص54-56.

(4) -جاسم محمد زكريا، مرجع سبق ذكره، ص ص123-128.

أبانت هذه المنظورات عن اتجاهات متباينة ومختلفة جذريا في التأصيل لفكرة النظام العالمي، بين الاتجاهات المسيحية الأوروبية والاتجاهات العربية والإسلامية، كان خلالها كل طرف يسعى إلى إبراز عالمية رسالته وكيفية التمكين لهيمنة قيمها، وكان واضحا التوافق السياسي والديني للأوربيين حول استخدام القوة لتحقيق ذلك.

ساهم في ذلك التطور بروز الأسس الوضعية لمرتكزات الدولة القومية والتنظيم الإقليمي والدولي، فمعاهدة **وستفاليا1648** أسست لمفاهيم ومبادئ دولية كالسيادة، والاعتراف بالدول الناشئة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وطرح صلح أوتريخت مفهوم توازن القوة **بين الدول لتحقيق الأمن، والحد من نزعة التوسع** الامبراطوري، وبعد هذه الأركان السياسية والقانونية للتنظيم الدولي الأوروبي**؛ أسس الأوروبيون الحلف المقدس العام1815 كذراع عسكري،** لتثبيت مبادئ وستفاليا وصلح أوتريخت، وهذا ما **فتح المال لتطور عالمية التنظيم** الأوروبي، **وترسيم نظام المؤتمرات الدبلوماسية للتشاور،** وهو ما عرف بقرن الوفاق الأوروبي إلى **غاية 1914.**

بالرغم من الإطار التنظيمي الذي ظهر في أوروبا، بعد معاهدة وستفاليا**1648** محليا **(فكرة السيادة والدولة القومية)، إقليميا(توازن القوى والحلف المقدس)، ودوليا نظام المؤتمرات و**التنظيم الدولي الأوروبي، **إلا أن الأوروبيين طوروا نظم استعمارية لتأميم البحر المتوسط،** ولم يعملوا على نقل التجربة المؤسسية والنظامية **الأوروبية** إلى الفضاء المتوسطي ومحيطه، وهو ما تبين أكثر من خلال حركة الأقلمة التي انتهجتها القوى الأوروبية الكبرى.

ثانيا–تطور الظاهرة الإقليمية في المتوسط: تعود أولى محاولات تأسيس النظم الإقليمية إلى الأفكار والتجارب التي شاعت في أوروبا بعد معاهدة وستفاليا، **من أجل تحقيق التوازن** داخل القارة،حيث برزت الكثير من **أشكال التنظيم الإقليمي؛ كالتجمعات الأمنية و التحالفات العسكرية، والارتباطات التجارية والاقتصادية.**

أ–الموجة الأولى:وقعت الموجة الأولى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر،وكانت طوال هذه الفترة ظاهرة **أوروبية بامتياز،** حيث توسع التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول الأوروبية بشكل كبير، وتنامت الأشكال **المختلفة للتكتلات الاقتصادية،** إلى درجة أن بداية القرن العشرين كانت تشير إلى **أوروبا ذات السوق الموحدة.**

ساعدت الثورة الصناعية على تسريع قيام التكامل بين الدول الأوروبية، فقام الاتحاد الجمركي الألماني و النمساوي في 1850،**سويسرا1848،الدنمارك1853**،بالتزامن مع قيام الاتحاد الجمركي الايطالي،وفي ستينيات هذا القرن قامت العديد من التجارب الوحدوية الجمركية في النرويج ومولدوفا، والسويد، وكان لنمو الترتيبات الثنائية **للقوى** الكبرى دور في تقوية التكامل الأوروبي حيث أكملت بريطانيا جملة من **الاتفاقيات الثنائية مع 43 دولة، وألمانيا مع 20**دولة ، وفرنسا وقعت ترتيبات ثنائية مع نحو**30 دولة**[1].

[1] Edward D. Manseld and Helen Milner, **The New Wave of Regionalism** ,*International Organization* 53, 3, Summer 1999, p596 .

ب–الموجة الثانية للإقليمية : كانت مابين الحربين العالميتين بعد تعطل الموجة الأولى بسبب الحرب العالمية الأولى، **وعادت من جديد خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية**، ببروز ثلاث تكتلات كبرى، **حيث شكلت فرنسا** اتحادا جمركيا مع أعضاء إمبراطوريتها العام 1928، **كما أنشأت بريطانيا نظام تفضيلات مع أغلب أعضاء الكومنولث العام**1932، **واتفاق روما** 1934 **لإنشاء منطقة** التجارة التفضيلية التي ضمت كل من ايطاليا، **النمسا بلجيكا** ،الدنمارك،فنلندا ،النرويج،هولندا، **لوكسمبورغ**،السويد،ألمانيا[1].

انعكست هذه الأقلمة على **أنماط العلاقات بين** الدول، فالبعض حملها الآثار السلبية التي أدت إلى **فشل عصبة الأمم، وانكماش التجارة الدولية، نتيجة تزايد التمييز الإقليمي**، وكذا الآثار السياسية والعسكرية التي قادت إلى الحرب العالمية الثانية، بينما حاولت تيارات أخرى اتخاذ هذه الموجة كمرحلة تطو **يرية للظاهرة، وإطار مبدئي** لبناء تنظيم دولي متماسك .

ثالثا–جدلية الإقليمية والعالمية في التنظيم الدولي: ساد جدل كبير بين أنصار العالمية **وأنصار الإقليمية حول المنهج الأنسب لتحقيق الأمن** والسلم والتكامل الدولي،**إذ كان يرى الرئيس الأمريكي ويلسون وأنصار العالمية أن** المعايير العالمية، **والتنظيم الكلي، والمبادئ العامة، هي الأنسب لبناء الأمن الشامل وهندسة التعاون** الدولي،**بينما كان يرى أنصار الإقليمية** أمثال روزفلت وتشرشل أن المناطق الإقليمية تتمتع بخصوصيات استثنائية، **وتجانس** إقليمي يسمح لها بتنظيم العلاقات، **وتحقيق التعاون والأمن وبناء السلام، بفاعلية** أكبر منه في ظل النموذج العالمي **الذي يستحيل خلق تجانس شامل بشأنه**، وهذا ما يجعل حسبهم من النموذج الإقليمي أفضل الخيارات للتنظيم الدولي، **مادام أن القوى الإقليمية هي الأقدر والأجدر على فهم مشكلاتها**، وطرح الترتيبات الضرورية بشأنها.

وأتاح ميثاق هيأة الأمم المتحدة للدول فرصة تأسيس تكتلات إقليمية لمواجهة المشكلات التي تعتر **ض تكامل** وأمن واستقرار الإقليم، والمبادئ الرئيسية التي ترتكز عليها نشأة مثل هذه التنظيمات **هي تعزيز الأمن العالمي من منطلق إقليمي**، ييسر معالجة وتسوية النزاعات في نطاقها الإقليمي قبل **تدويلها**، وبالتالي إمكانية تسوية الكثير من **النزاعات والأزمات داخل النطاق الإقليمي**، دون الحاجة إلى تدويل هذه النزاعات، وهذا خدمة للأمن والسلم **الدوليين**، وبما يساهم في خدمة التكامل العالمي وبناء السلم من أسفل إلى أعلى، وهو ما جاءت به المادة 52 الفقرة الأولى من ميثاق هيأة الأمم المتحدة، على أن الغموض في المسألة كان يتعلق بنطاق الاختصاص **والفواعل المخولة لتحديد ما هو إقليمي، وما يدخل** في صلب **عمل** مجلس الأمن الدولي مثلا، وأي القضايا تحل إقليميا، وأيها تكون من مهام مجلس الأمن وهيأة الأمم المتحدة.

---

(1) – Ibid, p596.

تحث الفقرة الثانية من المادة 52 الدول الأعضاء في مجلس الأمن وهيأة الأمم المتحدة على الاستعانة بالمنظمات الإقليمية، كخطوة أولى لمعالجة النزاعات والأزمات المحلية والإقليمية قبل عرضها على مجلس الأمن الدولي، بينما نجد أن المادة 33 من الميثاق توصي أعضاء مجلس الأمن الدولي باتخاذ الوسائل المناسبة لحل النزاعات، وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وتأتي المنظمات الإقليمية في مقدمة هذه الوسائل، فالمادة 53 وفي فقرها الاولى تنص على ضرورة استعانة مجلس الأمن الدولي بالمنظمات الإقليمية لتنفيذ أعمال القمع في النطاق الجغرافي للأزمات والنزاعات الإقليمية(لتفاصيل أكثر انظر الملحق2 الخاص بالتنظيمات الإقليمية).

يتضح من خلال هذه النصوص الأممية؛ أن التجاذبات بخصوص الإقليمية والعالمية كانت تتمحور حول الكيفية التي يمكن من خلالها الحد من التطلعات الإقليمية، وإبقاء تلك التنظيمات في مجال العمل الصديق لتوجه الهيئة، حتى تكون حركة الأقلمة وعاء لتحقيق أهداف الهيئة الأممية، وتفادي توجهاها التوسعية السلبية التي افرزت حربين عالميتين عقب الموجة الأولى والثانية لحركة الأقلمة الأوروبية.

المطلب الثاني:مأسسة المتوسط من الإقليمية التقليدية إلى الإقليمية الجديدة

أولا–موجات الإقليمية في ظل هيئة الأمم المتحدة:

لم يقتصر تشجيع الهيئة الأممية للتنظيمات الإقليمية على المال السياسي أو الاقتصادي فقط؛ وإنما عملت على جعل نمو هذه التنظيمات كقلاع وحصون لمنع الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حتى لا تتكرر تجربة الحربين العالميتين ويمكن تقسيم حركة الأقلمة في هذه المرحلة إلى ثلاث مو جات متباينة.

فالموجة الأولى كانت ما بين 1945-1965 وبرزت خلالها ثلاث أصناف من التنظيمات:الأولى كانت متعددة الأغراض كالجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية، والثانية كانت ذات صبغة أمنية كحلف الأطلسي، وحلف وارسو، وحلف بغداد،أما الصنف الثالث من فكانت ذات طبيعة اقتصادية تجارية تعنى بتنظيم الحياة الاقتصادية والجمركية وفي مقدمة هذه التنظيمات تأتي تجربة الجماعة الأوروبية.

أما الموجة الثانية فكانت في ظل الحرب الباردة (1965-1985)، وجاءت كرد فعل على هيمنة القوى الكبرى وتركيزها المضاعف على القضايا العسكرية، ومن سمات هذه الموجة الإقليمية انها تمركزت ا كثر في العا لم الثالث وحاولت استنساخ التجربة الإقليمية الأوروبية، وهذا من أجل تحقيق الأمن والتكامل في إطار إقليمي بعد أن تضررت هذه الدول من سياسة القوى الكبرى في النظام الدولي، ومن أبرز منظمات هذه الموجة نجد: حركة المؤتمر الإسلامي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، ومجلس التعاون الخليجي.

وعرفت الموجة الثالثة للإقليمية بالإقليمية الجديدة وجاءت استجابة للتغيرات والتحولات السياسية والأمنية والاقتصادية لما بعد الحرب الباردة، وكصيغة تنظيمية للتكيف مع البيئة الجديدة للنظام الدولي الجديد، فأعادت المنظمات الإقليمية السابقة هيكلة مؤسساتها، وتعديل سياساتها واهدافها للتكيف مع هذا الواقع الدولي الجديد، بالإضافة إلى بروز منظمات إقليمية جديدة، غلب عليها الطابع الاقتصادي في سياق عملية تحرير التجارة العالمية.

وضمن هذا السياق البنائي المؤسسي المتعدد المستويات كانت هناك أيضا مسارات حركة أقلمة فرعية متباينة، بين الشمال والجنوب، طور خلالها كل إقليم فرعي نموذج تنظيمي ومؤسسي ينطلق من خصوصيات وقيم الإقليم.

ثانيا–الإقليمية الأوروبية: تعود فكرة تأسيس نادي أوروبي يشمل كل أوروبا إلى قرون سابقة لقيام الجماعة الاوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فالفكرة سابقة تاريخية لم تتحين لها الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة، وعبر مختلف مراحل تطور التاريخ الأوروبي كانت تطرح هذه الفكرة، وتتجسد ملامحها في مشاريع فكرية وكنسية، وفي محاولات عسكرية إمبراطورية، سعت إلى توحيد أوروبا المسيحية، من شارلمان الى نابليون وهتلر، قبل أن تتجسد الفكرة كمشروع سياسي واقتصادي حديث في ظل الدولة القومية الحديثة.

برزت فكرة أوروبا كتسمية جغرافية، أو كتعبير عن المسيحية أو عن مجتمع القانون، أو كمركز تنوير، أو مجتمع حداثة، لكنها لم تصبح أبدا حكومة واحدة، وهوية موحدة [1]، وقد استهدف مسار الأقلمة الأوروبية أن يجعل من أوروبا جسما سياسيا؛ حيث تتماهى المسيحية السياسية مع الغرب الأوروبي[2]، و لم تتم عملية البناء الأوروبي دفعة واحدة، ولا وفق خطة عامة واحدة، وإنما من خلال انجازات ملموسة، وتضامن واقعي[3]، فاعتمد نموذج التكامل الأوروبي على الانتشار الوظيفي، والتوحيد عبر القطاعات، فهذه العملية مكنت الأعضاء من تعلم عملية الوحدة التدريجية عبر القطاعات، ونتيجة المكاسب التي ينالها الأعضاء مع كل خطوة للانتشار الوظيفي والانتقال من القطاعات الفنية الأقل حساسية للميول السياسية، إلى القطاعات المالية والاقتصادية، ثم الأمنية والسياسية، وكما يبينه الشكل1 فإن دائرة التكامل الأوروبي لم تكن محددة منذ البداية بشكل كلي، وإنما تم ذلك جزئيا ومرحليا وعبر تقطعات عديدة، أدت في النهاية إلى نضج العملية واكتمال دائرة الاندماج، فالانتشار الوظيفي والتوحيد عبر القطاعات حفزا عملية الوحدة الأوروبية، جنبا إلى جنب مع عملية تعزيز المصالح الوطنية.

---

[1]- هنري كيسنجر، **النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة :أشرف راضي،القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع،2015،ص31.

[2]-هشام جعيط، **أوروبا والإسلام: صدام الثقافة والحداثة**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،ط2، 2001، ص11.

[3]- جون بيندرا وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: خالد غريب، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم، 2015، ص19.

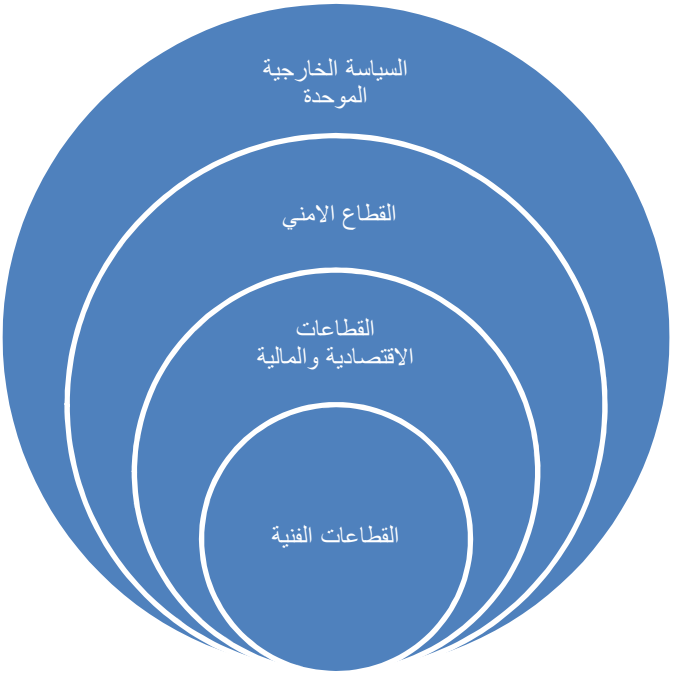

الشكل1- نموذج الانتشار الوظيفي عبر القطاعات

و جاءت الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية لتعميق التكامل مراعاة للنتائج والمخرجات المحققة من المسارات السابقة واختبارا للتضامن البيني، **وتقاسم الأعباء، على ضوء تطور مسار التكامل، وبذلك تحقق التزام الأعضاء بنصوص المعاهدات، والإيفاء بالشروط المحددة**، ما حفز الأوروبيين على احترام مؤسسات التكامل الفوق قومية، ونقل **ولاء ام الوطنية** لها، وهو الحافز الذي دفع صناع القرار نحو تحديد أهداف أكثر تكاملا، **والانتقال من التكامل الاقتصادي(الاتحاد الجمركي والسوق** المشتركة والعملة الموحدة) إلى **اندماج أعمق من الناحيتين السياسية والأمنية**، واقتراح مشروع الدستور الأوروبي **والحكومة الأوروبية الموحدة(انظر الملحق2 (2)-** معاهدات التكامل الأوروبي).

يعتمد الإتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على **ثلاث أجهزة إدارية، تعرف بما يسمى بالمثلث الإداري وهي** مجلس الإتحاد الأوروبي، **المفوضية الأوروبية** والبرلمان الأوروبي، حيث تعمل هذه الأجهزة على تشبيك دوائر التكامل الأوروبي المختلفة، وتنظيم العلاقة ما بين المصالح الوطنية والسياسات الفوق قومية، **ومن ناحية** أخرى فإن هذه الأجهزة التنظيمية تحاول أن تمثل سياسات ومصالح الدول الأوروبية الرسمية إلى جانب تمثيل إرادات الشعوب **الأوروبية**، وبجميع تفضيلاتها، فمؤسسات الاتحاد نموذج لعالم الدول ونموذج ايضا لعالم الشعوب.

لقد استطاع الأوروبيون في ظل هذه النجاحات إدارة عملية توسع البناء الأوروبي **وفق خطط مدروسة مع كل** عروض الانضمام المستمرة إلى اليوم، دون أن تؤثر هذه العملية على مكتسبات الجماعة، أو الأهداف المستقبلية **المرسومة، بالرغم من رفض بعض الأعضاء نقل جزء من سلطام لسلطات المؤسسات التكاملية، وانتكاسة**

الاستفتاءات الرافضة للانضمام ، وخروج بريطانيا الأخير عن خصوصيتها، لكن ذلك لم يمنع من أن تكون جميع الدول الأوروبية معنية بالمشروع الأوروبي، وتترك لها فرصة الاندماج المستقبلي، وهذا ما أفضى إلى هندسة مشروع أوروبي في طور البناء والاندماج، يعبر عنه بمجموعة من الدوائر المتحدة المركز،ودوائر للجوار الخارجي داخل وخارج أوروبا، والمرتبطة بالتنظيم الإقليمي الأوروبي، لاستعادة مكانتها في النظام الدولي.

الشكل2-دوائر التكامل والاندماج الأوروبي

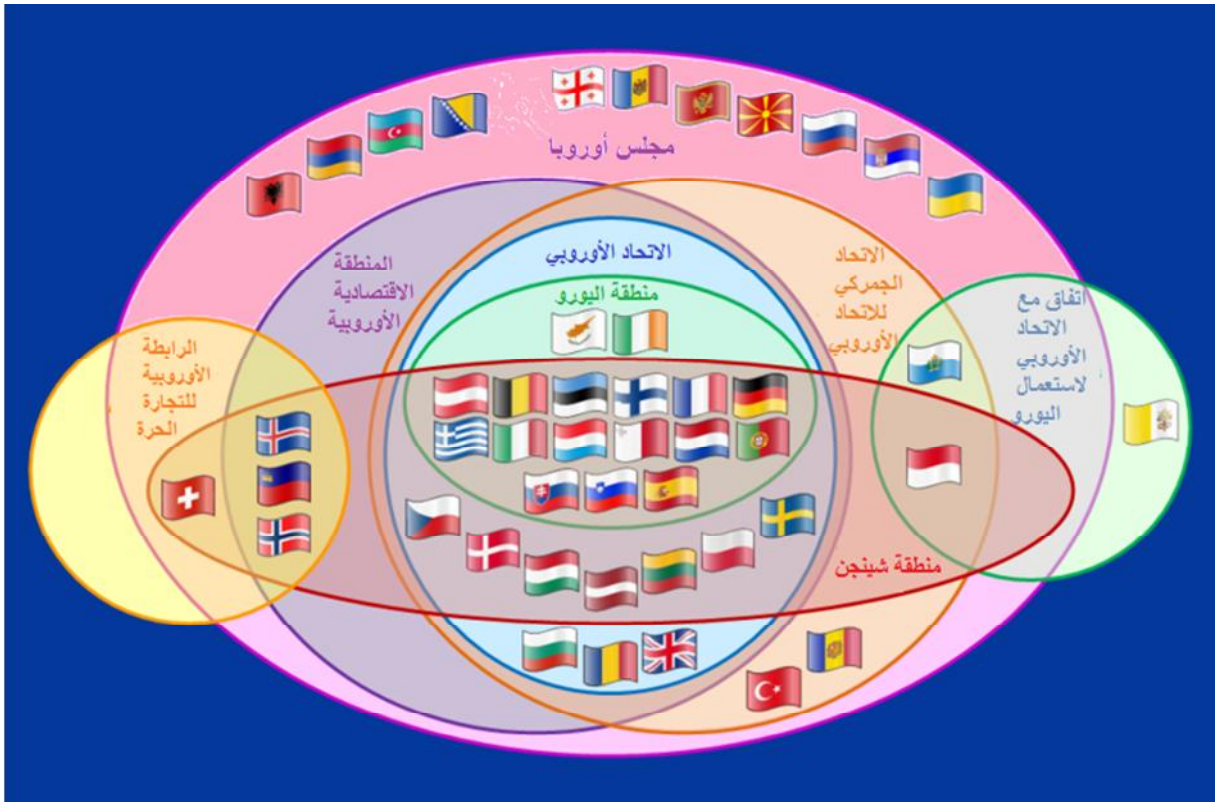

file:///E:/%C2%A0/File_Supranational%20European%20Bodies-en.svg

أصبح الاتحاد الأوروبي نموذجا للإقليمية الناجحة مستفيدا من الخبرة الأوروبية في التنظيم الإقليمي والدولي، وهو ما مكنه من تكييف دوائر تكامله واندماجه مع كافة الخصوصيات والحالات الاستثنائية التي واجهها، ما خول فواعله من خلال هذا التنظيم المتدرج من أن يتكيفوا بالسرعة القصوى مع كافة التحولات في البيئة الدولية.

ثالثا–الإقليمية العربية: طرح العديد من المصلحين ورجال الدين تصورات ومشاريع لتأسيس اتحاد عربي في إطار تنظيم إقليمي، سواء في إطار الحضارة الإسلامية ببناء خلافة بديلة للخلافةالعثمانية كما كان في دعوة الإمام عبد الوهاب، أو إقامة جامعة إسلامية في إطار الخلافة العثمانية وهو ما اقترحه جمال الدين الأفغاني،أو من خلال دعوة رشيد رضا إلى تجديد خلافة مزدوجة عربية عثمانية، أوفي سياق دعوة الكواكبي إلى إنشاء اتحاد عربي.

تتعدد مفاهيم الإقليمية العربية من منطقة عربية،وطن عربي، عالم عربي، لتشير بذلك إلى الخصائص القيمية المشتركة، والتماثل والتجانس الاجتماعي للإقليم العربي، وهي الخصائص التي تنطبق على شروط البناء الإقليمي بشكل مثالي أكثر من أي إقليم آخر[1]، **ويستند البناء الإقليمي** العربي إلى **مفهوم سياسي وثقافي** يؤكد **العلاقات** والمصالح المشتركة بين الشعوب العربية[2].

ترفض الأدبيات الغربية هذا المفهوم وتطرح مصطلح الشرق الأوسط والنظام الإقليمي الشرق أوسطي، لدمج إسرائيل وإيران وتركيا في منظومة متكاملة تؤكد على التنوع والتعدد الهوياتي، وتلغي التجانس القيمي للمنطقة العربية، وتعني الشرق أوسطية إقامة نظام إقليمي؛ وسوق إقليمية شرق أوسطية تلغي النظام الإقليمي العربي، وتقصي التجانس القومي، وتنهي طموحات الوحدة العربية، لذلك فالمفهوم الشرق أوسطي لم يكن له واقع تاريخي، او جغرافي، وإنما هو مفهوم سياسي استراتيجي يعكس مصالح القوى الكبرى، واستراتيجياها لجعل النظام الإقليمي العربي مجرد منظومة تفاعل فرعية.

تطور النظام الإقليمي العربي في سياق تفاعل **خطابين متناقضين،** القطرية المؤقتة في مقابل مشروع الوحدة **المؤجل، الأول ركز على البناء الدستوري للدولة،** والثاني **على العمق الاجتماعي والقيمي** المتمثل في الدعوة القومية لوحدة الإقليم العربي، **وهو ما جعل الإقليمية العربية نموذجا لفهم إخفاق تجارب البناء الإقليمي، فعلى عكس** النموذج الأوروبي،**حاولت الإقليمية العربية إنجاز دائرة الوحدة بشكل كامل،** بداية بالدائرتين السياسية **والأمنية، وهو** ما أدى إلى تنازع الإرادات القطرية على حساب مطالب الشعوب.

ظلت الإقليمية العربية محورا مركزيا في حسابات **نفوذ القوى الإقليمية والدولية،** التي طرحت خيارات **الشراكة الشرق أوسطية والأورومتوسطية على** العرب، في ظل غياب رؤى بديلة، كهندس استقلالا عربيا، يقرر مصير الشعوب العربية ومستقبلها الإقليمي، ومكانة العرب في النظام الدولي وموقعهم من التفاعلات الدولية.

رابعا–انعكاسات الظاهرة الإقليمية على البناء المؤسسي للمتوسط: تو ق نمو تمع المتوسطي إثر تجميد التطور المؤسسي لبناء الإقليم طيلة الفترة الاستعمارية ما حوله إلى حاجز حدودي بين عالمين مختلفين، أوروبي أمريكي مهيمن، وعالم **إفريقي** آسيوي خاضع وقابع في التخلف. **وبعد مشروع قناة السويس 1869، عادت**

---

(1)- علي الدين هلال وجميل مطر،**النظام الإقليمي العربي،دراسة في العلاقات السياسية العربية،** بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط5 ،ص14.

(2)- علي الدين هلال، **الخروج المتعثر: اللاتكامل العربي وتحدي بلوغ رشد الاختيار،** ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية ، عدد 201، مجلد50، جويلية 2015، ص5.

محاولات تجديد البناء المؤسسي للمتوسط، إثر تأسيس اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط العام 1919، كمنظمة إقليمية ودولية بالموازاة مع نشأة العصبة الأممية كهيئة عالمية، وتجددت التوجهات المؤسسية لبناء الإقليم المتوسطي مع إنشاء منظمة حماية النباتات الأوروبية-المتوسطية 1951، وكان عدد أعضائها 17 عضوا من الدول الأورومتوسطية، كأول فكرة للتعاون الإقليمي المتعدد الأطراف، وتوسع منظور التعددية الإقليمية لبناء المتوسط في اتفاقية التطهير البيئي المتوسطي في عام 1976، بمشاركة60 دولة.

تطورت الاتجاهات المؤسسية لبناء الإقليم المتوسطي الموسع بطرح مشروع شراكة أوراسية أطلسية على مجال الجزيرة العالمية أوراسيا؛ عندما اقترح آخر الرؤساء السوفيات غورباتشوف العام 1984 فكرة ما أسماه بالبيت الأوروبي المشترك من الأطلسي إلى الاورال، وتعددت في هذا السياق اتجاهات البناء المؤسسي للمتوسط من حيث النماذج والمجالات والمضامين، سواء مؤسسة المال البيئي(اتفاقية برشلونة لحماية البيئة1976)، ومؤسسة المال الثقافي(الحوار العربي الأوروبي1973، منتدى الحوار والتعاون في المتوسط)، ومؤسسة المجال الامني(بجمع خمسة زائد خمسة، مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي، مجلس المتوسط 1992).

بالرغم من الشراكة التاريخية للبناء المتوسطي، بتعدد منظوراته الحضارية؛ إلا أن لبنات المأسسة المتوسطية، وأسس بناء الإقليم المتوسطي في ظل الإقليمية والنظام الدولي طغت عليها المنظورات الأوروبية، فتجربة البناء الإقليمي الأوروبي لم تكن ناجحة داخليا فقط؛ بل كانت لها رؤية استراتيجية بعيدة المدى لأقلمة المال المتوسطي كمرحلة تالية لاستكمال البناء الأوروبي، ومرحلة قبلية لتجسيد النظام الدولي الأوروبي الجديد، ومن هذا المنطلق مهدت الفواعل الأوروبية لمرحلة أقلمة المتوسط بسياسات مسبقة اتجاه الجوار الجنوبي قبل طرح مشاريع الشراكة والجوار.

المطلب الثالث: تطور السياسات المتوسطية الأوروبية

تبلورت السياسات الأوروبية لبناء المتوسط منذ انفلات القيادة العالمية من القوى الأوروبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، إذ لم تتخلى اوروبا عن مصالحها في مستعمراتها حتى مع ايارها الاقتصادي والعسكري عشية بداية الحرب العالمية الثانية، وانتهجت مجموعة من السياسات لإسترجاع مكانتها العالمية، وكانت منطقة الجنوب المتوسطي أولى حلقات الاهتمام التي استهدفتها السياسات الأوروبية، وزاد إصرار الطرف الأوروبي على تعميق رؤيته البنائية لهذا الإقليم بغية دعم مكانته في النظام الدولي مع تجارب التكامل العربية الفاشلة.

أولا-السياسات الأوروبية الجزئية(1957-1972): بعد نجاح فكرة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وتطورها إلى جماعة أوروبية تكاملية تعتمد على المدخل الاقتصادي لإنجاز منطقة التجارة الحرة، والسوق المشتركة،

والاتحاد الجمركي؛ فتحت معاهدة روما 1957 المجال لتدشين السياسات الاوروبية الإقتصادية اتجاه منطقة الجنوب، بداية باتفاقيات التعاون مع الدول المغاربية في صيغة اتفاقيات مزاملة بشكل ثنائي، يجمع المجموعة الأوروبية وكل دولة متوسطية على حدا،تونس والمغرب في مارس 1969، مصر 1972، إسرائيل1964، بينما اندمجت الجزائر في هذه السياسة الجديدة بداية من أفريل1976، بالموازاة مع تجديد وتحسين الاتفاقيات الموقعة سابقا مع تونس والمغرب، وتأخر دخول سوريا والأردن في هذه الاتفاقيات إلى غاية 1977 [1].

كان منطلق هذه السياسات اقتصادي وأدت إلى خلافات أوروبية نتيجة تعارض المصالح الوطنية، فاحتاج الأوربيون إلى رؤية استراتيجية منسجمة، ومنظور اقتصادي أكثر تكاملا، ومدخل سياسي أكثر توافقا، حتى تكون العلاقات الاقتصادية الخارجية عامل قوة لمسار التكامل الأوروبي، وحافز أساسي لبناء رؤية شاملة اتجاه الجنوب.

ثانيا–السياسات الأوروبية المتوسطية الشاملة(1972–1989): أدرك الأوروبيون خطورة تراجع نفوذهم في مستعمراتهم السابقة، وتطور التنافس الامريكي السوفياتي كبديل لادوارهم، خاصة مع تصاعد مد القومية العربية بتأميم النفط والدعوة إلى الاستقلال الاقتصادي، ما دفع الجماعة الأوروبية إلى تطوير صيغة اتفاقيات المزاملة نحو فكرة التقارب المتوسطي الشامل مع الجنوب،بعد أن سادت في هذه الفترة حالة الانفراج والتعايش بين القطبين[2].

كانت هذه السياسة مرتبطة أساسا بالبناء الأوروبي وتطوره، واستهدفت إيجاد نمط متوازن من العلاقات بالنسبة لكل أعضاء المجموعة مع دول الضفة الجنوبية، فتم تطوير فكرة التقارب المتوسطي الشامل، بمزايا جديدة لدول جنوب المتوسط، ولكن بمضامين أوروبية جديدة أيضا مراعاة لمصالح جميع الأطراف والتيارات الأوروبية.

ثالثا–الحوار العربي الأوروبي1973 *: جاء هذا الحوار في ظل متغيرات ظرفية تمر بها المنطقة، بعد حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل، وإقرار العرب سلاح المقاطعة النفطية ضد الدول الداعمة لإسرائيل، إذ حاولت الدول الأوروبية عبر هذا الحوار إيجاد مخارج لتعقيدات الصراع التاريخي العربي الأوروبي، وتبعات دعمها للمشروع الصهيوني؛ الذي اعتبر كبديل استراتيجي للدور الاستعماري الأوروبي في المنطقة العربية، وفي مواجهتها

---

[1]- فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورومتوسطية، رهانات،حصيلة وآفاق، التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة،عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2014، ص38.

[2]- محمد صالح المسفر، مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية–الأوروبية ، المة العربية للعلوم السياسية، عدد13، شتاء2007، ص ص33-34.

*- تعود جذور فكرة الحوار العربي الأوروبي إلى المفكر اللبناني رينيه حبشي من خلال فكرة كتابه المعنون بأيها الشرق أين هو غربك؟العام 1969 ليدشن بعدها الرئيسين الفرنسي جورج بومبيدوا، والتونسي الحبيب بورقيبة في جويلية 1973 تنشيط الفكرة لأول مرة على المستوى الرسمي.

لمشروع الوحدة العربية[1]، غير أن هذا الحوار ولد في أجواء عفنة بلغة المساومة ومنطق الحسابات البراغماتية الآنية[2]، فقد أوفدت قمة الجزائر نوفمبر 1973 بعد حرب أكتوبر أربع وزراء عرب إلى القمة الأوروبية بكوبنهاغن ديسمبر 1973، للحصول على دعم أوروبي إضافي إلى جانبهم في مواجهة إسرائيل، وبالتالي كان منطلقهم رؤية سياسية، بينما كانت رؤية الأوروبيين ترتكز أساسا على بعد اقتصادي مادي يتعلق بانتظام التموين بالنفط العربي، وتطوير السياسات الأوروبية اتجاه الجوار الجنوبي لتشمل مجالات جديدة، بتدشين السياسات الأوروبية الشاملة، لتأطير علاقات التعاون الثنائي، عبر قنوات اتصال جديدة من خلال الحوار العربي الأوروبي.

استطاعت أوروبا من خلال هذا الحوار أن تحقق مصالحها المرحلية، بتكتيكات ظرفية دون تقديم أي تنازلات جوهرية، بخصوص مواقفها الخارجية، وهي النقطة التي ظل الطرف العربي يقدم من خلالها كل التنازلات لزعزعة الموقف الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية، ولم يحقق ذلك أي تقدم يذكر لصالحه.

رابعا–السياسات الأوروبية المتوسطية المتجددة(1990–1995): بعد الخطوات التقيمية للمجلس الأوروبي بخصوص السياسة الشاملة وتأكيده على ضعفها، ونقص فاعليتها، ارتات المجموعة الاوروبية تقديم إطار اوسع للتعاون مع الجنوب، يشمل مختلف المجالات، وهذا ما تضمنته بنود السياسة الأوروبية الجديدة؛ خاصة ما تعلق بالانفتاح اتجاه منطقة الجنوب واقتصادياها والمساعدات المقدمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وضة الجنوب وفق المنظورات والمعايير الأوروبية التي تضمنتها السياسات الجديدة.

اعقب نهاية الحرب الباردة تحولات إقليمية ودولية جدرية، ساهمت في تراجع الدور العربي ووزنه الاستراتيجي، بعد انشقاقات حرب الخليج الثانية وما أفرزته من انكشافات، جعلت العالم العربي موضوعا للنظام الدولي الجديد ومجالا لتنافس المشاريع الإقليمية، ففي ظل وضع يتسم بديناميكيات التفكك عربيا، وديناميكيات التكامل والاندماج أوروبيا كانت الفرصة مثالية للأوروبيين لاستغلال العجز العربي في السياسة الدولية لتكييف التحولات العربية بما يخدم إنضاج التكامل الأوروبي، وتقوية مركزه العالمي بحلقات تبعية خارجية، من خلال مرافقة هذه التحولات بفرض المعيارية الأوروبية، سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا، فالسياسة المتوسطية الجديدة أدت دورا مهما في عملية إعادة بناء علاقات الضفتين، في ظل تحولات النظام الدولي الجديد.

(1) - محمد صالح المسفر، مرجع سبق ذكره، ص41.

(2) بشارة خضر، أوروبا والعرب: القرابة والجوار، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1993، ص ص94-95.

خامسا-الحوارات الأمنية المتوسطية: بالموازاة مع عملية التجديد والتوسع الشاملة للسياسات والحوارات الأوروبية، والتحولات الإقليمية ؛كتأسيس الاتحاد المغاربي الذي حقق نجاحات هددت المكاسب الأوروبية في ظرف وجيز، و التحولات الدولية التي أدت إلى فرض مشاريع ضبط الهيكليات الاقتصادية من طرف صندوق النقد الدولي، بادرت الدول الأوروبية إلى البناء المؤسساتي الأمني للمتوسط، من خلال فتح حوار متعدد مع دول المغرب العربي كتجمع 5 زائد 5، و 5 زائد12، الحوار مع المغرب العربي حتى وإن كان بصيغة كتل في لشبونة 1992، إلا أنه بقي متشبثا بفكرة التفاوض الثنائي لاعتبارات استراتيجية، حتى لا يعطي تفاوض الكتل موقع قوة للعرب، وبدلا من ذلك فإن الحوار الثنائي يشتت سياسات التكامل العربي و المغاربي، باعتماد تكتيكات أوروبية تعطي أفضليات متباينة، تفضي إلى تعارض الإرادات الوحدوية العربية والمغاربية.

وما يلاحظ على السياسات التي اعتمدها المجموعة الاوروبية في الإقليم المتوسطي عموما أنا مقاربات مرحلية، مقترنة بتطورات البناء الأوروبي الوحدوي، واعتمدت تنقيحات وإضافات موسعة، وتحسينات لصيغها، استجابة للتحديات التي خلفتها مختلف التحولات في الجنوب، وآثار تحولات النظام الدولي الجديد، وذلك بالسعي إلى التحكم في التوجهات العربية الجديدة.

المطلب الرابع: تحولات النظام الدولي الجديد والإطار الإقليمي الأورومتوسطي

مثلما نهاية الحرب الباردة تحديا كبيرا لكلا الطرفين في المتوسط، مع ميلاد النظام الدولي الجديد، فدول الضفة الجنوبية كانت تسعى للبحث عن حضور لها في نظام ما بعد التوازن القطبي، بينما كانت الدول الأوروبية متكتلة تسعى إلى إحياء الوجود الأوروبي العالمي، وتطوير علاقاتها التاريخية، لبناء قطب أوروبي عالمي منافس لبقية الأقطاب في ظل النظام الدولي الجديد.

أولا-تحولات النظام الدولي الجديد: ادت نهاية الحرب الباردة وانتصار المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع دولي جديد، يتسم بتفرد القوة الأمريكية بقيادة النظام الدولي، فعقب نهاية حرب الخليج الثانية وترسم وضع جديد في منطقة الشرق الأوسط ندسة أمريكية؛ شاع استخدام مصطلح جديد في العلاقات الدولية، طرحه الأمريكيون لوصف حالة الأحادية القطبية وهو ما أسموه بالنظام الدولي الجديد.

برز استخدام مصطلح النظام الدولي الجديد بعد حرب الخليج الثانية، للإشارة إلى شبكة العلاقات التعاونية، والتنافسية، التي تجري بين الدول، وفقا لنسق محدد من القيم، والمفاهيم المتأثرة بالقطب المهيمن[1].

[1]-محمد سعيد شبلي، **سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد**، عمان: دار زهران للنشر، 2016، ص ص24-25.

فإذا كان نظام عصبة الأمم 1919 احتاج للأمريكيين كملاحظين ومؤيدين للجهود الأوروبية، وتم استدعاء الدور الأمريكي كفاعل رئيسي لإعلان نظام هيئة الأمم 1945، فإن النظام الدولي الجديدأجبر كل دول العالم على القبول بالقيادة الأمريكية، وترجمة ذلك بالإقرار والإذعان لخططها الرامية للوصول إلى كل مصالحها العالمية، وبذلك تحول النظام الدولي إسميا إلى النظام الدولي الجديد الذي أعلنه الرئيس جورج بوش الأب، ولم يطرأ أي تغيير على مؤسساته، لكن التغيير كان في شكل النظام بتحوله من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، والتحولات الرئيسية كانت على مستوى القضايا التي سيطرت على اهتمام الفواعل الدولية، والتغيرات الجذرية في ممارسات المؤسسات الدولية في ظل الهيمنة الأمريكية، المنفردة بكل المسؤوليات، والقرارات، صياغة وتنفيذا.

وبذلك فإن الجديد لم يكن يقصد به إضافة أية مؤسسات جديدة للنظام الدولي، وإنما عني به فلسفة وأسس رسالة القيم الأمريكية التي أريد لها أن تكون حضارة لكل شعوب العالم، وتوظيف الجهود الدولية لتحقيق المصالح الأمريكية، وجعل المسؤولية العالمية لأمريكا بطاقة بيضاء، تفرض عدم اعتراض أي من دول العالم على مصالح امريكا واستراتيجياتها واهدافها، الرامية إلى جعل القرن الواحد والعشرين قرنا أمريكيا بامتياز[1]، بخلق نظام يتواجد جنباً إلى جنب مع المصالح الأمريكية،و أن تصبح المنافع بينهما مُتبادلة[2].

في المرحلة التالية لسقوط المعسكر الشرقي؛ ساد خطاب الانتصار الغربي الليبرالي، وانتصار عصر الديمقراطية المطلق على ما عداه من المنظومات الحضارية، كما شهدت هذه المرحلة رواج خطابين عمقا من تعقيدات التحولات الجديدة، وساهما في بلورة أحداث حفزت عناصر اللاستقرار في العالم، وهما:

-اطروحة فوكوياما حول نهاية التاريخ، وانتصار النموذج الحضاري الغربي، بقيمه الليبرالية والديمقراطية، كقيم تمدن إنسانية شاملة، وضرورة إجبار كل شعوب العالم على اتباع هذا النموذج.

-وأطروحة صدام الحضارات لهينتجتون الذي قدم مبررات الانقسام العالمي المناطقي طبقا للأسس الثقافية، وحتمية التصادم الحضاري، الغربي- الإسلامي.

اثرت التحولات التي شهدها الساحة الدولية على الهيئة الأممية، ودورها، ومكانة الدول العالمثالثية والأنظمة الإقليمية وعلاقتها بالهيئة العالمية، فقد تغيرت الكثير من المعادلات التي كانت تضبط العلاقات بين القوى الكبرى

---

[1] جمال سند السويدي، **آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014، ص101.

[2] Michael J. Mazarr, **BUILDING A SUSTAINABLE INTERNATIONAL ORDER** : UNDERSTANDING THE Current International Order, the RAND Corporation, Santa Monica, Calif,2016,pp1-2

والدول العالمثالثية، فنهاية الحرب الباردة كانت تعني تحول صراع شرق غرب إلى شمال جنوب، **وانتصار المعسكر** الرأسمالي، وتمدد أفكار ومبادئ الرأسمالية عبر كل منظمات التنظيم الدولي.

فداخل النظام الدولي الجديد؛ لم تعد كل القضايا متاحة للمناقشات العامة والعرض على جميع القوى، سواء في الجمعية العامة او في مجلس الامن الدولي، فقد استبعدت الكثير من القضايا والملفات التي تهم القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وبذلك **ظهرت االات المغلقة** داخل الهيئة **الأممية، وظهر تقسيم مناطق النفوذ** التابعة للقوى الكبرى، وانحصرت السياسات الكونية للهيئة في مجالات محدودة، **مع كل اتساع للمناطق الخاصة** ومجالات النفوذ المحصورة والمغلقة بالنسبة للقوى الكبرى، وتقلص بذلك دور وحضور القوى العالمثالثية في مشهد **السياسة الدولية، وتراجع دورها**، وغاب تأثيرها في **صنع وضبط التفاعلات الدولية الجديدة.**

وعلى هذا الأساس ترسمت جملة من التحولات الجوهرية الشاملة لكل أنماط التفاعل السابقة، في النظام الثنائي القطبية، ورسمت قواعد، **وأنماط تفاعل جديدة**، ومن هذه التحولات:

-**التحولات** الإقتصادية: ببروز ظاهرة العولمة والأسواق العالمية المفتوحة، في ظل تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، **وظاهرة الإقليمية الجديدة**، بالموازاة مع التحولات الاقتصادية من النهج الاشتراكي إلى النهج الليبرالي، **الذي كانت** تقوده المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي.

-تحول القوة من دول في الغرب **والشمال** إلى دول في الشرق والجنوب، وظهور قوى إقليمية صاعدة غير قانعة بدورها الدولي، وغير راضية عن هذا النظام، بالإضافة إلى تعاظم تأثير الفواعل اللادولاتية في التفاعلات العالمية.

- التحولات القيمية: التحول من التأثيرات الأيديولوجية إلى تأثيرات المتغيرات القيمية، وفرض أطروحة تحول التهديدات من الخطر الشيوعي الأحمر في الشرق، إلى الخطر الإسلامي الأخضر في الجنوب.

-**التحول من نظام عالمي قائم على الدولة** كوحدة رئيسية في النظام الدولي، إلى نظام عالمي يهتم بأمن **الفرد كالأمن** الهوياتي ، **الأمن الغذائي، الأمن الصحي... والاهتمام** بالتغيرات المناخية والبيئة، والتركيز على الأمن اللين، **والتهديدات اللاتماثلية أكثر من الااهتمام بالأمن الصلب، والتهديدات التقليدية.**

-**التحول من نظم القوة الوطنية**، إلى نظم ابرز سماتها **التكتلات والاندماج الإقليمي**[1] .

[1]-مارك ليونارد، **لماذا سيكون القرن الواحد والعشرين قرنا أوروبيا**،ترجمة:أحمد محمد عجاج،أبوظبي/الرياض:كلمة/مكتبة العبيكان،2009، ص153.

حملت هذه التحولات تأثيرات وفوارق جوهرية متباينة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ما بين دول ضفته الشمالية، ودول ضفته الجنوبية، ففي ظل هذه التحولات كانت دول كل منطقة تؤسس لموقعها الجديد في النظام الدولي، كما اتضحت معالم الأدوار المستقبلية، بين إجابات أوروبية على أسئلة التحول، وإجبارية الاستجابة لحوارات التحول الدولية المفروضة على دول العالم الثالث، وفي مقدمتها الدول العربية.

ثانيا–أثر تحولات ما بعد الحرب الباردة على أوروبا:

أثارت البيئة الدولية الجديدة للأوروبيين جملة من التساؤلات حول مستقبل أوروبا، ومستقبل العالم، بعد اية الحرب الباردة التي كانت لها انعكاساتها الواضحة على مسار البناء الاوروبي، وطرحت جملة من التحديات والرهانات بخصوص الاستراتيجيات المستقبلية لأوروبا في العالم الجديد، وكانت أبرز تلك المتغيرات تتعلق بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي، وموقف أوروبا من ذلك، وبروز ظاهرة الإقليمية الجديدة وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة، وعلى المستوى الإقليمي كانت متغيرات عملية السلام في الشرق الأوسط وتأسيس اتحاد المغرب العربي؛ بالموازاة مع ظهور القلعة الإقليمية الأوروبية بعد معاهدة ماستريخت ومبادئ الجماعة في كوبنهاغن، وبالتالي كان التساؤل: أين موقع أوربا من هذا العالم الجديد،وما العالم الذي تريده أوروبا، وما دورها في هذا العالم الجديد؟

كانت الدول الأوروبية في قلب التحركات الدبلوماسية والسياسية المكثفة؛ في ظل التحولات المتسارعة ما بعد الحرب الباردة، لترتيب أفضل الآليات التي تمكنها من الوصول إلى مصالحها العالمية، فقد احتدمت الكثير من النقاشات والمؤتمرات التي تلت نهاية الحرب الباردة الساعية إلى هندسة النظام الدولي الجديد، ورسم معالمه الاقتصادية والسياسية ، والثقافية، ومن خلال الحوارات الأمنية الأطلسية الساعية إلى بعث دور جديد للحلف الأطلسي بعد اية خطر العدو الشرقي.

أصبح الوقت مناسبا بالنسبة لأوروبا لأن تجيب على كل هذه الاهتمامات بصوت مسموع، وتحرك آليا ا المتوسطية المختلفة من أجل التحرك العالمي بعد مخاض طويل، بدأ مضطربا لكنه بعد هذه التحولات تجلى أكثر انتظاما، وأقرب إلى استقرار الرؤية[1]، ولم يعد للأوروبيين خيار سوى تأمين القيم والمؤسسات الدولية الغربية والتطلع لعصر ما بعد واشنطن والتهيؤ لقيادة النظام الدولي[2].

---

[1] بوزيد اعمر، شركاء أم متنافسون؟: سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط(النفط والإرهاب نموذجا)، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع،2014، ص244.

(2) **The West Will Have to Go It Alone, Without the United States :**
http://foreignpolicy.com/2017/06/13/the-west-will-have-to-go-it-alone-without-the-united-states-trump/

كانت الدول الأوروبية جزء من المنظومة الغربية المنتصرة، وأصبحت طرفا في عملية فرض التحولات الجديدة، وإدارة حوارات التحول مع الدول العربية على وجه الخصوص، وبذلك تقاطعت مصالح الدول الأوروبية في ظل هذه التحولات؛ بين استكمالها بناء الوحدة الأوروبية، وتعزيز بنيتها الأمنية في الجناح الجنوبي، والحفاظ على مصالحها التقليدية في هذه المنطقة، و إ ارا لعملية التحول السياسي والاقتصادي والأمني وفق منظورها، وفي نفس الوقت تقاسم حصص ومزايا التحولات الجديدة، من أسواق ومناطق نفوذ ومناطق هيمنة ثقافية، والعامل الأهم الذي تحقق لأوروبا في ظل هذه التحولات هو الاستمرار والتقدم خطوات إضافية في مشروع بناء القلعة الأوروبية من جهة، ومن جهة ثانية تكوين حلقة جديدة ومتطورة من دوائر الجوار لبناء الفضاء المتوسطي، ومن ناحية ثالثة استغلال هذه الفرصة لتطوير مسار جديد لبناء قطب أوروبي عالمي مع بوادر التحول إلى التعددية القطبية.

ثالثا–أثر تحولات ما بعد الحرب الباردة على الدول العربية: شكلت تحولات ما بعد الحرب الباردة صدمة كبرى بالنسبة للدول العربية التي لم تستطع استيعاب متغيراتها المتلاحقة والمتسارعة و كان تكيفها سلبيا ومشوها، أ ف تحولا الداخلية والبينية، ورهن دورها الدولي، وهو الدور الذي كان مقترنا في المرحلة السابقة بحالة التوازن بين القوى الكبرى، و هامش المناورة بين المعسكرين بالنسبة للدول العربية.

ادى سقوط الاتحاد السوفياتي إلى نهاية عهد التوازن القطبي الذي كان يستغله العرب للمناورة،و حيدت فاعلية التجمعات العالمثالثية كحركة عدم الانحياز، ومنظمة الدول الإفريقية،كما أن حرب الخليج، وعملية السلام مع مصر ثم الأردن وبعدها عملية السلام في مدريد1990، وأوسلو1993؛ أدت إلى تشظي الصف العربي، وفي ظل عسكرة منطقة الخليج، بدخول القوات الأجنبية إلى المنطقة بعد غزو العراق للكويت، وأصبح ممكنا بالنسبة للقوى الغربية التحكم في العامل النفطي، وتحييد أي دور يمكن أن يلعبه في دعم الدور العربي محليا(التحكم في التنمية وتوجيه استثمارات العوائد النفطية)، وإقليميا(عرقلة توظيف العائدات النفطية في المشاريع التكاملية العربية)، ودوليا، تحييد القوة التفاوضية العربية التي كانت تستغل موقعها ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وبالتالي تم تحجيم فاعلية الدور العربي في تفاعلات السياسة الدولية.

هزت هذه التحولات لأول مرة نظم الحكم الشمولية ، و فرضت ع لى ا لدول ا لعربية ف تح سيا ا على الخارج، من خلال برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول إلى النظام الرأسمالي، بما تقتضيه قواعد منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، كما فرضت عليها أيضا فتح حوارات خارجية؛ اقتصادية مع المؤسسات الدولية المالية والنقدية، وإشراك القطاع الخاص والشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات، وحوارات أمنية مع الحلف

الأطلسي، وترتيبات الأمن والسلام في ظل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وكذا حوارات ثقافية ودينية وحضارية في سياق حوار الحضارات والأديان، لمواجهة أطروحة صدام الحضارات وأطروحة التهديد الإسلامي، وحوارات سياسية في إطار آليات الحكم الراشد، ومواكبة التحولات الديمقراطية في العالم وإقرار الإصلاحات السياسية.

أضحت الدول العربية في ظل هذه البيئة بؤرة للاستقطاب الدولي، في ظل غياب أي مشروع سياسي عقلاني، وغياب التصورات الجماعية للمشاريع التنموية القطرية والتكاملية، وضعف مرتكزات التوجهات المستقبلية[1].

إن عملية التكيف مع تحولات النظام الدولي الجديد في المنطقة العربية بنيت على أساس رفض الكل أو فرض الكل،و لم تكن انطلاقة ذاتية، تتضمن التحول طبقا لبروز معطيات جديدة؛وتوافر عوامل تحول وتطور جديدة كما أن الإصلاح الخارجي المفروض لم تتعامل معه الدول العربية ولم يسمح لها أصلا أن تتبناه بنظام الجرعة بعد الجرعة، قياسا بحالة كل دولة وتطورها، ونجاحها في البرامج الإصلاحية، وإنما أرغمت على تبني كل الإصلاحات في نفس الوقت، لتبقى رهينة المفاضلة بين مسارات الشرق أوسطية والأورومتوسطية.

على العكس من هذه القراءات التشاؤمية لآثار التحولات الدولية والإقليمية على الدول العربية ما بعد الحرب الباردة، ترى قراءات أخرى أن هناك فرصا جديدة للعرب، يمكن من خلالها إعادة الإقلاع الحضاري و تدشين ضة جديدة، باستغلال مزايا العولمة ومنطق التكتلات في إطار الإقليمية الجديدة، ويمكن للشراكة مع التكتلات الإقليمية الأخرى أن تكون بديلا لتوازن القوى السابق.

وتعد هذه الشراكة أحد السبل التي يمكن من خلالها للدول العربية تأمين موقع تفاوضي، يمكنها من المشاركة في إعادة بناء النظام الدولي، وصياغة منطلقاته من جديد، بما يحقق للعرب مصالحهم و خصوصيتهم الحضارية والثقافية، وإعادة موضعهم على ساحة التفاعلات الدولية، خصوصا التوصيف الايجابي لحالة النظام الدولي الجديد، في ظل مناخ استراتيجي عالمي يتجه نحو الإقرار بالتعددية القطبية، فبقدر ما كان لتحولات ما بعد الحرب الباردة تأثيرات سلبية على النماذج التقليدية للعلاقات في المتوسط؛ فإنها فتحت المجال لتبني براديغمات جديدة للتكيف مع هذا الواقع الدولي الجديد.

[1]-محمد مجدان، موقع النظام الإقليمي العربي ودوره في السياسة العالمية: دراسة تحليلية ومستقبلية، الجزائر، دار هومة، 2014، ص81.

المبحث الثاني: مضامين البراديغمات الجديدة للعلاقات الأورومتوسطية

حاول الأوروبيون منذ نشأة الجماعة الأوروبية تجاوز العقد الحضارية، والتاريخية، التي طبعت مسار العلاقات الأورومتوسطية، والتأسيس لمقاربات بنائية جديدة، للحفاظ على مصالحهم التاريخية في هذا الفضاء، باستغلال المسار المتناقض للبناءات الإقليمية، بين أوروبا والمنطقة العربية، وتحويل مسار التكيف العربي مع تحولات النظام الدولي تماشيا والرؤية الأوروبية للأقلمة المتوسطية. حيث تطورت المقاربات والمشاريع الأوروبية لإعادة بناء الإقليم المتوسطي، من مجرد اهتمامات براغماتية اقتصادية، فأمنية، ثم ثقافية، إلى رؤية متكاملة الأبعاد، من خلال مشاريع الشراكة الأورومتوسطية، بمضامينها القيمية والمعيارية، وو تكا التعاقدية المؤسساتية.

المطلب الأول: الأهداف الإستراتيجية لمشروع الشراكة الأورومتوسطية

تزامن إعلان الرئيس الأمريكي بوش الأب عن النظام الدولي الجديد مع جملة من التحولات الإقليمية، والدولية، التي كانت لها آثار وانعكاسات مباشرة على منطقة البحر الأبيض المتوسط، واستفز التفرد الأمريكي بالنظام الدولي، الأصدقاء والحلفاء، قبل الأعداء، وبقية شعوب العالم، لهذا اتجهت جميع الدول والتكتلات إلى التكيف بالسرعة القصوى مع هذه التحولات، وبين بحث دول الضفة الجنوبية عن صيغة للمشاركة في هذا النظام الجديد والتكيف مع تحولاته، وسعي الدول الأوربية إلى استغلال هذه التحولات والتوجه بقوة نحو بناء قطب أوروبي عالمي منافس لبقية الأقطاب، تبلور إطار جديد للعلاقات بين ضفتي المتوسط من خلال مسار الشراكة الجديد.

أولا–خلفيات الشراكة الأورومتوسطية: تعد الشراكة الأورومتوسطية إحدى الحلقات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والحضارية المهمة بالنسبة لاوروبا،فمن ناحية فهي تمثل امتداد تاريخي لمجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي مافتئت تتبعها الدول الأوروبية اتجاه الضفة الجنوبية، التي تعتبرها حديقتها الخلفية، ومن ناحية ثانية فهذا الإطار الجديد للعلاقات الأورومتوسطية يعبر عن نضج الرؤية الأوروبية، وعمق الإدراك الأوروبي لتطورات البيئة الإقليمية في المتوسط؛ بمثل ما تعبر عن أوجه المحدودية في الاستقلالية وتعديد جوانب الإخفاق والفشل في تبني استراتيجيات بناءة في الضفة الجنوبية، لتفكيك منظومتا التخلف والتبعية.

تبلورت فكرة الشراكة في ظل محيط مضطرب بالنسبة للأوروبيين، محيط كان ينهار ويتفكك، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وثورات أوروبا الشرقية، مرورا بغزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية، إلى الاتحاد اليوغسلافي وحروب البلقان، والانتفاضات والنزاعات على السلطة في الجنوب، إذ شكلت هذه التغيرات الراديكالية تهديدات وجودية في الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية الأوروبية، وخلفت اندفاع إقليمي ودولي غير مسبوق للسيطرة على

مناطق النفوذ الجيوسياسية العالمية، خاصة في إفريقيا الغنية بثرواتها والمثقلة بحروبها السلطوية، والعالم العربي المنهار من جراء توالي الأزمات، وظهور طبعات جديدة من الفواعل اللادولاتية والتهديدات اللاتماثلية.

دفعت هذه التحولات الأوروبيين إلى الإسراع في استكمال البناء الأوروبي، وتتويج الانتصار الأوروبي الغربي متوسطيا بأوربة مسار البناء المتوسطي، والانطلاق في وضع أسس العالمية الأوروبية؛ ولقطع الطريق أمام القوى الكبرى الساعية إلى مزاحمة الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية، ومن أجل توجيه التحولات والحوارات الجديدة في الجنوب بما يخدم المصالح الغربية، وانطلاقا من هذه الخلفيات تبلورت فكرة الشراكة كمشروع متكامل، يتبنى أوجها من أفكار التكامل، وآليات، وحوارات، ومناهج تحاول تصوير أوجها من جهود أوروبا التضامنية لمساعدة دول الجنوب، كما تتضمن مقاصد وغايات استراتيجية وقيمية، تعكس عمق الفلسفة التاريخية والحضارية لأوروبا.

لقد كانت الأهداف المتوخاة من مشروع الشراكة بالنسبة للضفتين هي بناء علاقات مميزة، تكون قاعدا الأمن والتضامن، والتعاون الاقتصادي، والتعايش، وإمكانية إنشاء حلف أورومتوسطي على المدى المتوسط[1].

ثانيا–الأهداف الأوروبية من مشروع الشراكة: تعد الشراكة الأورومتوسطية على الطريقة الأوروبية صناعة أوروبية استثنائية، امتدادا للسياسات الأوروبية السابقة، فدوما هذه السياسات تقتصر على فهم الأوروبيين، وجهم الفلسفي في التعامل مع الشعوب الأقل قوة وتقدما منهم، للإبقاء على امتيازات العلاقات التاريخية، وآلاف الصلات التي تربط أوروبا بتاريخ باقي الشعوب المتوسطية[2]، واستمرار التبعية بنهج مغاير للتصورات السابقة، وهي تندرج ضمن السياقات الفلسفية الكبرى لتطور الشخصية الأوروبية، ومن ثمة فهي نظرية اقتصادية جديدة تمثل مخرجا لأوروبا من وضعيتها التي آلت إليها في ظل الوصاية الأمريكية. لذلك كانت هذه الشراكة استراتيجية مهمة للتكيف مع متغيرات البيئة الدولية الجديدة، بعد نهاية الحرب الباردة بحدها الاقتصادية، السياسية، الأمنية، والحضارية القيمية، عبر شبكات واسعة من الجيران بمفاهيم وأوربة خالصة[3].

غير أن الأهمية الكبرى التي تتوخاها أوروبا من هذه الشراكة ذات أبعاد عميقة، أكبر من مجرد تكوين حلقات من الشركاء والجيران، وتبني دوائر الصداقة ضمن بيت الشراكة المطروحة، فهي تمكنهم من الاستمرار في تعميق مسار الأوربة، وتحقيق الانتشار العالمي للمشروع الأوروبي، على طريق إعداد قرن أوروبا القادم الذي سيتوج عالمية الأخيرة، بقيادة العالم وتحقيق الانتصار للحضارة الغربية ذات المركز الأوروبي.

---

(1) - عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009، ص335.

(2) بشارة خضر، مرجع سبق ذكره، ص41.

(3) Moritz Schneider, **EUROPEANIZATION BEYOND THE EU: THE DYNAMICS OF EUROPEANIZATION IN THE SOUTHERN MEDITERRANEAN PARTNER STATES**, L'Europe en formation nº 356 été 2010,pp127-132.

احتاج الأوروبيون الى مشروع خارجي مشترك ترتكز عليه العالمية الأوروبية،لدعم مرتكزات المشروع الأوروبي داخليا، كي لا يتعرض تناقض الإرادات الأوروبية الخارجية البناء الأوروبي إلى تمزق جديد؛ كما حدث للنظام الأوروبي الدولي الذي مزقته الحرب العالمية الأولى، ولم تستطع مبادئ وستفاليا، وصلح أوتريخت، ولا الحلف المقدس أو الوفاق الأوروبي، من الحفاظ على ذلك المشروع ليبلغ العالمية، و حتى يدفع مشروع الشراكة أعضاء الجوار الأوروبي إلى تحمل جزء من مشاكل ومناعب اوروبا، ويساهموا بقدراهم كل حسب امتيازاته في مد المشروع الأوروبي بالمقومات التي يتطلبها للاستمرار لصالح أوروبا بالدرجة الأولى، قبل الحديث عن بناء المتوسط.

ثالثا–الأهداف العربية من مشروع الشراكة الأورومتوسطية: على عكس الدول الأوروبية التي كانت لها مقاصد استراتيجية من وراء تبني مشروع الشراكة؛ فإن منطلق الشراكة بالنسبة الدول العربية لم يكن ذا أهداف استراتيجية، فقد اعتبر هامشا للمناورة، في مواجهة ضغوط القوى الدولية، وانتهاج سياسة الهروب إلى الأمام فيما يتعلق بمطالب الإصلاح والتحول في المنطقة، داخليا وخارجيا.

فبالعودة إلى السياقات المحلية و الإقليمية والدولية التي طرح فيها المشروع، فقد عرفت المنطقة العربية انتفاضات داخلية، ومطالب بفتح مجال الحريات والتعدد بالموازاة مع ثورات أوروبا الشرقية، وتضاعفت هذه المطالب مع تسارع وتيرة الضغوط الدولية المشجعة للنضال المدني، والداعمة لمسعى التحولات الديمقراطية، كما أن عملية السلام في مدريد1990، وأوسلو 1993، فتحت المجال لتثبيت معادلة جديدة تقرن السلام في الشرق الاوسط بالتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، من منظور السلام الديمقراطي وليبرالية الأسواق الحرة. في هذا السياق طرحت إسرائيل مشروع يؤيد وجهة النظر الأمريكية،الساعية إلى تحقيق مصالحها في المنطقة وتحقيق رسالتها القيمية للدمقرطة، وفي نفس الوقت تحقيق أمن إسرائيل كجزء من أمنها ومصالحها الاستراتيجية، فكان مشروع الشرق الأوسط الجديد لشيمون بيريس يمثل إطارا علاجيا، يستجيب لكافة الحوارات الدولية والإقليمية لتحولات ما بعد الحرب الباردة، ومتطلبات الانخراط في تفاعلات النظام الدولي الجديد من منظور أمريكي.

واجهت الدول العربية في هذه الفترة تحديات صعبة، جماعيا وعلى صعيد أوضاع كل دولة، نتيجة اية مرحلة التوازن القطبي، وتراجع تأثير الاتجاه العالمثالثي لعدم الانحياز، وتضاعف وتيرة الضغوط الخارجية لتبني الإصلاحات السياسية والأمنية، ومواجهة الخطابات الحضارية والدينية العنصرية، وتنفيذ برامج التحول وإعادة الهيكلة الاقتصادية للإيفاء بشروط وتشريعات النظم التجارية العالمية، ومناطق التجارة الحرة، خاصة مع فشل تجارب التكامل والتعاون العربية والمغاربية؛ وبذلك كان تبني مشروع الشراكة الأورومتوسطية حتمية، ومشاركة سلبية لتفادي الأسوأ.

المطلب الثاني: براديغمات الشراكة الإقليمية الأورومتوسطية

مثلت شمولية البناء المؤسسي **الإقليمي** الذي انبثق عن مسار برشلونة(نوفمبر 1995) **نقطة فاصلة بين خاتمة** النماذج التقليدية، والبراديغم **الجديد الذي هندس مسار أقلمة أورومتوسطية، تحاول استعادة كافة أنماط العلاقات** التاريخية، **والنماذج المؤسسية والتنظيمية السابقة، وإعادة ابتكار مناهج وفلسفات بناء، تعيد ترتيب ودمج أجزاء الإقليم المتوسطي المفكك**، في عالم النظام الدولي الجديد، بين مجموعات جيوسياسية متعددة ومتناقضة.

انعكست التحولات الإقليمية والدولية في ظل نظام الدولي الجديد **على اتجاهات العلاقات الأورومتوسطية، وبقدر ما خلقت فرصا جديدة للتقارب وتعميق الاعتماد المتبادل متوسطيا، فإنها بلورت إرهاصات تفكك بين أقاليم ديمقراطية وأقاليم تسلطية، وبين أقاليم دينية و مذهبية، وأقاليم متفاوتة تنمويا، ومتنافرة ثقافيا، ومركبات أمنية فرعية تقسم البناء الأمني** الشامل للفضاء المتوسطي[1]، **وهذا ما دفع المتوسطيين، وبالأساس الطرف** الأوروبي إلى **انتهاج براديغمات جديدة لتطوير المشروع الأورومتوسطي،باستعارة ومحاكاة نماذج البناء الإقليمي** الأوروبي **وإسقاطها على البناء الإقليمي المتوسطي، دون** أن تخلق تلك النماذج المتوسطية تماثلا أو حدا فاصلا بين **البنائين. وبرز بذلك** نموذجين للأقلمة الأورومتوسطية،"الأولى ناضجة وسريعة، **مرتبطة بالمركز** الأوروبي ودوائره، **بينما الأقلمة الثانية خاضعة لتطور اتجاهات البناء الجواري للمشروع الأورومتوسطي، سياسيا، واقتصاديا، وأمنيا، وثقافيا"**[2].

حاول الطرف الأوروبي تطوير اتجاهات البناء **الإقليمي الأورومتوسطي** بالتركيز على إعادة تأهيل النماذج التالية:

أولا–النموذج الوظيفي للإقليمية الأورومتوسطية: مثلما كان النهج الوظيفي مع تجربة البناء الإقليمي الأوروبي **وبناء الاتحاد من أسفل** إلى **أعلى، حاولت أطراف المشروع الأورومتوسطي** تبني النموذج الوظيفي لبناء **الإقليم المتوسطي، من أسفل** إلى أعلى لتكوين قاعدة ولاءات وانتماءات شعبية ونخبوية للمشروع **الأورومتوسطي، والانطلاق من السياسات الدنيا والقضايا الفنية والتنظيمات المحلية، كروافد أولية** لعملية الإندماج عبر القطاعات، **وتوحيد السياسات المختلفة،** وتنسيق الرؤى المتناقضة، وتخطي تحديات منطق السيادات التقليدية في الجوار، **وتعارض الإرادات الوطنية، لإحلال** مبدأ الانتشار في النموذج الوظيفي، **وتحقيق عملية البناء الإقليمي .**

ثانيا–نموذج الدوائر الأورومتوسطية المتعددة: تعود فكرة هذا النموذج إلى وولتر راسل حيث استوحاها من **نظرية النباتات آكلة الحشرات، بتأسيس دوائر شراكة متعددة ومتدرجة تعرض على الجوار وفق تطور مرحلي،**

---

[1] Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, **MEDITERRANÉE 2030,4 SCÉNARIOS POUR LES TERRITOIRES MÉDITERRANÉENS**, INSTITUT DE PROSPECTIVE ECONOMIQUE DU MONDE MEDITERRANEEN, Paris, France,2009 ,pp 3-4.

[2] كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت/الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون/مركز الجزيرة للدراسات،2013، ص39.

يعتمد نظام الحوافز والامتيازات للاستجابة لمضامين البناء الأورومتوسطي، وهو ما يقود دول الجوار إلى التقيد بالنموذج الأوروبي المطروح، دون ان يثير ذلك عداوة او تهديد الاخرين*.

ويلخص رومانو برودي فكرة الدوائر المتحدة المركز، بفكرة تحويل الجوار إلى حلقة من الأصدقاء،تقدم لهم كل امتيازات الاتحاد الأوروبي ما عدا العضوية، وتحويل الجوار كشعوب وليس كدول وأنظمة فقط، بحيث تنصرف برامج الشراكة وخطط العمل إلى تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وليس مع الحكومات فقط[1]، فالهدف هو التحكم في الاتجاهات المستقبلية للتطور السياسي والمؤسسي للإقليم المتوسطي، وتوجيهها في سياق التطور الأوروبي، ونموذج الإقليمية المعيارية[2].

يسعى هذا النموذج إلى تثبيت الرسالة الرؤيوية لأوروبا كنادي قيم ومركز للقوة المعيارية، ويعمل على نقل المعايير الأوروبية إلى حلقات الجوار المتوسطي، من خلال تقنيات الهيكلة والمأسسة، وأمننة القضايا الحيوية عبر منظورات أوروبية خالصة(العدوان الطيب)، تمكن الدول الشريكة من تحصيل مكانتها المتدرجة ضمن دوائر الإقليمية الأورومتوسطية، اعتمادا على تقييمات الاستجابة لهذا المنظور.

ثالثا–البراديغم الشبكي لبناء الإقليم المتوسطي: أعاد الأوروبيون تطوير نموذج التنظيم الشبكي الحكومي للدبلوماسية الأوروبية التقليدية (الكونسيرت 1815) الذي جمع ملوك أوروبا لتحقيق التوازن الأوروبي، وإ اء حالة الحروب، وكان تأهيل هذا النموذج بعد تأسيس الاتحاد الأوروبي في ماستريخت 1992 هو الحل للمواءمة بين الحفاظ على الهويات القومية والحاجة إلى مزيد من التوحيد والاندماج الفوق قومي، كون الشعوب والنخب الأوروبية كانت تطالب بالمزيد من الأوربة، لكن دون احتكار قرارات المؤسسات الإقليمية حكوميا.

استغل الأوروبيون نجاح النموذج الشبكي في بناء الاتحاد، وصاغوا خطوات منهجية وعملية لتطبيق نفس النموذج الشبكي لتطوير اتجاهات البناء الإقليمي الأورومتوسطي، وإضفاء الطابع المؤسسي والتعاقدي للتعاون والشراكة مع الجوار، بتشبيك حلقات الشبكات الحكومية الأفقية التي تضم المسؤولين وممثلي الدول، والشبكات العمودية التي تضم المسؤولين الحكوميين ونظرائهم في المؤسسات الدولية والإقليمية في الفضاء المتوسطي، بالإضافة إلى تجنيد المتخصصين في مختلف المجالات لتذليل استعصاءات العلاج المشترك والمتكامل للقضايا المصيرية[3].

ويظهر تأثير النموذج الشبكي في البناء المؤسسي للمتوسط من خلال:

---

*نظرية مستوحاة من نباتات تعمل على فرز عطور طيبة تجذب إلى فلكها تلك الحشرات، ومن ثمة تقع فريسة لنموذجها دون أن تتمكن من الخروج.

(1)-مارك ليونارد، مرجع سبق ذكره، ص ص133-134.

(2)محمد بيلي العليمي، **الإقليمية المعيارية:العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي**، القاهرة: مجلة السياسة الدولية(مركز الأهرام للترجمة والنشر)، العدد 191، مجلد 48، جانفي 2013، ص40.

(3)- آن ماري سلوتر، **نظام عالمي جديد**، ترجمة أحمد محمود،القاهرة: المركز القومي للترجمة،2011، ص ص34-36.

-تطبيع استعصاءات التلاقي، وتفكيك بنيات التناقض والمفارقات المتوسطية، خصوصا ما تعلق بالقضايا القيمية والمصيرية، التي تحمل منطلقات اختلاف جوهرية، منبعها الأبعاد الحضارية والثقافية كقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، الهويات القومية، وأنماط السلوك الاجتماعي، ما يسمح للتنظيمات المدنية والنخب بالمشاركة في تطبيع حوار الثقافات المتوسطي، الذي أطلقته الشبكات الحكومية المتوسطية في إطار مسارات الشراكة.

-تحقيق التقارب بين الدول، وتقريب وجهات النظر، وبناء التفاهمات المشتركة، لتوليد استراتيجيات وسياسات متقاربة ومتوافقة، يكمل بعضها بعضا على المستويات المحلية والإقليمية لتشبيك نموذج الحوكمة.

-تبسيط وتليين الجوانب المستعصية في الاتفاقيات والمعاهدات المراد إنشاؤها، لحمل الدول طواعية على الامتثال لنصوص المعاهدات والمواثيق المنجزة، بتوفير الآليات اللازمة لنقل التشريعات والمقاربات التنظيمية التي يثبت نجاحها، بغية تحقيق النجاعة الإقليمية من خلال تعميم العلاج السائد متوسطيا.

عملت الدول الأوروبية على تطبيع هذه البراديغمات الجديدة في كل قطاعات الشراكة، وحاولت تشبيك الروابط المؤسسية والتعاقدية بينها، وربطها بمراكز صنع القرار في مؤسسات الشراكة و مؤسسات الاتحاد الأوروبي، في محاولة لتمرير الكثير من التشريعات والمعايير الأوروبية إلى دول الجوار، خاصة عند توقيع المعاهدات والاتفاقيات المنجزة لبنود الشراكة، وكانت هذه النماذج أحد الحلول لتجاوز القوقعة الصلبة للسيادات الوطنية في دول الجنوب، وكسر حاجز التقاليد والأعراف التي تعيق تطبيع البنود المتعلقة بالقيم، والحريات الفردية والدينية.

المطلب الثالث: تطور مسارات الشراكة الأورومتوسطية

تعتبر الشراكة الأورومتوسطية أول مشروع سياسي، واقتصادي، وإنساني، لبناء الإقليم المتوسطي في الفترة الحديثة، تم هندسته على أساس مشترك لجميع القوى الأورومتوسطية، لتجسير الهوة بين ضفتي المتوسط، واستغلال مؤهلات المنطقة خدمة لازدهار شعوبها، على أساس من الحوار والتفاهم، والتساند المتبادل، لبناء إقليم متضامن ومتعايش سلميا، وقد مثلت مسارات هذا المشروع مخرجا لدول الجنوب لرفض المشروع الشرق أوسطي، وللحصول على تأييد دولي لطبيعة السياسة السائدة، بتبني إصلاحات على الطريقة التشاركية الأوروبية تضمن للطرف الأوروبي مصالحه، وتمكن الأطراف الجنوبية من تبني تحول تدريجي، يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي، بتأهيل اقتصاداتها في ظل الشراكة، والمشاركة في صنع القرار الدولي في مرحلة ما بعد توازن القوى.

أولا–مشروع برشلونة ومرتكزات الرؤية البنائية لأوروبا في المتوسط: يعد مؤتمر برشلونة تتويجا لمسار طويل من هندسة أوروبية لبناء المتوسط، بدأت ترجمتها عقب توقيع معاهدتي ماستريخت 1992 المنشأة للإتحاد الأوروبي[1]، **ومعاهدة كوبنهاغن1993 المحددة للمكتسبات الجماعية وشروط الانضمام للإتحاد**[2]، **اللتان شكلتا الثورة** الأوروبية الصامتة مابين المصالح الوطنية والوحدة الأوروبية[3]، **وبعدها قمة كورفو باليونان1994** تم اجتماع المجلس الأوروبي بسن الألمانية أواخر 1994، واجتماع كان الفرنسية في جوان 1995[4]، ليتبلور نمط الشراكة في مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، **كإطار جديد للعلاقات الأورومتوسطية** محددا ثلاث مجالات رئيسية للشراكة[5]:

أ-الشراكة السياسية والأمنية: لبناء منطقة سلام وأمن وترقية الثقة المتبادلة من خلال الإصلاحات السياسية، وترقية الحكم الراشد، وتمكين المرأة، والمجتمع المدني، وبناء نادي سياسي وأمني من الشبكات الحكومية والمدنية، بإشراك الفواعل المجتمعية الغير حكومية.

ب–الشراكة الاقتصادية والمالية: تحقيق منطقة تبادل حر بالتدريج، مع التأكيد على الدعم المالي والمساعدة الفنية في مواجهة الاستعصاءات التنموية والاقتصادية التي تواجهها دول الجنوب(برامج ميدا)* وبالتالي فان الشراكة **الاقتصادية تتضمن التساند التنموي، و**التضامن الجماعي من الجانب الأوروبي وليس الاعتماد المتبادل فقط.

ت–الشراكة الثقافية والاجتماعية: الحوار الثقافي **والاجتماعي لإعادة** استثمار الإرث الثقافي والتاريخي للمنطقة **من خلال** الفهم المشترك للتعدد والتنوع، **وإعادة تشكيل التصور الحضاري للمنطقة، ووضع الأنماط الثقافية** والاجتماعية لبناء التعايش المشترك، والاحترام المتبادل بين شعوب المتوسط.

يتبين من خلال بنود هذه الشراكة انها حددت مجموعة من الأهداف، هي في حقيقتها المرتكزات الكبرى التي تشكل مجمل تصورات إعادة تشكيل الإقليم المتوسطي، كفضاء للسلام، الرخاء والرفاه ، التنمية الشاملة، الأمن والاستقرار، بأبعاده الحضارية والاجتماعية الجديدة كإقليم حضاري متميز، قائم على فهم التنوع ، واستثمار التعدد الثقافي لإعادة بناء إقليم متماسك، وجعل التنوعات الثقافية قواسم مشتركة في تشكيل التصور الحضاري **لإقليم المتوسط، بدلا من أن تكون حدودا لتقسيم الإقليم.**

---

(1)-مخلد عبيد المبيضين،**الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**،عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012 ، ص102.

(2) bjorn hetnne and andras inotai, op cit, pp14-16.

(3)- **يوشكا فيشر،عودة التاريخ:العالم بعد أحداث11سبتمبر وتجديد الغرب**،ترجمة هاني الصالح، الرياض: مكتبة العبيكان،2009، ص128.

(4)-فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سبق ذكره، ص ص52-53.

(5) **Barcelona declaration** : https://www.ec.europa.eu/.../pdf/.../barcelona_declaration.pdf

*-(ميدا)،اختصار لعبارة برامج المساعدات للتنمية بالمتوسط(development aid programme mediterranean)

ثانيا–سياسة الجوار الأوروبية: خلص التقرير الصادر **سنة**2000عن مجموعة العمل(المتوسط: الاقتصاد والهجرة، برئاسة ريمي لوفو) إلى عوائق التقارب بين الضفتين، **ورصد الا**ختلافات الجوهرية التي **تعيق التجسيد الفعلي لأهداف برشلونة؛** خصوصا ما تعلق بمستوى الانفتاح الليبرالي، والحريات في دول الجنوب[1]، وتزامنت تفجيرات 11 سبتمبر مع الحراك الأوروبي لتقييم مشاريع الشراكة مع الجوار، فتكونت الرؤية الأوروبية بخصوص استراتيجية الأمن الأوروبي اتجاه **مصادر التهديدات القادمة من الجنوب؛ من ركود اقتصادي وانغلاق سياسي وتدهور تنموي واجتماعي، فتم اعتماد سياسة جوارية جديدة لتدارك ثغرات مشروع برشلونة، ولمعالجة إفرازات البيئة الجديدة** التي كانت في قلب العقيدة الأمنية الأوروبية. بإضفاء المنظور الأمني على هذه القضايا الجديدة، واستخدام أدوات **الأمننة السياسية والقانونية والقيمية،** وتكوين حلقات من الجيران، **على أساس دوائر متحدة المركز، متدرجة طبقا لعملية التعلم والاستجابة لمنظورات الأمننة، ومشروطية المزيد من أجل المزيد**[2]، **وطبقا لمخططات العمل، وحصيلة تقارير الدول المنخرطة ، ومدى الاستجابة للمبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان**[3].

لم تلق هذه السياسة الجوارية نفس **الاهتمام الذي صاحب مشروع برشلونة، نظرا لحزمة الشروط المفروضة** ومطالب الإصلاحات التي **تمس التشريعات الداخلية للدول،** بينما حافظت في الجانب المالي والاقتصادي على **نفس مشروطية منح المساعدات** المرتبطة باستراتيجيات الظل، **أي منح المساعدات على أقساط طبقا للتقدم المحرز.**

ثالثا–الإتحاد من أجل المتوسط: مشروع الإتحاد المتوسطي هو فكرة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، الذي حاول من خلاله جعل فرنسا مركز ثقل السياسة الدولية من جديد لتغيير النظام العالمي[4]، **بتجسيد مشروع سياسي، واقتصادي،** يحاكي الهياة الاممية وملحقاها[5]، **وأعلن عن إنشاءه في 14جويلية 2008 بباريس بعد تسوية الخلافات الفرنسية الألمانية**[6]، **ويقوم هذا الاتحاد الذي يضم 43 دولة؛** على الملكية المشتركة والتعاون **الوظيفي،** من خلال إنشاء أمانة عامة برئاسة دورية مشتركة من الضفتين، **وتأسيس** الجمعية البرلمانية

---

(1)- هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، **أهمية التعاون الإقليمي في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد7 جويلية 2014، ص153 .

(2) Emerson, M, **"Just Good Friends? The European Union's Multiple Neighbourhood Policies",** The International Spectator, Vol. 46, No. 4, December 2011: http://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/region_e.htm

(3)-بوزيد اعمر، مرجع سبق ذكره، ص ص266-267.

(4) Edmund Ratka, **LA POLITIQUE MÉDITERRANÉENNE DE NICOLAS SARKOZY: UNE VISION FRANÇAISE DE LA CIVILISATION ET DU LEADERSHIP**,*L'Europe en formation no 356 été 2010,p 35.*

(5) - **صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، بيروت: دار المنهل اللبناني،2009، ص257.

(6) -للإطلاع على إعلان باريس الأورومتوسطي المشترك،13جويلية2008، على الرابط التالي:

http://www.ue2008.fr/webdav/site/PFUE/shared/import/07/0713_declaration_de_paris/Joint_declaration_of_the_Paris_summit_for_the_Mediterranean-EN.pdf

الخريطة1 - خريطة الدول الأعضاء في الاتحاد من اجل **المتوسط**

للاتحاد من أجل المتوسط(PA-UFM)، وتضم 280 عضوا*، والجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية وهي جمعية استشارية تهدف إلى تحقيق البعد الإقليمي والمحلي للشراكة الاورومتوسطية، كما تم استبدال برامج الدعم ميدا بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة[1].

رأى ساركوزي أنه في ظل انسياب الصين وعودة روسيا إلى المياه الدافئة، ورغبة أمريكا في توسيع مشروع الشرق الأوسط ليشمل المتوسط، فإن مشروع الاتحاد المتوسطي سيمكن أوروبا من استعادة هويتها، وإعادة بعث رابطها الروحية بأعماق جذورها التاريخية والحضارية،بعد أن أدارت ظهرها لمستقبلها في الجنوب باعتباره مستقبل شعوب الضفة الجنوبية أيضا، وتعتمد مقاربة ساركوزي لإعادة بعث وحدة المتوسط على التفوق الثقافي والتفوق السياسي لإرث المنطقة، ضمن دائرتين حضاريتين متداخلتين، يمنحان فرنسا الحق الطبيعي لقيادة الوحدة المتوسطية كتتويج لإرث طويل، تلعب فيه الخلفيات الاستعمارية والثقافة الفرانكفونية والخلفية الاستراتيجية نقاط ارتكاز لحدود الدائرة المتوسطية، ضمن فضاء الدائرتين الحضاريتين المتداخلتين.

عارضت المانيا المحاولة الفرنسية للإنفراد بالسياسات المتوسطية من خلال الاتحاد المتوسطي، واجبرها على تعديل فكرة المشروع، وأوربته، ليكون الاتحاد من أجل المتوسط هو رهان الأوروبيين لتتويج عملية التعلم المعقد، وعملية تغيير المعتقدات وفق المشروطية الأوروبية في دول الجوار، وبناء الإقليمية الأورومتوسطية المعيارية، ضمن أولويات جغرافية تمتد من الشرق باتجاه الجنوب، ومن الجوار إلى جوار الجوار، ومن الامن والاقتصاد إلى الثقافة والمجتمع.

ويتضح من خلال ما تقدم أن مقاربة بناء الإقليم المتوسطي من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط اتسمت بتعميق الطابع المؤسسي والتعاقدي؛ بإنشاء المؤسسات والهياكل المشتركة للإشراف على المشاريع، ومن خلال إعداد مجموعة من البرامج والمشاريع وخطط العمل التشاركية، بواسطة الصيغة المؤسسية بمستوياتها الثلاث: "المأسسة السياسية الأمنية، والمأسسة المالية الاقتصادية، والمأسسة الاجتماعية الثقافية"، وهناك ثلاث فئات من النخب" السياسيين، التكنوقراط وفعاليات المجتمع المدني"، حيث تعمل على ترسيخ البعد المؤسسي للعلاقات الأورومتوسطية، كونه ركيزة لتمتين وإدامة هذا النمط من التفاعلات بين الضفتين، وتعمل أيضا على تعميق هذه العلاقات وربطها بجذور تاريخية وثقافية، بغية الوصول إلى مصالحة شاملة في المتوسط، و يبرز المخطط التالي نموذج عمل الاتحاد من أجل المتوسط، الفواعل الدولاتية والفوق قومية والفواعل الغير حكومية المشاركة، وأهم القضايا ذات التأثير الكبير على مسارات الشراكة، ومضامين السياسات التغييرية محليا وإقليما ودوليا.

*-140 عضو أوروبي(81 عضوا من برلمانات دول الاتحاد، و49 عضوا من البرلمان الأوروبي)، و 10 أعضاء من البلدان المتوسطية الشمالية الشريكة خارج الاتحاد الأوروبي (ألبانيا، البوسنة والهرسك، موناكو والجبل الأسود)، و 130 عضوا من الدول العشر على الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط (الجزائر، مصر، الأردن، اسرائيل، لبنان، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس وتركيا)، و 10 أعضاء من موريتانيا في إطار اتفاقية لومي.

(1) Annette Jünemann, Eva-Maria Maggi, **THE END OF EXTERNAL DEMOCRACY PROMOTION?The logics of action in building the Union for the Mediterranean**, *L'Europe en formation no 356 été 2010,p122*

الشكل3 :مخطط الإصلاحات والشراكة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط

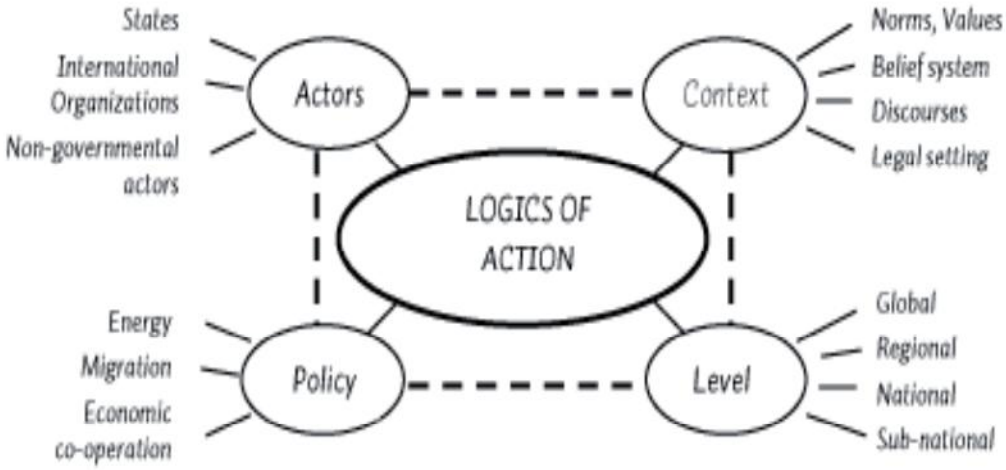

Sourse : Annette Jünemann, Eva-Maria Maggi, ,p112.

تتيح هذه الهندسة للاتحاد **من أجل المتوسط فتح قوالب متعددة، من أجل تجميع المشاريع ضمن مرجل واحد،** تفرغ فيه جميع التفضيلات الإقليمية، **والمحلية**، في مختلف القطاعات المهمة والمجالات ذات الاولوية كقطاع الطاقة، البيئة، الهجرة الغير شرعية، ودعم وترقية مكانة المرأة، وتسمح هندسة عمل الاتحاد بتفريغ تفضيلات؛ **الجماعات الاجتماعية، والاقتصادية، والحقوقية المتنوعة، وتشجيع** الوسائط المتعددة الأطراف، ومنها الهيآت المحلية وتنظيمات المجتمع المدني، وتحاول الهندسة الجديدة المعتمدة في إطار عمل الاتحاد من اجل المتوسط فتح فضاء واسع يعبر فعليا عن رؤية العالم الأورومتوسطي، من خلال قنوات الاتصال والتواصل، والمشاركة في بلورة المشاريع، **وكذا صنع القرار**، ومختلف قواعد التنظيم المعبرة عن **الإقليمية المعيارية**، وفق نمط مختلف تماما عن أطر العمل الإقليمية والتكاملية حتى داخل الاتحاد الأوروبي، **وتحاكي** هذه الإقليمية في أكثر جوانبها **عمل أجهزة الهيئة الأممية**، من حيث إتاحة المجال امام الفواعل الغير حكومية بما يوازي التشكيلات الحكومية، ومحاولة خلق عالم الشعوب إلى جانب عالم الحكومات، **لبناء إقليم البحر الأبيض المتوسط.**

رابعا–السياسة الأوروبية المجددة للجوار (سبرينج): **فاجأت** أحداث الربيع العربي **الأوروبيين** الساعين إلى بناء منطقة استقرار **انطلاقا من جنوب المتوسط، ما دفعهم للإسراع في التأكيد** على دعم مساعي التغيير في الجنوب **ومساندة المطالب الشعبية، خصوصا وأن الأوروبيين طيلة المرحلة الماضية فضلوا التعامل مع أنظمة منقوصة الشرعية على حساب القيم الديمقراطية، بذريعة البحث عن الاستقرار والمحافظة على الوضع القائم،** الذي يضمن لهم استمرار **مصالحهم، وكان عليهم أن يتعاملوا** مع هذا الوضع الطارئ في ظل **ثوارت ايار الأنظمة** التي كانت الداعم الأكبر لمسارات الشراكة، **فأصدر الاتحاد** الأوروبي في **8مارس 2011** بيانا حمل عنوان"شراكة **من أجل الديمقراطية** والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط"، **وبعد شهرين أصدر بيانا ثانيا تحت عنوان"سياسة الجوار الأوروبية الجديدة والطموحة"** في محاولة لاستمالة واحتواء التغيير في الجنوب، وفق ما يخدم المصالح **الأوروبية ويعزز نسق الشراكة.**

بدأت السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي القيام بخطوات ملموسة، لتجسيد الأفكار والمنطلقات التي أرستها المراجعة الجذرية لمواكبة تحولات المنطقة العربية، وفي هذا الصدد عززت سياسة الجوار مشاركة دول الضفة الجنوبية في عمل وكالات الاتحاد الأوروبي، وتم إعادة تفعيل قنوات الحوار المتعددة الأطراف، لتعزيز الاتصالات التقنية بين وكالات الاتحاد الأوروبي ومختلف القطاعات في البلدان الجنوبية الشريكة، بدف تقريب التنظيم المؤسسي والهيكلي في الاتحاد الأوروبي مع الإطار التنظيمي والمؤسسي للدول الشريكة،من أجل توحيد المعايير المؤسسية والتنظيمية[1].

ركزت السياسة الأوروبية للجوار لدة على تعزيز ما أسمته "الديمقراطية العميقة" من خلال الدعم الكامل لمطالب التغيير؛ الحرية والكرامة، وترقية حرية التعبير وتعزيز الرقابة، والتأكيد على التنمية المستدامة كشرط أساسي لترسيخ الديمقراطية، ولهذا الغرض تم تخصيص برامج عاجلة ضمن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة جنوب، للفترة 2011-2013، والآلية الأوروبية للجوار 2014-2020 .

حاول الأوروبيون من خلال مسارات الشراكة الارتقاء بالعلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة، ووضع صيغ أفضل لتوزيع المسؤوليات، عبر علاقات متعددة الأطراف، وجعل هذه العلاقات ملموسة وبارزة، من خلال المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية، وإخضاعها للتقييم المستمر والمراجعة البناءة.

وبالرغم من ضخامة وأهمية ما قدم من برامج ومشاريع، إلا أن مسارات هذه الشراكة خدمت الأهداف الأوروبية بالدرجة الأولى، وعلى حساب الشركاء المتوسطيين، وبذلك انخرطت أوروبا من جديد في القضايا الدولية، والأهم من كل هذا هو أن المشروع الأورومتوسطي عمل على إدماج إسرائيل في المحيط العربي، على حساب القضية الفلسطينية التي أصبحت قضية ثانوية، ضمن ملفات ومشاريع تناقش في سياق عام، كما تراجعت الظاهرة الإسلامية، وظاهرة القومية العربية، والتضامن العالمثالثي، وأصبحت هناك مضامين جديدة للسياسة الجنوبية.

المطلب الرابع:مضامين السياسات والآليات الأورومتوسطية لبناء الإقليم المتوسطي

بعد مرور عقدين على مسارات الشراكة بين الشمال والجنوب المتوسطي؛تبين أن التقدم المحرز يصب بإيجابياته في مصلحة دول الشمال على حساب دول الجنوب، حتى مع اعتراضات دول الجنوب ومطالبها المستمرة بإعادة مراجعة هذه المسارات، والتي أفلحت في إصدار طبعات أوروبية متجددة، إلا انها لم تغير جذريا من الواقع المهول لحجم الفوارق وهوة التباعد بين الطرفين، بالرغم من أن مسارات الشراكة هندست أساسا لتجسير هذه الفوارق.

[1] -المفوضية الأوروبية،بانوراما البرامج والمشاريع الإقليمية لمنطقة جنوب المتوسط،سياسة الجوار الأوروبية:غدا يبدأ اليوم،بروكسل،2012،ص14.

أولا–آليات ومشاريع البناء الديمقراطي الأورومتوسطي(الرؤية الأوروبية)

بالنظر إلى التجربة المؤسسية للأوروبيين مع مشاريع بناء الثقة، وآليات العمل الإقليمي؛ احتكرت الفواعل الأوروبية معظم خطط وبرامج العمل المتحكمة في الاتجاهات المستقبلية لبناء الإقليم المتوسطي، وعلى ضوء ما تم انجازه منذ انطلاق مسار برشلونة 1995، مرورا بسياسة الجوار الأوروبي 2004، وتجديد المسار من خلال الاتحاد من أجل المتوسط 2008، ثم المقاربة الجوارية المتجددة بعد تحولات الربيع العربي(سبرينج2011) التي صممت استجابة للتحديات المتجددة وتطلعات الجوار، وفق آليات محكمة صاحبت برامج ومشاريع تأهيل حلقات الجوار، وإعادة بناء ارتباطها المؤسسي محليا، وإقليميا، ودوليا، خاصة في المنطقة العربية.

أ–مضامين الرؤية الأوروبية للإصلاح السياسي: تبني الأوروبيون مشروع التغيير الديمقراطي الذي يمكنهم من تحرير البحيرة المتوسطية الأوروبية من مفاهيم العروبة، والاسلام، والعالمثالثية، وبقايا الايديولوجيات القومية[1]،فمع صعود أوروبا كانت القومية العربية تشكل تهديدا وجوديا وهوياتيا للأوروبيين ، وعقب اية الصراع الايديولوجي أضيفت الأبعاد الاسلامية للجنوب كخطر يضاف لتهديدات القومية العربية[2].

قدم الأوروبيون جا مغايرا للتصور الأمريكي للإصلاح المفروض على الدول العربية، ضمن مبادرات دمقرطة الشرق الأوسط لتحقيق السلام،واستخدام القوة لتغيير الأنظمة من الداخل،حيث تقوم الرؤية الأوروبية الإصلاحية على ركائز فلسفة العدوان الطيب،التي تستهدف تحويل الأنظمة الاستبدادية الهشة إلى شركاء منضبطين، بناء على الالتزام والإيفاء بالتعهدات ونشر سيادة القانون، وبذلك يمكن تغيير المجتمعات الشريكة، وفي نفس الوقت تحقيق مصالحهم، والدفاع عن أنفسهم من الأخطار والتهديدات التي كانت تاتي من تلك المجتمعات مصدر التهديد.

ب–الآليات الأورومتوسطية العامة: قسمت هذه الآليات حلقات الجوار جغرافيا ضمن آليتين هما: آلية الجوار جنوب(الجزائر، مصر،إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا، تونس)، وآلية الجوار شرق(أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، مولدوفا، روسيا،أكرانيا).

بعد وضع سياسة الجوار الأوروبية مع البلدان والأقاليم الشريكة من الجنوب والشرق في2004، تم في 2007 استبدال أدوات (ميدا-الجنوب)و(تاسيس-الشرق)، بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وفي 2011 تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية الجديدة في ظل تحولات الربيع العربي، و في 2014 حلت الآلية الأوروبية للجوار محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وتم إدخال مبدأ الحوافز للأداء الأفضل.

(1) Jean-Robert Henry, **Croisière dans l'idée méditerranéenne**,CONFLUENCES *Méditerranée* - N° 36 HIVER 2000-2001,pp200-203.
(2) Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, op cit, p5.

ينظر الأوروبيون إلى الفضاء المتوسطي كمجال نفوذ أوروبي بكل تخومه الهامشية، وهذا مايظهره فحص هذه الآليات، وتقسيم الجوار إلى دوائر وحلقات تقدم لها مختلف مناهج الإصلاح، وآليات التقييم المستندة إلى مشروطيات متغيرة ومتدرجة، وعلى هذا الأساس يرغب الأوروبيون في تحويل هذه التخوم إلى ورشات إصلاح مفتوحة، تشرف عليها النخب الاوروبية بخبراء، لإعادة بناء الدولة والمجتمع، ومختلفة الأنظمة المتحكمة في تدفق العلاقات المجتمعية، والسلطوية، محليا، وجهويا ودوليا، بما يتوافق والنموذج القيمي والمعياري للبناء الأوروبي.

ت–الآليات المالية للشراكة: خصص الطرف الأوروبي آليات منح ومساعدات لشركائه في الجنوب، في مجالات محددة، وفق أولويات وترتيبات الشراكة المتعددة الأطراف، وفي إطار مسارات الشراكة الثنائية مع كل دولة، لغرض تحسين وتأهيل المؤسسات وتدريب الموظفين، للإيفاء بالمعايير والتشريعات اللازمة لقيام شراكة متكاملة بين الطرفين، وبلغت مخصصات ميدا1للفترة 1995-1999 نحو4.685 مليار يورو، أنفق منها 3.4 مليار يورو،وبلغ حجم المساعدات في إطار ميدا2 (2000-2006)،12.75 مليار يورو منها 7.4 مليار يورو من بنك الاستثمار الأوروبي، أما الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (2007 الى 2013) فبلغت ميزانيتها 11،2مليار يورو، ووصلت مخصصات الآلية الأوروبية للجوار 2014-2020 نحو15،4 مليار يورو .

جدول (2)–مسارات الشراكة والآليات المالية المعتمدة لكل فترة:

مسار الشراكة	الآلية	الفترة الزمنية	المخصصات المالية
مسار برشلونة	ميدا1	1995-1999	4.685 مليار يورو
سياسة الجوار الأوروبي	ميدا2	2000-2006	12.75 مليار يورو
الاتحاد من أجل المتوسط	الآلية الأوروبية للجوار والشراكة	2007-2013	11,2 مليار يورو
مسار (سبرينج)	الآلية الأوروبية للجوار	2014-2020	18،2 مليار يورو

المصدر: بيانات المفوضية الأوروبية

ث–الآليات المواضيعية تشغل المفوضية الأوروبية برامج يتم التركيز فيها على كل موضوع بشكل منفصل، من خلال مقاربات إقليمية وقطرية، يتم تنفيذها على اساس دعوات العروض على فترات زمنية منتظمة، وفي المجال السياسي والمؤسسي فإن الآلية المواضيعية العامة هي الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

تستجيب هذه الاليات المواضيعية لمصالح ورؤى الدول الاوروبية واتجاهاتها، كما انها تسمح لها بترتيب اولوياتها حسب ما يقتضيه البعد الأمني للبناء الأوروبي، ومن هنا يتم التركيز منذ البداية على الاصلاحات السياسية في

[1] Regional cooperation in the EU Neighbourhood, **Programmes and Projects 2012–2014:** http://www.enpi-info.eu/files/publications/Reg%20cooperation%20brochure%20EN%20South.pdf

الجنوب، وهو الموضوع الذي تتحجج به الدول الأوروبية كمبرر لتأخرها في فتح وتطبيع مجالات التعاون الأخرى التي تطالب بها دول الجنوب المتوسطي، كالملف الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتنظيم حرية تنقل الأفراد.

ج-آليات التعاون عبر الحدود: المقصد الذي يسعى إليه الأوروبيون من خلال هذه الآليات **هو مساعدة** الإدارات المحلية في المناطق الحدودية على تطوير المهارات والقدرات اللازمة[1].

وتتضمن آليات التعاون عبر الحدود برامج لتمويل ومساعدة المناطق الحدودية من أجل تنميتها، وقد جرى وضع نوعين من البرامج :برامج الحدود البرية بين إثنين أو أكثر من البلدان التي تتقاسم حدودا مشتركة مع الاتحاد الأوروبي،(أو معبر بحري قصير المسافة)؛ والنوع الثاني من البرامج يخصص للبرامج المتعددة الأطراف التي تغطي حوض المتوسط وتشرك فيها الفواعل مادون الدولة كتنظيمات المجتمع المدني، وبذلك استطاعت الدول الاوروبية من خلال هذه الآليات أن تقدم منظورا اقتصاديا لمعالجة التهديدات الأمنية المحتملة، التي يمكن أن تفرزها المناطق الحدودية الفقيرة، فأفضل منظور لأمننة المناطق وتنميتها، لأن التهديدات الحدودية وتشابك الأزمات في هذه المناطق ينبع من غياب التنمية، ومشاكل الفقر والبطالة.

ح-آليات دعم بناء المؤسسات: في إطار هذه الآلية يعرض الأوروبيون على جيرانهم دعم مشاريع هيكلية ومؤسساتية لتحسين نوعية الإدارات، وتوفير الخبرات اللازمة لتأهيل الموظفين، والمقاصد الرئيسية لهذه الآلية أنا تسعى لمواءمة النماذج الإدارية ومؤسسات الحكم المحلية، ومقاربتها للنماذج الأوروبية، في إطار استراتيجية متكاملة لهيكلة الإقليم المتوسطي ضمن مأسسة نموذجية، تسمح بتيسير تشبيك الإدارات والمؤسسات الأورمتوسطية، وربطها بشبكة مركزية موحدة المعايير، ونجد هنا ثلاث أدوات رئيسية معتمدة لمأسسة الإقليم الأورومتوسطي[2]:

1-أداة التوأمة: تقوم التوأمة على التعاون الوثيق بين مؤسسة للإدارة العامة في بلد الجوار ومؤسسة تعادلها في إحدى دول الاتحاد الأوروبي، في حقل محدد، يتعلق بالتشريعات الأوروبية، أو في أي ميدان آخر يتعلق بالتعاون والتبادل، وتسعى هذه الأداة إلى تحقيق نتائج إلزامية ملموسة، من خلال نقل واعتماد والتكيف مع تشريعات ومعايير وممارسات الاتحاد الأوروبي، وتحديث إدارا ها من خلال إعادة تنظيم وصياغة القوانين والنظم.

2-أداة تايكس(المساعدات التقنية وتبادل المعلومات): تقدم هذه الأداة المساعدة التقنية وتبادل المعلومات عن طريق بعثات الخبراء، وورشات العمل، أو الندوات والزيارات الدراسية للمؤسسات والمنظمات في الدول الشريكة، التي لديها دور في تقريب، وتنفيذ، وتطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي.

---

[1] EUROPEAN COMMISSION,**European Union funding for the Neighbourhood and Russia**, Brussels,2013, p9.

[2]- قسم المعونات الأوروبية، **تعزيز التعاون من خلال التوأمة**، اطلع على الموقع في 2-12-2016:
http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/overview/documents/20121011-twinning-manual-2012_en.pdf

3-أداة سيغما(دعم تحسين الحكم والإدارة): في إطار نشاطات هذه الأداة التي انطلقت في 2008، يمول الاتحاد الأوروبي مشاريع ترقية الإدارات الحكومية، **والوكالات المركزية**، لإحداث التغييرات المناسبة التي يتطلبها نقل الخبرات و التجارب من دول الاتحاد الأوربي إلى الإدارات والوكالات الحكومية في الجوار.

من الواضح أن هذه الآليات تركز على فئات ومجموعات مهمة ضمن الهيكل التشريعي والإداري لدول الجوار، ممن يمتلكون دور في نفاذ القوانين **وتطبيق التشريعات، كما أن الغرض من** إعداد هذه النخب هو اضطلاعها بدور ملموس في السياسات والاستراتيجيات الوطنية مستقبلا، حتى تتسق مع **البناء المؤسسي الأورومتوسطي.**

خ-برامج ومشاريع الإصلاح السياسي الأورومتوسطي: تمثل كل طبعة متجددة من السياسات الأوروبية **الموجهة للجوار، لبناء الفضاء الإقليمي** الأورومتوسطي؛ مرحلة متطورة من الرؤية الأوروبية لتجسيد مشروع التغيير العالمي الذي ترغب في إقامته، وتعبر البرامج والمشاريع المقدمة في كل مرحلة عن مضامين ومقاصد هذه الرؤية الساعية الى تغيير مجتمعات الجوار من الداخل، بنقل معايير وتشريعات وقيم الاتحاد الأوروبي، **وبناء نماذج سياسية** ومؤسساتية ونظمية، تستوعب تلك الرؤية، لتكوين حلقات نفوذ جوارية تقوي من مركزية القطب الأوروبي، وهو ما يمكن استكشافه في البرامج التالية؛ المقدمة في إطار **مسارات الشراكة والجوار المتعددة المستويات:**

1-برامج يوروميد للعدالة: يمول الاتحاد الأوروبي هذه البرامج في **إطار الحوكمة والحوار السياسي، تحت بنود** العدالة الحرية، **والأمن ومواجهة الجريمة بكل** أنواعها، ويهدف البرنامج في مختلف نسخه المقدمة، الى خلق حيز من **التعاون القضائي، وتطوير شؤون العدالة، وفق مبادئ الشفافية، الاستقلالية، والحكم الراشدو**الترويج للاتفاقيات **الدولية**، وخلق الهياكل والتنظيمات التشريعية **الكفيلة ببلورة تلك الإصلاحات**، ولهذا الغرض يتم برمجة دورات تدريبية للمختصين في هدا المجال، **بالإضافة** إلى **خلق شبكة** أورومتوسطية للمهنيين في قطاع القضاء والعدالة[1].

اصطدمت برامج إصلاح قطاع العدالة بواقع نظمي ومجتمعي آخر في الجنوب، أعاق تطبيع القيم والمعايير **الأوروبية، ونقل تشريعاتها** الى مجتمعات **مبنية على التقاليد والأعراف، ومتمسكة بالعادات والثوابت الدينية، وهو** ما اكسب هدا النموذج المجتمعي مناعة وحصانة في وجه نموذج التغيير الأوروبي **و**أمام هذه الحقائق والثوابت النظمية والمجتمعية في العالم العربي تبنت الدول **الأوروبية فلسفة مستديمة تعمل على التعديل المستمر للبناء** المؤسسي المتوسطي، بتوسيع المحتوى عن طريق تغيير الحقائق الثابتة في محيط جيران اوروبا، وتغيير نظرهم لها من **أوروبا الاستعمارية** إلى أوروبا قائدة الديمقراطية والمثل العليا للتحضر، ونماذج البناء المؤسسي محليا،**إقليميا ودوليا.**

---

[1] المركز الاعلامي للآلية الاوروبية للجوار والشراكة، **أوروبا وجيرانها،بانوراما البرامج والمشاريع الاقليمية في البلدان المتوسطية**،بروكسل: 2010، ص ص9-10.

2- الصندوق الأوروبي من أجل الديمقراطية:يقدم المشروع الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني، والنشطاء السياسيين والمناضلين الحقوقيين، ويدعم مختلف الشبكات النشطة بتمويل نشاطاتها في المجال السياسي، **والعمل** المدني، لتمكينها من تعميق المشاركة السياسية وإقرار التعددية في بلدانها، بغية ترسيخ ثوابت الديمقراطية، **لذلك** تخصص له منح دعم دورية، إذ وصلت مخصصات الفترة 2013- 2015 إلى 6مليون يورو[1].

وتعتبر الدوائر الأوروبية ان المجتمع المدني هو المدرسة الرئيسية التي يمكنها نشر التثقيف الديمقراطي، وتطبيع مسارات التعددية والنضال الحزبي، لهذا كان هناك تركيزا مضاعفا على فتح قنوات الحوار والتدريب واللقاءات المشتركة مع مختلف تنظيمات المجتمع المدني في الجنوب **المتوسطي**.

3-برامج الجوار للمجتمع المدني:يحرص الاوروبيون على إيلاء المجتمع المدني اهمية بالغة **لتعزيز الإصلاح** الديمقراطي، **ويظهر ذلك من المخصصات النوعية مقارنة ببقية المشاريع،إذ وصلت** إلى 26مليون يورو **لشرق وجنوب المتوسط** لسنة 2011، وللفترة 2011-2013 نحو 22 مليون يورو، **لكي تشارك** هذه التنظيمات بقوة في صياغة التحولات السياسية، وصنع العملية السياسية في بلدان الربيع العربي، على نحو يكفل ترقية حقوق **المواطنة، وتعزيز النوع الاجتماعي**[2].

ما يلفت الانتباه في هذه البرامج والآليات؛ ان الطرف الاوروبي يحاول ان يجعل الافراد وتنظيمات المجتمع المدني **شريكا فاعلا**، ومرافقا مراقبا، ومتابعا، ومقيما أيضا لمدى التقدم المحرز بخصوص **الأهداف والغايات المسطرة لإعادة هيكلة الإقليم، وإعادة تشكيل منظوماته من أسفل** إلى أعلى، بإشراك الفواعل الغير مركزية، **وإعطاء دور فعال** لمبادرات الأفراد خصوصا الشباب والمرأة، ومحاولة كسر التركيز المركزي،**لتحقيق حوكمة مؤسساتية، وإدارات لامركزية فعالة، و** شريكة في بناء مشروع السلام الديمقراطي الأورومتوسطي، والتعايش بين الهويات المتوسطية المتعددة.

4-برنامج التدريب الدبلوماسي وإعداد الموظفين: يتم إعداد الدبلوماسيين المحاورين في بلدان الضفة الجنوبية **وتكوينهم**، وتدريبهم على طرق ومناهج عمل مختلف تمثيليات الاتحاد الأوروبي،والياتها، ومختلف الوكالات **المعتمدة** في هذه الشراكة، **من** أجل بناء التفاهمات في المنطقة **الأورومتوسطية وتجسيد الحوار البناء بين الشركاء، وكسب** الثقة المتبادلة **لتجاوز عقبات الحوار، كما يتم تدريب وتأهيل الكوادر المعنية بمزاولة الوظائف المستقبلية** في وكالات **وهياكل سياسة الجوار**، ومختلف المؤسسات الإقليمية الأورومتوسطية.

---

[1] المفوضية الأوروبية،بانوراما البرامج والمشاريع الإقليمية لمنطقة جنوب المتوسط،سياسة الجوار الاوروبية: غدا يبدا اليوم،2012-2014،بروكسل:2013 ، ص34.

[2] - المفوضية الأوروبية، برنامج الجوار للمجتمع المدني، بروكسل: 2012، متوفر على الرابط:
http://ec.europa.eu/europeaid/documents/aap/2011/af_aap-spe_2011_enpi.pdf

5-يوروميسكو شبكة معاهد السياسة الخارجية: شبكة أورومتوسطية للدراسات والحوار في المجال السياسي والأمني، تضم هذه الشبكة 58 معهدا للسياسة الخارجية، و30 معهدا مراقبا وتعمل هذه الشبكة على توفير الخبرات التحليلية لمختلف القضايا التي تثير اهتمام الشركاء في المتوسط، من خلال تنظيم ملتقيات وحلقات دراسية، وندوات لمناقشة مختلف القضايا التي تؤرق صانعي القرار في ضفتي المتوسط، وتعكف الشبكة من خلال تجميعها لأصوات المعاهد الخارجية على إفراز جملة من الأفكار والمقاربات الأكاديمية، والسياسية، التي يمكنها أن تنير الرأي العام وصانعي القرار، وتقدم حلولا وبدائل لمشكلات الإقليم.

6-برامج الشراكة من أجل السلام: وهي مبادرة مفتوحة ضمن مشاريع السلام في منطقة الشرق الأوسط موجهة لاطراف الصراع(الفلسطينيين، الإسرائيليين، والاردن)، تتيح المبادرة الفرصة لفعاليات المجتمع المدني في الدول المذكورة للمساهمة في صناعة السلام، وتحويل النزاعات، من خلال فتح المجال لاقتراحات هذه التنظيمات، لطرح الأفكار والمبادرات، والخطط الرامية إلى تغيير الصور النمطية اتجاه أطراف النزاع، والمساهمة بإيجابية في تقريب الرؤى، وبلورة الأفكار المشتركة لغرس ثقافة السلام، ومقاومة أفكار العنف والتطرف في المنطقة[1].

لقي نموذج بناء السلام الأوروبي الدائم في المتوسط بقيمه ومعاييره عسر التطبيع، في ظل استمرار الريبة والشكوك في المشروع الديمقراطي الغربي، مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي واحتلال العراق وأفغانستان واجتياح لبنان في 2006، والعدوان المتكرر على قطاع غزة وتوسع الاستيطان، وعدم قدرة الأوربيين على ردع التجاوزات الاسرائيلية المنتهكة للشرعية الدولية وكل القوانين والمواثيق.

يخضع الطرف الأوروبي منح برامجه لدول الحوار موعة من آليات التقييم، لتحفيزهم على الاستجابة للإصلاحات المؤسسية والهيكلية المطلوبة، ونقل التشريعات والمنظومات القانونية والإدارية اللازمة، في مقابل توفير الدعم المالي و نقل الخبرات والتجارب الأوروبية لصالح دول الحوار حسب درجة انسجامها، ففي البداية كانت مشروطية المزيد من الدعم لمزيد من الإصلاحات، وتعززت آليات التقييم بحوافز منظمة، وشاملة، قائمة على المتابعة والمرافقة، من خلال آلية البرنامج الإرشادي الوطني الذي تعده المفوضية الأوروبية، كوثيقة استراتيجية، وخارطة طريق الإصلاحات الخاصة بكل دولة، بينما تتكفل آلية تقارير التقدم المحرز بمراقبة تنفيذ الالتزامات المتبادلة، والأهداف الواردة في خطط العمل، من خلال اللجان الفرعية مع كل بلد يتعامل مع تلك القطاعات أو القضايا، والمفوضية الأوروبية هي المسؤولة عن هذه التقارير التي اثارت تقييماتها الكثير من الجدل.

---

[1] المركز الإعلامي للآلية الأوروبية للجوار والشراكة، مرجع سبق ذكره، ص14.

ثانيا–جدليات المضامين والمقاصد في السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي:

ساهمت البراديغمات الجديدة للعلاقات الأورومتوسطية في هندسة مسارات إصلاحية وبنائية ذات أبعاد سياسية، وأمنية، واقتصادية عميقة، خاصة في ظل ضغوط العولمة وإفرازات أزمة القيادة الأمريكية، إلا أن مضامين هذه السياسات وآلياتها ومختلف البرامج والمشاريع المقدمة؛ ومن خلال المقاصد والغايات التي كان الطرف الأوروبي يستهدف تحقيقها، أبانت عن تباعد كبير بين المضامين والمقاصد، وبين المحتوى المعلن والحصيلة المنفذة، و**بين** المسار المخطط والهندسة التوجيهية **أثناء التنفيذ، وهو ما أفرز حزمة من التناقضات والجدليات المؤثرة على مسار و**مصير بناء الإقليم المتوسطي، ويمكن حصر هذه الجدليات والتناقضات في النقاط التالية:

أ–تناقض الخطاب والواقع في تسويق المنظور الأوروبي للمتوسطية: يلاحظ أن هناك ثلاث أنواع من العبارات التي تكررت بصفة مستمرة في الخطاب الأوروبي، **ركز عليها القادة الأوروبيين، والنخب، والتكنوقراط** وناشطي المجتمع المدني في الضفة الاوروبية خصوصا[1]:

-منطقة سلام ورخاء وأمن واستقرار للجميع، تحقيق الرفاه، إرث مشترك، التنوع و التعدد الثقافي، لكن في المقابل يرغب الأ ّ وروبيون في إجراء مصالحة شاملة تضع جانبا **الإرث الاستعماري الطويل، دون** اعتبارات قيمية للاعتراف بالجرائم والبشاعة التي مارسها الاستعمار الأوروبي في الضفة الجنو بية، أو تقديم أي تعويضات عن ذلك، **وأكثر من ذلك يتمسك الأوروبيون بأطروحة التهديدات القادمة من الجنوب، والخطر الإسلامي الأخضر.**

-الحوار المشترك، تعدد الأطراف تبادل الآراء، **الاجتماعات بين الطرفين، ما يوحي بأن أوروبا تحاول تجاوز إطار** الفهم الجديد الذي واجهت به النخب في عا لم الجنوب تيارات العولمة وخطابات الانتصار الغربي، لرسم واقع آخر **يوحي بالمساواة والندية وقدرة دول الضفة الجنوبية على المعاملة بالمثل، و تمكنهم من إ دارة شؤوم بأنفسهم.**

- المساعدة، التضامن، تقاسم الأعباء، تكافؤ الفرص، التمكين المشترك لبناء القدرات، التنمية المتساندة، المصير المشترك، ما يوحي بأن الطرفان في نفس الاتجاه وعلى نفس المسار ويسعيان إلى نفس الأهداف والمصير، في محاولة **لتجاهل الفوارق الجوهرية بين الطرفين، و**التقليل من حجم الهوة والقدرات.

لقد أضر هذا التناقض في تسويق الخطاب الأوروبي بمسار العلاقات الأورومتوسطية، خصوصا جهود بناء الثقة المتبادلة ورهانات الأمن المشترك، وتقديم بدائل مواجهة العولمة، وهذا ما يؤكد وجود مساران؛ علني تعبر عنه الخطابات الرسمية و السياسات المقدمة، ومسار آخر ضمني كامن يعكس وجود أبعاد ومقاصد أخرى لبناء الإقليم المتوسطي وفق رؤية أوروبية خالصة.

---

[1] علي الكنز، المشروع الأورومتوسطي بين الواقع والخيال، في: سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الاوروبية، القاهرة: مركز البحوث العربية،2001 ، ص24.

ب–القوة المعيارية الأوروبية: بالرغم من أن تاريخ المتوسط يشهد على مسار سجالي متواتر لعشرات الحضارات المتوسطية[1]، إلا أن أوروبا تحاول عبر مسار الشراكة إعادة بعث إقليم متوسطي يؤمم كل ذلك التنوع الثقافي والحضاري والديني ضمن نموذج حضاري واحد، واعتبار أن النادي الأوروبي هو أسرة قيم، وقوة تحويلية[2]، وقوة معيارية ترتكز على خمسة أسس قيمية هي السلام، الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، وسيادة القانون[3]، تتبنى مفاهيم قوة معيارية للتأثير على شركائها، وتكوين حلقات من الجيران القابلين للتعلم وتغيير المضامين الاجتماعية والعقائدية، فسياسة نقل المعايير تضمن انجاز عملية التغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي من الداخل، وتضمن عمليات التعلم الانتقال عبر تسلسل هرمي لتغيير نظم المعتقدات الدينية،السياسية والاجتماعية، مع مقاومة حالة الجمود والتصدي وردة الفعل في دول الجنوب على تلك السياسات الهادفة إلى ترسيخ المعايير الأوروبية، وبالتالي أوربة وإنتاج غرب جديد داخل الجوار الأوروبي.

ت–أطروحة التهديدات القادمة من الجنوب، ومنطق الكتلة الحارسة والكتلة العازلة: تقوم الرؤية الأوروبية لبناء المتوسط في المقام الأول على دفع الجنوب إلى الإعتراف بمسؤوليته المباشرة والغير مباشرة عن كل الأخطار والتهديدات التي يشهدها الفضاء المتوسطي، من جريمة منظمة، وهجرة غير شرعية، وحركات إرهابية، مصدرها الرئيسي الصراعات السلطوية والانغلاق السياسي، والركود الاقتصادي والفشل التنموي، وبالتالي إجبار أنظمة الجنوب على قبول دور الدولة الحارسة، والكتلة العازلة، في معادلة بناء الإقليم المتوسطي حسب المنظور الأوربي، وهذا ما دفع دول الجنوب إلى رفض هذه المقاربة ومضامينها كمنظور لحل المشكلات المتوسطية .

ث–الإسلاموفوبيا وهوية النادي المسيحي: تؤثر المقولبات المسبقة للرجل الأوروبي في استمرار صناعة الآخر العدو، ومفهوم رهاب الإسلام، انطلاقا من سير المستشرقين التي تكرس الآخر العدو، وليس الآخر الشريك البناء[4]، إذ لا يمكن أن يكون هناك غرب من دون وجود أعداء لهذا الغرب، ومن ثمة فإن شيطنة وأرهبة الآخر الإسلامي هو جزء أساسي من صناعة الآخر العدو، لإثبات هوية النادي المسيحي الأوروبي، وعلى هذا الأساس نشهد الحملات المستمرة لليمين المتطرف اتجاه كل ما هو إسلامي، كأهم سمة لمسار العلاقات الأورومتوسطية.

ج–مركزية البناء الأوروبي للمتوسط: شهد المتوسط كم هائل من المبادرات، والمقاربات، الساعية لبناء الإقليم المتوسطي، إلا أن أوروبا لا تعطي أي أهمية أو استجابة للمبادرات، والأفكار، والمقاربات البنائية المطروحة من قبل فواعل الضفة الجنوبية، وتبقي ديمومة ارتباط البناء الإقليمي المتوسطي بالمركز الأوروبي، وحالة البناء الوحدوي

---

[1] فاسم عجاج،العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية،دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين،عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،2010، ص92 .

[2] -مارك ليونارد، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3] - محمد بيلي العليمي، مرجع سبق ذكره، ص39.

[4] بشارة خضر، مرجع سبق ذكره، ص38.

الأوروبي، وتكيف الاتحاد مع التحولات الإقليمية والعالمية، وطبقا لذلك يتم تسويق خطاب سياسات تعديلية للسياسات والمشاريع القديمة، لتطوير منظومة العلاقات بين الضفتين، جماعيا، وثنائيا.

ح-أولوية المصالح على الحكم الصالح: ساع الاتحاد الأوروبي إلى استنفار كامل **مؤسساته عقب** الاضطرابات التي خلفتها التحولات العربية من سقوط أنظمة وانتشار الميليشيات المسلحة، وطوفان الهجرة الغير **شرعية، تذبذب إمدادات النفط وصعود أحزاب** إسلامية إلى السلطة، فتم إعادة تفعيل الحوار العربي الأوروبي بين **الجامعة العربية والمفوضية الأوروبية، وعقدت اجتماعات تجمع 5 زائد 5**، وأصدر الإتحاد الأوروبي سياسات تعديلية ومساعدات عاجلة للتكيف مع هذه التغيرات، وتكييفها مع المصالح والاتجاهات **الأوروبية**[1]، **فإذا ما** أجبر الأوروبيون على الاختيار بين ديمقراطية لا تخدم مصالحهم أو دعم الأنظمة القائمة؛ فإن أي تغيير للأنظمة القائمة حسبهم سيدخل المنطقة في فوضى غير منتهية[2].

كانت لأحداث الربيع العربي انعكاسات بالغة الأهمية على العلاقات الأوروبية العربية، **لفهم معادلة القيم** الحاكمة بين المصالح والحكم الصالح، وان لم يكن تأثير هذه **الأحداث** قد أفضى إلى تغييرات جذرية بشكل آني **ومباشر**،فإنها احدثت حركية واسعة في سلوك الطرف الاوروبي،واجبرته على إعادة النظر في المعادلات التي حكمت سياساته كتفضيل الاستقرار والمصالح الأوروبية على حساب دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما يعنيه **ذلك من دعم الأنظمة التسلطية** في الجنوب، وتسويق الاعتراف بالديمقراطية الشكلية للأنظمة التسلطية والتغاضي عن مخالفات الحكم الصالح،لكن النتائج كانت عكسية فيما بعد، ولم تؤدي إلى مخرجات على نحو ما صاغته في **البداية**، وكان ذلك مجرد تكتيك لاحتواء الانتفاضات **الشعبية، واستمالة الفواعل الجديدة، فقد عوقبت الشعوب** العربية من جديد على اختياراها الديمقراطية بمجرد ان الخيار لم يفرز اتجاهات تخدم مصالح **الأوروبيين**.

ومثلما حدث مع حركة حماس الفلسطينية؛ ظهر أن الدعم الذي وفر لليبيين في بداية انتفاضتهم واستخدام كل **الوسائل الدبلوماسية والعسكرية لما ندم كان** في مرحلة هدم الدولة، لكنهم تخلو عنهم في مرحلة إعادة بناء الدولة، وتركت الساحة لحرب أهلية منظورة الحسم، كما أن فترة حكم الإخوان في مصر وقيادة النهضة للمرحلة الانتقالية في تونس اعاد إلى الاوروبيين قناعاتهم التقليدية في تفضيل الانظمة **الديكتاتورية على حساب الخيارات** الديمقراطية، فالشعوب العربية لا زالت قاصرة بالنسبة إليهم، ولم تصل بعد إلى مرحلة الرشد التي تمكنهم من إدارة شؤوهم بانفسهم، وتمكنهم من الاختيار الصائب الدي يعني بشكل مطابق اختيار ما يناسب المصالح الاوروبية.

---

[1] محمد بيلي العليمي، مرجع سبق ذكره، ص ص42-43.

[2] -شيماء معروف فرحان، **موقف الاتحاد الأوروبي من التغيير في المنطقة العربية**، العراق: مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، 2012، ص152.

رسمت البراديغمات الأوروبية الجديدة خطر الجنوب كمصدر لكل التهديدات الأمنية الأوروبية في الشمال، حيث أصبح بديلا لخطر الشرق الشيوعي، ومثلما عملت أوروبا على التحرر من خطر ما أسموه بإمبراطورية الشر **حاولوا وضع آليات للإصلاح السياسي، وتطوير المؤسسات والممارسات الديمقراطية والمدنية للتقليل من فرص الأحزاب والحركات ذات التوجهات الإسلامية** للوصول إلى السلطة في دول الجنوب، لتفادي خطر تحول مشاريع هذه الحركات إلى إعادة إحياء مشروع الخلافة **الإسلامية**، وتحويل المتوسط إلى بحيرة إسلامية من جديد. **لكن منظور**ات العلاج الأوروبي لتهديدات التخوم الأوروبية المتوسطية حملت مضامين تشاركية مختلفة، ومتعددة **المستويات، بين شركاء متكاملين على قدم المساواة، مع التأكيد** على الرؤية الشمولية لترابط مشكلات المنطقة، **وضرورة متلازمات الحل، لمعالجة كافة القضايا العالقة؛** والتركيز **على الاندماج المباشر،لكسب الثقةالمتبادلة بين** كافة الفواعل الأورومتوسطية، استنادا إلى آليات ومناهج **التشاور**، والتفكير المشترك، في **إعداد الحلول**، والتركيز **على التضامن، وتقاسم الأعباء لتكوين** الرؤية الجماعية حول وحدة المصير **الإقليمي المتوسطي**، انطلاقا من **مجموعة من الأهداف المرحلية**، تتسم بطابع الاستمرارية ومحفزات العمل ووضوح الرؤية المستقبلية، ومجالات التعاون التالية **لكل خطوة** بالتدرج وحسب الأولويات، حتى وإن كان ذلك خاضعا للمشروطية الأوروبية.

عرفت العلاقات الأورومتوسطية في ظل هذه الآليات والسياسات الجديدة تركيزا مضاعفا على **الطابع المؤسسي والتعاقدي** للعلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف وفي كل مستويات الشراكة، **بإنشاء المؤسسات** والهياكل المشتركة **للإشراف على المشاريع، ومن خلال** إعداد مجموعة من البرامج وخطط العمل **التشاركية الخاضعة** للرؤية **الأوروبية، ومشروطيتها القيمية والمعيارية.**

يتبين من مضامين البراديغمات الأوروبية الجديدة؛ **أن الأوروبيين يسعون من خلال علاقام مع الجوار الأورومتوسطي** بكل تخومه إلى **تحصيل لوازم حلقة جديدة**،في استراتيجية أوروبية عميقة ذات رؤية مستقبلية لإعداد **قرن أوروبا القادم، وإعادة بعث المركزية الأوروبية، من خلال إعادة تطوير قاعدة الارتباطات الاستعمارية المستندة** إلى العلاقات التاريخية بين الدول **الأوروبية و مستعمرا السابقة**، ضمن سياق مختلف وسياسات بديلة، **وفقا** للمعايير الأوروبية الموضوعة، **بما أن المشروطية الموضوعة** (المزيد من الإصلاحات في مقابل المزيد من المساعدات)، تعمل فيما بعد على إحكام قبضة التقيد بالنهج الأوروبي، في باقي **السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لأن** الأرضية الأولية التي تؤسسها سياسة الإنتشار ونقل المعايير **تضع البنيات الرئيسية لنهج دولة** وظيفية بيروقراطية لصالح التكنوقراط، وهو ما يمكن من بناء أجهزة مترابطة وظيفيا، **ومرتبطة مركزيا** بالمركز الأوروبي **الأورومتوسطي.**

المبحث الثالث: انعكاسات الأحادية القطبية في النظام الدولي على العلاقات الأوروميتوسطية

انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي عقب سقوط المعسكر الشرقي، وعملت على تثبيت أسس ومرتكزات نموذجها القيادي، والقيمي، بانتهاج سياسات، واستراتيجيات هيمنة، تراوحت بين استخدامها لأدوات القوة العسكرية، ومنظورات القوة الناعمةوالذكية، و كانت المنطقة الأوروميتوسطية من أكثر المناطق التي تأثرت بإفرازات السياسات الأمريكية في العالم أمنيا، اقتصاديا، وثقافيا.

المطلب الأول: أسس ومرتكزات الأحادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية

اتجه صناع القرار الأمريكيين بعد سقوط العدو الشرقي،إلى بناء مرتكزات الأحادية القطبية الأمريكية لقيادة العالم لأطول فترة ممكنة، والحفاظ على الهيمنة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى منفردة، تمتلك المقومات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والقيم الإنسانية التعددية التي لا تماثلها أية قوة أخرى، وانتهاج سياسات رادعة لمنع ظهور أي منافس محتمل، يتحدى القيادة الأمريكية، وفي نفس الوقت العمل على إقناع الحلفاء والأصدقاء بعدم جدوى منافسة أو تحدي القيادة الأمريكية للعالم، وثنيهم عن تقديم أي بديل للتصورات والمرتكزات القيادية الأمريكية.

أولا–المقدمات الإمبراطورية في القيادة الأمريكية: في ظل النتائج التي آلت إليها التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة، توافرت كل الظروف والمعطيات المناسبة للأمريكيين للحديث عن مرتكزات مشروع الإمبراطورية الأمريكية، ومشروع القرن الأمريكي، الذي سمي أيضا بقرن الإنسان، وقرن الشعوب، والقرن الديمقراطي[1].

تقوم الرؤية الإمبراطورية الأمريكية على المزج بين مبدأي ويلسون القيمي المثالي، ومبدأ روزفلت الواقعي للقوة الصلبة، لبناء نموذج قيادة أمريكية عالمية، وبين هذين المبدأين كان متغير الطاقة ركيزة أساسية في تجسيد النموذج الأمريكي لقيادة العالم، وتجسيد مشروع القرن الإمبراطوري، باعتبار أن الحديث عن اللوازم الإمبراطورية العالمية هو حديث عن اللوازم القيمية واللوازم المادية حسب المبدأين الأمريكيين السابقي الذكر، وعنصر الطاقة هو لب اللوازم المادية بالنسبة للأمريكيين، لذلك قدم المدافعون عن الرؤية الامبراطورية، وأنصار تعظيم القوة والسيطرة على الموارد قراءات مختلفة، ومخالفة لقوانين اوزفالدو شبينجلر حول صعود وهبوط الإمبراطوريات،تحت مبررات قدرة الأمريكيين على المزاوجة بين الدفاع عن القيم والدفاع عن المصالح؛ أي التجسيد الفعلي لمثالية ويلسون وواقعية روزفلت، كون الأمريكيين حسبهم سيستفيدون من إخفاقات وأخطاء الإمبراطوريات السابقة لانجاز تاريخهم الإمبراطوري الخاص.

[1]- عاطف الغمري، **أمريكا في عالم يتغير**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2009، ص ص21-22.

يلخص المفكر بيار بيارنيس الأسس الفلسفية والدينية والاقتصادية والعسكرية للدور الأمريكي في العالم بقوله: "أن الشعب الأمريكي يؤمن بان الله معه **أينما كان**، وفي **أي زمن**، ومن الجيد لهذا الشعب الذي يسانده الله أن يكون في يده الكثير من المال، **ولكن أيضا سيكون من الأنفع** أن يكون في يده **الأخرى بندقية جيدة**"[1].

على هذا الأساس سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى **استعارة** الكثير من القواعد والمناهج الإمبراطورية، وإعادة تمثيل القوانين والسياسات التي انتهجتها، وإخضاعها للمزاوجة بين مبدأي ويلسون ومبدأ روزفلت عند المحاكاة، إذ حاول الأمريكيون إعادة تمثيل السلام الروماني(pax romana)، ومحاكاة الانتشار العسكري للإمبراطورية الرومانية واتخاذ نابولي مقرا للجناح الجنوبي المتوسطي للحلف الأطلسي، وإعادة تمثيل التقسيم الروماني للعالم إلى مناطق متمدنة وأخرى همجية؛ مع تفعيل المبدأين الأمريكيين عند المحاكاة، في صورة حروب الدمقرطة.

كما نجد المحاكاة الإمبراطورية الأمريكية مجسدة أيضا في استعارة السياسات الإمبراطورية البريطانية من خلال محاكاة انتشار الأسطول البحري والتركيز على الممرات الإستراتيجية الحيوية للملاحة النفطية والتجارية، وحركة مرور **الأساطيل، دون إغفال استعارة الوجه القيمي للمحاكاة،انطلاقا من مبدأ ويلسون بإعادة تجسيد فكرة عبء الرجل** الابيض، وتمثيلها بالرسالة القيمية الامريكية كنموذج حضاري كوني للعالم،حيث كانت هذه المقدمات الإمبراطورية **جزء من مبدأ التفوق العالمي** (preponderance)كمبدأ أساسي لاستراتيجيات القيادة الأمريكية العالمية.

ثانيا–مستلزمات القيادة القطبية الأمريكية: بالرغم من أن هناك حتمية بنسبية وتداولية القوة، تقضي بصعود وهبوط القوى، وانتقال مراكزها من منطقة إلى أخرى؛ إلا أن الكثير من الأمريكيين على غرار زبيغنيو بريجنسكي يرفضون تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية في إطار معروف لوصف **النظم الدولية**، ويعتبرون الولايات **المتحدة قوة استثنائية، لا يمكن إدراجها ضمن التصنيفات الحتمية لصعود وهبوط القوى العظمى، وحتمية انتقال القوة؛** بالنظر إلى **مقوماتها المتكاملة**، والتي وظفتها لملء الفراغ الاستراتيجي عقب الانهيار السوفياتي، وحددت بذلك رؤيتها للعالم، استنادا إلى تلك المقومات والميزات الاستثنائية.

اعتمدت القوة الأمريكية في هندستها لدورها العالمي على المزج بين أنماط القوة التقليدية والحديثة، **وأنماط القوة المادية والذكية، من أسس عسكرية واقتصادية وثقافية، وحاولت تضمين مبادئ** النظام الدولي الجديد الذي تقوده؛ أسس تمزج بين الدفاع عن القيم المثلى، والدفاع عن المصالح الأمريكية، وهذا من خلال:

[1]-بيار بيارنيس، **القرن الواحد والعشرين لن يكون أمريكيا**،ترجمة:مدني قصري، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص17.

-السيطرة على هيأة الأمم المتحدة وتو جيه كافة قرا ا، وتحديد اجندات عملها واولويات المجتمع الدولي، والتحكم التام في سلوك أغلب أعضائها، بحكم مساهمتها بربع ميزانية الهيئة ما يخولها السيطرة على الكثير من القرارات[1].

-لعب دور الشرطي العالمي بحماية الأفراد من الاضطهاد، والتدخل باسم حقوق الإنسان.

-الدبلوماسية النشطة والمكثفة، لإقناع المجتمع الدولي بكل السياسات والممارسات والتوجهات التي ترسمها؛ بما فيها الأحداث والأزمات والحروب التي تخوضها أمريكا، منفردة أو مع الناتو أو بتحالفات دولية موسعة.

-جهاز استخباراتي نشط، وتحركات فعالة في كل مناطق العا لم .

-التدخل في كافة الأزمات، و إ ارا وفق مصالحها، والتحكم التام في طرفي الأزمات، والتأثير على مسار المفاوضات والقرارات التي يمكن أن يتوصلوا إليها.

-هيمنة الثقافة الأمريكية، ونمط الاستهلاك، ونموذج الحياة الأمريكية.

-السيطرة على المنظمات الإقليمية والمنظمات الغير حكومية وجمعيات المجتمع المدني، واستخدامها للدفاع عن المصالح الأمريكية تحت مبررات مهام إنسانية مختلفة.

-الاهتمام بالقضايا الكونية ورعاية الجهود الدولية الساعية لحل التازمات والمشكلات الكونية التي تهدد مصير الكون، وإفشال أي سياسات مناقضة للمصالح الأمريكية.

-تقديم المساعدات للدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني العالمي التي تخدم السياسات الأمريكية، والدفاع عنها في المحافل الدولية وداخل دولها.

-القواعد العسكرية المنتشرة في كل مناطق العا لم، التي يتم استخدامها للتحرك الفوري في كل قضية على ارتباط بالمصالح الأمريكية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كحماية الأنظمة الموالية أو الإطاحة بالأنظمة العدائية وحماية المواقع النفطية، والسيطرة على الممرات الإستراتيجية، فبحسب بيانات 2012 كانت هناك 88 قاعدة عسكرية برية، بحرية، وجوية للقوات الأمريكية في مختلف مناطق العا لم، منها 16 قاعدة في الدول العربية إضافة إلى القواعد المقامة في إطار التسهيلات العسكرية التي تحصل عليها الولايات المتحدة من مختلف الدول في إطار الحماية الأمنية والتعاون الأمني، والشراكات الإستراتيجية الأمنية[2].

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاث دوائر كبرى مندمجة ومرتبطة بمركز صنع القرار الأمريكي، وخاضعة لمحددات التفاعلات العالمية: الآسيان لمراقبة اليابان ومحاصرة الصين، والحلف الأطلسي لمراقبة ألمانيا ومنع التوسع الروسي، وبناء شرق أوسط موسع لمنع نهضة العالمين العربي والإسلامي.كما استخدمت الولايات المتحدة لبناء

(1) - عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية ، عمان: مركز الكتاب الاكاديمي،2015، ص49.

(2) - جمال سند السويدي، مرجع سابق الذكر، ص ص118-124.

إمبراطوريتها وإعداد القرن الأمريكي الواحد والعشرون ثلاث أذرع رئيسية: الذراع الاقتصادي متمثلا في المؤسسات المالية والنقدية الدولية الموجهة لخدمتها، والذراع السياسية متمثلا في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فهي أكثر من استخدم حق النقض261 مرة حتى 2007لإفشال أي سياسات تعارض مصالحها[1]، واستخدام الحلف الأطلسي كذراع عسكري لإعادة ترتيب العالم، متعدية الأدوار العسكرية، والأمنية، إلى التأثيرات السياسية والاقتصادية، لتوسيع حدود الهيمنة الأمريكية[2].

تجسدت القطبية الأمريكية عقب الانهيار السوفياتي وغياب توازن القوة، وعدم وجود منافس بديل للقوة الأمريكية التي توافر ت لها قدرات عسكرية وترسانة نووية ومقدرات اقتصادية وتكنولوجيا متطورة، اهلتها في قيادها لتبني وضع إمبراطوري، متجاوز ة المؤسسات الدولية والقانون الدولي، اللذين أصبحا ذا قيمة ثانوية مقارنة بنموذج وتصورات القيادة الأمريكية، ورسالتها القيمية التي أصبحت المرجع الأساسي للشرعية الدولية.

المطلب الثاني: التداعيات العالمية والإقليمية لنموذج القطبية الأمريكية

أدت الولايات المتحدة الأمريكية أدوارا متناقضة في النظام الدولي عبر تاريخها، وهي مشبعة باقتناع أن مسارها سيشكل مصير البشرية، فإصرارها على عالمية مبادئها، وعالمية رسالتها القيمية،وضعت العديد من حكومات العالم التي لا تمارس تلك المبادئ ولا تسير وفق تلك الرسالة حكومات غير مكتملة الشرعية، و معرضة على الدوام لحركة تغيير واستبدال[3]،وهذا ما أضاف جدلا آخر للنموذج الأمريكي، بين قيادة النظام الدولي والهيمنة على العالم[4].

انعكس هذا الجدل والتناقض في المنظورات القيادية الامريكية على التفاعلات العالمية والإقليمية عبر مستوياتها المختلفة، وبشكل متفاوت بين منطقة وأخرى، وأسست لأنماط علاقات دولية وإقليمية، بفواعل وقضايا جديدة، خاضعة لمعايير القيم الامريكية وتوجهاتها الامبراطورية.

أولا–العلاقات الدولية في ظل القيادة الأمريكية: شهدت العلاقات الدولية في ظل القيادة الأمريكية تطورات أمنية واقتصادية و حضارية غير مسبوقة دللت على معالم اللحظة الأحادية لمشروع القرن الأمريكي ما أدى إلى :

---

[1]- فتيحة ليتيم،إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية،جامعة باتنة،السنة الجامعية 2009/2008، ص125.

[2]- توماس فولجي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] -هنري كيسنجر، مرجع سبق ذكره، ص ص89-90.

[4]-مالك عوني، الجدال الغائب: هل الولايات المتحدة الأمريكية قائد عالمي أم قوة إمبراطورية مأزومة؟، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 206،أكتوبر 2016، ص3.

- **الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب** خلفت مخاطر **أمنية، أدت** إلى **تنامي العنف والتطرف أكثر من قضائها على التهديدات،** كما ساهمت في تنامي الصدام الحضاري والديني، والصراعات المذهبية والعرقية، وعودة حركات **الإحياء القومي، وأدى إلى الحروب الوقائية** والاستباقية في السياسات الأمنية الأمريكية إلى **ولادة أجيال جديدة من الحركات الإرهابية، والشبكات** الإجرامية المترابطة وظيفيا، **وتزايد تهديدات** نشاطاتها العابرة **للحدود** وفي وقت كان فيه المجتمع الدولي في حاجة إلى تفعيل التضامن والتساند في مواجهة التهديدات اللاتماثلية؛ **دفعت الممارسات الأمريكية الدول** إلى **تغليب النمط الصراعي لتأمين مصالحها على حساب اتجاهات التعاون.**

سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى **استخدام كافة الوسائل العسكرية لتحقيق الأمن الطاقوي،** فبرزت في **هذا السياق خرائط الصراعات على الموارد** التي أصبحت المصدر الأول للحروب بين القوى الاقتصادية الكبرى[1].

- **أثرت السياسات الأمريكية على قواعد ضبط التفاعلات وأنماط العلاقات بين الدول،فمع التوظيف الأمريكي** للفواعل الغير رسمية لتقويض الأنظمة المعادية، برزت فواعل دولية جديدة إلى **جانب الدول والمنظمات، كالشركات** الامنية الخاصة والميليشيات والحركات المسلحة في المجال الامني، والشركات المتعددة الجنسيات ورجال الاعمال في المجال الاقتصادي،وحركات المجتمع المدني ومختلف النقابات والتنظيمات في المجال الاجتماعي **والسياسي،وأصبحت** هذه الفواعل **جزء من عملية صنع السياسات وضبط التفاعلات الدولية، على حساب السيادة التقليدية للدول** ووظائفها الداخلية والخارجية،كما أثر نموذج القيادة الأمريكية أيضا على اتجاهات التضامن الدولي،والإجماع العالمي **حول القضايا الكونية والإنسانية،** وبناء التفاهمات والاستراتيجيات **الإقليمية** والعالمية في مجال التنمية المستدامة ومواجهة التغيرات المناخية، وحوار الحضارات والأديان، والخلط بين الإرهاب والخصوصيات الدينية والثقافية، وحق الشعوب المحتلة في المقاومة، وبذلك سمح النموذج القيادي الأمريكي بترسم ظاهرة ازدواجية المعايير في ضبط **التفاعلات الدولية، وما كرسته من فواعل استثنائية فوق الشرعية الدولية، والمؤسسات الأممية، وقواعدها العامة.**

ثانيا–أثر الأحادية القطبية على مسار الوحدة الأوروبية: لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا أساسيا في تطور **مسار الوحدة الأوروبية أمنيا واقتصاديا وسياسيا، وظل التحالف الأورو-**أمريكي محور النظام الدولي الغربي بكل **منظوماته الثقافية والإقتصادية والسياسية،** في ظل الثنائية القطبية وفي العقد الأول للأحادية القطبية، لكن هذا **المسار بدأ يعرف اتجاهات جديدة، نتيجة الخلافات، وتباين التصورات بين** المركز الأمريكي والرؤية الأوروبية للتغيير، منذ أحداث تفجيرات نيويورك، **واحتلال أفغانستان والعراق،** وما تبعها من سياسات أمركة العالم.

[1]-مايكل كلير،**دم ونفط،أمريكا واستراتجيات الطاقة:إلى أين؟** ترجمة: أحمد رمو، بيروت:دار الساقي، 2011، ص333.

تعرضت مسارات الوحدة الأوروبية لتشققات عميقة في ظل سياسات القطب الأمريكي،بين أنصار استمرار التحالف الأورو-أمريكي وتيار الاستقلال عن الحماية الأمريكية، وتعاظمت الخلافات الأوروبية-الأوروبية نتيجة التكاليف الكبيرة للتورط الأمريكي في الحرب على ما سمي بمحور الشر، واستخدام الحلف الأطلسي في محاصرة روسيا والصين، وما أفرزه ذلك من نتائج إقتصادية وأمنية وقيمية سلبية على الجانب الأوروبي، أدت إلى ترابط الأزمات داخل المنظومة الغربية بين المركز الأمريكي والمركز الأوروبي الرافض لتجاوز الشرعية الدولية.

وتعترض أمريكا على استقلال أوروبا الأمني والسياسي، وترفض انفرادها بمناطق نفوذها في الشرق الأوسط وجنوب المتوسط، وتقوض أي مشروع يحولها إلى قطب عالمي تعديلي في النظام الدولي،كما أن سياسات القطبية الأمريكية أضرت بصورة أوروبا كقوة معيارية، مناصرة للمثل والقيم، في ظل استمرار الانتهاك الأمريكي للشرعية الدولية، ومن الناحية الاقتصادية تحملت اوروبا جزءا كبيرا من تبعات الإنهيار الاقتصادي الامريكي، أما من الناحية الامنية فقد عاد القطب الروسي إلى تهديد شرق اوروبا، كرد على التوسع الأطلسي بالقرب من الحدود الروسية، وفي الجهة الجنوبية أفرزت الحروب الاستباقية على محور الشر، والإستخدام الصريح للطائفية؛ تضاعف النشاطات المسلحة وترابطها مع الشبكاتالإجرامية الدولية، وموجات جديدة من اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا وما تبعه من صعود للحركات الشعبوية واليمينية بخطاباتها العنصرية.

تعتبر السياسات الأمريكية أحد أهم العوامل المؤثرة في تنامي إرهاصات تفكك القطب الأوروبي، من أزمة منطقة اليورو إلى أزمات الشرق الأوسط، وما خلفته من تهديدات امنية وموجات لاجئين وصولا إلى عودة الحركات الشعبوية واليمينية المعترضة على استمرار الوحدة الأوروبية، بالإضافة إلى التهديدات القادمة من الجنوب.

ثالثا–إفرازات المنظور الإمبراطوري للقيادة الأمريكية في الشرق الأوسط: نتج عن تأثير الفكر الإمبراطوري ومبدأ التفوق العالمي للأمريكيين عدة تقسيمات للدوائر الهامشية التابعة للمركز الأمريكي، كتقسيم العالم إلى أربع مجموعات: دول الرعاية تحظى بالحماية الأمريكية، دول المخزن الضرورية لتمويل التحالفات كالدول البترولية وفي مقدمتها دول الخليج العربي، ودول المشاركة بالتبعية كبريطانيا، ومجموعة العصاة كسوريا وإيران.

وتقسيم العالم إلى محاور؛ كمحور الخير الذي يؤيد السياسات الأمريكية ومحور الشر الرافض للهيمنة الأمريكية، وتصنيف توماس بارنيت العالم إلى قسمين: دول متماسكة ثقافيا واقتصاديا ومتواصلة مع أمريكا، ودول الفجوة التي تعارض التحولات العالمية ، وتضطر الإدارات الأمريكية إلى استخدام الأذرع العسكرية ضدها.

وتمثل منطقة الشرق الأوسط في ظل هذه التقسيمات مركز ثقل القطبية الأمريكية، حيث تماهت مرتكزات مشروع القرن الأمريكي والرؤية الإمبراطورية مع خطابات الاستشراق الغربي حول المنطقة، والتي تصور العالم العربي كرجل القرن الواحد والعشرين المريض و المتهالك، وسط صحوة مدنية وبقع الديمقراطية، وهذه الأطروحات كانت مدخلا لجعل المنطقة العربية موضوعا للنظام الدولي الأمريكي، فبرزت أطروحة الفوضى الخلاقة لكوندوليزا رايس وزكريا فريد وكولن باول، لخلق شرق أوسط جديد من رحم الصراعات الطائفية تحت ذرائع الديمقراطية، بينما ركزت أطروحة زلماي خليل زادة على فكرة إعادة بناء الأوطان من الداخل،وبرر ريتشارد هاس حالة اللاستقرار في المنطقة بخرائط سايكس بيكو التي لم تراع ذلك التنوع، فكان من الضروري زعزعة مكونا الطائفية والقبلية باستخدام صريح لتلك التناقضات، من أجل تحقيق لديمقراطية والمصالح الغربية في نفس الوقت، وإقامة شرق أوسط ديمقراطي متعدد القوميات، تقوده إسرائيل والقوى الإقليمية كتركيا وإيران على حساب الدول العربية.

نجحت السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط في توظف قضايا مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية لتفكيك المنطقة العربية ككل، وتقويض السيادات والحدود التقليدية، بإعطاء المكونات القبلية والطائفية فرصا تاريخية لتنفيذ مطالبها الانفصالية في ظل ضعف السلطة المركزية للدول العربية، وهذا ما سمح أيضا للقوى الإقليمية كتركيا وإيران وإسرائيل من استغلال الصراعات العرقية والمذهبية و ايار السلطات المركزية لتعميق رتبة الحكام ونفوذهم، وأصبحت المنطقة العربية ليس موضوعا للنظام الدولي فقط وإنما موضوعا أيضا لإعادة إحياء القوميات، وإعادة بناء المشاريع الإمبراطورية لتركيا العثمانية، وإيران الفارسية، على حساب مشروع الوحدة والتكامل العربي.

المطلب الثالث: المواقف الأورومتوسطية من سياسات القطبية الأمريكية

تتحدد فاعلية النظام الدولي ومبررات استمراره انطلاقا من أداءه لوظائفه الرئيسية، ومنها التكامل، الأمن والسلم الدوليين، والاستقرار العالمي، وخاصة الامن المجتمعي والإنساني، ودعم مشاريع التنمية المستدامة والاهتمام بالقضايا الكونية، كما تتحدد فاعلية النظام بمدى الشرعية التي يتمتع بها والمعبر عنها بالرضا الدولاتي؛ ومن خلال الامتثال لقواعد التنظيم العامة وآليات ضبط التفاعلات الإقليمية والدولية، لكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ نهاية الحرب الباردة استغلت تحرير اوروبا من تهديدات الشرق الشيوعي، وتحرير الخليج من تهديدات صدام حسين عقب تحرير الكويت، واصطفاف العالم خلفها لمحاربة الإرهاب عقب تفجيرات 11سبتمبر2001، وتبنت بذلك سياسات أحادية لا تستشير فيها الفواعل الدولية ولا تراعي القوانين والمؤسسات والآليات الدولية المعتمدة.

استفزت السياسات والمنظورات الأمريكية الأحادية بقية الفواعل الدولية، بعدما أضرت بمصالح وتوجهات الحلفاء والأصدقاء قبل القوى الرافضة والمعادية لهذه السياسات، وتراوحت المواقف الدولية من القطبية الأمريكية بين مواقف المساندة والدعم، والمواقف المسايرة للتوجهات الأمريكية مع خطابات رافضة لتجاوز الشرعية الدولية والمؤسسات الجماعية، وفي مقدمة هذه القوى نجد الدول الأوروبية، بينما تراوحت المواقف العربية بين المسايرة والإذعان، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق وإسقاط نظامي الملا عمر وصدام حسين.

أولا–المواقف الأوروبية من القطبية الأمريكية: لا تحظى مقولة انضمار القطبية الأمريكية كنموذج نهائي للتنظيم الدولي باعتراف وتأييد الجميع، فداخل أوروبا وبالرغم من انقسام المواقف بين المؤيدين وأنصار الاستقلال عن الحماية الأمريكية؛ ارتفعت الكثير من الأصوات الداعية إلى خروج أمريكا من أوروبا[1]، إذ لم تعد المؤسسات الدولية الأمنية والاقتصادية في ظل القيادة الأمريكية كمجلس الأمن والحلف الأطلسي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة؛ في خدمة الأمن والسلم الدوليين وترقية التضامن الدولي، وإنما تحولت إلى أعباء ومعاول هدم تبعاتها اكثر من مكاسبها، وبالتالي لم تعد أوروبا قادرة على تحمل مزيد من التورط الأمريكي والخسائر الحربية، التي عادة ما يصاحبها تراجع مكانة وصورة القوة الدولية القائدة للنظام الدولي[2]،كما تأثرت الدول الأوروبية بتداعيات أزمة الاقتصاد الأمريكي، التي أدت إلى تراجع أهمية القواعد الاقتصادية والمالية المنظمة لحرية التجارة والتبادل، في ظل توسع استخدام العقوبات الاقتصادية والتجارية[3] .

تحملت الدول الأوروبية جزء كبيرا من اعباء المازق الامريكي في حربها الحضارية على الإرهاب وانعكاساته الأمنية والاجتماعية على أوروبا، كما أضر انتهاك القانون ومؤسسات الشرعية الدولية بصورة أوروبا كقوة قانونية ومعيارية ومجتمع قيم، واوقعها في تناقض بين خطاباتها وسلوكها اتجاه الجنوب، في وقت كانت دول المنطقة الجنوبية تؤسس لاعتمادية متبادلة مع الصين وروسيا اللتين بلورتا صياغات تأسيسية لنظام دولي بديل، في إطار المشروع الأوراسي(بريكس)، يتيح فرصا بديلة لنهضة الجنوب، بعيدا عن مشاريع الأمكة، ووصاية الأوربة، وهذا ما مثل تهديدا للنفوذ التاريخي والطموحات المستقبلية لاوروبا الطامحة لاسترجاع القيادة العالمية، ومن هدا المنطلق ابدت الدول الأوروبية تحفظا على سياسات الأحادية القطبية الأمريكية، ودعت إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب.

---

(1)- سعيد اللاوندي، امريكا – أوروبا – سايكس بيكو جديد *في الشرق الأوسط – ملامح أولية لوفاق دولي جديد* ، القاهرة: ضة مصر،2006، ص16.

(2) - عدنان السيد حسين، التوسع الأطلسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2009، ص ص9-12.

(3) - وحيد عبد المجيد، ماذا يبقى من قواعد النظام العالمي؟ ، مجلة السياسة الدولية، عدد198 مجلد49 ، أكتوبر2014، ص10.

ثانيا–المواقف العربية من الأحادية القطبية: تعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق التي **ظلت محورا للتفاعلات الدولية**، وموضوعا للنظام الدولي، **وبقيت فواعلها مهمشة خارج هذا الحراك، بالنظر** إلى غياب الدور العربي في صناعة أي نظام دولي من عصبة الأمم إلى هيأة الأمم المتحدة، ثم النظام الدولي الجديد، ما أدى في النهاية إلى تنازل القوى العربية عن مطالب تأسيس نظام دولي جديد في إطار حركة عدم الانحياز، و**التنازل عن مطالب إعادة** بناء النظام الدولي في إطار حوار الحضارات، نحو مطالب الإصلاح وتعديل القواعد والمواثيق والهياكل، بما يحقق للعرب مركز تفاوضي يؤهلهم لانتزاع الاعتراف بخصوصياتهم الحضارية والثقافية، وإعادة تموضعهم عالميا، في إطار تعددية الأقطاب والمنظورات الحضارية، **لهذا حل خيار الشراكة** محل مبدأ توازن القوى،كأحد السبل التي تمكن القوى العربية من المشاركة في إعادة بناء النظام الدولي، **وصياغة منطلقاته من جديد.**

تباينت المواقف العربية من القطبية الأمريكية إلى **حد التناقض؛بين مواقف الأنظمة الملكية ومواقف الأنظمة** الجمهورية، كما تباينت المواقف بين فترة وأخرى متأثرة بعديد المتغيرات التي مرت بها المنطقة، **من تحرير الكويت ومساندة أغلب الأنظمة** العربية للتحالف الدولي **الأمريكي ضد العراق،** إلى تفجيرات نيويورك وإذعان الدول **العربية لسياسات مكافحة الإرهاب،** وتطبيق التشريعات والآليات الرقابية التي فرضتها **الإدارة الأمريكية، مرورا بفوز** حركة حماس الفلسطينية **2005 وغزو إسرائيل لجنوب لبنان 2006**، ثم **العدوان على غزة 2009، وصعود حركات إسلامية** للسلطة عقب انتفاضات الربيع العربي**2011 وانقسام الأنظمة** العربية بخصوص تأييد أو رفض هذه التغيرات، **نتيجة المواقف المذهبية والايديولوجية،أو نتيجة روابط التبعية وقيود التحالف الأمريكي، لذلك** يتضح غياب أي موقف عربي ثابت **إزاء السياسات الأمريكية** وإياها التي مست الامن الجماعي العربي، **وإفوزا لا** التي فككت الدول العربية واهت بجانسها القومي والقيمي، فالانقسام **والتناقض هو السمة الأكثر** حضورا في هذه **المواقف،** ففي ظل الضعف العربي سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وتأثير **الاستقطاب الخارجي، واستمرار صراع المنظومات المذهبية؛ تبقى سياسات المسايرة والصمت هي السمة الثانية للمواقف العربية من القطبية الأمريكية.**

ثالثا–مواقف القوى الصاعدة من السياسات الأمريكية في المنطقة الأورومتوسطية: أدى فراغ القوة الذي خلفته سياسات القطبية الأمريكية إلى **عودة القوى التعديلية المطالبة** بمراجعة الترتيبات الجغرافية السياسية، والتي **ترى فيها تلك القوى إجحافا** في حقها، لذلك استغلت فراغ القوة الإقليمي في المنطقة الأورومتوسطية **وتفكك** النظم، والقوى المركزية القائدة، للتأثير في أنماط توزيع القوة وفق ما يخدم مصالحها[1].

[1]–محمد حمشي، **الاستقرار النظمي: أي تغيير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي؟**، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)، العدد197، مجلد49، جويلية 2014، ص23.

استغلت القوى الصاعدة فشل القطبية الامريكية ومازق سياساها لتعبر عن مواقفها الغير راضية على استمرار القيادة الأمريكية للنظام الدولي، والمطالبة بالمشاركة في نظام دولي تعددي،يعطي لهذه القوى التعديلية أدوار ا تناسب مقوماها، فاصبحت روسيا تطالب بحق العودة واسترجاع مجال النفوذ السوفياتي بضم جزيرة القرم، وعززت الصين توسعها جنوب شرق آسيا بمضاعفة تواجدها الاقتصادي والعسكري في الشرق الأوسط وإفريقيا، والمطالبة بنظام دولي تعددي يلبي طموحات الصين ومركزها الحضاري، وعملت تركيا على استرجاع أمجاد إمبراطوريتها بالتوسع على حساب سيادة الجيران بدءا بالعراق وسوريا، واستغلال ايديولوجية الأحزاب الاخوانية لإحياء الخلافة العثمانية على حساب الإرث الأموي والعباسي، واستغلت إيران هذا الوضع لتدافع عن مطلب التعددية القطبية حيث ترى ان قدراها تؤهلها للعب ادوار تنظيمية في النظام الدولي مع بقية القوى الكبرى، وما يحفزها ا كثر على ذلك هو النجاح النسبي لمشروع إعادة إحياء الامبراطورية الفارسية باستغلال الروابط الشيعية داخل المنطقة العربية.

لقد حرك المنظور الإمبراطوري الأمريكي طموحات القوى الصاعدة، ودفعها لإعادة بعث مشاريعها الإمبراطورية، كالإمبراطورية العثمانية والفارسية، ومشروع إسرائيل الكبرى، وعودة الإمبراطورية الروسية إلى المياه الدافئة، وصعود الصين، باستخدام صريح لتناقض الخطابات المذهبية والهوياتية، وتوظيفها لصالح تلك المشاريع الامبراطورية العائدة، خاصة وان اطروحات هاية التاريخ والصدام الحضاري استفزت بقية المراكز الثقافية والحضارية التي سعت لإعادة بعث وجودها، بتخليق سياسات تجديدية لقيمها ومعاييرها من خلال مشاريع ثقافية وسياسية ذات أبعاد إقليمية، أدت إلى تعميق التصادم بين المكونات الاجتماعية والهوياتية في المنطقة الأورومتوسطية، بصعود الهويات القومية والمذهبية، كما أن سياسة عسكرة الموارد دفعت القوى الأخرى لتبني النهج العسكري في دفاعها عن مصالحها، ما نتج عنه سباقا للتسلح، وعسكرة متصاعدة في مناطق الطاقة والموارد الطبيعية، وبناء قواعد عسكرية ومراكز دفاع متقدمة، وتمركز الأساطيل الحربية بالقرب من هذه المناطق.

أدت السياسات الأمريكية في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص إلى تفكيك النظم الإقليمية، وتفكيك القوى المركزية كالعراق وسوريا وليبيا ومصر، وتغييب قدرة فواعل المنطقة على اتباع أنماط تفاعلات، وتوزيع قوى ذاتي، ما فتح المجال للفواعل الخارجية في ان تفرض انماط التفاعلات، وتوزيع القوى الذي يخدم مصالحها على حساب مصالح دول المنطقة ومصيرها المستقبلي.

استنتاجات: اهتمت اوروبا بوضعها الداخلي وبناء قدراتها ووحدتها طيلة نصف قرن، وهي على أعتاب اية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أصبح الوقت مناسبا لتهتم بمكانتها في العالم، واسترجاع دورها القيادي في إطار نظام دولي متعدد الاقطاب، وبالتالي فإن علاقاتها مع الجنوب المتوسطي اخذت بعدا محوريا في مشروع بناء أوروبا ورؤيتها المستقبلية لإعادة بناء النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، ضمن رؤية بعيدة وشاملة سمحت للأوربيين بوضع السياسات المناسبة لاحتواء أي تحولات في الجنوب،وتوجيهها وفق ما يخدم مصالح أوروبا.

وحددت الشراكة كإطار جديد للعلاقات الأورومتوسطية للتكيف مع تحولات عالم **ما بعد الحرب الباردة؛** ثلاث مجالات رئيسية تشمل الامن والتحول الديمقراطي،الاقتصاد والمالية، المجال الثقافي والاجتماعي، وفي صلب عمل الدوائر المتوسطية نجد تجندا اتجاه قضايا البيئة والتغيرات المناخية، الانتشار النووي والحد من التسلح، محاربة الإرهاب والتطرف، محاربة العنصرية وكراهية الأجانب،الجريمة العابرة للحدود بكل أشكالها، هذا إلى جانب التعاون الثنائي والجماعي المتعدد الأطراف لترقية الحريات وتحقيق التنمية والاستقرار، في إطار التساند التنموي والتضامن **الأورومتوسطي، حيث طورت الفواعل الأورومتوسطية نمطا من السياسات**، والآليات، والأدوات، التي تمزج دور الفواعل الغير رسمية كالمجتمع المدني، والمنظمات الغير حكومية، والمؤسسات العبر قومية، إلى جانب الدول؛ وفق مهام ومسؤوليات متجانسة ومتكاملة،تجمع أوجها من سياسات النظام الدولي السابق، وأنماطا من سياسات العالم **المستقبلي، المبني** ليس على تعدد الأقطاب فقط، ولكن تعدد الفواعل أيضا، **وبالرغم من اختلاف منطلقات** الرؤية، واختلاف المقاصد،كان هناك توافق مشترك حول المضامين والسبل الكفيلة بإعادة بناء النظام الدولي، استنادا إلى القوة المعيارية الأوروبية التي كانت الأساس في المنظور الأورومتوسطي.

اتضح في ظل التطورات التي عرفتها العلاقات **الأورومتوسطية** مدى تأثير بنية النظام الدولي الجديد على علاقات الطرفين في المتوسط، خاصة وأن المنظورات التي ارتكزت عليها القيادة الأمريكية العالمية أضرت بأصول وأعراف العلاقات الدولية عموما، والعلاقات بين الدول الأوروبية والدول العربية بالأخص، فالمنطقة العربية **والحضارة** الإسلامية كانتا موضوع اختبار المنظورات الأمريكية الساعية إلى أمركة العالم، عبر تفكيك وتفتيت **و إعادة بناء المنطقة العربية وتهديدا الإسلامية، بينما تحملت أوروبا التكاليف الاقتصادية والأمنية، وتبعات انتهاك الشرعية الدولية، وتجاوز المؤسسات الدولية، بشكل أضر بسمعة القوة المعيارية الأوروبية، ورهن تصدير قيمها، كما** عرض مناطق نفوذها، وعلاقاتها التاريخية لصالح نفوذ قوى بديلة، فكان المشروع الاورومتوسطي بمضامينه المعيارية مخرج استراتيجي للطرفين من المأزق الأزموي، ورؤية مستقبلية بديلة لنظام دولي تعددي.

سعت أوروبا من خلال شراكتها مع الجنوب إلى تشكيل خريطة جهوية يكون لها فيها ثقل مزدوج: اقتصادي استراتيجي، فحقق الاتحاد الأوروبي جزء كبير| من أهدافه بخصوص العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية مع دول المتوسط قبل الشراكة، وسعى إلى تعزيز مكتسباته من خلال الشراكة **الأورومتوسطية** باعتبار أنه رسخ مكانته كشريك تجاري رئيسي لمعظم الدول المتوسطية، و ترقية هذه المكانة التجارية لتدعيم نسبة حضوره في التجارة الدولية، ومهد لبناء دوره العالمي بترسيخ قوته المعيارية في الفضاء المتوسطي، لتكون محددا لمضامين الرؤية البديلة للنظام الدولي، بينما **نجد أن دول الضفة الجنوبية ظلت تبحث عن شراكة اقتصادية متوازنة، تمكنها من الحصول** على قدر أكبر من المساعدات والاستثمار، والإستفادة من نقل التقنية، وخبرات وتجارب المؤسسات الاقتصادية الأوروبية، للاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن الناحية السياسية كانت الشراكة الأو رومتوسطية بالنسبة للكثير من **الدول العربية بديلا لتوازن القوى** في النظام الدولي السابق، وبالتالي أصبحت أحد السبل التي يمكن من خلالها للدول العربية المشاركة في صنع قواعد التنظيم العامة، والمساهمة في ضبط التفاعلات الدولية.

في هذا السياق؛ وفي ظل القيادة الأمريكية تبين أن المؤسسات الدولية التي عمرت أكثر من غرضها الأصلي أصبحت تميل إلى التقادم من دون أي اتجاه فعلي لعملها، وهو الوضع الذي أصبح يتطلب مؤسسات جديدة، بقواعد عمل بديلة لتنظيم المجتمع الدولي، **والخروج من حالة فوضى القيادة الأمريكية، من خلال تعزيز الإطار** التنظيمي، وتحقيق تقارب القيم والمعايير **اللا**زمة للتوافق والإجماع العالمي، لجعل التغيير العالمي والتعاون الدولي ليس **ممكنا فقط بل ومرغوبا** أيضا، ومن هذا المنطلق برزت مطالب إعادة بناء النظام الدولي، بعد تنامي القضايا والتهديدات التي لم تقوى على معالجتها هياكل، وسياسات النظام الدولي الأحادي القطبية.

وتمثل مداخل المشروع الأورومتوسطي ومرتكزاته القيمية التعددية، ذات المضامين المعيارية الأوروبية رؤية بديلة لمأزق الأحادية القطبية الأمريكية، ذات المنظور القيمي الإمبراطوري، فمن خلال تطوير منهج الأقلمة على عدة مستويات أمنية، اقتصادية، وثقافية، وفق قيم مشتركة، ومعايير توافقية، ذات مقاصد وغايات تحويلية بناءة من الإقليمية إلى العالمية، يمكن للمتوسطيين تضمين مقاصدهم وغاياتهم كمرتكزات اساسية في مضامين هندسة نظام دولي متعدد الأقطاب والحضارات، والمساهمة في إعادة بناء النظام الدولي كفواعل شريكة، وليس كموضوع للنظام الدولي، وموضوع لمشاريع القوى الإمبراطورية **| العا ئدة، و مسرا ا التعديلية الإقليمية والدولية.**

وتبقى محاولة استكشاف الاتجاهات الرئيسية العالمية والإقليمية هي المحدد **لحدود الدور الأورومتوسطي، والموقع المستقبلي للعلاقات بين الضفتين من صنع القواعد العامة،** وضبط التفاعلات في النظام الدولي المستقبلي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الاتجاهات الكبرى للتفاعلات الإقليمية والعالمية في الإقليم الأورومتوسطي

يعرف الإقليم الأورومتوسطي وأقاليمه الفرعية تحولات عميقة، متزامنة مع المرحلة الفارقة التي يمر بها النظام الدولي، وهو ما يؤدي إلى تعقيد الارتباطات بين التفاعلات الإقليمية الأورومتوسطية والتفاعلات العالمية، بالرغم من الفوارق الجوهرية بين طبيعة الرهانات والتحديات التي يواجهها كل إقليم فرعي، ومكانة فواعله في النظام الدولي، فهناك تأثير متبادل بين العناصر الرئيسية التي تتحكم في تفاعلات كل إقليم والبيئة الإقليمية الأورومتوسطية من جهة، وبين دائرة هذه التفاعلات والعناصر الرئيسية التي تحرك بيئة التفاعلات الدولية من ناحية أخرى.

تتشكل اتجاهات العلاقات الأورومتوسطية في سياق دائرة الاضطراب العالمي، مع الفوضى الناتجة عن تفاقم الأزمات في الشرق الأوسط وأوروبا، وسأتطرق في هذا الفصل إلى أهم الاتجاهات السائدة داخل كل إقليم فرعي، وتشابك هذه الاتجاهات إقليميا وعالميا، حيث سأتناول في المبحث الأول الاتجاهات الرئيسية داخل كل إقليم فرعي في المتوسط، بينما ساتطرق في المبحث الثاني لإفرازات الازمة النظمية العالمية وانعكاساتها على الاتجاهات الأورومتوسطية، أما في المبحث الثالث فسأعرض الاتجاهات الكبرى للعلاقات الأورومتوسطية سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا.

المبحث الأول: الاتجاهات الكبرى في الإقليم الأورومتوسطي

تشهد الأقاليم الرئيسية بحوض المتوسط تحولات سياسية وأمنية واقتصادية مهمة في الوقت الراهن، إذ تزامنت الأزمة الاقتصادية في أوروبا؛ والتحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية، مع تطورات أمنية واجتماعية بالغة التعقيد في حوض المتوسط، في ظل استمرار الأزمة السورية، والليبية في منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: الاتجاهات المستقبلية لتحولات المغرب العربي

تأسس الاتحاد المغاربي بعد مسيرة طويلة من النضال المستمر، أكدت من خلاله الأجيال المغاربية على عمق الثوابت المشتر كة التي تجمع الشعوب المغاربية، وحجم الأهداف والتطلعات الوحدوية، حيث تزخر منطقة المغرب العربي بالكثير من المقومات الطبيعية والبشرية، المتكاملة بين الوحدات المغاربية كما توضحه الخريطة 1(3)، والتي يجمع كل المختصين بشأ على أ أفضل منطقة تتوافر فيها كل شروط ومقومات قيام تكامل واندماج بين أقطارها، وقد أهلها البعض لتكون منافسا نديا للاتحاد الأوروبي، غير أن مسارات ما بعد تأسيس الاتحاد كانت مختلفة عن هذه الطموحات، وتعقدت اتجاهاتها ا كثر في ظل التحولات الراهنة.

الخريطة (3)- خريطة المقومات الصناعية والطبيعية لدول المنطقة المغاربية

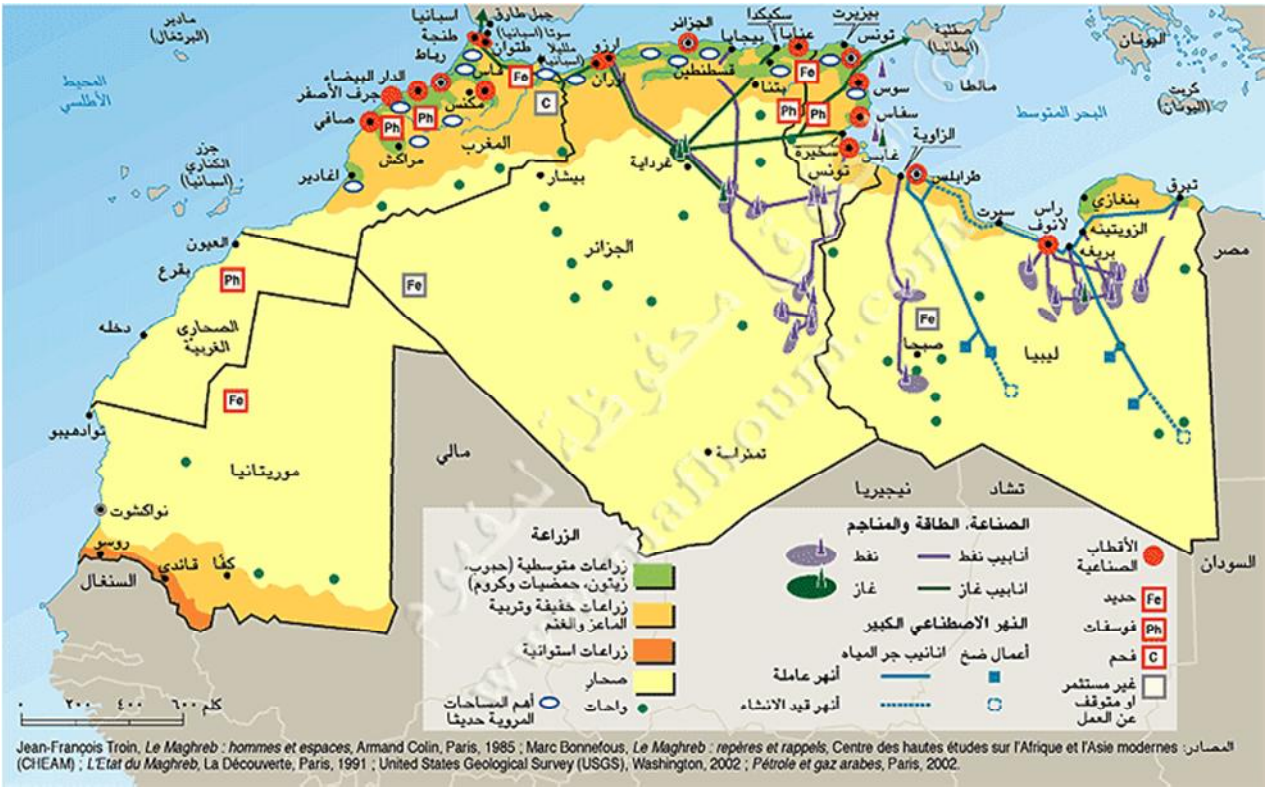

المصادر: Jean-François Troin, *Le Maghreb : hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marc Bonnefous, *Le Maghreb : repères et rappels*, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; *L'Etat du Maghreb*, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; *Pétrole et gaz arabes*, Paris, 2002.

أولا–السمات العامة للوضع المغاربي: تعاني المنطقة المغاربية من ثلاث معضلات مترابطة(اللا**تكامل، اللاثقة، وصراع الزعامة الإقليمية)**، وفي تفاصيل كل أزمة تصطف مصفوفة من التحديات التي باتت تعرقل تقدم المنطقة، وترهن كل السياسات والجهود الساعية لبلورة الاستجابة المشتركة، والحلول التعاونية اتجاه تلك التحديات.

أ–اللاتكامل: حقق المغاربة مكاسب مشجعة في الفترة الوجيزة التي تلت تأسيس الاتحاد المغاربي، **لكن التفاؤل بتحقيق الاندماج الشامل سرعان ما** أنه الخلافات البينية وجمد المشروع المغاربي العام 1994، وتبرز التقارير الاقتصادية الإقليمية والدولية **حجم خسائر اللاتكامل منذ تجميد هياكل الاتحاد، والمقدرة سنويا حسب بعض** التقارير بخسارة 1،5٪ من النمو و20 ألف وظيفة سنويا[1]، **كما أن التقارير الاقتصادية تؤكد** بأن نسبة التبادل التجاري المغاربي **هي الأضعف بين جل التكتلات الاقليمية إذ لا تتجاوز 3٪، بينما نجدها** نحو 30٪بين دول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، و20٪ **للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا**[2].

فزيادة على حجم الهوة عن باقي التجمعات؛ **فإن التبادل التجاري** المغاربي **يعرف اتجاها معاكسا للاتجاهات العالمية السائدة،** في ظل النتائج المخيبة لاتفاقيات تحرير التجارة العالمية، حيث **تسيطر التجمعات الإقليمية على 90٪ من التجارة العالمية، ما يبين حجم اتجاهات اللاتكامل** وانعكاساتها، في الوقت الذي تنحصر فيه مجالات التبادل **التجاري** خارج التكتلات الكبرى.

ب–اللاثقة: تعرف المنطقة المغاربية سباقا للتسلح خاصة بين الجزائر والمغرب، مثلما توضحه تقارير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ومثلما توضحه الرسوم البيانية4 **و5 فإن حجم الإنفاق العسكري الجزائري ارتفع من 8،64**مليار دولار في 2013الى10،65 مليار دولار في 2016حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا **بواقع 46٪** من مجمل واردات التسليح الإفريقية، وبواقع ثلاثة أضعاف من حجم التسلح المغربي الذي تراوح بين 3،57مليار دولار في 2013و3،29 مليار دولار في 2016[3].

يؤدي تصاعد حجم الإنفاق العسكري إلى استنزاف القدرات المالية للأطراف المغاربية، وتعميق مخاطر سباق التسلح وتبعاته الأمنية والاقتصادية والسياسية، وهذا ما يساهم في خلق مناخ عدائي متأزم تفقد فيه **الأطراف** المغاربية ثقتها في تبني **أية مشاريع تكاملية، أو التوافق حول المشكلات والقضايا السياسية، وصعوبة تقارب الرؤى** الأمنية المشتركة، ما يؤدي في النهاية إلى تضاعف اتجاهات اللاثقة، **وتنازع واختلاف الإرادات الوطنية.**

---

(1)-كريستين لاغارد، **التوقعات الاقتصادية المناطقية، آفاق الاقتصاد العالمي**، واشنطن: صندوق النقد الدولي، جويلية 2014، ص6.

(2)-الحسن عاشي، **الاندماج المغاربي في ضوء الربيع العربي**، مركز كارنيغي،9أوت2017على الموقع:

http://carnegie-mec.org/experts/585

(3) **World military spending was $1.69 trillion in 2016**,on 11Mai2017, AT : http://visuals.sipri.org

الشكل4-رسم بياني يوضح تطور حجم الإنفاق العسكري الجزائري(2008-2016)

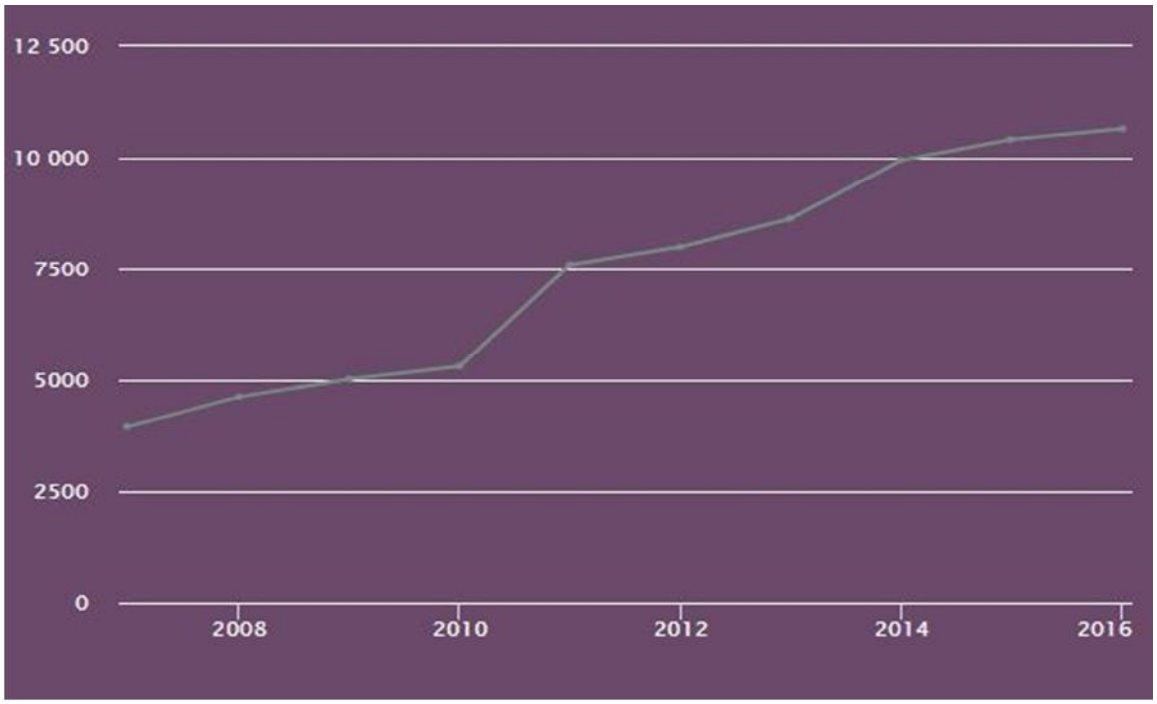

Source : **World military spending was $1.69 trillion in 2016**,AT : http://visuals.sipri.org

الشكل5-رسم بياني يوضح تطور حجم الإنفاق العسكري المغربي (2008-2016)

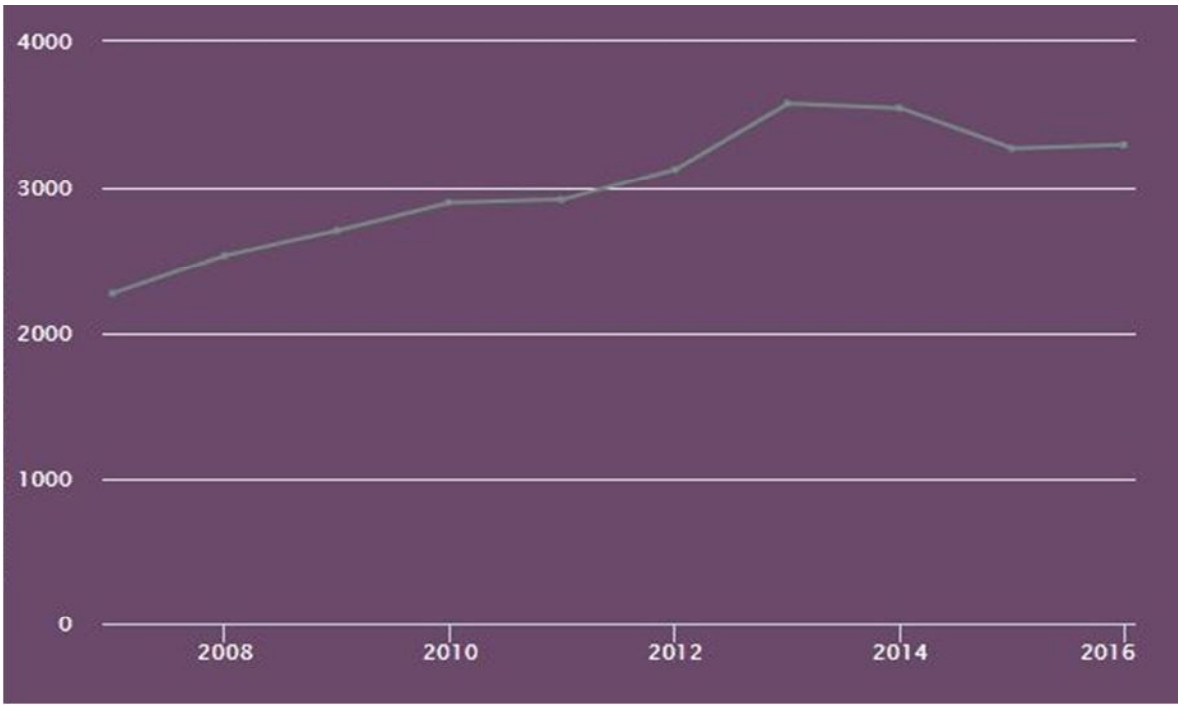

Source : **World military spending was $1.69 trillion in 2016**,AT : http://visuals.sipri.org

يؤشر حجم التسليح السنوي في البلدين على المعضلة الأمنية المغاربية التي ساهمت في استعصاء التكامل المغاربي، وعززت الاضطرابات الأمنية في المنطقة بعد الانتفاضات الشعبية بداية 2011 من مناخ العداء والشك المتبادل الذي يميز التفاعلات المغاربية البينية، وعكست مشاريع التسييج، وبناء الجدران البينية العازلة سمات هذا الوضع المغاربي المهزوز الثقة، وبالنظر إلى الترسبات التاريخية المثقلة بالاتهامات المتبادلة بين الجزائر والمغرب؛ فإن حالة الشك المتبادل أصبحت سمة ثابتة في علاقات البلدين،خاصة في ظل ترحيب المغرب باستقبال قاعدة الآفريكوم الأمريكية، كرد على خطوة الجزائر تأسيس جهاز تنسيق جيوش دول الساحل الإفريقي ورفضها انضمام المغرب.

ساهمت الأزمة الليبية بدورها في تنامي حالة اللاثقة منذ تردد الجزائر في الاعتراف بالمجلس الانتقالي، وتحفظها على طلب جامعة الدول العربية بمجلس الأمن الدولي بحماية المدنيين، واتهام الجزائر بالوقوف مع القذافي ضد شعبه،كما يسود الشك المتبادل بين الجزائر وتونس، بالرغم من العلاقات التاريخية المتينة بين الجارتين، ووقوف الجزائر إلى جانب جارها في تخطي مرحلتها الانتقالية، إلا أن الحديث عن استقبال الأخيرة لقاعدة طائرات بدون طيار أمريكية؛ عزز من هواجس الشك المتبادل، واعتبرت الجزائر ذلك تهديدا مباشرا لأمنها، إذ ترفض وجود قواعد أجنبية على أراضيها أو بالقرب من حدودها، كما ترفض دخول المال الأمني للشركات الخاصة، ومن جانبها انسحبت موريتانيا من تجمع قيادات أركان الجيوش الساحلية الذي تشرف عليه الجزائر، واتضحت نوايا ومقاصد الخطوة الموريتانية بتأسيسها لتجمع بديل، رأت فيه الجزائر دلالة أخرى على انخراط الجار الموريتاني في مسار استراتيجيات أمنية أجنبية مضادة للرؤية الجزائرية، لتكتمل بذلك دائرة الشك المتبادل من كل الجهات المغاربية.

ت–مأزق القائد الإقليمي: منذ استقلال الدول المغاربية تولد صراع الزعامات الإقليمية بين الجزائر، المغرب وليبيا، واستمر هذا الصراع حتى أصبح معضلة تعيق بناء أية رؤية استراتيجية مشتركة مغاربيا، في مقابل تبني مشاريع سواء إقليمية أو باستدعاء الحليف والشريك الخارجي على حساب مشروع الجار الإقليمي، ما جعل الوحدات المغاربية في كل مرة منقسمة بين محاور وتحالفات متنافرة، نتج عنها تنازع الإرادات المغاربية، ما مكن القوى الكبرى من استغلال الأطراف المغاربية للعب دور الحليف، والشريك المحوري في المنطقة على حساب الاندماج المغاربي.

ظلت العلاقات المغاربية ما بعد الاستقلال رهينة إفرازات هذه المعضلات الكبرى التي حكمت العلاقات الثنائية والجماعية للمغاربة، وهي المعضلات المؤثرة في تطور الاتجاهات الكبرى في المنطقة بشكل رئيسي، ولا يتعلق الأمر باتجاهات الأوضاع الراهنة فقط؛ بل تنصرف الافتراضات إلى احتمال تأثير ذلك على المسارات المستقبلية للعلاقات المغاربية البينية، والخارجية في إطار مشاريع الشراكات الإقليمية، وفي سياق تفاعلات النظام الدولي.

ثانيا–التحديات المستقبلية للعلاقات المغاربية: تواجه المنطقة المغاربية جماعيا وعلى مستوى كل قطر مجموعة مترابطة من التحديات، والتي تعد جزء رئيسيا من الاتجاهات الحالية والمستقبلية للمنطقة، ومثلما أثرت معظمها في المسارات السابقة للتفاعلات المغاربية؛ فإنها تظل تشكل الهاجس الا كبر في معادلة صنع المستقبل المغاربي.

يعد نزاع الصحراء الغربية العقبة الرئيسية في تغيير أنماط التفاعلات المغاربية، وتعرف هذه القضية تحولات مهمة بعد طلب المغرب طرد جبهة البوليساريو من الاتحاد الإفريقي كشرط لعودته، وتجدد النزاع مع الجزائر على المستوى الدبلوماسي، أقحم فيه كل طرف حلفاؤه، في وقت تنامت فيه الشبكات الإرهابية المسلحة وترابطت مع الشبكات الإجرامية، ما أدي إلى تجنيد واسع للشباب خاصة من تونس، ومع عودة المسلحين بانتهاء أزمات سوريا، ليبيا، العراق واليمن؛ تتجه المنطقة لأن تكون حاضنة جهادية لشبكات الإجرام والجماعات المسلحة، وما تنتجه من بؤر العنف والأجرام العابر للحدود، وتحفيز النزعات الانفصالية، وتتقاطع هذه التحديات في المنطقة المغاربية وجوارها مع حركة الهجرة الغير شرعية، وترسم المنطقة كمحطة عبور تحفز الشباب المحلي على الهجرة أيضا، وترتبط اتجاهات الهجرة المستقبلية بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والأزمات الأمنية، ولكنها تتشابك أيضا مع الجريمة المنظمة، وللتحديات البيئية والمناخية آثار بالغة في توسع حركة الهجرة كما وكيفا، فالتصحر والتغيرات المناخية، واللاجئين البيئيين، والجفاف، كلها عوامل تؤثر في اتجاهات النزوح المناطقي وتركز السكان في المدن، والنزوح من القطاعات الاقتصادية الزراعية والتقليدية، نحو قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات.

انعكست هذه التحديات على التفاعلات المغاربية بتضاعف حالة عدم اليقين المغاربي، والاتجاه نحو الانغلاق، والعزلة الداخلية(غلق الحدود، مراقبة مكثفة وفرض التأشيرة، مزيد من التحصين ببناء الجدران العازلة)، وتفضيل بناء نظم التعاون مع الأطراف الخارجية على حساب التوجه المغاربي، ويدلل على ذلك؛ استدعاء الطرف الثالث للشراكة(المغرب مع الخليج ودول غرب وشرق إفريقيا ومع أمريكا، والجزائر مع إيران، روسيا، الصين ومنطقة الساحل الإفريقي)، وتوجه تونس لطلب المساعدات الدولية لإنقاذ اقتصادها، وهذا ما يوفر قاعدة إضافية لتطور اتجاهات التنافس الأجنبي في المنطقة على حساب التكامل المغاربي، و تديد الأمن والثروات، خاصة الطاقة.

وتعد الطاقة من أهم العوامل المؤثرة في المسارات المغاربية المستقبلية، حيث اتجهت المغرب إلى الاستثمار في مشاريع عالمية للطاقات المتجددة، بعد أن لاحظت تأثيرات هذا العامل في صناعة الفارق الاستراتيجي الجزائري، وأثره على توجهات الفواعل الإقليمية والدولية، ويؤشر على ذلك تنامي الشراكات الأجنبية في المنطقة، في ظل منافسة مغاربية خاضعة لقاعدة تنازلات لتحصيل الاستثمارات الأجنبية، فمن المحتمل أن تتوجه الجزائر بقوة إلى

استغلال قطاع الطاقات المتجددة، لمنافسة الاستثمارات المغربية المطروحة على الدول الإفريقية،والتي أصبحت تشكل ديدا حقيقيا للنفوذ الجزائري، إذ تقدم المغرب نفسها كمنافس طاقوي ومورد بديل في شمال إفريقيا والساحل وشريك مستقبلي حيوي، غير متحفظ حول المبادئ والخصوصيات بالنسبة للأوروبيين والأمريكيين، ومن أبرز المشاريع التي أسست لتفاعلات العامل الطاقوي مغاربيا نجد مشروع ديزارتيك الألماني الذي حول إلى المغرب لانتاج الطاقة الشمسية، وتجميد مشروع أنبوب الغاز الإفريقي العابر للصحراء الجزائرية ومحاولات تحويله إلى غرب إفريقيا ثم المغرب باتجاه أوروبا، ما يجعل الطاقة عاملا حاسما في تحديد الاتجاهات المغاربية على المدى المتوسط.

يظهر من خلال هذه الاتجاهات سلبية عناصر صنع الفارق المغاربي، وقصور السياسات الوطنية في مواجهة التحديات المستقبلية، وهو ما يعني محدودية سياسات المواجهة المشتركة لهذه التحديات، ففي ظل عسر تفعيل الإندماج المغاربي ستتطور اتجاهات الشراكات الخارجية، وأمام وضع المأزق الأمني وانعدام الترتيبات الأمنية المشتركة لبناء الثقة المتبادلة، سيتطور صراع الزعامات واستراتيجية التوازن الإقليمي إلى امتدادات للمحاور والتحالفات الإقليمية والدولية، ما سيفقد ثقة صناع الإقليم في استمرار الدفاع عن هوية التكامل المغاربي.

المطلب الثاني:الاتجاهات الأساسية في المنطقة العربية

بالرغم من مكانة العالم العربي الهامشية ومحدودية دوره في السياسة الدولية حاليا، إلا أن الموقع الإستراتيجي والوزن الحضاري، والطاقوي، والتركيبة الشبابية الهائلة، تؤهله باستمرار ليكون أحد أهم الأقاليم تأثرا، وتأثيرا في التفاعلات العالمية، ما يعني أن معرفة الاتجاهات العربية الأساسية ذات دلالة لازمة في تحديد المستقبلات العالمية.

أولا–توصيف الأوضاع العربية الراهنة:أبانت الانتفاضات الشعبية الأخيرة عن هشاشة العقد الاجتماعي وانفراط عقد الأنظمة العربية، وتشظي الحركات الاجتماعية على أكثر من صعيد، بانكفائها على مكوناتها خلفياتها الضيقة(القبلية والطائفية)، مما زاد من استعصاء الاندماج الاجتماعي، بوجود 70 مجموعة عرقية في 19 دولة عدا دول القرن الإفريقي، بمعدل أربع مجموعات في كل دولة، وهناك دول عربية مكونة من أكثر من 12مجموعة، وأحسن الدول العربية تتكون من مجموعتين فأكثر[1].

وتقدم القراءات الراهنة لواقع المنطقة العربية سمات أزمات معقدة ومتلازمة، بداية من ارتداد مشاريع التحول الديمقراطي، حيث عادت النخب القديمة في تونس و انقلب الجيش على الرئيس المنتخب في مصر، واندلعت حرب

[1]- وليد عبد الحي، نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي، في:جدليات البناء الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، مجموعة باحثين ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص121.

أهلية في ليبيا واليمن، وظلت التحولات هامشية ومحدودة في بقية الدول، في وقت اشتد فيه صراع المنظومات المذهبية وأي اتجاه يسود المنطقة، بين ولاية الفقيه الشيعية التي تدعمها إيران والتيار السلفي بقيادة السعودية، والتيار الإخواني الذي تقوده قطر وتدعمه تركيا، وبدرجة أقل نجد صراع المنظومات الصوفية بين المغرب والجزائر، وسمحت ثورة الإعلام، والطفرة التي أحدثتها شبكات التواصل الاجتماعي، ببروز دور الفواعل اللادولاتية التي تجاوزت البنيات التقليدية، وحاجز الأطر النظامية المحتكرة لمل للتفاعلات الاجتماعية والسياسية، الرسمية.

تمر المنطقة بمرحلة اضطراب وهشاشة أمنية؛ نتيجة تعثر تسوية نزاعات ما بعد 2011، وتطور قدرات التنظيمات المسلحة، وعسكرة السياسات الإقليمية في ظل التدخلات الخارجية وسياسات الانتشار العسكري للقوى الكبرى في المنطقة[1]، فتحولت بذلك إلى فضاء حربي لصراعات متعددة، صراعات فوق قومية تمثلها التحالفات الدولية في العراق وسوريا واليمن، وديدات دولاتية للثروات المائية (إثيوبيا، تركيا، إسرائيل)، والطاقوية(إيران، إسرائيل وتركيا) والتنظيمات الإرهابية والشبكات الإجرامية التي تستهدف هذه الثروات الطاقوية في ليبيا والعراق وسوريا والجزائر، وبروز تأثير الشركات الأمنية الخاصة، المرتبطة بصراع التحالفات والشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة، حيث نتج عن هذه الوضعية ارتفاع ميزانيات التسليح في أكثر الدول العربية،كما ظهرت المجالات الهشة، والفجوات الأمنية التي تحولت إلى حواضن للجماعات المسلحة، وبروز الأقاليم الانفصالية مستغلة ضعف الدولة المركزية وتفكك الصف العربي.

كما تعاني جل الدول العربية من صدمات اقتصادية، بسبب انهيار اسعار الطاقة التي بلغت في 2016 مستويات مقاربة لتكلفة انتاجها تحت سقف 30دولار للبرميل،وبقيت بين50 و60 دولار بداية 2017،وتراجع القطاع السياحي والاستثمارات الأجنبية، هروبا من الصراعات الداخلية والتهديدات الإرهابية التي تعيشها المنطقة، يضاف هذا إلى ضعف عملية التصنيع والعجز الغذائي،إذ لم تتعدى مساهمة القطاع الزراعي3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العام 2014، في مقابل أعلى نسبة دعم غذائي بمتوسط إنفاق يبلغ5،8٪من الناتج المحلي سنويا[2].

يكشف الوضع الراهن للمنطقة العربية عن بيئة جيوسياسية غير مستقرة ، ولايقين عربي اتجاه مجمل التحولات، واتجاه ما يعد ثوابت عربية مشتركة، تتعلق بالأمن المشترك والتعاون السياسي اتجاه الأزمات الداخلية، والرؤية العربية الموحدة اتجاه القضايا المصيرية، وهو ما يحيلنا إلى تحديد أكثر العناصر تأثيرا في استكشاف مستقبلات المنطقة، ما بعد تحولات ما اصطلح عليه إعلاميا بالربيع العربي.

---

[1] اتجاهات التسلح والإنفاق العسكري في الشرق الأوسط عام 2017، ملحق مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 20، أفريل2017،ص ص7-9.

[2] Florence Gaub, Alexandra Laban (Editors), **Arab futures: Three scenarios for 2025** (Paris, European Union Institute for Security Studies, February 2015), p15.

ثانيا–العناصر الأساسية المؤثرة في المستقبلات العربية: يتبين من الاستقراء العام لواقع المنطقة؛ أن هناك عناصر رئيسية ستصنع الفارق في توجيه التحولات العربية المستقبلية، وستكون من الثوابت الكبرى مقارنة بعناصر أخرى محتملة، وتتمثل الثوابت في ملف الطاقة، ودور المؤسسة العسكرية، تبعات النمو السكاني المرتفع، بالإضافة إلى تعاظم اهمية المجتمع المدني مع تزايد تاثير الخطابات الدينية والإستقطاب الخارجي في ظل الصراع الهوياتي.

تمثل الطاقة الشريان الرئيسي لجل تحولات المنطقة العربية الداخلية، ومحددات السلوك الدولي اتجاهها، فبالرغم من التراجع المهول لأسعار النفط(من متوسط 105،9 دولار للبرميل في 2013 إلى 96،2 دولار في 2014، ثم انهارها في 2015 و2016) إلا أن المؤشرات ترجح بقوة استمرار التأثير العالمي للطاقة على المدى المتوسط على الأقل،إذ لايزال الطلب العالمي على الطاقة يتمثل في 32،6٪ من النفط، و 7،23٪ من الغاز الطبيعي، وعلى المستوى العربي في2015 بلغت الحصة العربية 55،4٪ من احتياطات النفط العالمية ما يمثل 713 مليار برميل، و30،4٪من الإنتاج، أما احتياطي الغاز فبلغ في 2015 مقدار54,4تريليون متر مكعب بنسبة 27،6٪ من الاحتياطي العالمي،وبحصة تسويق تبلغ 17٪[1] ، وتشير التوقعات إلى احتمالية ارتفاع الطلب العالمي ما بين 2012-2035بنسبة 41٪ للنفط،و50٪ على الغاز،و95٪من الطلب المتوقع سيكون خارج دول الأوبك[2].

عنصر الطاقة الطبيعية يقابله أيضا عنصر الطاقة البشرية، إذ بلغ تعداد السكان العربي378 مليون في 2014، بنسبة نمو2،2٪ سنويا،60٪ منهم يقطنون في المناطق الحضارية(النسبة العالمية تقدرب53٪)،تمثل الفئة الاقتصادية النشطة(15-65سنة) نسبة 65٪، لكن التعداد العمالي لا يتجاوز 124 مليون عامل ما نسبته 33٪، ومتوسط نسبة الأمية يصل 22،5٪، بينما تتفاوت نسب البطالة من دولة إلى أخرى،(الكويت1٪، و15٪في تونس)،و تمثل نسبة الشباب العاطلين عن العمل 44٪ من النسبة الكلية[3].

ما يؤكد في المحصلة النهائية؛ أن البطالة ستظل المصدر الرئيسي للتوترات الاجتماعية، والسياسية، في المنطقة العربية، فالشبكات الإجرامية والحركات الإرهابية ترى في ذلك خزان احتياطي لتجديد شبكاتها، وتتقاطع هذه التوجهات مع اتجاه صراع المنظومات المذهبية، التي تغذي خطابات التطرف والصراع المذهبي والطائفي بين الشباب، من خلال ما توفره اتجاهات الإعلام والشبكات الاجتماعية.

---

(1)- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، ابوظبي: الدائرة الفنية، 2016،ص ص141-151.

(2) –ibid, p13.

(3)- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2014**، ابوظبي: الدائرة الفنية،2015 ، ص ص45-55.

في هذا السياق، سيتعزز أكثر دور المؤسسة العسكرية في مكافحة الإرهاب، وستتعقد عملية الربط بين مكافحة الإرهاب والجريمة من جهة، ومواجهة خطابات التطرف المذهبية والمعارضة السياسية الإسلامية من جهة ثانية، باحتواء ذلك ضمن منظومة قانونية في إطار حماية السيادة الوطنية، تقدم مدخلا لاستمرار تدخل العسكري في الشأن السياسي، وسيظل من العسر بلورة منظومة جديدة للعلاقة بين المدنيين والعسكريين، وسيستمر العطب الرئيسي الذي ينتج حالات اللاستقرار، وارتدادات المشاريع الديمقراطية.

أمام قصور السياسات الوطنية، وانعدام الاستراتيجيات العربية المشتركة؛ سيستمر اعتماد الاستجابة الخارجية المبنية على أطروحة التهديد الأخضر القادم من الجنوب، وفي هذا السياق يمكن تمييز ثلاث اتجاهات غربية(السلام الديمقراطي الاسرائيلي، دمقرطة الجيوش الأمريكي، وآلية الإصلاح الأمني والسياسي الأوروبي)، تسعى ثلاثتها إلى فرض منظور خارجي لإعادة بناء العلاقات العسكرية المدنية، بفصل قوانين مكافحة الإرهاب عن السياسات التي تحكم علاقة السلطة بالمعارضة السياسية والدينية وخطابها، واستحداث تشريعات جديدة تسند مهام مكافحة الإرهاب للأجهزة الأمنية وأجهزة الاستخبارات بدلا من المؤسسات العسكرية.

المطلب الثالث:الاتجاهات الكبرى للاندماج الإقليمي الأوروبي في ظل التحديات الراهنة

تتزامن التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية مع التحديات الصعبة التي يواجهها مسار الاندماج الإقليمي الأوروبي، لتضيف تداعياتها المستمرة عنصرا رئيسيا للاتجاهات التي تتنازع مصير البناء الوحدوي للأوروبيين، في ظل عدم قدرهم على كبح تنامي محفزات التفكك، ومواجهة حالة اللايقين التي يعيشها هدا النموذج التاريخي.

أولا–التحديات الراهنة للاندماج الإقليمي الأوروبي:يواجه الاندماج الأوروبي منذ بداية هذه العشرية تحديات اقتصادية، سياسية، أمنية، واجتماعية صعبة، تشكل منعرجا حاسما لاختبار مدى قوة هذا النموذج الإقليمي.

أدى الركود الاقتصادي بداية 2008 في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى سلسلة من الهزات العنيفة، عززت من مخاوف تكرار الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 ، وتوقف بايار الوحدة الأوروبية بعد خفض التصنيف الائتماني لجل الاقتصاديات الأوروبية، وارتفاع مخاطر الاستثمار، وتراجع مناخ الأعمال، و ايار الكثير من المصارف، ما أدى إلى تدخل البنوك المركزية لضخ السيولة الكافية لإنقاذها، وارتفاع معدلات البطالة في منطقة اليورو، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وانخفاض نسبة النمو إلى أقل من الصفر منذ بداية الأزمة،ولم تسجل أي ارتفاع إلى غاية 2012 بنسبة1٪،1،1٪في2013 وبلغت في الربع الأول عام 2014 نسبة 0,3٪في

منطقة اليورو و0,5٪في دول الاتحاد[1] و كانت تشير اتجاهات الأزمة المالية الأوروبية إلى سيناريو تفكك منطقة اليورو بداية من 2013، وخروج أعضاءه هروبا من الكساد وأزمة العجز في مواجهة المديونية، وتعززت المخاوف أكثر بعد تجاوز ديون اليونان 142٪من الناتج المحلي الإجمالي، ومديدها بالانسحاب من منطقة اليورو[2]،كما أن أزمة الديون السيادية وصلت 90٪ إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي مابين2011و2012، ولأول مرة تخطت معظم الدول الأوروبية حدود 60٪ المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت،كما أن عجز الميزانية وصل إلى 4٪متجاوزا سقف 3٪ فيما يتعلق بنسبة الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي[3].

دفعت أزمة منطقة اليورو الدول الأعضاء الرئيسية لفرض حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وفرض برامج تقشف؛ خاصة في اليونان التي كانت على وشك الخروج من منطقة اليورو، فأدت هذه السياسات التي فرضتها الأزمة إلى تراجع النمو، وهروب الاستثمارات، وتراجع الدخل الفردي، وارتفاع معدلات البطالة، ومع أن الأزمات في المنطقة العربية أثرت ايجابيا من ناحية تراجع أسعار الطاقة التي تستوردها الدول الأوروبية، إلا أن أزمة اللاجئين دفعت معظم الدول الأوروبية إلى رفض تطبيق بنود اتفاقية دبلن، التي تقر بمعالجة القضية في الدولة الأولى المستقبلة، ومن ثمة إقرار حصص استقبال استنادا إلى الحجم السكاني وحجم الناتج المحلي ومعدل البطالة؛ فرفضت دول شرق ووسط أوروبا وبريطانيا تطبيق ذلك، ما خلق أزمات اجتماعية وأعباء أكبر للاقتصاديات الأوروبية، أعطت فرصا لصعود اليمين المتطرف وعودة التيار الشعبوي الرافض للوحدة الأوروبية، والسياسات التقشفية واستقبال اللاجئين، وكان هذا أحد أسباب انسحاب بريطانيا حتى تتجنب تكاليف تبعات الأزمة المستمرة، وتبعتها دعوات أحزاب يمينية في هولندا، فرنسا، النمسا، إلى إجراء استفتاء الانسحاب أيضا.

تعتبر الموجة الجديدة من التيارات القومية المتطرفة في أوروبا المعضلة الرئيسية التي تهدد النموذج الاوروبي، حيث صاحب صعود هذه التيارات جدل كبير، بين من يرون ذلك انعكاسا لقيم وثقافة أوروبية متأصلة داخل المجتمعات الأوروبية، و بين من يروا انعكاسا منطقيا للتطورات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، للتيارات القومية خارج دوائر الاندماج، طيلة مراحل التكامل الأوروبي، في حين يرى تيار آخر أن صعود هذه التيارات في هذا الظرف هو استجابة سياسية واجتماعية واقتصادية، للتحولات والظروف التي يشهدها الأوروبيون داخليا،إقليميا ودوليا.

---

[1]-صندوق النقد الدولي، **تقرير آفاق الاقتصاد العالمي**، واشنطن: جانفي 2013، ص2.

[2]- يوري دادوش،بينيت ستانسيل، **منطقة اليورو: لاعودة الى الوراء**، في الكتاب السنوي للمتوسط 2011، ص ص65-66

[3]تشينسيا الشيدي ودانييل غروس، **أزمة اليورو هل تقود إلى حوكمة أنجع وأقوى؟** في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2012، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 45-47

أثار صعود الأحزاب والحركات الأوروبية المتطرفة قلق الأوروبيين، ومخاوفهم من انعكاسات ذلك على ثلاث مستويات، باهيار نموذج القيم والمعايير الديمقراطية الأوروبية، وتفكك الاتحاد نتيجة الدعوة إلى الخروج من دوائر الاندماج الأوروبي، ومخاوف من تأثير صعود هذه الحركات على دوائر الشراكات الخارجية، من منطلق معدل القبول الآخر [1]، وتتلخص مضامين السياسات اليمينية المتطرفة سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، في الدعوة إلى القطرية ومعاداة أفكار التكامل،ورفض الاستمرار في دفع تكاليفه المتزايدة على حساب الاقتصاديات الوطنية،كما تسعى إلى فرض إجراءات حمائية لتقييد حرية التجارة والتنقل، ورفض سياسات الهجرة واللجوء، والعداء لكل ما هو وافد، بتحصين الهوية اتجاه الآخر الإسلامي، والتهويل من خطورة قيمه وثقافته، كما تدعو لمراجعة السياسات المتعددة الأطراف التي تركز على التضامن الجماعي بين الشعوب في تحقيق المصالح ومواجهة التحديات المشتركة[2].

يظهر من خلال ما تقدم أن الاتحاد الأوروبي يشهد نوعين من الأزمات؛ أزمات في الاندماج،تتعلق بعسر تطبيق سياسات الاندماج كالسياسة الأمنية والخارجية، والتصويت على الدستور الأوروبي، وإقرار برامج استقبال المهاجرين، والسياسات الاقتصادية وبرامج التقشف، والأزمات الأعمق تتعلق بأزمة الاندماج وهو الاعتراض على استمرار الوحدة الاقتصادية الأوروبية ورفضها، في ظل مطالب حزبية وجماهيرية شرعية، رافضة لشرعية استمرار هذه الكتلة، من منطلق التشكيك في جدوى منافع الاندماج العابر للحدود.

وعلى المستوى الخارجي يواجه الاتحاد الأوروبي تهديدات متجددة في جواره الجنوبي(المنطقة العربية) بعد الانتفاضات الشعبية، وجواره الشرقي(في ظل عودة روسيا لمجال نفوذها بإعادة ضم شبه جزيرة القرم)، وتحديات عبر أطلسية مع الحليف الأمريكي (بعد انتخاب دونالد ترامب ومعارضته لاتفاقية التجارة الحرة مع اوروبا، وتهديده بعدم تمويل الحلف الأطلسي)، وهذا ما يهدد انفراط عقد دوائر الاندماج الداخلية المتحدة المركز، وبالمثل احتمالية ارتداد ارتباطات حلقات الجوار والشراكة الخارجية للاتحاد، في مسار عكسي للبناء الإقليمي الأوروبي المتوسطي.

ثانيا–التوقعات الأساسية لمسار الاندماج الأوروبي: انطلاقا مما سبق؛ فإن التوقعات الرئيسية لمسار الاندماج الأوروبي ستكون مرتبطة بالعناصر الأساسية في تكون واستمرار الأزمات الداخلية والخارجية للإتحاد ومدى قدرة الفواعل الأوروبية الرئيسية على تجاوز معضلة انسحاب بريطانيا، وأزمة منطقة اليورو وآثار صعود التيارات المتطرفة.

---

[1] باسم راشد، هل تهدد التيارات القومية المتطرفة النموذج الأوروبي؟ السياسة الدولية، العدد206 مجلد51، أكتوبر2016، ص150.

[2] -أبو بكر الدسوقي، جدلية العلاقة بين الاسلاموفوبيا واليمين المتطرف، السياسة الدولية، العدد208 مجلد52، أفريل2017، ص84.

فحسب التقارير والمؤشرات الاقتصادية فإن أزمة منطقة اليورو ستستمر على المدى المتوسط، حيث تحتاج المنطقة إلى دعم أساسي من قبل الدول الأوروبية الكبرى، لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، وتجاوز حالة انكماش النمو.

وستستمر دول اليورو في فرض سياسات التقشف والإصلاح الاقتصادي للخروج من الأزمة، وبعد انتخاب ترامب ذو الاتجاه الشعبوي، ستتعزز اتجاهات صعود اليمين المتطرف والتيار الشعبوي في أوروبا، المشككة في جدوى منافع الاندماج عبر الحدود[1]، ومع حالة اللايقين التي تسود التحولات السياسية العربية يحتمل أن يستمر تدفق اللاجئين والمهاجرين على اوروبا، وستتضاعف صعوبات التكفل بهم في ظل تهديدات الانسحاب، والخطاب الشعبوي المعادي للأجانب،ما سيؤدي إلى صعود موجة متجددة من ظاهرة الاسلاموفوبيا ضد الجاليات المسلمة.

ومع تراجع النمو الديمغرافي في أوروبا،ستواجه اقتصادياتها الكبرى شبح الشيخوخة، ومن أجل ضخ دماء شبابية مؤهلة لإنعاشها؛ تؤكد التوقعات حاجة أوروبا 40 مليون عامل بحلول2030 إذا ما استمرت معدلات النمو على ما هي عليه[2]، والحديث عن الاحتياجات الأوروبية مستقبلا لا يقتصر على الموارد البشرية فقط، فهناك حتمية للإهتمام أكر بالاحتياجات الطاقوية، فشح الموارد وتناقصها، سيدفع الدول الأوروبية إلى تعزيز سياسات التنمية المستدامة، والبحث عن الشراكة في الطاقات المتجددة مع دول الجنوب.

أثارت تحولات المنطقة العربية وانعكاساتها الخارجية الكثير من التحديات للأوروبيين، لتأمين استمرار مصالحهم مستقبلا، والحفاظ على نموذج القوة المعيارية الأوروبية في نفس الوقت، بتعميق آليات وأدوات الإصلاح السياسي والمؤسسي والأمني، لإعادة بناء دولة الحكم الراشد، والتنمية المستدامة في الجنوب[3].

ويتوقع أن تستمر محاولات البناء الدستوري المؤسسي للاتحاد،وستتكرر محاولات إيجاد صيغة مناسبة لتجاوز الخلافات بين أنصار التوجه الفدرالي وأنصار التنسيق بين الحكومات بعد انسحاب بريطانيا، في مقابل تنامي مخاوف الدول الأوروبية الصغيرة من وقوعها تحت سيطرة الدول الأوروبية الكبيرة في حالة قيام وحدة أوروبية دستورية، وبالنظر إلى حاجة منطقة اليورو إلى دعم مالي، وفرض سياسات التقشف الاقتصادي والمالي للخروج من الأزمة، واستمرار السجال بين أنصار الاتجاه الفدرالي وأنصار الاتجاه البين حكومي، وحاجة أوروبا إلى استراتيجيات مستقبلية لتنويع الإيرادات الطاقوية والمعدنية؛ فإن هذه الاتجاهات ستعزز مستقبلا دور ألمانيا القيادي على أكثر من صعيد، واحتمال بروزها كقوة عالمية ليس اقتصادية فقط وإنما سياسية أيضا.

---

(1)- صندوق النقد الدولي، **تقرير آفاق الاقتصاد العالمي**، واشنطن:أكتوبر 2016، ص8.

(2) cécile jolly,**Méditerranée Scénarios et projections à 2030 , croissance**,**emploi**,**migrations**,**énergie**, **agriculture** INSTITUT DE PROSPECTIVE ECONOMIQUE DU MONDE MEDITERRANEEN, Paris,2011,P13.

(3) Nathalie Tocci, **State (un)Sustainability in the Southern Mediterranean and Scenarios to 2030: The EU's Response**, MEDPRO Policy Paper No. 1/August 2011, PP5-6.

تظهر التحديات والأزمات التي يشهدها الاتحاد الأوروبي؛ أن العناصر الرئيسية المؤثرة في التوجهات المستقبلية للاندماج الأوروبي تقع في قلب الشبكات، والمراكز الداخلية للبناء الإقليمي الأوروبي، ومختلف شبكاته ومؤسساته، بداية من المركز المؤسسي الرئيسي للاتحاد في ظل رفض الدستور الأوروبي، وتعطل البناء الأمني الإقليمي والسياسة الخارجية الموحدة، ومعارضة أية محاولة لتغيير موازين القوة، من قبل فرنسا سابقا، أو ألمانيا في الفترة الراهنة.

تتعرض منطقة اليورو لتمزق داخلي نتيجة إغراءات خارجية، ومصالح أحادية على حساب تقاسم أعباء الأزمة، وهذا ما يثير التساؤل بخصوص مصير المبادئ والقواعد التي يرتكز عليها تشكيل الدوائر الداخلية للإتحاد، ففي حالة دائرة شنغن مع أزمة اللاجئين يضاف إلى حالة الارتداد مأزق القوة المعيارية، والخطاب الثقافي التعددي في المحيط الخارجي مع صعود الشعبوية وتوجهات اليمين المتطرف، في نفس الوقت تمثل تلك العناصر اختبارا حقيقيا لمرتكزات البناء الأوروبي، ونموذجه القيمي والمعياري،ومدى قدرة الأوروبيين على تتويج الإقليمية المعيارية بانجازات ملموسة في المحيط الخارجي أولا، وتوظيف ذلك إعادة بناء النظام الدولي وقواعده ثانيا.

تشهد الفترة الراهنة وامتداداها على المدى المتوسط تحولات فارقة،نتيجة حالة اللايقين التي تعيشها المنطقة المغاربية، وثبات حالة اللاتكامل، أمام كل محفزات التطبيع التي رسمت اتجاه الشك المتبادل بدل الأمن التشاركي، وتشهد المنطقة العربية عسر عملية ال تحول ا لديمق اطي أمام ل تدهداء لا ندم لج اتمعي، وتفكك مكوناته الداخلية وانفراط العقد الاجتماعي واستمرار تأثير الفعل الخارجي ضمن سياقين: في إطار التحولات التي أحدثتها الحوارات الخارجية الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والحضارية ما بعد الحرب الباردة وجرى ترتيبها ضمن مسار الشراكة الأورومتوسطية والمؤسسات الدولية الأخرى، والسياق الثاني المتعلق بتأثير منظومات الصراع والقوة في العلاقات الدولية ونصيب الدول العربية من ذلك، بفعل ما تمتلكه وما تمثله، إلا اها تتشارك في إفرازات السياقين مع جوارها الإقليمي الأوروبي في حوض المتوسط، بفعل تشابك العناصر الأساسية المؤثرة في الاتجاهات الكبرى الإقليمية والدولية، وتعرض تلك العناصر لتداعيات الأزمة النظمية العالمية.

تثار الكثير من الأسئلة؛ بخصوص السياسات والاستراتيجيات التي ستتبناها الدول الأورومتوسطية لمواجهة هذه التحديات المعقدة، والأزمات المتلازمة، حول إمكانية نجاعة أي من هذه السياسات في ظل هذا المسار المتردد، وانتكاسة عدة مشاريع على عدة مستويات، أكدت قصور السياسات الوطنية، وفي نفس الوقت عسر تطبيق السياسات الإقليمية الأحادية الجانب، وهذا ما يدفعنا إلى استقراء وفحص التحديات والرهانات المشتركة التي تواجهها المنطقة المتوسطية، والاتجاهات المحتملة للعلاقات الأورومتوسطية.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النظمية العالمية على اتجاهات العلاقات الأورومتوسطية

تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة إلى اليوم مرحلة انتقالية من مراحل تطور النظام الدولي، وإن سادها اللحظة الأمريكية وتفردها بقيادة العالم كقوة وحيدة، إلا انها كانت فترة اللاستقرار وسادها خطاب الانتصار الغربي الليبرالي، وانتصار عصر الديمقراطية المطلق على ما عداه من المنظومات الحضارية، وأدت محاولات فرض هذا النموذج على بقية العالم بالقوة إلى إفلاس المنظومة القيمية الحاكمة، وانهيار نموذج القيادة الامريكية في ظل الفوضى واللانظام، وهشاشة المؤسسات الدولية، وتردي حالة الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: الأزمة النظمية العالمية

لم تكن الأحادية القطبية الأمريكية نظام دولي في حد ذاته، وإنما كانت حالة مؤقتة، وانتقالية، خلفت أزمة نظمية عالمية ، رصدا معظم الدراسات قيميا واقتصاديا وقياديا، ومن ثمة جاءت نتائجها تأكيدا لعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة الشؤون الدولية، وفشل محاولات فرض نموذجها على بقية العالم بالقوة، ما أدى إلى إفلاس المنظومة القيمية الحاكمة، وهشاشة المؤسسات الدولية، وتردي حالة الاقتصاد العالمي، وهذا ما كانت له انعكاسات سلبية على العلاقات الدولية، أبرزا الكثير من الأحداث التي أبانت عن معالم الأزمة النظمية العالمية، وإفرازاتها الخطيرة على الامن والسلم الدوليين، ففي ظل غياب توازن القوة انتهكت الولايات المتحدة قواعد النظام الدولي، ولم تكن هناك قدرة للقوى الكبرى أن تمنع ذلك، فقد كانت هي الأخرى مجبرة على مسايرة السلوك الأمريكي لنفس الغرض.

تعرضت قواعد القانون الدولي للانتهاكات، وازدواجية المعايير، والتأويل الأحادي الجانب من قبل الإدارة الأمريكية، وتم العدول عن الكثير من الأعراف والقواعد الدولية نتيجة التفرد في تفسير تلك القواعد، والمضي قدما في إقرار الكثير من القواعد الجديدة المنمطة طبقا للتصورات الأحادية الأمريكية، خصوصا تشريعات مكافحة الإرهاب[1]، ومثلت السياسات الإسرائيلية حالة استثنائية فوق القانون، والقواعد والمواثيق والأعراف، حتى أصبحت مع المنظومة القانونية وقواعد النظام الدولي استثناء عالمي، لا تعنيه قواعد و أدوات الردع، المقررة في المواثيق الدولية [2].

---

(1) - عبد السلام جمعة زاقود،**الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد،قراءة في حصيلة 1989–2011**،مصر:ب د ن ،2012،ص17.

(2) - وحيد عبد المجيد، **ماذا يبقى من قواعد النظام العالمي؟** السياسة الدولية، العدد 198، مجلد 49، أكتوبر2014، ص ص6-8.

وأصبح التعريف الجديد للسيادة التي تمارسها الدولة على مجالها الجغرافي، لا ينصرف إلى ما هو اعتراض على المصالح الأمريكية[1]، فقد تحول مجلس الأمن إلى أداة عسكرية قمعية في يد الولايات المتحدة الأمريكية وأتباعها، ضد كل المناوئين لسياستها، وبذلك انقلب العرف الدولي، فانتقلنا من عدم التدخل في شؤون الدول إلى حق التدخل الإنساني، ومن حق الشعوب إلى حقوق الإنسان والأفراد، ومن التقسيمات المناطقية الإقليمية إلى التقسيمات الثقافية والحضارية في ظل رواج اطروحات نهاية التاريخ وصدام الحضارات.

حدث تحول جذري وعلى نحو غير مسبوق في القانون الدولي، حيث أصبح مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة بمثابة أوصياء جدد على سيادات الدول، بعد أن حققت القوى الكبرى قدرا كبيرا من التوافق حول مبدأ حق التدخل الإنساني، الذي أدى إلى انتهاك صريح للسيادات، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة تحت طائلة الحق الذي يكفله القانون لقوى المجتمع الدولي، ممثلة في الأعضاء الخمسة لمس الأمن، وبدرجة أقل للقوى التي تسير في فلك رسالة القيم الأمريكية، وبذلك دخل النظام الدولي، الأمريكي القيادة، في ثلاث أزمات متزامنة:

أولا–أزمة القيادة: تجلت أزمة القيادة في النظام الدولي مع صعود أقطاب ومراكز قوى جديدة، وتراجع القوة الأمريكية، وعجزها عن السيطرة على التفاعلات الدولية. و إعادة تعريف أولوياتها، وغايتها، المتنصلة من أولويات السلام، والأمن الدوليين والتزام الشرعية الدولية[2]، بينما رفضت القوى الكبرى كروسيا والصين القيام بأي أدوار عالمية في النظام الدولي الأمريكي والتركيز على إعادة البناء الداخلي اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وتأمين الجوار الإقليمي لكل دولة، وافتقدت القوى العالمية الأخرى كالاتحاد الأوروبي وألمانيا واليابان إلى القوة السياسية والعسكرية للقيام بأدوار قيادية عالمية، وهو ما حال دون بروز تعددية قطبية فعلية، أو بروز قيادة دولية جديدة، فتوازن القوى الهش أدى إلى حالة فراغ قطبية في هرمية النظام الدولي، لم تتهيأ له أي قوة لملأه بالكامل.

ثانيا–أزمة هيكلية في بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي: فنهاية الهيمنة الأمريكية وبداية تقهقر القوة العظمى في العالم تزامنت مع الأزمة المالية العالمية بداية 2008، والتي أدت إلى مزيد من انتشار القوة، وتباطؤ قدرة المؤسسات الدولية على التكيف مع التغيرات والتحولات العالمية التي افرزها[3].

---

[1]- عبد السلام جمعة زاقود، مرجع سبق ذكره، ص ص34-35.

[2]- مالك عوني،**التحول الحرج**: جدوى التكامل الإقليمي في مواجهة أزمة القيادة العالمية، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية) العدد201، مجلد50، جويلية 2015، ص4.

[3]أيان بريمر، **عالم بلا قيادة**:كل امة لنفسها، الرابحون والخاسرون في عالم المجموعة الصفرية،ترجمة: فاطمة الذهبي، بيروت:دار الفرابي، 2013، ص114.

سمحت هذه التحولات ببروز نماذج تنموية واقتصادية خارج المنظومة الغربية، غيرت الخارطة الاقتصادية العالمية، وتحولت مراكز الثقل الاقتصادي نحو آسيا وأمريكا اللاتينية، و لم تؤثر هذه التحولات الاقتصادية على مركزية الاقتصاديات الغربية فقط بل ز عز ت س يطرا، وهددت نموذجها ببدائل مالية وتنموية وتمويلية للمؤسسات التي تسيطر عليها المنظومة الليبرالية الغربية، وبرزت دعوات لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

ثالثا–أزمة منظومة القيم الحاكمة للنظام : شهدت العلاقات الدولية في ظل القيادة الأمريكية صراعا بين المركزية الغربية بمضامينها القيمية والمعيارية المفلسة، في مقابل تعددية المنظورات الحضارية كمصدر للتغيير العالمي، فأطروحة فوكوياما التفاؤلية بانتصار القيم الغربية لم تتحقق، وأطروحة هنتجتون التشاؤمية استفزت جميع المراكز الحضارية لإعادة بعث تصوراها ومنظوراها للتغيير العالمي، دفاعا عن خصوصيا ا القومية، فأعادت بعث مسارات الإحياء الحضاري والتاريخي لكل قوة صاعدة، ضمن مشاريع توسعية جديدة فككت قيم التضامن والتوافق الدولي.

وبذلك أصبح العا لم يمر بلحظة إحياء قومي تبزغ فيها ظاهرة التأكيد على الذات والانتماء القومي الانعزالي، وتبني السياسات الحمائية والخطاب العدائي للآخر، في تأسيس وضع مناقض لما أرسته قواعد الاندماج والتضامن[1].

أدخلت هذه الأزمات النظمية المتزامنة النظام الدولي في دائرة مفرغة، ومرحلة انتقالية فوضوية، كان من أبرز سماتها:

-اضطراب وهشاشة النظام الدولي وتوجهه نحو التفكك، وعجزه قواه عن احتواء انتشار التهديدات المتعاظمة نتيجة تكاثر الأزمات واستعصاءها على الحل، خاصة أزمات أوروبا الاقتصادية بعد2008، وأزمات الشرق الأوسط بعد انتفاضات 2011وما أفرزته من حالة اللاستقرار، وعدم قدرة الفواعل الرئيسية على مواجهة تناسل الأخطار وترابط الشبكات الإجرامية العابرة، وقد لخص تقرير ميونيخ للأمن العالمي 2015حالة النظام الدولي بوصفه نظام متداع في طور الانهيار، وحراس عاجزون ومترددون اتجاه ذلك(COLLAPSING ORDER,RELUCTANT GUARDIANS)[2] ووصفه تقرير مركز إيساد العالمي(ESADE) للاقتصاد والجغرافيا السياسية على أنه نظام غير منظم، يتسم باللاثقة واللايقين،يعاني اضطرابا في هيكله، وارتباكا في أداءه، وسيولة في قمته، وعجزا عن احتواء التدهور الآخذ في الانتشار[3]،وهو ما يؤشر على تراجع أدوار القوى الكبرى وا نكفا ئها ع لى مشكلاا، ووصول النظام الدولي إلى حالة عدم القابلية للإدارة وفق المنظورات الأحادية السابقة.

-تنامي الاعتماد على تكتيكات قصيرة الأجل، والتحالفات المؤقتة وغياب استراتيجيات رئيسية مستقلة، فقد ظهرت مرونة كبيرة في سياسات الدول والقوى الكبرى بالأساس، يتفادى من خلالها كل طرف اتخاذ موقف استراتيجي مكلف اتجاه قضايا التحولات العالمية، وهذا ما ظهر اتجاه الأزمات التي يشهدها الشرق الأوسط.

---

(1) -هناء عبيد، إحياء قومي أم عولمة بقواعد جديدة؟ ،مجلة الديمقراطية،القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر، العدد66، أفريل 2017، ص ص6-7.

(2) THE Munich Security Report 2015,on 9august 2017,PP4-5.
https://www.google.dz/search?sclient=psyab&site=webhp&source=hp&btnG=Rechercher&q=Munich+Security+Report+2015+PDF

(3) وحيد عبد المجيد، توازن الضعف في النظام الدولي، السياسة الدولية، عدد 201 مجلد 50، جويلية 2015، ص6.

- الانكفاء الداخلي والتهرب من تقاسم المسؤوليات والأعباء اتجاه المشكلات العالمية، إذ لم تعد القوى المستقرة (الدول الكبرى) تمتلك القوة المصحوبة بالإرادة والقدرة على فرض وتنفيذ قواعد التنظيم الدولية وإدارة القضايا والمشكلات العالمية، كما أن القوى الجديدة ترفض دعوات الانخراط في إدارة الأجندة الدولية التي تحددها القوى المستقرة، وتتجه بدلا من ذلك إلى تطوير وتحديث قواتها وبنيانها الداخلية[1]، فهناك حالة ترقب متبادل بين القوى الرئيسية يراقب فيها كل طرف مؤشرات صعود وتدهور القطب الآخر، ومحاولة إغراقه في الأزمات والمشكلات التي يتدخل في إدارتها ليكون جزءا منها، حتى يظهر فشل المنظورات الإقصائية أو التعديلية التي يعتمدها.

- تنامي الاتجاه إلى التصرف المنفرد سواء في إطار القانون الدولي أو خارجه[2]، وهذا ما بدأته الإدارة الأمريكية بالتدخلات العسكرية ضد أنظمة تعتبرها معادية وداعمة للإرهاب(محور الشرAXIS OF EVIL) ومن دون موافقة المجتمع الدولي، وتجددت أشكال هذا التصرف المنفرد مع أزمات المنطقة العربية بدخول الجيش التركي إلى العراق وسوريا، ودخول قوات تابعة لإيران وحزب الله إلى جانب الوجود العسكري الروسي في سوريا، واستمرار إسرائيل في سياساتها خارج اطر قواعد القانون الدولي،وهناك أشكال للتصرف الاقتصادي المنفرد بفرض العقوبات الاقتصادية، وحظر نشاط الشركات وتنقل الأشخاص وتجميد الأرصدة مالية باسم المجتمع الدولي.

- تعدد التصورات والمنظورات الحضارية للتغيير العالمي، وانبعاث المشاريع الإمبراطورية،فكل قوة صاعدة أصبحت تستحضر مركزيتها الحضارية للعالم، وتصنف بقية الثقافات ضمن دوائر متدرجة، حسب مرتكزات مشروعها الجيوبوليتيكي لبناء قوة الدولة العالمية، انطلاقا من ذلك المركز بخلفياته التاريخية والحضارية، ومقاصده المستقبلية، مستهدفة بذلك تغيير الأوضاع القائمة، وهيكل العلاقات وميزان القوة السائد، على حساب بقية الوحدات.

نتج عن إفرازات هذه التأزمات النظمية بروز متغيرات جديدة على مستوى التفاعلات الدولية، وأنماطها السابقة، في ظل تعدد واستعصاء الفواعل في العلاقات الدولية[3]، وبروز متغيرات الخوف، والشك المتبادل واللاثقة [4].

-تراجع أهمية الردع، خاصة مع صعوبة مراقبة أو ردع الفواعل المسلحة العنيفة، إضافة إلى تنامي قوة الفواعل اللادولاتية كالشركات الأمنية الخاصة، التي تسعى إلى تعظيم مصالحها بكل الطرق حتى الغير مشروعة منها، على حساب القواعد القانونية، في وقت تتصاعد فيه مؤشرات عدم الثقة بين الدول، وتنهار التحالفات التقليدية نتيجة تضارب المصالح واختلاف المنظورات والرؤى المستقبلية، وتصاعد تأثير الهويات القومية الضيقة، ويبقى تأثير هذه الإفرازات متفاوت بين منطقة وأخرى، استنادا إلى درجة الارتباط بتفاعلات النظام الدولي.

---

(1) أيان بريمر، مرجع سبق ذكره، ص119.

(2) وحيد عبد المجيد،مرجع سبق ذكره، ص ص6-9.

(3) - تقرير اتجاهات التسلح والانفاق العسكري في الشرق الأوسط عام 2017، مرجع سبق ذكره، ص ص2-3.

(4) -محمد عباس ناجي، مؤشرات تصاعد عدم الثقة في العلاقات بين الدول، ملحق مجلة اتجاهات الأحداث، العدد20، أفريل2017،ص14.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة النظمية على العلاقات الأورومتوسطية

أثرت الأزمة النظمية العالمية على العلاقات بين الدول، خاصة العلاقات في حوض البحر الأبيض المتوسط، نتيجة الاثار السلبية التي افرزها، بعسكرة عمليات السلام، وصعود الهويات الفرعية، وعودة التيارات القومية والشعبوية، وحركة إعادة الإحياء الإمبراطوري، وإعادة استحضار الذاكرة التاريخية بشكل سلبي، ما وفر مقدمات جديدة لإعادة إنتاج أنماط الصراع والشك المتبادل في العلاقات بين الدول الأوروبية و مستعمرا السابقة جنوب المتوسط، وتجلت تأثيرات الأزمة النظمية على العلاقات الأورومتوسطية على أكثر من صعيد.

أولا–التأثيرات الأمنية والسياسية: أدت الأزمة النظمية في ظل القيادة الأمريكية خاصة فترة رئاسة جورج بوش وباراك أوباما إلى تنامي اتجاهات توسع حلف الناتو شرقا، وعسكرة أوروبا، وهدم مبادئ التوازن الاستراتيجي في العالم، والمغامرات العسكرية التي لم تسفر إلا عن تهديد الامن الإقليمي وتفكك دول المنطقة[1]، ولم تستطع الدول الأورومتوسطية بجنب هذه الإفرازات السياسية والامنية، وبجلت تداعياتها بشكل متفاوت بين ضفتي المتوسط، وعلى مستوى منظومة العلاقات المتعددة الأطراف وترتيبات الأمن وبناء السلام، وكان من مظاهرها:

أ –تمكين القوى الكبرى في المنطقة: إذ تعد منطقة الشرق الأوسط والفضاء المتوسطي من أكثر المناطق قابلية للتأثر بمتغيرات النظام الدولي، بحكم وفرة المقومات ومحدودية القدرات والتأثير[2]، وبذلك فهي تشكل عناصر أساسية للفضاء المنقسم واللامتجانس[3]، الذي سمح بانخراط القوى الكبرى والقوى الإقليمية وجعل منها فواعل مهتمة ومعنية بتفاعلات الفضاء المتوسطي[4]، ومكنت الأزمة النظمية هذه القوى من إعادة بعث مشاريعها، وبيا سا ا، بتأسيس محاور وتحالفات أعاقت تطور منظورات البناء المتوسطي، وحدت بشكل كبير من فاعلية الأنماط التعاونية والقيمية للعلاقات بين ضفتي المتوسط،كما أن عدم قدرة الولايات المتحدة على ضبط التفاعلات الدولية، وإفلاس قدرات الردع في المنظومة الدولية سمح لروسيا بالتمدد شرق أوروبا بضم جزيرة القرم والسيطرة على أوكرانيا، وضاعف ا لمن من راتبا ا المتعددة المستويات مع فواعل المنطقة، وأصبحت كل من تركيا وإيران فواعل مهمة في المتوسط، وبذلك تأسست مسارات سياسية وأمنية خارجية على حساب المسار الأورومتوسطي.

---

(1)- مصطفى عيد الصياد، الحلف الأطلسي والمتوسط بين بوتين وترامب، السياسة الدولية، العدد207، مجلد52، جانفي2017، ص128.

(2) نادية سعد الدين،الارتباك الاستراتيجي:اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشر ق الأوسط، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)،عدد203، مجلد 51، جانفي 2016،ص13

(3) YVES LACOSTE,**GOPOLITIQUE DE LA MEDITERRANE**,ED.ARMAN COLIN,PARIS,2006,PP24-30.

(4) محمد سي بشير،إشكالية الأمن والقوة: المبادرات الأمنية في غرب المتوسط، السياسة الدولية، عدد 206، مجلد51، أكتوبر2016، ص10.

ب–عسكرة المتوسط وعمليات السلام: دخل المتوسط مرحلة خطيرة من الصراع المتنامي المتعدد المستويات، ولم يقتصر الأمر على إظهار القوة وحماية المصالح فقط، بل أن استمرار حشد القوى من قبل الفواعل الكبرى ينذر بتحول المتوسط إلى فضاء للمواجهات العسكرية[1]، **مع تصاعد النزاع على ثروات الغاز شرق المتوسط، وامتداد أزمات ليبيا واليمن والعراق وسوريا**، وحشد كل طرف قواه العسكرية **لدعم الجماعات المسلحة الموالية، ما أدى** إلى **تشابك عسكرة عمليات السلام، وتضاعف الانتشار العسكري** في المتوسط **كما تبينه الخريطة1(3).**

ت–تفكيك محاور الأمن الإقليمي: في ظل الانسحاب الأمريكي النسبي من المشهد المتوسطي والانخراط القوي **للقوى الخارجية، أصبحت المبادرات الأمنية توضع وفق معادلة معروفة: القوة العالمية أو الإقليمية ندس وبقية الدول** تكون هي موضوعات منفذة وتابعة لهذه الهندسة، على حساب مركبات الأمن المتوسطية[2]، **وما صعب تفعيل مركبات الأمن المتوسطية هو الاستخدام الأمريكي للانقسامات** في العالم، **لتفكيك التحالفات والمحاور المناهضة للهيمنة الأمريكية**[3]، **فانعكس ذلك على جهود الدولي لمتوسطية لبناء الأمن والاستقرار، وسرا الجهوية والإقليمية المتعددة الأطراف، ما دفعها** إلى إعادة مراجعة مدركاها اتجاه الانخراط الاجنبي في المتوسط.

ث–معضلة الهجرة واللجوء إلى أوروبا: أدى فشل المجتمع الدولي في تحقيق السلام، **وحل الصراعات المستمرة** في الشرق **الأوسط** وشمال **إفريقيا**، إلى نزوح ملايين الفارين من الصراعات نحو أوروبا، ولا يعتبر العنف المسلح **السبب الأساسي** لهذه الحركة المتصاعدة؛ إذ تتشابك المشكلات البيئية والجفاف وغياب التنمية في خلق كم إضافي **من اللاجئين البيئيين، والفارين من الفقر وفشل مشاريع التنمية، ما يبين تعقيدات** الفشل الدولي في إدارة **وحل المشكلات،** التي خلقت معضلة **حقيقية لغمت مسارات التعاون الأورومتوسطي وبناء الأمن** المشترك.

ج–تغييب القضية الفلسطينية: تعد هذه القضية **من أبرز القطايا تأثرا بالأزمة النظمية،** حتى وإ **ن كان** المجتمع الدولي في تراجع مستمر بخصوص دعمه واعترافه بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، **ففي ظل تقاعد أجهزة هيئة الأمم المتحدة وعدم فعالية قرارا الصادرة؛** وجد الطرف الأوروبي نفسه مجبرا أيضا على مسايرة هذا التهميش **الممنهج للقضية الفلسطينية،** وأصبحت القضية الفلسطينية هامشية أكثر في ظل المشروع الأورومتوسطي **و في مقابل** الصمت الكلي اتجاه الممارسات **الإسرائيلية خارج أطر القانون** الدولي.

---

[1] أحمد طاهر، **دوافع الوجود الروسي ومحدداته في مياه المتوسط**، السياسة الدولية، العدد207، مجلد52، جانفي2017، ص132.

[2] -محمد سي بشير، مرجع سبق ذكره، ص ص10-18.

[3] مصطفى شفيق علام، **اختلال التوازن**: تأثير التحولات العالمية على إقليم الشرق الأوسط، اتجاهات الأحداث،العدد20، أفريل2017،ص91.

4- خريطة الانتشار العسكري للقوى الكبرى في المتوسط

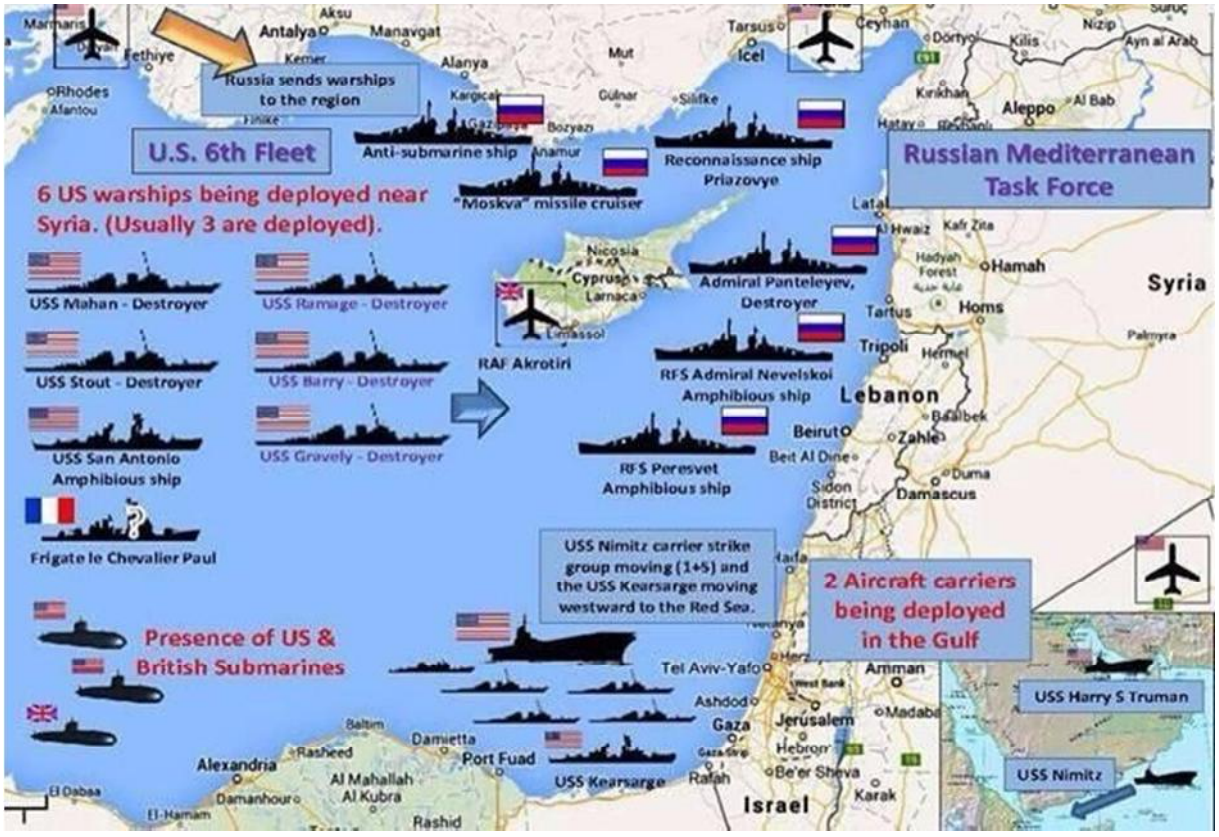

https://philebersole.wordpress.com/tag/tomahawk-missiles/

لقد ساهمت الإفرازات السياسية والأمنية للأزمة النظمية العالمية في عرقلة مسارات البناء السياسي والأمني للإقليم الأورومتوسطي، فعادت أوروبا للتركيز على أمنها الخاص، بتفعيل أطروحة التهديدات القادمة من الجنوب ومسؤولية أنظمته عن ذلك، بالرغم من ايار الأنظمة، وتفكك بعض الدول، عقب الانتفاضات الشعبية التي قادت المنطقة برمتها إلى حالة لاستقرار، و رادلا الخطيرة التي عقدت عملية السلام وبناء الأمن في الفضاء المتوسطي.

ثانيا–التأثيرات الاقتصادية: لم تقتصر إفرازات الأزمة النظمية على التأثيرات السياسية والأمنية فقط، فالاقتصاد نال نصيبا بالغا من تداعياتها، وظهر ذلك في السياسات الاقتصادية المتوسطية، والاتجاهات التكاملية الجديدة داخل كل إقليم، وأنماط التعاون الدولية الجديدة التي زاحمت الشراكة الأورومتوسطية.

أ–تصاعد الحمائية الاقتصادية: ساد الاعتقاد طوال العقود الماضية أن تحرير التجارة يعد مدخلا لزيادة مستوى الرفاهية في جميع البلدان التي تتبناها، نتيجة للتخصص وتقسيم العمل[1]، وساد هذا النموذج بين دول الاتحاد الأوروبي و حاولت نقله إلى فضاءات الجوار، ليسود علاقات الشراكة مع جيرانها، لكن نتائج الأزمة العالمية أظهرت مخاطر كبرى على الدول، نتيجة تطبيقات هذه الفلسفة، حيث اهارت الكثير من الاقتصاديات الأوروبية التي تحملت تبعات إفلاس الاقتصاديات الضعيفة ، كما تحملت تبعات ايار الاقتصاد الأمريكي، وتراجع تأثير المنظومة الاقتصادية الغربية عالميا، ما أدى إلى إفلاس المصانع والشركات الأوروبية، وفقدان الكثير من الوظائف، وارتفاع البطالة مع انخفاض النمو، ومعدل الدخل الفردي، فبرزت الاتجاهات المنادية بعكس مسارات ذلك النموذج، بتطبيق سياسات حمائية اقتصادية، كاستجابة لهذه الظروف التي تمر بها الاقتصاديات الأوروبية، وساهم صعود الحركات الشعبوية في تدعيم هذه الاتجاهات،لتكون المخرج القومي لأزمات التكامل، وهو ما انعكس على التكتل الأوروبي، ومشاريع الشراكات الخارجية.

ب–تصدع التنظيمات الإقليمية: ظل الاتحاد الأوروبي لعقود نموذجا لعلاقات التكامل الناجح، لكن الأزمة المالية العالمية منذ 2008 كانت بداية لهزات عنيفة داخلية وخارجية، تضاعفت مع أزمة منطقة اليورو، و ايار عدة اقتصاديات لم تستطع الاستجابة لسياسات التقشف المفروضة، ثم انسحاب بريطانيا، وتوالي دعوات اليمين لإجراء استفتاءات الخروج من دوائر الاندماج، بعد رفض سياسات الاستجابة للمهاجرين واللاجئين الفارين من أزمات الشرق الأوسط، وهي الأزمات التي فككت ما تبقى من النظام الإقليمي العربي، بتفجير مركزية المكونات القيمية العربية فيه، ولم تسلم ايضا التنظيمات الفرعية كمجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي المجمد اصلا.

[1]-مجدي صبحي، **الحمائية وتصاعد القومية الاقتصادية**، السياسة الدولية، العدد208، مجلد52، أفريل2017، ص7.

عانت أوروبا من تدفقات اللاجئين إليها خاصة عام 2015، مع وجود رفض سياسي وشعبي لتطبيق قرار حصص الاستقبال، ومعاستمرار أزمة منطقة اليورو وسياسات التقشف وانخفاض النمو تنامت الاتجاهات الرافضة والمشككة في التكتل الأوروبي[1]، وقد عبر البريطانيون عن رفضهم تحمل هذه التكاليف وتفضيل خيار الانسحاب (Brexit)[2]، ليظهر بذلك تأثير البعد الاقتصادي في تفكك التكتلات الإقليمية، فبالرغم من غياب علاقة التأثير المباشر بين الاتحاد الأوروبي والتنظيمات الإقليمية الأخرى-خاصة في الفضاء المتوسطي- إلا أن انسحاب بريطانيا وبوادر التفكك الأوروبي كانا بمثابة الأزمة الكاشفة للعوائق الاقتصادية في فشل التنظيمات الإقليمية[3].

على مستوى الضفة الجنوبية؛ استعصى تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية مع استمرار تعارض الإرادات العربية، وظل مستبعدا تماما حدوث تساند وتضامن اقتصادي بين الدول النفطية وبقية الدول العربية، لبناء تكامل إقليمي عربي، وحملت الأزمة النظمية وضعا أسوأ من ذي قبل، مع ايار السوق الطاقوية،وسعي كل دولة عربية إلى الحلول الانفرادية، ما جعل الحديث عن توظيف الثروة النفطية لصالح التكامل العربي ضربا من الخيال، وانعكست سياسة التحالفات الخارجية للعرب على التكتلات الجهوية كمجلس التعاون الخليجي، وبالتالي أصبحت التنظيمات الإقليمية العربية مفككة، ومن دون أية مضامين اقتصادية وأمنية ذات تأثير ايجابي.

ت–تراجع أهمية الشراكة أمام تأثيرات العولمة الجديدة: تأثرت العلاقات الأورومتوسطية بعودة القوى الكبرى والقوى الإقليمية الصاعدة إلى التنافس على مجالات النفوذ في المنطقة، حيث استغلت روسيا والصين تراجع الدور الأمريكي والانسحاب النسبي الذي تبنته إدارة الرئيس اوباما، فعملت روسيا على تطوير علاقاتها الاستراتيجية مع دول الضفة الجنوبية، والتوسع الاقتصادي على حساب الاتحاد الأوروبي، باستغلال أزمة منطقة اليورو لعرض الشراكة وعضوية الاتحاد الأورواسي على الأعضاء المحتملين من الاتحاد، للعودة إلى مجال النفوذ السوفياتي بقوة، وتقديم عولمة روسية ذات مضامين اقتصادية مختلفة عن أيديولوجية الكتلة الاشتراكية، وبدورها تعمل الصين على إعادة إحياء طريق الحرير القديم، ضمن مسار تنموي اقتصادي عملاق، بتوظيف الاستثمارات وتقديم القروض ومشاريع دعم التنمية، لحشد قوى الجنوب ضمن هذا المشروع، وبالتالي زاحمت هذه المشاريع الجديدة موقع الشراكة الأورومتوسطية وأهميتها في سلم أولويات دول الجنوب، وأعطت بدائل لبناء محاور وتحالفات جديدة وفق تطلعات مستقبلية، تعمل على تفكيك مسارات الشراكة وأنماط العلاقات الأورومتوسطية القائمة.

---

[1]-هايدي عصمت، مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة، السياسة الدولية، العدد206مجلد51، أكتوبر2016، ص117.

[2]-سلوى بن جديد، تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد206مجلد51،أكتوبر2016،ص110.

[3]-أبوبكر الدسوقي، المنظمات الإقليمية في مفترق الطرق، السياسة الدولية، العدد206، مجلد51، أكتوبر2016، ص104.

ساهمت الأزمة النظمية العالمية في تصدع التنظيمات الإقليمية، وبروز الاتجاهات المشككة في منافع التكتلات الإقليمية، ما دفع الدول الأورومتوسطية للبحث عن شراكات خارجية مع فواعل جديدة، على حساب الشراكة القائمة بين ضفتي المتوسط، خاصة مع تراجع الدعم الاقتصادي الأوروبي المقدم للضفة الجنوبية نتيجة التركيز على المشكلات الداخلية، ومعالجة مخلفات أزمة منطقة اليورو، ما مكن القوى الكبرى من العودة بقوة إلى التنافس الدولي في الفضاء المتوسطي، وبروز مشاريع العولمة الجديدة خاصة بالنسبة لروسيا والصين، وكذا تركيا وإيران.

ثالثا–التأثيرات الاجتماعية والثقافية: تأثرت المنطقة الأورومتوسطية بإفرازات المنظورات القيمية والمعيارية التي انتهجتها الإدارات الأمريكية، خاصة صدام ا لحرا ب وراية التاريخ، ومحاولة تجسيد هيمنة عالمية للنموذج الأمريكي، ما أدى إلى إفلاس القيم الحاكمة وانتهاك المعايير الشرعية، واستفزاز بقية المنظورات الحضارية، وانكفاء القوميا ت على خصوصيا تها الضيقة، واستحضار الذاكرة التاريخية السلبية في التفاعل مع الآخر.

أ–حركة الإحياء الإمبراطوري ومنظورات التغيير الحضارية: دفعت الأزمة النظمية القوى الكبرى والمتوسطة لاستغلال التراجع الأمريكي، واستثمار ما تمتلكه كل قوة من رصيد قيمي، واقتصادي، وثقل قيادي، وتدعيمه بطموحات توسعية جديدة يفعل من خلالها كل طرف عناصر قوته التاريخية، والحضارية، وبعيد استنهاض ارتباطاته لبناء مشروع تغيير حضاري جديد.

حيث تقدم روسيانفسها كمشروع حضاري مناهض للعولمة الغربية، بينما تعتبر الصين نفسها مركز الإشعاع الحضاري، ورسالتها هي أن تحرر بقية الدوائر، وتنصب نفسها الراعي الأول للعولمة[1]، وأصبحت تركيا التي أدارت توجها ا نحو الشرق تتطلع لإحياء مجالات النفوذ العثمانية، لتتوسط من جديد مركز القارة الكبرى افروأوراسيا.

في سياق هذه الحركة الاحيائية؛ تحاول كل قوة مسلحة بامجادها التاريخية ان تعيد استحضار ثقافتها وتصوراها الحضارية، ومحاولة تجسيد ذلك ضمن مشاريع ورؤى للتغيير العالمي، بحيث تتقاطع هذه المشاريع في الفضاء المتوسطي ليس كمجال نفوذ فقط؛ ولكن كنقطة ارتكاز لتحقيق مشاريع الامبراطورية الأوراسية، عا لم الصين القديم، الامبراطورية العثمانية، والإمبراطورية الفارسية.

ب–إفراغ التنظيمات الإقليمية من محتواها القيمي: نتج عن حركة الإحياء الإمبراطوري تفعيل كل قوة لعناصر ارتباطها الحضاري، والايديولوجي، والقيمي، داخل الفضاء الأورومتوسطي، ما أدى إلى صعود الهويات والقوميات

(1) -تامر بدوي، **العولمة الصينية**: ملامح خريطة استثمارات بكين عبر أقاليم العالم، اتجاهات الأحداث، العدد20،مارس-أفريل2017،ص54

الضيقة التي فجرت التجانس القيمي داخل التكتلات الإقليمية، ففي الجنوب (النظام الإقليمي العربي، والاتحاد المغاربي، ومجلس التعاون الخليجي) انهارت مراكز الحضارة العربية؛ الأموية في سوريا، ومركز الحضارة العباسية في العراق، وأفرغت هذه الأنظمة الإقليمية من محتواها القيمي، لصالح تمدد المشروع العثماني والفارسي، بينما نجد صعود الحركات الشعبوية في أوربا، ومطالبها الحمائية، والانسحاب من دوائر الاندماج الأوروبي، ما فتح المال لتمدد المشروع الأوراسي لروسيا، باستغلالها للقوميات، وإثارة الانتماء الديني لتفكيك الوحدة الأوروبية.

ت–صعود ظاهرة الاسلاموفوبيا: بالرغم من أن أطروحة الصدام الحضاري لم تتجسد فعليا إلا أن السياسات الأمريكية أحدثت أثرا بالغا في التفاعلات الدولية، ببروز خطوط التقسيم الحضارية خاصة اتجاه العالم الإسلامي، وكان للحرب العالمية على الإرهاب دورا كبيرا في نشر الكراهية، وتكوين الصور النمطية العنيفة عن الإسلام وأتباعه، وساهمت الحملات الإعلامية المغرضة المصاحبة للكثير من الأحداث في تجسيد خطوط التقسيم داخل الفضاء المتوسطي، وبالأخص داخل المجتمعات الأوروبية، بصعود ظاهرة العنصرية والكراهية اتجاه المسلمين، ما أثر على حوار الثقافات المتوسطية، ومبادئ التعايش والاندماج المجتمعي في الفضاء الاورومتوسطي.

ث–استحضار الذاكرة التاريخية السلبية: كان من المنطقي أن تقود حركة الإحياء الإمبراطوري، وصعود القوميات ودعوات الحمائية، إلى بروز موجات جديدة تستحضر الذاكرة التاريخية السلبية، وتعيد تمثيل التاريخ الاستعماري، والممارسات الشنيعة، وفتح كل السجلات التاريخية الإجرامية، وهو ما أدى إلى توليد مصفوفات متبادلة من الاتهامات المتجددة، واستشاطة العداوات التاريخية والدينية، لإسقاطها على واقع التفاعلات الحالية، وهذا ما أضاف استعصاءات جديدة لجهود البناء المتوسطي، وديد أنماط التعاون بين الضفتين.

ساهمت إفرازات الازمة النظمية في تعقيد الجدل الذي يحكم العلاقات الاوروبية بجيرانها خصوصا الدول العربية، فقد سقطت الفواعل الاوروبية مجددا في تناقضاتها؛ بين مطالبها الإصلاحية من جهة، ومواقفها المنافية لهذه المبادئ من الممارسات الإسرائيلية والامريكية في المنطقة، والتناقض بين خطاباتها القيمية والمعيارية ودفاعها عن حقوق الإنسان والحريات؛ و بين سياساتها اتجاه الازمات العربية وموجة اللاجئين وحركة الهجرة إلى أوروبا، في ظل انكفاءها عن الإيفاء بالقيم، والمعايير، التي تنادي بها، فعادت بذلك حالة الشك المتبادل، وعدم الثقة ، لتكون مقدمات جديدة لأنماط متجددة من التفاعلات الأورومتوسطية، مغايرة لما أسسته مسارات البناء السياسي والأمني للمتوسط منذ بداية مشروع برشلونة1995.

لقد شكلت تحولات الأزمة النظمية وإفرزا ها تحديات جديدة لواقع ومستقبل العلاقات الأورومتوسطية، وحملت عناصر البيئة الفوضوية في السياسة الدولية عناصر تفكيكية للمفاهيم والأسس التي صممتها فواعل بناء الإقليم المتوسطي، مؤسسيا وقيميا، على المستويات الثنائية و المتعددة الأطراف، وفي السياق العالمي.

حيث أثرت اتجاهات الصراع الحضاري في ظل الأزمة النظمية على أسس التعايش والتعدد، وبناء التفاهمات في إطار الحوار الثقافي المتوسطي، وتأثر هذا الإطار المتوسطي باستحضار إفرازات النمط الصدامي، ما أدى إلى تنامي اتجاهات تآكل القيم والمعايير الحاكمة للشراكة، كما تأثر التوجه المؤسسي لبناء الإقليم المتوسطي بالانتهاكات وازدواجية المعايير، وهو ما كان له انعكاسات سلبية على صورة القوة القيمية، والإقليمية الأورومتوسطية المعيارية، المتمسكة بالشرعية الدولية والمؤسسات، كما خلفت الأزمة الاقتصادية اتجاهات انعزالية وحمائية، بدأت تقلل من أهمية ومنافع الاندماج، وضاعفت من حجم الشك المتبادل، ما ساهم في تعزيز التنصل الدولاتي من المسؤوليات المشتركة اتجاه القضايا والمشكلات الكونية العابرة، وانعكس ذلك أيضا على الأجندات المتوسطية لمواجهة التحديات البيئية والتغيرات المناخية، والتنمية المتساندة لتحقيق التنمية المستدامة، وتجديد الموارد والطاقات، ما يعني أن اتجاهات العلاقات الأورومتوسطية ستكون محكومة أيضا بالتأثيرات المضاعفة للاتجاهات العالمية الكبرى.

المطلب الثالث:الاتجاهات العالمية الكبرى

تظهر الأزمة النظمية العالمية وما تتسم به العلاقات الدولية الراهنة؛ مضامين التحولات الفارقة بين نظامين مختلفين، نظام يالطي تتداعى أسسه ومؤسساته، وتنهار قواعده وأعرافه ومقدساته، ونظام دولي بديل لم تستقر بعد فواعله على الأسس والقواعد الجديدة، والقوالب المؤسسية المهندسة لأنماط العلاقات الجديدة، المعبرة عن موازين القو ة وتحولاتها الراهنة والمستقبلية، وتبرز السمات العامة لهذه التحولات عناصر الاتجاهات العالمية الكبرى للمستقبل.

أولا–تحولات العولمة ومستقبل الدولة القومية: لم يمس التأثير السلبي للعولمة جميع الدول في العا لم، فهناك دول حولت العولمة إلى فرص مكنتها من المنافسة على المستوى الدولي[1]، إلا أن هذا لا يخفي حقيقة المؤشرات التي تظهر تراجع دور ومكانة الدولة في مجمل التدفقات العالمية، حيث تتجه في العقود القادمة إلى أن تكون الرجل المريض، الذي يتم تصفيته، وتقاسم وظائفه، في إطار شراكات جديدة لتقاسم المهام، في المجال الاجتماعي مع مختلف التنظيمات الاجتماعية والمنظمات المدنية، وفي المجال الاقتصادي مع مختلف الشركات المتعددة الجنسيات والهيآت المالية العالمية، وفي الميدان السياسي مع مختلف المنظمات الدولية والغير حكومية، وفي المجال الثقافي مع مختلف الحركات والتنظيمات الثقافية، وفي المجال الأمني والعسكري مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

[1]-عبد الإله بلقزيز، **ثلاثة تهديدات**: تحديات بقاء الدولة في العالم العربي، اتجاهات الأحداث، العدد20،مارس-أفريل2017،ص69.

وتماشيا مع هذه التغيرات، فقد أصبح لزاما على الدولة في القرن الواحد والعشرين أن تتخلى عن بعض وظائفها لصالح منظمات أخرى فوق قومية، وبعضا من تلك الأدوار للشركات المتعددة الجنسيات، والحركات الاجتماعية النشطة، في المقابل، فان الأجندات الجديدة للأمن، والسياسات البيئية والتنموية، والأمن الإنساني، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ستفرض على الدولة أيضا تبني مجموعة من الوظائف، في إطار المسؤولية الجماعية والشراكات عبر قومية، وفي سياق حقوق عالمية مشروعة تأخذ بعد كوني، يتيح المساءلة الدولية عن انتهاكاتها، وعلى هذا الأساس فإن العالم يشهد تنامي مستمر لتعدد الفواعل، ولن تكون الدولة الفاعل الرئيسي مستقبلا.

ثانيا–تنامي الصراعات داخل الدول: أشار معهد السلام والاقتصاد في العدد الحادي عشر لمؤشر السلام العالمي الصادر في 2017 الى أن التكلفة الاقتصادية للعنف قدرت في 2016 بنحو14،3تريليون دولار، ما يعادل12،6٪ من الناتج الإجمالي العالمي،وتأتي سوريا الأولى بخسارة 67٪ من ناتجها المحلي الإجمالي[1].

في هذا السياق؛ نشهد تراجعا لمؤشرات الصراعات التقليدية بين الدول، فالاتجاهات العنيفة أصبحت داخل الدول، وتعتبر السلطة، الموارد، الهويات الفرعية، العناصر الرئيسية للصراعات الداخلية، نتيجة الصراع القبلي والمذهبي، وصراع الحركات الانفصالية، والصراعات المسلحة على السلطة وعلى الأقاليم الغنية بالموارد والثروات الطبيعية، وتزداد حدة هذه الصراعات في ظل استغلال الحركات الإرهابية وشبكات الإجرام هذه الصراعات لتكوين تحالفات، تغذيها أيضا الشركات الأمنية الخاصة، ما ينتج عنه تطور اتجاهات الأقاليم والإمارات الانفصالية داخل الدول، واستعصاء الفواعل المسلحة من غير الدول، كما هو الحال في ليبيا، اليمن، العراق، سوريا.

ثالثا–انتقال الصراعات من الأطراف إلى المراكز الحضارية:ركز تقرير مسح الصراعات المسلحة(survey armed conflict)الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية(iiss) ماي2017 على خريطة العنف في العالم[2]، حيث خلص من خلال إبرازه لمضامين التحول في هذه الخريطة، على أن الصراعات انتقلت من الأطراف إلى المراكز الحضارية، وبالأخص في الشرق الأوسط والمتوسط وإفريقيا، أين ينهار العقد الاجتماعي والسلطة القائمة.

ومن خلال هذا التقرير يتبين أن الأزمة النظمية العالمية تساهم في نمو اتجاهات عودة الصراعات المجمدة(frozen conflict) كالصراع العربي الإسرائيلي، والنزاعات في أوروبا الشرقية، والنزاعات التاريخية كالنزاع بين تركيا واليونان حول جزر بحر إيجة، وحول القضية القبرصية، ونزاع الصحراء الغربية، وهناك تعدد مستمر لأنماط هذه الصراعات،

---

(1) **Global peace index 2017 measuring peace in a complex world**, institute economice and peace, USA ,june 2017, pp3-12.

(2) **survey armed conflict reporte,**international institute for strategic studies, London, Mai 2017,pp76-82 .

لكن نمو تجارة ا يتضاعف اكثر في المراكز الحضارية التي استهدفتها اطروحات نهاية التاريخ وصدام الحضارات، وهو ما تبينه تبين الإحصائيات الواردة في الشكل 6، والشكل7.

الشكل6-شكل يبين تمركز ضحايا الصراعات المسلحة في2016

الشكل7-شكل يبين عدد اللاجئين في الدول المجاورة لمناطق الصراعات في 2016

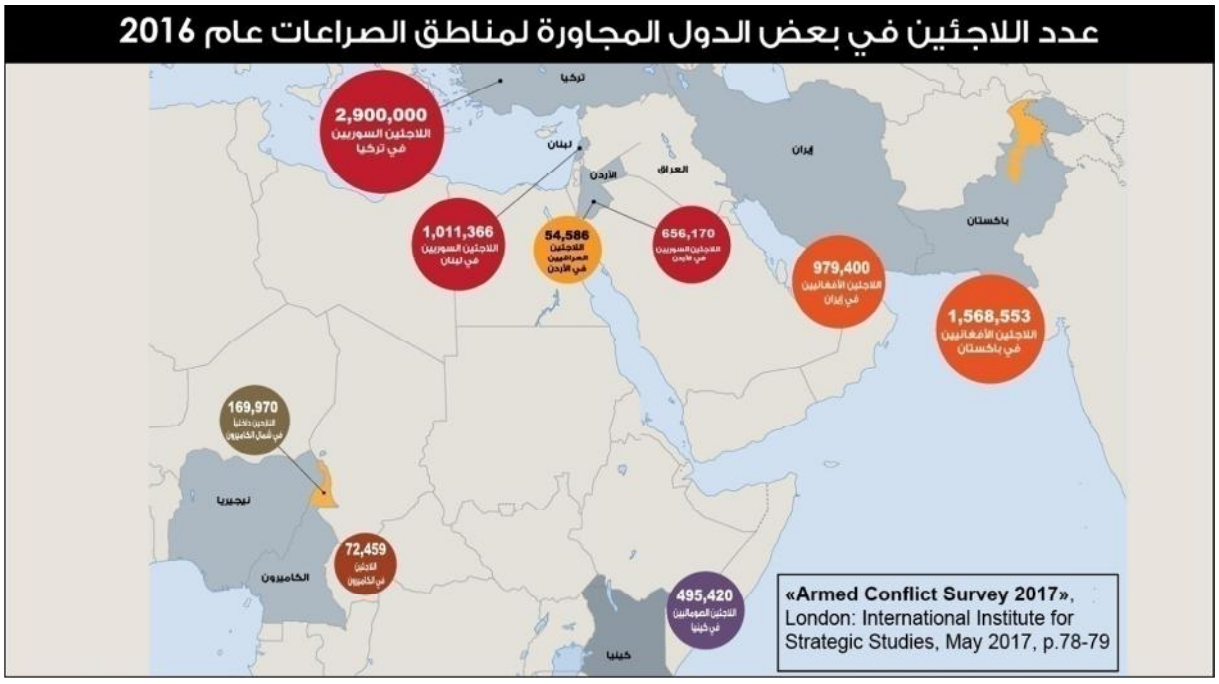

رابعا– انتشار القوة الاقتصادية وانتقال مركز الثقل من الغرب والشمال إلى الشرق والجنوب: تؤكد معظم الدراسات والتقارير الاقتصادية المختصة على أن العالم يشهد انتقالا لمركز الاقتصاد العالمي، في ظل استمرار النمو المرتفع للاقتصاديات الصاعدة، في مقابل تراجع النمو في الدول المتقدمة التي لم تتعافى من تبعات الأزمة المالية.

حيث ازدهرت الكثير من الاقتصاديات خارج المنظومة الليبرالية الغربية، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن القارة الآسيوية أصبحت تمثل 40٪ من الاقتصاد العالمي[1]، وهناك ثلاث اقتصاديات صاعدة تغير ميزان القوة الاقتصادية العالمية في آسيا، فالتوقعات تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في 2020 للصين15،211 إلى تريليون دولار، واليابان7،127تريليون والهند3،420تريليون دولار، خلف الاقتصاد الأمريكي توالیا، بينما يتوقع أن تتغير الخارطة الاقتصادية العالمية بحلول2030، وستصبح الصين الأولى ب31،809تريليون دولار، قبل الاقتصاد الأمريكي، ويتوقع أن يبلغ الناتج الإجمالي الياباني نحو 10،057تريليون، والهند6،799تريليون، وروسيا4،548تريليون، والبرازيل3،874تريليون دولار[2].

تؤثر التحولات الاقتصادية الحالية، والمتوقعة على مجمل القواعد العامة التي تحكم الاقتصاد العالمي، فتراجع قيمة الدولار وارتفاع الدين الفدرالي بنحو 75٪ من الناتج المحلي العام 2011[3]، أدى إلى تضاعف المطالب الدولية بوضع عملات احتياط بديلة للدولار الأمريكي، وعدم الاعتماد على الاستثمار في السندات الأمريكية، والتفكير في سياسات وآليات بديلة للمنظومة النقدية والمالية العالمية التي تديرها الولايات المتحدة الأمريكية.

من هذا المنطلق، سارعت الصين لتجد لها بديلا جديدا لاستثمار احتياطاتها النقدية الضخمة، بتأسيسها للبنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية، حيث وصل عدد الأعضاء المؤسسين الى 57 دولة منها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية، و14 دولة أوروبية، و21 دولة من بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[4].

---

[1]-صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي للاقتصادي العالمي: الحلول معا**، واشنطن: 2016، ص29.

[2] European Strategy and policy analysis system, **Global Trends to 2030: Can the EU meet the challenges ahead?**, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2015, P26.

[3]-أيان بريمر، مرجع سبق ذكره، ص142.

[4]-محمد عبد الله يونس، **صدام مرتقب..الجدل العالمي حول البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية**، حالة العالم، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، عدد16،أفريل2015، ص ص4-5.

وتكمن تأثيرات هذا الاتجاه على الخارطة الاقتصادية العالمية، في توفير الاستثمارات ورؤوس **الأموال، وكذا القروض للحكومات الأخرى من دون مشروطية سياسية واجتماعية، أو إصلاحات اقتصادية**، كتلك التي يفرضها صندوق النقد الدولي[1].

فالتحولات الاقتصادية المستقبلية لا تتمثل في انتقال وتغير المركز العالمية فقط، ولكن هناك اتجاهات قوية لتغيير القواعد المالية والاقتصادية العالمية، ونجاح نماذج تنموية مغايرة للنموذج الليبرالي، يطرح ذلك تعددية اقتصادية لفواعل جدد، وقواعد نقدية ومالية بديلة للاستثمار والقروض، ستساهم في تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد.

خامسا–التكتلات الإقليمية الجديدة: إلى **جانب اقتصاديات الدول الصاعدة؛ هناك اتجاهات بارزة لدور نماذج جديدة من الإقليمية** في تغيير الخارطة الاقتصادية العالمية، مع ظهور بوادر تفكك **الإقليميات التقليدية، وتراجع** مكاسب الاندماج عبر الحدود بين **الاقتصاديات الغربية، وهو ما سيؤدي** إلى **إعادة تشكيل عملية العولمة، وإضفاء** الصبغة الغير غربية على الاقتصاد العالمي، **مثلما تنبأ بذلك تقرير الاستخبارات الأمريكية 2020**، بظهور عالم **دافوس الاقتصادي**[2].

في هذا السياق؛ تبرز **نماذج إقليميات** عبر القارات، **وأكبر** مجموعتين اقتصاديتين تغيران الخارطة الاقتصادية **العالمية هما: منظمة** شنغهاي ومجموعة بريكس، فالأولى تمثل تحالف عالمي جديد في قلب **آسيا، يضم نصف سكان الكرة الأرضية، ونصف الاقتصاد العالمي، و40 مليون كلم مربع وأربع دول نووية، ودولتين على العتبة النووية**، بينما تتمثل المجموعة الثانية في تجمع بريكس الذي يضم روسيا،الصين، الهند، البرازيل،جنوب **إفريقيا).**

تتمثل القوة التغييرية والتعديلية لهذه **الإقليميات** الجديدة في سعيها لتغيير قواعد المنظومة النقدية العالمية، **لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول**الصاعدة والمتخلفة، وبغية تأسيس عالم متعدد الأقطاب، فهناك مرونة كبيرة في تشكيل هذه **الإقليميات العابرة**، الغير خاضعة للمبدأ الجغرافي، أو التماثل الثقافي والاجتماعي،أو **الانتماء** إلى **نموذج تنموي معين، وينبئ ذلك بتقسيم عالمي جديد، بعيدا عن الإقليمية الجغرافية أو الإقليمية الحضارية، وتجسيد** عالم المجموعات الاقتصادية **الإقليمية الجديدة.**

---

[1]- ماهر بن ابراهيم القصير، **المشروع الاوروآسياوي،من الإقليمية إلى الدولية، العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب**،القاهرة:دار الفكر العربي،2014 ، ص138.

[2] NATIONAL INTELLIGENCE COUNCILE(NIC)2004, **NATIONAL INTELLIGENCE COUNCIL'S 2020PROJECT: MAPPING THE GLOBALE FUTURE.**on 17 Mai2017,at HTT:// WWW.CIA.GOV/NIC_GLOBALTREND2020.HTML

تبين هذه الاتجاهات الاقتصادية أن العامل الاقتصادي سيكون المتغير الرئيسي في تحديد أنماط العلاقات وهرمية النظام الدولي، وأن مركزية القوة الاقتصادية ستكون لقوى الشرق تقودها الصين، وبروز دور اموعات الإقليمية الجديدة، والاهم من ذلك هو أننا نشهد اتجاهات تبلور نظم وقواعد اقتصادية، ومؤسسات عالمية بديلة، وميلاد تجمعات جديدة، مغايرة لنماذج الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة.

تظهر الاتجاهات العالمية الكبرى مؤشرات عديدة، اقتصادية، سياسية أمنية وثقافية، تعزز فرضية ميلاد نظام كوني، متعدد الثقافات والقيم، وتعمل الثورة التقنية والمعلوماتية، وطفرة الشبكات الإعلامية الجديدة، على تكريس نمط ثقافي يؤسس لتحولات كبرى، في الاقتصاد والسياسة، ويعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية من جديد، ضمن بنية تفاعلات عابرة للحدود، متجاوزة الأطر القومية التقليدية، وهناك ثمانية عناصر أساسية سيكون لها التأثير البالغ في صنع الفارق المستقبلي، وتتمثل في: لامركزية الحكم، اموعات الإقليمية الجديدة، الشبكات الحكومية، شبكات المجتمع المدني، الشركات المتعددة الجنسيات، الشركات الأمنية الخاصة، الطاقات المتجددة والأجندات البيئية، المخاطر اللاتماثلية الجديدة، حيث تعبر هذه العناصر التي ستصنع الفارق؛ عن الفواعل الجديدة في الشؤون العالمية؛ وملامح قواعد وأنماط التفاعلات المستقبلية.

من المحتمل أن يؤدي تنامي هذه الاتجاهات إلى صعوبة اتفاق القوى الكبرى على الحلول المناسبة للمشكلات والقضايا الخلافية، وعسر التفاهم حول القيم والمعايير القانونية العالمية، وهذا ما سيعمق من استعصاء مواجهة المشكلات والقضايا العالمية العابرة، وانعكاس ذلك على حدود التفاهمات والتوافقات الإقليمية، خاصة التأثيرات المحتملة لهذه الاتجاهات على العلاقات الأورومتوسطية، وركائز مشروع بناء الإقليم المتوسطي، ما يحتم على الفواعل الدولية والإقليمية بلورة مقاربات تشاركية وتعاونية جديدة، لمأسسة وتقنين أولوية الحلول الإقليمية في مواجهة إفرازات الاتجاهات العالمية.

المبحث الثالث: الاتجاهات الكبرى للعلاقات الأورومتوسطية

تتجه الفواعل الأورومتوسطية على المدى المتوسط إلى مراجعة، وتقييم، وإعادة تعديل السياسات والآليات التي ارتكز عليها المشروع الأورومتوسطي طيلة العقدين الماضيين، في ضوء الارتدادات، والانتكاسات التي عرفتها الاتجاهات السابقة؛ وبالنظر إلى التحديات التي سيواجهها الإقليم المتوسطي في المرحلة المقبلة، لذلك ستعرف العلاقات الأورومتوسطية تركيزا مؤسسيا مضاعفا لإعادة تشكيل المشهد المتوسطي، ومواجهة فوضى التحولات المتوسطية من جهة، ومن ناحية ثانية المشاركة في إعادة تشكيل النظام الدولي، ومواجهة إفرازات الاضطراب العالمي المؤثر على مستقبل العلاقات الأورومتوسطية، في ظل هذه المرحلة الانتقالية،والمستمرة على المدى المتوسط.

المطلب الأول:الاتجاهات السياسية والأمنية للعلاقات الأورومتوسطية

تتشكل اتجاهات العلاقات الأورومتوسطية في ظل تشابك دائرة الاضطراب العالمي، مع الفوضى الناتجة عن تفاقم الأزمات في الشرق الأوسط وأوروبا، وانطلاقا من المأزق الذي وقعت فيه الدول الأوروبية بعد الانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية، بين دعم مسارات الإصلاح الديمقراطي والإصلاح الأمني لبناء إقليمية معيارية في المتوسط وفقا لما تم انجازه من خلال المسارات السابقة، وبين خيارات إعادة تمكين الأنظمة السابقة وإعادة إنتاج أنماط العلاقات السابقة للحفاظ على المصالح الأوروبية، وتحقيق التعاون الأمني.

يبرز في هذا السياق تياران متناقضان يؤثران على اتجاهات إعادة تشكيل المشهد الإقليمي المتوسطي، فالتحولات السياسية في المنطقة العربية أدت إلى صعود التيارات الإسلاميةالتي تفضل أولوية التكامل البيني والعربي كقاعدة للشراكات الخارجية، وهي في الأساس تحمل رؤى ومبادئ ترى فيها الدول الأوروبية ديدا للقيم المدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان حسب تصورها، بينما أفرزت تبعات الأزمة المالية في أوروبا صعود اليمين المتطرف والحركات الشعبوية الرافضة للاندماج العبر قومي، ورؤيتها العنصرية اتجاه الإسلام والاندماج الاجتماعي التعددي في أوروبا، خاصة بعد خروج بريطانيا، وما يضاعف من صعوبات إعادة تشكيل المشهد المتوسطي هو تقاطع هذه التحديات مع مواجهة إفرازات الاضطراب العالمي الذي يميز الاتجاهات العالمية الكبرى.

يفضي تشابك الاتجاهات الأورومتوسطية مع الاتجاهات العالمية إلى رصد خمسة ثوابت كبرى، تحكم مجمل التفاعلات المستقبلية للفضاء المتوسطي، وتحدد طبيعة البناء السياسي والأمني للإقليم وهي :حركات الإسلام السياسي، هوية الدولة القومية، إصلاح القطاع الأمني، الحركات الشعبوية واليمين المتطرف، تفاقم الأزمات.

أولا–الحركات الإسلامية: تعتبر الظاهرة الدينية من بين أكثر الاتجاهات تأثيرا في مستقبل التفاعلات الدولية، فهناك موجة عالمية تشكل ميلادا جديدا للأديان، وفي وقت متزامن[1]، لكن أبعادها تختلف في الفضاء المتوسطي.

فبالرغم من شمولية الظاهرة، إلا أن الموقف الأوروبي يرى أن صعود الحركات الإسلامية إلى السلطة في البلدان العربية يؤثر سلبا على اتجاهات بناء الإقليم المتوسطي، والسياسات التكاملية سواء في الشمال أو في الجنوب، فحتى مع وصول حركة حماس الفلسطينية إلى السلطة بانتخابات ديمقراطية إلا انها اعتبرت في النهاية حركة راديكالية ضد بناء السلام، وتجدد مأزق الموقف الأوروبي الداعم للإصلاح الديمقراطي بعد انتفاضات الربيع العربي التي أفرزت حركات إسلامية انتخابية، وحركات إسلامية مسلحة، حيث يرى الأوروبيون في هذا الصعود الإسلامي تهديدا لأمنهم بعد معضلة القومية العربية سابقا،كونه يشكل حزاما دينيا يطوق أوروبا من المحيط إلى الخليج، فهذه الاسفنجة الطاقوية تحكم مجتمعاتها ظاهرة إسلامية جديدة. حيث الإسلام المتشدد في العربية السعودية، والإسلام الانتخابي ينتشر من المغرب إلى مصر، وتقوده تركيا على الجوار الأوروبي، بينما تنتشر التنظيمات الراديكالية المسلحة في العراق، وسوريا، واليمن وليبيا"[2].

ويتقاسم هنري كيسنجر مع الأوروبيين هواجس فوبيا الصعود الإسلامي، ومخاطر تمسك حركاته بنموذج الخلافة والدولة الإسلامية، بدء من رفض نموذج الدولة المدنية، والنظام الإقليمي، سواء العربي أو الشرق أوسطي أو الأورومتوسطي، وينصرف ذلك إلى رفض النظام الدولي الوستفالي، وبالتالي السعي إلى أسلمة النظام العالمي.

ثانيا–هوية الدولة القومية: يسود المنطقة الأورومتوسطية اتجاهات انفصالية رافضة لهوية ونموذج الدولة الموحدة، وتختلف أبعاد هذا الاتجاه، إذ نجد الموجة الإنفصالية في الشمال تسعى إلى تأسيس نموذج جديد للدولة المقسمة والنظام اللامركزي لتقاسم السلطات، بفعل التطور الذي تعرفه تلك الدول، بينما تقترن الحركات الانفصالية في الدول العربية بمشاريع دينية مذهبية، وأقليات تسعى إلى تأكيد هويتها الضيقة، متجاوزة السيادات الوطنية، وأغلبها مرتبط بالمشاريع الخارجية للمنطقة،كالمشروع الإيراني، والمشروع التركي، والمشاريع الغربية. فهذه الاتجاهات المذهبية والقبلية والعرقية، تبين عسر التكامل والإنسجام العربي، واستعصاء تماثله القيمي[3] ، وما سنشهده في المرحلة القادمة هو صراع البدائل، لنموذج دولة سايكس بيكو ونظام جامعة الدول العربية، وما ستسفر عنه نتائج العملية السياسية الجارية؛ حول مضامين دولة التعدد والاندماج في محيط متعدد.

---

(1) -Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, OP CIT, P38.
(2)- Florence Gaub, Alexandra Laban, OP CIT, p
(3) -Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, OP CIT, P3.

ثالثا–الإصلاح السياسي والأمني: يقتضي الإصلاح الأمني حسب الرؤية الأوروبية وضع منظومة تشريعية بديلة لإبعاد المؤسسة العسكرية عن المال السياسي، تسمح بإخراج المعارضة الإسلامية من دائرة قوانين مكافحة الإرهاب وإسناد مكافحته إلى أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية الأخرى، ويتم دمقرطة الجيوش في إطار الحوارات الأمنية المتوسطية المتعددة الأطراف لبناء الأمن المتوسطي المشترك.

ساهمت عديد العوامل في تعميق تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، كصراع الهويات الداخلية القبلية والمذهبية، وصعود الأحزاب الإسلامية إلى السلطة، وارتباطها بالمشاريع الإقليمية الخارجية، ما دفع المؤسسات العسكرية إلى الانخراط في العملية السياسية، حيث عملت بعضها على إدراج المعارضة الإسلامية في مسار مكافحة الإرهاب والشبكات الإجرامية، بعد انقلاب الجيش المصري على الرئيس محمد مرسي المحسوب على تيار الإخوان المسلمين، وتأثير الجنرال عمار رشيد في المرحلة الانتقالية في تونس بتمكينه رموز النظام السابق (قايد السبسي) على حساب حركة النهضة الإسلامية، وعودة الماريشال خليفة حفتر من منفاه لقيادة المرحلة الانتقالية في ليبيا، واستغلال مؤسسات أخرى قضية مكافحة الإرهاب للتضييق على المعارضة الإسلامية، ما ساهم في ارتداد المشروع الديمقراطي العربي، وعودة الأدوار المركزية للمؤسسات العسكرية والأمنية في سياسات الدول العربية.

رابعا– اليمين المتطرف: أصبحت الظاهرة الإسلامية أجندة ثابتة في البرامج السياسية لليمين المتطرف في أوروبا، وانتعش هذا الاتجاه أكثر مع ردود الفعل الاجتماعية والسياسية التي تلت سياسات التقشف للتعافي من الأزمة المالية، ثم خروج بريطانيا من الاتحاد ورفضها تقاسم أعباء التكفل بأزمة اللاجئين في أوروبا، حيث تقدم الحركات الشعبوية واليمين المتطرف خطابا عدائيا مناقضا للقيم المدنية والمبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان والاقليات التي ينادي بها الاوروبيون، وتستفز هذه الخطابات الجاليات المسلمة، وتدفع الحركات الإرهابية والمتطرفة إلى ممارسة العنف، كما حدث في اعتداءات شارلي ايبدو،وحوادث الدهس المتكررة في نيس،برلين، ولندن.

تسوق هذه الخطابات لسيناريوهات كتلك الموجودة في رواية ميشال ويلبيك(استسلام) التي تتحدث عن وصول فرنسي مسلم إلى السلطة في 2022[1]، كتحذير للفرنسيين ومن خلاله للأوروبيين من الاستسلام للظاهرة الإسلامية، وهو ما نجده أيضا في كتاب إيريك زامور (الانتحار الفرنسي)الداعي إلى طرد المسلمين ووقف دخولهم إلى أوروبا، لوقف التسونامي الإسلامي الذي يهدد فرنسا وأوروبا، ففي ظل هذا الاتجاه المناقض للنموذج الديمقراطي الذي تسوقه أوروبا، والرافض للاندماج والتعايش، سيكون الاتحاد الأوروبي مجبرا على تعديل مشروطيته الاصلاحية في علاقاته المستقبلية مع جيرانه، ومراجعة مضامين الآليات التي ستعتمد لبناء الإقليم المتوسطي.

[1] بشير البكر،**جريمة باريس**،يومية العربي الجديد، لندن: العدد 132، الأحد 11جانفي 2015 ، ص4.

خامسا–تفاقم الأزمات: أفضى تفاقم الأزمات الدولية المتعددة في العالم العربي وأوروبا إلى توسع دائرة التهديدات، حيث أصبحت دائرة العنف تتلامس بشكل كبير مع أحداث وقضايا العلاقات الأورومتوسطية، وظهرت الكثير من المناطق الهشة التي سيطرت عليها التنظيمات الإرهابية، خاصة المناطق الغنية بالموارد الطاقوية، وتحولت تلك المناطق إلى حاضنة لترابط شبكات العنف والإجرام المرتبطة بفواعل عبر قومية عابرة[1].

ظهرت الكثير من الفجوات الأمنية، والأزمات الاقتصادية، وتبعاتها السياسية التي أثرت على الخارطة الجيوسياسية للمصالح الأوربية، وأدت إلى انخراط دولي واسع في إدارة وتسوية هذه الأزمات، وتقديم الحلول والإشراف على عملية التحول، وإعادة الإعمار، فتفاقم هذه الأزمات المتزامن مع التحولات الصعبة التي تشهدها كلا الضفتين في المتوسط؛ أنتج اتجاها جديدا تقدمت فيه أدوار الفواعل اللادولاتية على حساب دول المنطقة، وأدوار القوى الصاعدة كروسيا، الصين، تركيا وإيران في المنطقة على حساب الأدوار الأورومتوسطية.

يقود الطرف الأوروبي رؤية إصلاحية بناءة من منظور قوته المعيارية، وممارسة نفوذه القيمي في الفضاء المتوسطي، وبالتالي فهو يعمل على بلورة آليات وسياسات متجددة، لإخضاع التحولات في جواره لعناصر القوة القيمية، والمعيارية، التي تحكم أنماط علاقاته الجوارية في إطار المشروع الأورومتوسطي،مما يجعل علاجات التشابك الأزموي خاضعة باستمرار لمحددات الرؤية الأوروبية المركزية اتجاه الجوار.

من هذا المنطلق؛ سيعمل الأوروبيون على هندسة مقاربات سياسية وأمنية جديدة لتفكيك الحزام الديني الذي تشكله الظاهرة الإسلامية، باعتبار انها تقع في قلب مكونات التهديد،حسب مدركات صانع القرار الاوروبي، وستهدف المقاربات المستقبلية إلى تمدين الحركات الإسلامية وتأهيلها القيمي، لكي تصبح فواعل صالحة للشراكات السياسية، ودفع الأنظمة العربية إلى تبني ما يسميه الأوروبيون بالإسلام الانتخابي، والعمل على حصر كل أشكال الظاهرة الإسلامية الأخرى في خانة الإرهاب والتطرف العنيف، لفصل الممارسات الدينية العنصرية لليمين المتطرف الأوروبي، والمحافظين الجدد في أمريكا، والصهيونية المتطرفة، خارج دائرة التطرف العنيف.

يتوقع أن تستمر الاتجاهات السياسية الأورومتوسطية مع الأنظمة التقليدية، أو أي أنظمة جديدة بما فيها حركات الإسلام الانتخابي، التي لا تعارض المصالح الأوروبية،وأنماط الإصلاح المفروضة، وسيكون التركيز الأوروبي في هذا الاتجاه على ثلاثة عناصر يعتبرها مفاتيح الإصلاح السياسي والأمني في المنطقة، وهي:

- تشجيع اللامركزية، كرافعة للحكم الصالح، والترسيخ الديمقراطي، ونقل التشريعات الأوروبية.

[1] THE Munich Security Report 2016, OP CIT , PP18-21.

-المجتمع المدني: الذي ينظر إليه كمدرسة لترقية الممارسات الديمقراطية والتعبير عن الحريات، والترويج للقيم السياسية، والاجتماعية، والثقافية العالمية، وتقديم أفراد مدربين، ومؤهلين، لممارسة الحكم والمسؤوليات.

-الشبكات الحكومية:تأكدت أهمية الاتجاه الشبكي الحكومي في العلاقات الأورمتوسطية بعد أن تفاقمت الأزمات؛ كالأزمة الأوكرانية والسورية، وأزمة الطاقة، وأزمة اللاجئين، والجيل الجديد من التنظيمات الإرهابية، وبروز فواعل دولية وإقليمية جديدة غيبت أي دور عربي أو أوروبي، ما دفع قادة أوروبا والعالم العربي إلى إعادة تفعيل الحوار العربي الأوروبي في 2012، وفي 2014 تم تأسيس لجنة سياسية وأمنية مشتركة، تعقد على مستوى السفراء في الاتحاد الأوروبي، ومندوبي جامعة الدول العربية،وتشكيل مجموعة العمل الخاصة بالتعاون الاستراتيجي للتجاوب مع القضايا والأزمات التي تواجه العرب وأوربا، وهذا ما يعطي الملامح الرئيسية للبراديغم الشبكي الأورومتوسطي في مواجهة أزمات وقضايا الإقليم إقليميا، بعيدا عن ثنائية القوة الحارسة والقوة المعيارية، وسيعمل هذا البراديغم مع بقية العناصر على تثبيت الاتجاهات السياسية والأمنية المشتركة للبناء الإقليمي المتوسطي.

يتضح أن الاتجاهات السياسية والأمنية ملازمة للاتجاهات الاقتصادية في المتوسط، فقد حاولت الدول المتوسطية الالتفاف على مشروطية الاتحاد الأوروبي، لإعادة ترتيب الأولويات المستعجلة وبحسب أوضاع وخصائص كل طرف و كانت معظم التفصيلات الجزئية لمسار العملية تصب في اتجاهات مزيد من التكتل الأوروبي اتجاه الجنوب، وخدمة مقاصده المستقبلية وتطويرها، وعلى العكس من ذلك كانت الاتجاهات في الجنوب توضح منحى التباعد، والتفكك، واختلاف الرؤى وتناقض السياسات ، لكن ضغط الاتجاهات العالمية خلق تحديات وتحديات مشتركة للطرفين،أفرزت اتجاهات إقتصادية ستعمل على تعديل أنماط العلاقات السابقة.

المطلب الثاني:الاتجاهات الاقتصادية للعلاقات الأورومتوسطية

تواجه الاقتصاديات الأورومتوسطية تحديات متزامنة، فأوروبا لم تتعافى من تبعات الركود الاقتصادي الذي أعقب الأزمة المالية، وتتضاعف المتاعب الأوروبية مع خروج بريطانيا وصعود الحركات الشعبوية المشككة في جدوى الاندماج الإقليمي، بينما تعاني بقية الاقتصاديات المتوسطية من تبعات الاعتماد على الموارد والطاقات الشحيحة الآيلة للنضوب، والغير مستقرة الاتجاهات، ففي ظل النزاعات المتشابكة يتعرض المستقبل الاقتصادي للدول الريعية لمخاطر معقدة،نتيجة تقلبات أسواق الطاقة المتأثرة بالصراعات السياسية والأمنية، وتتضاعف مخاطر الاقتصاديات الزراعية المعتمدة على المياه الشحيحة التي تعتبر المصدر الرئيسي للصراعات المستقبلية.

كما أن المبادلات التجارية بين الدول العربية خاصة والجنوب المتوسطي عامة هي الأضعف مقارنة ببقية الأقاليم، فحتى مع وجود مشاريع للتكامل وفتح الأسواق، وانجاز مناطق التجارة الحرة؛ فإن النتائج لازالت ضعيفة، وهناك عسر في تطبيع العلاقات الاقتصادية البينية التي تبقى صورة مطابقة لعسر بناء التفاهمات السياسية.

تتشابك التحديات الاقتصادية في المنطقة الأورومتوسطية بالرغم من الفوارق الجوهرية بين اقتصادياتها، إلا أن طبيعة المرحلة الانتقالية للنظام الدولي والمتغيرات التي افرزها، خلفت خمسة اتجاهات اقتصادية كبرى هي: انتشار القوة الاقتصادية، تحولات الطاقة، التنمية المستدامة، الاستثمار في البنية التحتية، مرونة تشكيل التجمعات الاقتصادية.

أولا–انتشار القوة الاقتصادية: تشير التقديرات الاقتصادية المتخصصة في رصد **الاتجاهات العظمى** إلى **انتشار وتحول القوة الاقتصادية من الغرب والشمال** إلى الشرق والجنوب، وتوقع ميلاد عالم ثلاثي **الأقطاب الاقتصادية أمريكي** صيني أوروبي بحلول 2030[1]، **مع تفوق متصاعد للاقتصاديات الآسيوية**، خاصة الصين التي يتوقع أن **تتجاوز الاقتصاد الأمريكي إذا ما استمرت معدلات النمو المرتفعة على ما هي عليه** إلى غاية2030.

أما في **الفضاء الأورومتوسطي؛فالتقديرات كما يبينها الجدول** تشير إلى تراجع مساهمة الاتحاد الأوروبي في الناتج العالمي، بالرغم من ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي، بالنظر إلى تفوق **الاقتصاديات الآسيوية وتقدمها القياسي المتوقع** في2030، في مقابل تراجع النمو الاقتصادي والنمو السكاني الأوروبي المتوقع في2030، **وسيكون للنمو** السكاني، والشراكات الخارجية، والاستثمارات، دور كبير في تمركز القوة الاقتصادية في المراكز الجديدة.

الجدول (4) - الاتجاهات الاقتصادية العالمية، توقعات 2030

الإقليم	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار(م.د)		نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج العالمي(٪)		نسبة متوسط النمو السنوي (٪)	متوسط النمو السكاني السنوي (٪)	متوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي(دولار)		الصادرات (م.د)	الواردات (م.د)
	2010	2030	2010	2030			2010	2030	2030	2030
جنوب المتوسط(*)	1610	3564	2,7	3,0	4,1	1,3	5741	9861	816	851
بقية العالم العربي	1349	3053	2,2	2,6	4,2	1,2	11192	19799	1213	1027
الاتحاد الأوروبي	17462	23695	28,8	20,2	1,5	0,2	34893	45529	5090	5808
آسيا	8840	34572	14,6	29,5	7,1	0,8	2855	9541	5807	4921
العالم	60556	117072	100	100	3,4	1,0	8591	14106		

Source :Rym Ayadi and Carlo Sessa, **Scenarios Assessment and Transitions towards a Sustainable Euro-Mediterranean in 2030**, Policy Paper No. 9 / July 2013,P2.

[1] European Strategy and policy analysis system, OP CIT, PP 23-27 .

(*)-المغرب،الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، إسرائيل، لبنان، الأردن، سوريا

في الضفة الأخرى؛ تشير التوقعات إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في دول جنوب المتوسط من 1610 مليار دولار العام 2010 إلى نحو 3564 مليار دولار العام 2030، ما يعني ارتفاع المساهمة في الإنتاج العالمي بنسبة 3%، مقارنة ب2,7 %في 2010، لكن رغم ذلك فإن النسبة الأكبر للتطور الاقتصادي ستشهدها آسيا وروسيا، والدول الصاعدة مثل جنوب إفريقيا، البرازيل، تركيا وإيران، و هذا ما سيحدث تحولات كبرى في خريطة الاقتصاد العالمي نظرا لانتشار القوة الاقتصادية خاصة في آسيا.

أما جنوب المتوسط فإن حصة الدول الأوروبية من الإنتاج العالمي سترتفع كما تبينه الأرقام في الجدول، وسينعكس ذلك على نصيب الدول المتوسطية من الاستثمارات والقروض المقدمة، لمحاصرة التوسع الاقتصادي الصيني، فالدول الأوروبية ستكون مجبرة على ترقية شراكتها مع الجنوب، فاتجاهات انتقال القوة الاقتصادية ستنعكس أيضا على المنطقة المتوسطية وتخومها إذا ما حدثت الإصلاحات المطلوبة.

ثانيا–تحولات الطاقة: تعتبر الطاقة عصب العلاقات الدولية، وفي الحالة العربية فإنها تعتبر اعظم جائزة مادية حسب وصف مايكل كلير بالنظر إلى حجم الاحتياطي العربي، وتقع الطاقة في قلب التحديات العالمية وتعد المتغير الرئيسي في معادلة الشراكة الأورومتوسطية، فدول شمال ّ إفريقيا تحوز على4.6٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم و4.7٪من احتياطي النفط،وتتركز بالأساس في (الجزائر ليبيا ومصر)،وتوفر هذه البلدان 22 ٪من الاحتياجات النفطية المتوسطية و35٪ من الاحتياجات الغازية[1]، أما الاكتشافات الغازية الهائلة شرق المتوسط في كل من مصر سوريا، لبنان، فلسطين فإن التقديرات الجيولوجية الأولية تشير إلى وجود 849 مليار متر مكعب في حقل ظهر المصري [2]، يضاف إلى ذلك احتياطات الغاز الصخري التي لم يبدأ استغلالها بعد، إذ تمتلك منها الجزائر أكبر احتياطي في المنطقة، هذا ما سيضاعف حصة مساهمة دول الجنوب في احتياجات الإقليم الأورومتوسطي من الطاقة، فبالإضافة إلى كل هذه الاحتياطات؛ تشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب على الطاقة في المتوسط بين30-60٪ بحلول عام 2030 [3].

يكتسي المتغير الطاقوي طابع استراتيجي في العلاقات الأورومتوسطية، فالأهمية الإستراتيجية للطاقة العربية من منظور أوروبي تعود لأسباب استراتيجية وسياسية، إذ تتمتع الفواعل العربية بمكانة الشريك الموثوق في تعاملاتها التجارية، على عكس الانجراحية التي يمثلها توريد الطاقة من روسيا، وما تفرضه من ضغوط على الأوروبيين.

غير أن تحولات الطاقة في المرحلة الراهنة أبانت عن تأثيرات معاكسة، فالتقنيات الغير تقليدية كعملية الحفر الأفقي، وعملية التكسير الهيدروليكي (Hydraulic fracturing process) لاستخراج الغاز الصخري shale Gas

(1) Houda Ben Jannet Allal, **Demain, la Méditerranée Scénarios et projections à 2030 , croissance, emploi, migrations, énergie, agriculture**, coordonné par, INSTITUT DE PROSPECTIVE ECONOMIQUE DU MONDE MEDITERRANEEN, Paris,2011, PP117-120.

(2)-صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2015**، أبو ظبي: الدائرة الفنية للصندوق، 2016، ص143.

(3) –Ibid, p120.

والنفط المحكم Tight oil ، أدت إلى تغيير جذري في خريطة الطاقة العالمية، وكانت معظم التقارير الدولية متقاربة بشان قراءها لحجم هذه التحولات[1]، والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط تحت تأثير ثورة المصادر غير تقليدية، وسيطرة التنظيمات الإرهابية على المناطق النفطية في ليبيا والعراق وسوريا، ما أدى إلى إغراق السوق وتراجع الطلب، فانهارت الأسعار بداية من منتصف 2014 بنحو 70%، وتراجعت الإيرادات النفطية العربية بواقع 315مليار دولار مع نهاية2015، ما يعني أن الحسابات الخارجية فقدت نحو 27%مقارنة بالناتج الإجمالي في 2013، و21 %من الأسهم المالية العامة مقارنة بنفس السنة[2].

وتشير التوقعات إلى انكماش النمو في الدول البترولية، وعجز في موازناتها العامة، ويتوقع أن تعالج بسياسات تقشفية، والاقتراض من المؤسسات الدولية، فالتحولات الطاقوية يمكن أن تكون مصدرا للتوترات الاجتماعية، وفقدان الثقل التفاوضي أمام ضغوط المؤسسات المقرضة، كما يمكن أن تكون مدخلا أيضا لاعتماد التنويع الاقتصادي والتوجه إلى الطاقات البديلة، في ظل حالة عدم اليقين التي تميز أسعار الطاقة، وحتى الدول الأوروبية وبالرغم من أن انخفاض أسعار الطاقة انعكس إيجابا على اقتصادياتها، إلا أنها تدرك حجم تحديات المستقبلية، وبالتالي تتشارك الرؤية المستقبلية مع دول الجنوب حول ضرورة الاتجاه نحو الطاقات المتجددة، والطاقات البديلة خدمة لأهداف التنمية المستدامة المتساندة، وتجنبا لمضاعفات التأثير للعامل الطاقوي التقليدي.

ثالثا–التنمية المستدامة: تتشابك العديد من العوامل المحلية، والإقليمية، والدولية، التي تساهم في تعظيم اتجاهات التنمية المستدامة، ولا تعتبر التحولات الطاقوية العامل الرئيسي في تعظيم هذا الاتجاه، إذ تعرف التغيرات المناخية ارتفاعا لدرجة حرارة الكوكب بين 2و4 درجة بحلول 2030، وتؤثر على الأمن الغذائي لـ1.4مليار فرد، و93٪ من مخصصات المياه الموجهة للزراعة والصناعة،والتأثير على حصة استهلاك المياه لما بين 1.9 و2.6 مليار فرد[3].

---

[1]- للإطلاع على هذه الأرقام والإحصاءات وتفاصيل أخرى حول تحولات فضاء الطاقة العالمي يمكن الرجوع الى المصادر التالية:

-(BP Statistical Review of World Energy 2016) تعده سنويا شركة بريتيش بتروليوم البريطانية. الرابط:
https://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/energy-economics/statistical-review-2016/bp-statistical-review-of-world-energy-2016-full-report.pdf

-(International Energy Outlook 2016)تعده سنويا وكالة الطاقة الأمريكية. الرابط:
http://www.eia.gov/outlooks/ieo/pdf/0484(2016).pdf

-إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة، الرابط: http://www.iea.org/statistics/

- Global Energy Statistical Yearbook 2016
تعده مؤسسة ENERDATA INFORMATION SERVICES السنغافورية. الرابط:
https://yearbook.enerdata.net/

-Energy statistical pocketbook 2016 يعده سنويا الاتحاد الأوروبي على الرباط:
http://bookshop.europa.eu/en/eu-reference-scenario-2016-pbMJ0115793/;pgid=GSPefJMEtXBSR0dT6jbGakZD0000oQkartrL;sid=VJ6E7AYzA-aE6FHZOfUaS2QWGf2angHgUk0=?CatalogCategoryID=ydeep2IxOn0AAAEnSEMt7nca

[2]صندوق النقد الدولي، **التقرير الاقتصادي السنوي2016، إيجاد الحلول معا**، واشنطن: أكتوبر 2016، ص26.

(3) European Strategy and policy analysis system, OP CIT, P 37.

كما تؤثر التغيرات المناخية في السلم والأمن وقضايا الهجرة والإرهاب[1]، **ومن الناحية الاقتصادية تقدر خسائر** التغيرات المناخية بين -0.25٪ إلى -1.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي[2]، **وهذا ما يدفع دول المنطقة** إلى تبني **منظورات التكامل** الأخضر، والرأسمالية الخضراء لتأسيس عصر ما بعد الطاقات الأحفورية بحول عام 2030[3].

تتصاعد في المنطقة المتوسطية اتجاهات شح المياه وتراجع المحاصيل في ظل التصحر والجفاف، **وتراجع مردود الثروة** السمكية، وتأثر القطاع السياحي بدرجة كبيرة، و **تحتاج المنطقة** إلى **منظور متكامل للتنمية المستدامة بين قطاعات الطاقة، البيئة، الصيد البحري، الزراعة** والتنمية الريفية، وقطاع السياحة، حتى يكون اتجاه التنمية **المستدامة سيناريو للتكامل المستقبلي بدلا من تشابك مشكلات** التغيرات المناخية، واللاجئين البيئيين، والنزاعات الأكيدة حول المياه، والثروات الآيلة للنضوب، **و تطور تجاهلا لتشكل السيناريو الكارثي بتفكيك المنطقة أكثر مما هي عليه.**

رابعا–الاستثمار في البنية التحتية: يشكل تخلف البنية التحتية وضعفها في دول جنوب المتوسط أحد أهم معوقات نجاح الشراكات والسياسات التكاملية، وعسر انتشار القوة الاقتصادية في المنطقة، **فضعف تشريعات العقار الاستثماري، وتدهور شبكات النقل بأنواعها، وضعف قدرة استيعاب البنية التحتية للمطارات والموانئ** وبيروقراطية **الإجراءات** الجمركية، تقف حائلا أمام انتقال كل أشكال الاستثمار الأجنبي من رؤوس أموال، تقنيات، مشاريع **إنتاج** وتركيب، وعمالة ماهرة، في ظل مناخ أعمال سيء لا يحفز على توطين الإستثمارات الطويلة **الأجل.**

وتشير التقديرات إلى **أن حصة الجزائر من شبكات** الطرق غير المعبدة من شأنه أن يزيد من الاستثمار المتوسطي نحو 22٪، **واستكمال خطوط السكك الحديدية سيرفع** الاستثمارات بحوالي 30٪،**بينما يمكن لمصر** في حال **انجاز شبكات النقل المطلوبة أن ترفع حصتها من الاستثمارات المتوسطية** بنسبة حوالي 20٪، **على هذا الأساس تحتاج معظم الدول المتوسطية** إلى تخصيص 2٪ من إجمالي **الناتج المحلي سنويا لتطوير البنية التحتية لاستيعاب الاستثمارات اللازمة لتحقيق** التنمية الشاملة بحلول 2030 [4]. وما يحفز المتوسطيين على تبني هذا الاتجاه هو نجاح نماذج تركيا وإيران، في تحقيق التنمية الشاملة بعد عقود من الإستثمار المضاعف في البنية التحتية، ما مكن هذه الدول من توطين استثمارات اجنبية هائلة، ساهمت في تطوير اقتصادياتها، والإستفادة من خبرات الشراكة.

---

(1)-محمد خليل، **مؤتمر مراكش ودبلوماسية تغير المناخ**، السياسة الدولية، العدد208 مجلد52، أفريل2017، ص76.

(2) Francesco Bosello, **Perspectives in Resource Management and Climate Change Adaptation in the Southern and Eastern Mediterranean**, MEDPRO Policy Paper No. 6 / March 2013,P2.

(3) Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, OP CIT, PP41-48.

(4) Robin Carruthers, **What prospects for transport infrastructure and impacts on growth in southern and eastern Mediterranean countries?**, MEDPRO Report No. 3/February 2013,PP19-22 .

خامسا–مرونة تشكيل التكتلات الاقتصادية الجديدة: تضاعفت تحولات وانتشار القوة الاقتصادية،وما أعقبها من بوادر تفكك الاتحاد الأوروبي ، بالتزامن مع نجاح الكثير من الاقتصاديات الصاعدة خارج النموذج الليبرالي الغربي، واستطاعت أن تنجز تكتلات إقليمية اقتصادية جديدة، في وقت تستمر فيه الحركات الشعبوية في أوروبا في اتجاهاتها الرافضة للتكامل الأوروبي.

أسست الصين مجموعة شنغهاي في 2001 مع ستة أعضاء، ونجحت في تكوين دوائر خارجية لمركز اموعة، حيث تمثل الدائرة الأولى الدول الدائمة العضوية بصفة مراقب، والدائرة الثانية للدول الضيوف، والدائرة الثالثة لشركاء الحوار[1]، وتعمل الدوائر الخارجية على جذب الوحدات الدولية إلى فلك المحور الاستراتيجي المركزي لشنغهاي، وفق رؤية الصعود الاقتصادي السلمي للصين، وهو ما أهلها لأن تصبح تحالف عالمي في توسع مستمر وأحد الخيارات المطروحة أمام الاقتصاديات الصاعدة مثل تركيا وإيران، كما أن روسيا العائدة تحاول إحياء الاتحاد السوفياتي في ثوب إقتصادي، من خلال الاتحاد الأوراسي الذي يقدم حوافز وإغراءات إقتصادية جديدة، تعمل على جذب دول أوروبا الشرقية، وحتى أعضاء من الاتحاد الأوروبي، مثل اليونان، بعدما كان الاتحاد الأوروبي يعمل على جعل طريق روسيا الجديدة للتقدم عبر نموذجه القيمي والمعياري.

أحدثت هذه التحولات حالة فارقة في تحديد موازين القوة في السياسة الدولية،بين صعود قوى فرض التغيير وتراجع قوى مقاومته، وهذا ما مكن قوى البريكس من بناء مشروع عالمي يتمدد اقتصاديا وجيوسياسيا، ويعمل على تحويل العالم الغير غربي من كتلة جغرافية صماء وطريق نفوذ للقوى الكبرى،إلى كتلة محورية فاعلة قائدة للتغيير، لتحقيق عالم متعدد الأقطاب، يهتم بالأقاليم النامية كإفريقيا للتقليل من حجم تبعيتها للنظام المالي العالمي،ومحاولة دعم التنمية المتساندة، ومن هنا جاء تأسيس منتدى البريكس- إفريقيا الذي عقد جولته الحوارية الأولى في مارس 2013 بجنوب إفريقيا، تحت عنوان إطلاق طاقات إفريقيا.. تعاون البريكس وإفريقيا في البنية التحتية.

يتوقع أن تخلق مرونة هذه التجمعات الاقتصادية ضغوطا كبيرة على أوروبا لوقف تمزق وتفكك أعضاءها، وعدم انخراطهم في هذه التجمعات الجديدة، كما انها ستتعرض لضغوط اكبر لوقف تمزق حلقاتها الخارجية، ودوائر نفوذها الجوارية، لضمان عدم انخراطهم في هذه التجمعات، ومنع تبلور أي اتجاهات لتجمعات اقتصادية جديدة، يمكن أن تطرح على المنطقة من قبل روسيا أو الصين أو حتى تركيا و إيران، خاصة في ظل رغبة الدول المتوسطية في البحث عن الشراكات البديلة، وتنويع الخيارات التي تقدم بدائل تمويل بعيدا عن المشروطيات والضغوط الإصلاحية

[1] - ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سبق ذكره، ص ص165-167.

السياسة والاجتماعية، ما سيدفع الطرف الأوروبي إلى تقديم مزيد من الدعم والتنازلات، والامتيازات الاقتصادية لجواره، والإيفاء بالتعهدات التي قدمها منذ طرحه للمشروع الأورومتوسطي، برفع الحظر عن نقل التكنولوجيا إلى الجنوب لتحقيق التكامل الأورومتوسطي، فمنع تمزق دوائر الجوار وانخراطها في إقليميات جديدة يمر حتما عبر بلورة براديغم مستقبلي للتنمية المستدامة المتساندة، لإنجاز البناء الاقتصادي المتوسطي.

تظهر هذه الاتجاهات الاقتصادية أن هناك عديد التحديات التي تواجهها الاقتصاديات المتوسطية، كعدم كفاءة المؤسسات الاقتصادية والإدارية، ضعف التشريعات اللازمة لتحفيز الاستثمارات والشراكة، وتوطين رأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا، وهناك تحديات متشابكة تتعلق بالتغيرات المناخية، وحاجة الإقليم لمنظور استراتيجي متكامل للتنمية المتساندة المستدامة، خاصة في ظل الضغوط التي تفرضها التحولات الاقتصادية الدولية من انتشار وتحول القوة الاقتصادية، ومرونة البدائل، والخيارات المطروحة لأنماط شراكات جديدة، تفرض على الطرف الأوروبي خاصة مراجعة مضامين سياساته لبناء الإقليم المتوسطي، إلا أن هذا لا ينبغي أن ينفصل عن فحص ترابط الاتجاهات الثقافية والاجتماعية في المتوسط.

المطلب الثالث: الاتجاهات الاجتماعية و الثقافية للعلاقات الأورو متوسطية

تمر المجتمعات الاورومتوسطية بتحولات عميقة في بنيتها، وخصائصها، وفي خطاباتها، فالمجتمعات العربية تشهد انفجارا ديمغرافيا يصعب الاستجابة لاحتياجاته،ما يجعله عرضة للتحول إلى انفجارات اجتماعية، وسياسية، وخزانا في متناول الشبكات الإجرامية، والتنظيمات الإرهابية لتوظيفه، في ظل الخطابات المذهبية الطائفية، والقبلية، التي تحدث موجة من خطابات التطرف العنيف، تلتقي هذه الاتجاهات مع صعود الشعبوية واليمين المتطرف،والخطاب العنصري المثير لكراهية الأجانب ومعاداة المسلمين، ورفض استقبال اللاجئين في أوروبا، بالرغم من الشيخوخة التي تعرفها المجتمعات الأوروبية، وتتشابك هذه التحولات وتتطور ضمن أربع اتجاهات رئيسية، هي: النمو الديمغرافي ، الهجرة، الخطاب الاجتماعي، الحركات الاجتماعية والثقافية.

أولا–اتجاهات النمو الديمغرافي:

يشهد الإقليم المتوسطي نموا ديمغرافيا هائلا، لكنه متفاوت بين منطقة وأخرى إلى حد التناقض، بين إقليم أوروبي في تباطؤ مستمر للنمو ويعاني شبح الشيخوخة، ونمو شبابي مرتفع ومتسارع خارج المنطقة الأوروبية،وقد انعكس هذا التباين في مستويات النمو أيضا على خصائص كل مجتمع، ونظمه الاجتماعية والاقتصادية.

يتوقع أن يرتفع التعداد السكاني العربي في 2025 إلى 468مليون نسمة[1]، 75٪ منهم قوة شبابية قادرة على الشغل، لكن في ظل التغيرات المناخية والأزمات الأمنية التي أدت إلى هجرة المناطق الريفية والقطاعات الفلاحية يتوقع أن ترتفع في 2030 نسبة سكان المدن الى82٪ [2]، ومن المتوقع أن ترتفع البطالة في 2018 في المنطقة العربية إلى 28،6٪، وفي المغرب العربي ب29،5٪، وحتى مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسب بين4٪و4،5٪، فإن التقديرات التنموية حسب استمرار القدرات الحالية لا تكفي لمعالجة سوى نصف وافدي سوق الشغل بحلول 2030 خاصة وأن البطالة تمس الشباب الخريجين تحت سن الثلاثين، في معظم الدول العربية وإن كانت بنسب متفاوتة، حيث تقدر بنسبة 53٪ في اليمن، 41 ٪في الأردن، 30٪ في لبنان[3].

تطرح مسألة النمو الديمغرافي الهائل في المنطقة العربية تحديات متشابكة، نظرا لإفرازاتها السلبية وانعكاساتها المتعددة الأبعاد على بنية المجتمعات العربية المأزومة، التي أصبح فيها عامل القوة البشرية معضلة حقيقية، تؤرق صانع القرار في ظل عدم القدرة على الاستجابة للاحتياجات والمتطلبات الضرورية، من خدمات إجتماعية ومرافق وبخاصة تعطيل قنبلة البطالة المتنامية، معفشل مشاريع التنمية وسياسات التكفل القطرية، كما أن البيئة الإقليمية والبينية لا تقدم انطباعات ايجابية حول إمكانية حل معضلة البطالة في إطار مشاريع التكامل العربية، لهذا فإن العلاجات المطروحة أمام دول المنطقة لهذه المعضلات تقتصر على المشاريع الدولية ومختلف مبادرات الشراكة.

على العكس من المجتمعات العربية، فإن ضعف النمو هو المعضلة بالنسبة للمجتمعات الأوروبية التي تعاني من ارتفاع نسبة الشيخوخة، إذ يستمر ارتفاع متوسط العمر من 38،5سنة في 2010 إلى 44،5سنة في 2030، مقارنة بالمتوسط العالمي 33،2 سنة[4]، وتعتبر المانيا وفرنسا من المجتمعات الأوروبية التي تشهد أكبر حجم سكاني يشيخ، كما أن توقعات النمو الأوروبية متخلفة أيضا عن المعدل العالمي ب1،5 طفل لكل إمراة مقارنة ب2،1 متوسط عالمي في 2030 [5]، وتعرف الكتلة الناشطة (15-64 سنة) تناقص مستمر من 309 مليون في2005، إلى 301مليون في 2020، و284 في 2030وستنخفض إلى 253 مليون في 2050[6] أما على مستوى المنطقة المتوسطية عامة فهناك 3،7مليون نسمة سنويا من الذين لهم القدرة على العمل يدخلون سوق

(1) Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, OP CIT, P11.
(2) –Ibid, p48.
(3) Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, OP CIT, PP 19-20.
(4) – European Strategy and policy analysis system , op cit, p19.
(5) George Groenewold and Joop de Beer **Population Scenarios and Policy Implications for Southern Mediterrane Countries, 2010-2050** MEDPRO Policy Paper No. 5 / March 2013, pp4-5.
(6) Guillaume Alméras et Cécile Jolly, **Méditerranée 2030 Panorama et enjeux géostratégiques, humains et économiques ,** I PEMED, Paris,2010, pp132-134.

التشغيل، منهم 1،4 مليون في تركيا ومصر، والتقديرات تحصي 55 مليون طالب عمل بين2005-2030، فالمنطقة الأورومتوسطية هي أكثر مناطق العالم التي تقدم سنويا أكبر نسب الأفراد القادرين على مزاولة النشاطات بينما تبقى الأضعف في خلق فرص العمل، فالتقديرات تشير إلى 22 مليون فرصة عمل كأقصى حد يمكن أن يخلقها سوق التشغيل في الدول المتوسطية خارج الاتحاد الأوربي بحول 2020[1].

يتبين من خلال اتجاهات النمو الديمغرافي وسوق التشغيل أن هناك تناقضا في الاتجاهات بين الضفتين، وأن هذا التناقض يدمر كلا المجتمعات في الضفتين إذا ما استمر على هذا النحو، بين مجتمعات شبابية بطالة تثور واجر في الجنوب، وأخرى تشيخ وتعاني من تراجع النمو في الشمال، وحتى تكون هذه الاتجاهات المتباينة تنمويا وديمغرافيا فرصة لتعميق الاعتماد المتبادل مستقبلا، للاستفادة من سوق الشغل في الشمال، والطاقات البشرية في الجنوب، فإن تنظيم الهجرة من دول الجنوب هو الكفيل بجعل أوروبا تستعيد شبابها، وتعيد تجديد اقتصادياتها التي فرملتها اتجاهات الشيخوخة المتنامية، كما يمكن في سياق مشاريع الشراكة التعاونية دعم مشاريع التنمية في الجنوب، وتفادي الأزمات الإنسانية والمعضلات الأمنية الكبرى المرتبطة بالبطالة والهجرة السرية.

ثانيا–اتجاهات الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية: فشلت محاولات معالجة حاجة القطاع الاقتصادي إلى أيدي عاملة بإجراءات رفع سن التقاعد، حيث قاومت المجتمعات الأوروبية محاولات تعديل نظام الضمان الاجتماعي وقوانين العمل والنظام الصحي[2]، وترفض تقديم أي تنازلات في هذا الصدد، مما يبقى على ورقة الهجرة كحلل ضروري امام المجتمعات الأوروبية لتشبيب شيخوخة مجتمعاتها واقتصاداتها، بضخ دماء شبابية جديدة، وتنظيم نموذج جديد لاختيار العمالة الوافدة لمواجهة الإفرازات الإنسانية والأمنية لظاهرة الهجرة السرية إلى أوروبا.

ترتبط ظاهرة الهجرة الغير شرعية في المتوسط بعوامل ارتفاع النمو الديمغرافي وارتفاع نسب التعليم و البطالة، في مقابل شح سوق التشغيل في توفير مناصب العمل، والأوضاع البيئية التي تدفع إلى الهجرة، إلا أن أقوى موجات الهجرة تبقى مرتبطة بعوامل غير طبيعية ، ولا يمكن التنبؤ بها وهي الصراعات التي تندلع بين فترة وأخرى، وبالأخص في الجنوب، وتؤدي إلى طوفان من المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا بشكل جماعي،أي هجرة عائلات بأكملها وليس الشباب الباحث عن العمل فقط،وهو ما يجعل من ملف الهجرة مأزقا حقيقيا،كونه لا يضخ فقط عمالة شابة للاقتصادات الأوروبية المنهكة، والمصابة بالشيخوخة، ولكنه يضيف تكاليف وأعباء كبيرة للاهتمام

(1) –ibid, p129.

(2) - أنطوني جيدنز، **أوروبا في عصر العولمة**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015، ص189.

بالعائلات،وتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة لهؤلاء اللاجئين و عا ئلام، وهذا ما يهدد الجانب الهوياتي والثقافي للاوروبيين ومكتسباهم الاندماجية حسب تصوراهم، خاصة مع عسر دمج عائلات بأكملها في نموذج الثقافة الغربية، وهو ما أبانت عنه أزمة اللاجئين السوريين، التي دفعت بعض الدول الأوروبية للتهديد بإلغاء دائرة شنغن.

أحد مداخل المأزق الأزموي للهجرة واللجوء يتعلق أيضا بربطه بملف التهديدات الإرهابية، ومحاولة الإعلام الغربي ربط المهاجرين بالخلايا الإرهابية التي تهدد الأمن الأوروبي، وهذا ما يؤدي باستمرار إلى مزيد من تعقيد ارتباط ملف الهجرة بالظواهر العنصرية ككراهية الأجانب ونشر رهاب الإسلام (الاسلاموفوبيا)، وهذا ما تستغله الحركات اليمينية المتطرفة في أ جند ا الانتخابية، للتهويل من خطر طوفان المهاجرين واللاجئين من العالم الإسلامي.

ثالثا–اتجاهات الخطاب الاجتماعي الأورومتوسطي: يساهم الخطاب الاجتماعي السائد في أي منطقة في تشكيل مرتكزات هوية الإقليم وخصائصه، ودرجة نضجه البنائي، كما تقدم الاتجاهات السائدة لهذا الخطاب المعطيات الأساسية لاستشراف مستقبل الإقليم كمنظومة مؤسسية مستقرة ومتكاملة، خاصة وأن تحولات العولمة الثقافية فككت الكثير من الهويات المحلية والإقليمية، وأعادت تقسيم العالم على أسس ثقافية متصادمة، وإذا كان للإقليم المتوسطي نصيب من إفرازات العولمة الثقافية، وأطروحة صدام الحضارات، التي حاولت إدخال التعدد الثقافي المتوسطي ضمن المسح الصدامي لتلك الأطروحات؛ فإن الاتجاهات الأورومتوسطية المستقبلية تحمل خصائص متفاوتة للخطابات الاجتماعية، بين ما هو سائد في اوروبا وما هو سائد لدى جيرانها.

تعيش اتمعات الأوروبية تحولات عميقة نتيجة شيخوختها، وعدم استفادة جيل الشباب من منافع الاندماج كالتي كانت في بدايات مسار الوحدة الأوروبية، وتزامن هذا الجيل مع المتاعب الاقتصادية للاتحاد وتبعات تحمل التورط الأمريكي في إطار حروب الحلف الأطلسي، وتكلفة الاستجابة للمبادئ القيمية الأوروبية للتكفل بلاجئي الأزمات، فأصبح هذا الجيل الشبابي الأوروبي موضوعا لخطابات اليمين المتطرف والحركات الشعبوية العنصرية المشككة في منافع الاندماج، والرافضة للأجنبي، والمتعصبة للقوميات، وساعدت تجاوزات اللاجئين في أوروبا على التسويق الإعلامي المغرض لسلوك المهاجرين والترويج لانتصار الخطابات المعادية للإسلام، وهذا المسار في اتجاه تصاعدي مع مؤشرات صعود اليمين، ووعوده بإقامة استفتاءات الخروج من الاتحاد التي أصبحت مطروحة في أجندات أبرز الأحزاب اليمينية.

في المقابل فإن مفعول العولمة وصدام الحضارات، وازدواجية المعايير في المنظومة الدولية، أنتج كراهية الغرب وساهم في تحفيز اتجاهات التطرف، وتحميل الغرب مسؤولية تشتت العرب و ب ثو ام، ويعرف هذا الخطاب تحولات عميقة داخل اتمعات العربية، نتيجة صدام داخلي حاد بين المنظومات الدينية السائدة،يتراجع في ظلها الخطاب السابق لصالح خطابات هوياتية جزئية، ليسود خطاب اجتماعي هجين بين الاتجاهات التقليدية واتجاهات الحركات الاجتماعية الجديدّة، على هذا الأساس؛ يبقى الخطاب الاجتماعي المتوسطي مفتوح على اتجاهات التنافر والتصادم الحاد، مثلما يبقى مفتوحا على اتجاهات تبني خطاب حضاري مشترك، يتنازل فيه الأوروبيون عن تحميل المسلمين كل الصدامات والعنف السائد في العالم،كما يتنازل المسلمون عن تحميل أوروبا كل مآسي التخلف والاضطهاد الذي يعيشونه.

رابعا–اتجاهات الحركات الاجتماعية والثقافية الجديدة: تركز مقاربات الإقليمية الجديدة على عملية البناء الاجتماعي كأولى مراحل بناء الإقليم،وعلى هذا الأساس يصنف فنكو بوينوفيتش البحر المتوسط كإقليم في مرحلة التكوين[1]،فصناع الإقليم المتوسطي ليسو الدول أو المنظمات الحكومية والإقليمية فقط،وإنما هم التنظيمات المدنية والشبكات العابرة،وتأثير كل أشكال الحركات الاجتماعية عبر نسيج من العلاقات التفاعلية المتبادلة، التي تعبر عن حركة البنية التحتية العميقة لتشكل الظاهرة المتوسطية،كما تعبر عن توجهات صناع الإقليم المتوسطي.

منذ بداية مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وفي إطار سعي الأوروبيين لتحقيق التطبيع الاجتماعي بين الضفتين، وتجاوز العقد الحضارية والإرث الماضوي للإستعمار؛ تم تبني اليات اجتماعية وثقافية لإشراك المجتمع المدني، ومختف الحركات الجمعوية والفكرية،للإسهام في إنضاج الهوية الحضارية الجديدة للمتوسط. وهذا ما سمح ببروز تيار ثقافي متوسطي، يسعى إلى بناء المتوسط كوحدة إقليمية منسجمة من الناحيتين الثقافية والاجتماعية[1]؛ كرد على تيار أنصار المسرح الصدامي لهنتجتون، و قد نجح هذا التيار في مسعى خلق اتجاهات التعدد الثقافي، والقبول بخصوصية الآخر، والاعتراف المتبادل بالشريك التاريخي والحضاري في الفضاء المتوسطي.

تتجه التحولات الاجتماعية العميقة في كلا الضفتين إلى إعادة تعريف أولويات ومقاصد الحركات الاجتماعية، وبالتالي تحديد موقعها ودورها الجديد في إعادة بناء الاتجاهات العامة القومية والإقليمية، سواء في أوروبا أو في

---

[1]- توماس فولجي وآخرون، **مستقبل النظام العالمي الجديد،دور المنظمات الدولية**، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011 ، ص313.

[1]-كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت/الدوحة:الدار العربية للعلوم ناشرون/ مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص34.

المنطقة العربية، ما يجعل الاتجاهات الاجتماعية والثقافية لمستقبل العلاقات **الأورومتوسطية تنطلق من جديد من أسفل** إلى أعلى، ومن التفضيلات المجتمعية الجديدة في كل منطقة، سواء في الاتجاهات التكاملية **بإعطاء هوية اجتماعية للإقليم، أو اتجاهات تأكيد الذات انطلاقا من معاداة الآخر وإنضاج اتجاهات الصراع** في المتوسط.

خلاصة واستنتاجات:

يتبين من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل أن هناك تحولات عميقة تشهدها المنطقة الأورومتوسطية، **سواء** في **الإقليم** الأوروبي أو المغاربي أو المنطقة العربية عامة، وهذه التحولات غير منفصلة عن سياق التحولات الدولية **وإفرازات الأزمة النظمية العالمية،فعناصر صنع الفار** ق في سياسات واستراتيجيات الاستجابة لهذه التحديات **تحمل تشابكا آخر، أكثر عمقا** وتأثيرا على **اتجاهات العلاقات الأورومتوسطية.**

تتجه المنطقة المغاربية إلى مرحلة متقدمة من صراع الزعامة **الإقليمية،** بين الجزائر والمغرب عبر بوابة الطاقات **المتجددة، والبناء** الأمني في الساحل غير **المنفصل** عن نزاع الصحراء الغربية، خاصة في ظل انهيار اسعار النفط **وعودة المسلحين المغاربة** إلى **المنطقة، واستمرار الأزمة** الليبية،ما يعني أن المستقبل المغاربي يحتاج إلى **سرعة التكامل** الأمني والاقتصادي، **أو مواجهة خطر تحول الشك المتبادل** إلى **صراع حقيقي يغذيه النفوذ الخارجي.**

وتشهد المنطقة العربية تأزمات مستمرة، ناتجة عن التحولات الاجتماعية العميقة التي صاحبت الانتفاضات **الشعبية، وأفرزت صراعات طائفية وقبلية، أضعفت مؤسسات الدولة المركزية، وفككت الروابط الاجتماعية، وعمق صراع المنظومات الدينية والمذهبية من انقسام** الدولة وتفكك الصف العربي، ما يعني أن الاتجاهات العربية **على المدى المتوسط** ستتركز حول مضامين العقد الاجتماعي، **وإعادة بناء الدولة المدنية لتفادي سيناريو سايكس بيكو جديد، و**محاولة بلورة منظورات سياسية ودينية تعيد بناء النظام الإقليمي في **المنطقة، لمواجهة تمدد نفوذ الفواعل الخارجية، و**تفادي سيناريو تطور الصدام المذهبي، وإنقاذ المنطقة من الذوبان في تنظيمات إقليمية أخرى،كما تفترض الاتجاهات الاقتصادية في ظل التغيرات المناخية وانهيار اسعار الطاقة وما يتطلبه إعادة إعمار المنطقة؛ **ضرورة ترقية التكامل** العربي، واعتماد رؤية موحدة تجاه الشراكات الخارجية، **لتفادي سيناريو مارشال خارجي للقوى** الكبرى **و المؤسسات الدولية.**

وتواجه الدول الأوروبية بدورها تحديات صعبة للحفاظ على نموذجها التكاملي، الذي بدأ يتعرض لتشققات عميقة، جراء عدم قدرة مجتمعاته على تحمل إجراءات التعافي من الأزمة الاقتصادية، **وتقاسم أعباء**

مواجهة أزمة اللاجئين، وهو ما أدى إلى خروج بريطانيا من الاتحاد، وصعود الاتجاهات اليمينية والشعبوية المنادية بنسخ الخطوة البريطانية، ما سيحفز تجاه تبني أية نموذج التكامل الأوروبي القيمي والمعياري، وتوالي تمزق دوائره الداخلية (اليورو شنغن، الاتحاد)، ومن ثمة تفكك حلقات الشراكات الخارجية، نتيجة تصاعد هذه الاتجاهات الشعبوية، التي تعمل على تفكيك الأرضيات الاجتماعية والثقافية للنموذج الأوروبي.

ستصطدم اتجاهات المعالجة الأوروبية لمعضلة النمو الديمغرافي عن طريق تنظيم الهجرة بسياسة الاتجاهات اليمينية والشعبوية، الرافضة للإعتماد على الآخر خصوصا الفرد المسلم، لكن هذه الاتجاهات ستضع الاقتصاد الأوروبي ومكانته الدولية على المحك، وسيظهر سريعا الفارق بين الاستجابات الآنية للاتجاهات الاجتماعية الداخلية ومتطلبات البناء الاجتماعي والاقتصادي البعيدة المدى بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وعلى المدى المتوسط سيجد صناع القرار الأوروبيين أنفسهم مرغمين على إيجاد مخارج سياسية، واجتماعية، وثقافية، لمعالجة إفرازات الاتجاهات الشعبوية داخل أوروبا، ووضع بدائل تنظيمية وتشاركية محكمة لمعالجة أزمة الهجرة واللجوء بما يخدم الضفتين، وبما يساهم في بناء الأمن التعددي في الفضاء الأورومتوسطي .

يتضح من خلال ما تقدم أن هناك ثلاث دوافع أساسية، ستعمق من سيناريوهات الشراكة في صنع المستقبلات المشتركة للمنطقة الأورومتوسطية، وهي: دوافع الاستمرار، دوافع الاحتياجات، ودوافع التوافق الدولي الأورومتوسطي.

أولا–دوافع الاستمرار: أفضى مسار الشراكة الأورومتوسطية إلى تقدم كبير في مجال الإصلاح السياسي، والأمني والاقتصادي، بتبني القيم والنماذج الأوروبية، ونقل الكثير من المعايير والتشريعات، وإصلاح المناهج التعليمية، والنظم الإدارية والقضائية، وهناك ضرورات قصوى لإكمال هذا المسار، وتعديل المسارات التي عرفت انتكاسة وارتدادات، بغية تقويمها، وإعادة النظر في مشروطية الاستمرار في الشراكة، باستحداث آليات شراكة جديدة.

ثانيا–دوافع الاحتياجات: تحتاج المنطقة العربية إلى مشروع ماريشال لإعادة إعمار ما دمرته فوضى تحولات الربيع العربي، وهي عاجزة عن انجاز التحول السياسي المرغوب، والتحول الاقتصادي المطلوب، في ظل انهيار الروابط السياسية، و انهيار اقتصادياتها، سواء تلك التي مستها الفوضى الأمنية أو فوضى أسواق الطاقة،كما أن احتياجات الدول الأوروبية تدفعها إلى مساعدة الدول العربية في برامج إعادة الإعمار، لإنقاذ أوروبا من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية، ولتعويض احتياجات اوروبا الطاقوية في حالة اية تهديدات بوقف التمويل الروسي، وفي نفس السياق

يحتاج الأوروبيون إلى تحالف أمني أورومتوسطي لمواجهة العسكرة المتصاعدة في المتوسط(روسيا،الصين، إيران، تركيا) خاصة مع الضغوط الأمريكية بعدم تمويل الحلف الأطلسي وانتهاج سياسة معتدلة مع روسيا، وتمتد الدوافع الأمنية المشتركة إلى التحالف الأخضر والتنمية المستدامة، فالتغيرات المناخية خلقت أزمة اللاجئين البيئيين وأثرت على الانتاج الزراعي والسياحي في ظل الجفاف والتصحر، وأدت إلى هجرة حتمية غير مدروسة نحو المدن والقطاعات الصناعية والخدماتية، وهذا ما سيعزز من سيناريو الشراكة في صنع المستقبل الأخضر للمتوسط، باعتماد برامج متكاملة للطاقات المتجددة، تخدم التنويع الاقتصادي العربي،كما تخدم التنويع الطاقوي الأوروبي، وتنجز سيناريو التحالف الأورومتوسطي.

ثالثا– التوافق الدولي الأورومتوسطي:تتوافق الرؤى العربية والأوروبية حول مستقبل النظام الدولي، مع أفول و ايار القيادة الأمريكية، وتبلور اتجاهات التعددية البديلة لنموذج الأحادية القطبية، خاصة مع صعود قوى دولية خارج المعسكر الغربي وفواعل جديدة من غير الدول، إذ يسعى الأوروبيون إلى تحصيل دور قيادي في النظام التعددي المستقبلي، كما يبحث العرب عن مكانة تؤهلهم لأداء دور فعال في التعددية القطبية القادمة، من أجل المشاركة في صنع القرار الدولي وإدارة الشؤون العالمية، وهناك توافق كبير على أهمية الجوانب القيمية والقانونية، وأهمية المؤسسات وقواعد القانون الدولي، والتصرف الجماعي، كأهم ركائز لهندسة النظام الدولي التعددي، وهذا ما سيعزز دور التوافق الأورومتوسطي في إعادة بناء النظام الدولي.

الفصل الرابع

الفصل الرابع:

سيناريوهات الإقليمية الأورومتوسطية الجديدة وفرص إعادة بناء النظام الدولي

سأحاول في هذا الفصل تقديم مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل الأقاليم، والكتل الإقليمية والقوى التعديلية، وعرض فرصها المحتملة في إعادة بناء النظام الدولي.

وسأستعرض في المبحث الأول السيناريوهات المحتملة لمستقبل الأقاليم الفرعية في المتوسط، بينما سأحاول في المبحث الثاني استشراف تقاطع المستقبليات الأوروبية مع المستقبليات العربية بكل اتجاها ا **المحتملة، وعرض السيناريوهات الممكنة للقوى التعديلية، والكتل الإقليمية** في سياق تحدي الأحادية القطبية، لتتقاطع هذه التوقعات الإقليمية مع توقعات مستقبل النظام الدولي، وسأتناول في المبحث الثالث مستقبل **الإقليمية الأورومتوسطية** وفرص مساهمتها في إعادة بناء النظام الدولي.

المبحث الأول: سيناريوهات الأقاليم الفرعية في المتوسط

يتوقع في المستقبل المتوسط أن تؤدي التحولات الجارية في الفضاء المتوسطي إلى تغييرات جوهرية في **الأقاليم الفرعية للمتوسط**، ويحتمل أن يؤدي ذلك إلى تغيير طبيعة **العلاقات الداخلية، والخارجية، وأنماط التفاعل الإقليمية**، ببروز تنظيمات مؤسسية إقليمية جديدة بديلة للاتحاد المغاربي، جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: السيناريوهات المستقبلية للمنطقة المغاربية

ساد المنطقة المغاربية لفترة طويلة سياسة المحاور ولعبة التوازنات الإستراتيجية التي ساهمت فيها القوى الكبرى، قبل تاسيس الاتحاد المغاربي وبعد تجميد مؤسساته، إلا ان المعطيات الجديدة التي افرزها سياسات استدعاء الشريك الخارجي والبناء الإقليمي المؤسسي بالنسبة لكل طرف مغاربي، تنبئ بسيناريوهات مختلفة عن **المسارات السابقة** .

أولا–السيناريو الخطي: يفترض هذا السيناريو استمرار الأوضاع المغاربية الراهنة، فما تشهده المنطقة من تحولات ليس بالجديد على الشعوب المغاربية التي عايشت انتكاسة مشاريع التكامل الجهوية والبينية، وارتدادات التعاون والبناء الديمقراطي، **وأضحت السياسات المتناقضة للدول المغاربية وضعا معتادا، يعكس حالة اللاثقة بين النظم المغاربية**، ويعبر عن معضلة الزعامة الإقليمية المستمرة خاصة بين الجزائر والمغرب، **ومع انشغال كل دولة بوضعها** الداخلي، وتركيزها على أمن حدودها في ظل تمدد أزمات الشرق الأوسط والساحل الإفريقي؛ **فمن المستبعد أن** تسعى اي دولة مغاربية إلى تغيير التوازن القائم، او الإخلال بهيكل العلاقات السائدة.

ويمثل المجال الامني البعد الاساسي في استعصاء التكامل المغاربي[1] ، **فكل الاتجاهات المستقبلية تباعد بين** أمون المنطقة المغاربية،ولن يقود ذلك إلى عسر بناء الأمن المغاربي المشترك فقط وإنما يتوقع أن يستمر انخراط الدول المغاربية في البنى الأمنية المتناقضة، بتعميق الشراكة الأمنية بين تونس **وليبيا مع الحلف الأطلسي، والشراكة الأمنية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، والشراكة الأمنية الموريتانية الفر** نسية في الساحل الإفريقي(عملية **بو رخان**)، بينما تسعى الجزائر باستمرار إلى خلق مؤسسات وهياكل أمنية مشتركة للدول المغاربية والإفريقية، وهذا ما خلق معضلة أمنية في المنطقة، **تتعارض فيها السياسات** الأمنية المحلية واستراتيجيات القوى الكبرى بدعم من أطراف

[1]-عبد النور بن عنتر، **البعد الأمني للاستعصاء التكاملي المغاربي**، السياسة الدولية،العدد201،مجلد50، جويلية2015، ص ص13-16.

مغاربية، وأمام استمرار أزمات الجوار العربي والإفريقي، وانشغال القوى الكبرى بهذه الازمات بتوقع أن يمتنع أي طرف مغاربي عن الدخول في نزاع ثنائي، أو فتح جبهة صراع جديدة فيما يتعلق بنزاع الصحراء الغربية، وسيشكل هذا الملف بالإضافة إلى التنافس على المشاريع الطاقوية الجديدة بين الجزائر والمغرب أهم محاور لعبة التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

سيتحقق هذا السيناريو إذا ما استمرالمأزق الأمني المغاربي، ونجحت القوى الكبرى في فصل السياسات الأمنية المغاربية، والحيلولة دون تمكنها من تشكيل مركب الأمن المتعدد لدول المنطقة، لكن المستقبل المغاربي لن يكون صورة مطابقة للحاضر، وإنما يفترض أن لا تؤدي هذه التحولات المستقبلية إلى تغييرات جذرية فقط في مسار العلاقات المغاربية، وستبقى اتجاهات التنافس والتعاون، والصراع والتناقض، في تقدم وارتداد بشكل مستمر.

ثانيا–سيناريو الدوائر المغاربية المنفصلة: يقوم هذا السيناريو على فرضية حدوث تحولات جوهرية في المسارات المغاربية، السياسية والأمنية والاقتصادية، فيتحول صراع الزعامة الإقليمية واستدعاء الشريك الخارجي وسياسة المحاور ولعبة التوازن الاستراتيجي إلى تفكيك جذري للمنطقة، ينتج عنه تأسيس تنظيمات إقليمية مغاربية جديدة.

تتحول المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي إلى حاضنة جهادية للجماعات المسلحة بعودة المقاتلين المغاربة من سوريا، اليمن، العراق، فتتشابك النشاطات الإرهابية مع الجريمة المنظمة و حركة الهجرة السرية، ولن يكون بمقدور أي دولة مواجهة هذه التهديدات منفردة، وسيكون الأمر أكثر صعوبة فيما يتعلق بترتيبات الأمن الجماعي لدول المنطقة، وهذا ما سيعزز فرص القوى الكبرى في ربط تهديدات المنطقة بأمنها واستقرار العالم،كأولوية لتحقيق السلم والأمن الدوليين، ولتحقيق مصالحها، وبذلك تنجح في تمرير مقاربات عسكرية وتجارية واجتماعية، تتبناها وتنفذها دول المنطقة، وهي المقدمات الأساسية التي ستخلق مزيد من التفكك والتقسيم المناطقي.

في هذه المرحلة؛ تسعى الجزائر إلى عزل المغرب عن منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها العمق الاستراتيجي للجزائر، بينما يتبنى المغرب مقاربات أمنية خارجية للانخراط في تفاعلات المنطقة، من خلال دوره في استراتيجيات القوى الكبرى، وتستغل موريتانيا سباق النفوذ الدولي للتخلص من زعامة الجزائر، وتقدم نفسها كفاعل إقليمي مركزي، بينما تدفع الأوضاع الاقتصادية تونس إلى تبني شراكات خارجية اقتصادية وأمنية كبديل للخروج من أزماتها، وهذا ما سيؤدي إلى تطور مجموعات مغاربية تشكل كل منها دائرة منفصلة عن الأخرى، وبمراكز متناقضة.

أ-تجمع دول الميدان ويضم الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر، وتعتبر مذ **كرة التفاهم والتعاون لمكافحة الإرهاب والجريمة**، الموقعة بتمنراست في 2009 الوثيقة التأسيسية لهذا التجمع، **والذي انبثقت عنه ثلاث وحدات: وحدة الربط والدمج لأجهزة الاستخبارات؛ والمعنية بإعداد تقارير دورية عن نشاطات الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية، المركز الإفريقي** للبحوث والدراسات كبيت خبرة لتقديم الدراسات والاستشارات، والقيادة المشتركة **لأركان الجيوش، وبالرغم من** تجميد عمل هذا التجمع مؤقتا لتعارض الإرادات السياسية في المنطقة؛ إلا أن الجزائر تحاول في هده المرحلة إعادة تفعيل مقارباها الامنية والتنموية إقليميا بعد تخطيها لمراحل الخطر داخليا، والاستماتة في الدفاع عن عمقها الاستراتيجي، **ومجال نفوذها**، امام تنافس القوى الكبرى وحرب الزعامات مع جيراها.

تتمسك الجزائر بمبادئها ورؤيتها السلمية المستندة إلى **المواثيق والأعراف** الدولية في حل **الأزمات، بالرغم من المحيط** المضطرب واهيار السوق الطاقوية إلا اها ترفض الحلول العسكرية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول **والتفاوض مع الحركات الإرهابية، وهي مرتكزات الدور الإقليمي الجزائري، لذلك يتوقع أن تستغل الجزائر موجة الأقلمة المغاربية لإعادة تفعيل نشاطات تجمع دول الميدان الذي أسسته سابقا، إذا ما تعافت أسعار الطاقة، واستطاعت تقديم مشاريع استثمارية جديدة لدول المنطقة**، أو في حالة نجاحها في استغلال **علاقاتها السياسية مع** دول البر **يكس(الصين وروسيا)** لدعم مشروعها في منطقة الساحل الإفريقي، **من خلال مؤسسات التمويل الصينية** وآلية التمويل الخاصة بمجموعة البريكس.

ب-مجموعة الخمسة (G5 Sahel): وتضم موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد وبوركينافاسو، بدعم فرنسي كرد موريتاني على سحب الجزائر استثمارات **شركة سوناطراك، وعدم الإيفاء بوعود الاستثمارات الجزائرية** التي قدرت **بنحو37 مليار دولار، لإنشاء** مشاريع تنموية في قطاع الحديد والصلب، وفتح مناطق حرة للتجارة في الجنوب، **وانشاء طرق تربط الجزائر بدول المنطقة، لخلق أكثر من 100 ألف منصب عمل**[1].

راهنت دول المنطقة على هذا التجمع كبديل لجذب الاستثمارات الأجنبية بعد تقلص استثمارات الجزائر في **موريتانيا** إلى **41 مليون دولار، ولمقارعة الزعامة الجزائرية والمغربية** في المنطقة، خاصة مع الوعود التي قدمتها فرنسا **بمنح تسهيلات اقتصادية وعسكرية لاستغلال** الثروات الهائلة الغير مستغلة، **على مساحة5،37مليون كلم2، وتعداد** سكاني يناهز**70 مليون نسمة**، ما أفضى إلى تأسيس دائرة تكامل جديدة بمركز موريتاني، **ودعم فرنسي.**

[1]-الحسين الشيخ العلوي، **تجمع الساحل الخماسي..تنسيق في ظل التعقيدات**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،سبتمبر2014 ،ص4.

ت–منتدى شمال–غرب إفريقيا: اعتبر المغرب رفض كل من الجزائر وموريتانيا انضمامه إلى التجمعات الساحلية بدعوى عدم الانتماء الجغرافي للمنطقة كمحاولة لعزله، يضاف إلى ذلك رفض الاتحاد **الإفريقي طرد الصحراء** الغربية مقابل عودته، فطرح المغرب في ديسمبر2016 مبادرة "منتدى شمال-**غرب إفريقيا" كحلف جديد لإثبات** قوته الإقليمية أمام الجزائر،بداية من السنغال بتأسيس "منتدى السلم والأمن في إفريقيا"[1]، ويمكن لهذا التحالف المغربي أن يتحقق إذا ما استطاعت **أركانه الأمنية أن تقوض الرؤية الأمنية للجزائر، وتقديم تجربته** في مجال الطاقات **المتجددة لعرقلة استثمارات النفط الجزائرية، و**نجاحه في تقديم مشروع بديل لخط الغاز النيجيري العابر للصحراء عبر **المغرب بدلا من** الجزائر وصولا إلى أوروبا، **واستغلال الخلافات الخليجية الجزائرية حول المواقف الأمنية والسياسية من أزمات المنطقة** لترجيح **دعم دول الخليج له اقتصاديا وسياسيا(النزاع الصحراوي)، واستغلال الدعم العسكري** الأمريكي والشراكة المتقدمة مع الأوروبيين في مجال الطاقات المتجددة، وهي الأسس التي ستمكن المغرب **من** تحويل هذا التحالف إلى قطب إقليمي اقتصادي وأمني.

ث–منتدى الاستثمار التونسي: لجأت تونس إلى المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية في ظل صراع الزعامات والتكتلات المغاربية الجديدة، حيث نجحت في الخروج من المؤتمر الدولي للاستثمار "تونس 2020" **بشراكات أجنبية متنوعة؛** وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي الذي قدم **2،6 مليار دولار كقروض، وقطر1،25 مليار دولار كاستثمارات، ودعم السعودية والكويت وتركيا بملياري دولار، وقروض البنك العالمي 5مليار دولار لخمس سنوات،** مما ساهم في رفع حجم الاستثمار الأجنبي بنسبة 80%بحلول2020[2].

ويتوقع أن يتحول هذا المؤتمر إلى قطب اقتصادي قار **إذا ما تضاعف الحجم الاستثماري، بانضمام فواعل اقتصادية جديدة من آسيا وأوروبا، وتقديم تونس لكل التسهيلات الأمنية من قواعد عسكرية وتشريعات لتوطين** الاستثمار الأجنبي، والتعاون مع الاتحاد الأوروبي وفق منظوره المعياري في قضايا الهجرة ومكافحة **الإرهاب والجريمة المنظمة، ما يؤهل** هذه الخطة التنموية **لأن تكون منظورا شاملا، سياسيا وأمنيا واقتصاديا،** يحدد سياسات الدول الكبرى ومقارباتها لمعالجة **مشاكل المنطقة، وبذلك ستتمكن تونس من تأسيس دائرة أمنية واقتصادية وثقافية تشكل** محور ارتكاز في الاستراتيجيات الأمنية الدولية، **و سيسهل** الاقتصادية اتجاه المنطقة.

---

[1]- **المغرب يتلقى صفعة دبلوماسية جديدة**، يومية الخبر الجزائرية، 8330العدد، 16ديسمبر2016.

[2] رئاسة الجمهورية التونسية، **المؤتمر الدولي للاستثمار"تونس2020"**، 18جانفي2018على الموقع:
https://www.facebook.com/Presidence.tn/?fref=mentions

تساهم عديد المؤشرات الإقليمية والدولية في تحفيز اتجاهات تحقق هذا السيناريو وبقوة، فبين عجز السياسات الأحادية في احتواء الأزمات الداخلية المستعصية، وفشل التكامل الإقليمي والبناء الأمني التعددي في مواجهة انتشار التهديدات العابرة؛ فإن الشريك الخارجي وسياساته المفروضة أمنيا، وسياسيا، واقتصاديا، ستصبح هي المنظور المفترض لعلاج أزمات المنطقة، وبحكم تضاعف تأثيرات التنافس الدولي على مناطق النفوذ المتزامن مع نضج مشاريع إعادة الإحياء الإمبراطوري؛ فإن هذه القوى ستستغل تعارض الإرادات، وصراع الزعامات المغاربية على مركزية المنطقة، لتكوين دوائر تكامل مغاربية منفصلة، وهشة، تقسم المنطقة خدمة للمراكز الدولية المتعددة كحلقة ل ها هشة تابعة، وذا ستتضاعف احتمالات تحقق هذا السيناريو الغير مرغوب مغاربيا.

ثالثا–السيناريو الإصلاحي: يقوم السيناريو الإصلاحي على رؤية بديلة للسيناريوهات السابقة،حيث يرجح نجاح التحولات السياسية ما يعزز التقارب بين النظم المغاربية، واحتمال تحقيق الإصلاح الأمني من منظور مشترك يوحد مدركات التهديد، لبناء الأمن التشاركي على المدى المتوسط، كما أن تأثير التحولات الطاقوية والتنافس الدولي في ظل انتشار القوة الاقتصادية يتوقع أن يساهم في إعادة تفعيل الاتحاد المغاربي في ظل هذا السيناريو الإصلاحي.

أدت عودة المسلحين المغاربة من سوريا، اليمن والعراق إلى خلق حاضنة جهادية تغذي التنظيمات الإرهابية، و شبكات الإجرام عبر الحدود، ووجدت بيئة اجتماعية ودينية مناسبة في ظل تنامي الخطابات المتطرفة الناتجة عن صراع المذاهب والعرقيات والقبائل، وإفرازات معضلة البطالة والانفجار السكاني، وبذلك شكلت خزان هائل مدرب ومسلح بأفكار التطرف والتمرد، وظفته الحركات الانفصالية المسلحة في الدول المغاربية، في حروبها ضد السلطة المركزية وفي السيطرة على الأقاليم الطاقوية، وكانت تلك الشبكات المصدر الرئيسي للتهديدات الأمنية باستهدافها للسياح والأقليات الدينية وعمليات التفجير في أوروبا، وتمكين القوى الكبرى من ذرائع ومبررات للتدخل في شؤون المنطقة، وانتهاك سيادات لدول وفرض ترتيبات أمنية وسياسية لخدمة مصالحها.

يتوقع أن تدفع هذه التهديدات المتشابكة كل الدول المغاربية إلى تبني إصلاحات أمنية مشتركة، وتفعيل آليات التعاون الأمني لبناء الأمن المغاربي المشترك بتأسيس جهاز الشرطة المغاربية،وجهاز الاستخبارات والتنسيق المعلوماتي المغاربي، والآلية المغاربية المشتركة لمراقبة الحدود، ولمعالجة المخاطر والتهديدات من منبعها يتم اعتماد رؤية مشتركة لإصلاح الخطاب الديني والاجتماعي، لمحاربة التطرف العنيف، خاصة مع غالبية انتشار المذهب المالكي

في المنطقة، وهذا ما يسمح بإصلاح المؤسسات الأمنية، وإحداث تشريعات إقليمية مشتركة تفصل بين محاربة الإرهاب والتدخل في العملية السياسية، والفصل بين العمل الديني والعمل السياسي.

سياسيا، يتوقع أن يدفع نجاح العملية الانتقالية في تونس بقية المسارات نحو الترسيخ الديمقراطي، وتجسيد الإرادات الشعبية المغاربية، انطلاقا من بوادر تراجع الاثر التخريبي للانتفاضات التي شهدها المنطقة، بعد سنوات من انتفاضات الربيع العربي[1]، وسيتحقق هذا السيناريو إذا ما استمرت الانتخابات الدورية والتداول على السلطة، وترسيخ قواعد التعددية وشراكة الأحزاب الإسلامية المعتدلة مع بقية الفواعل والتيارات السياسية، واصبحت حركات المجتمع المدني شريك فاعل في العملية السياسية والتنمية المستدامة، ما سيسمح بتقارب النظم السياسية المغاربية، ووقف الإرادات الوطنية المسدة للإرادات الشعبية، وتحول الفواعل الاجتماعية إلى صناع إقليم جدد، انطلاقا من تأسيس برلمان مغاربي مشترك، وسينتج عن ذلك إلغاء التأشيرة بين موريتانيا والمغرب، وفتح الحدود بين المغرب والجزائر، وإلغاء جواز السفر بين تونس والجزائر وتونس وليبيا، وسيؤدي الانفتاح بين الأنظمة السياسية والمجتمعات المغاربية إلى تراجع تاثير الخطابات القبلية والمذهبية، والعرقية.

بالرغم من التقدم المحرز الذي يحتمل تحقيقه في مجال الإصلاح الأمني والبناء الديمقراطي والاجتماعي، إلا أن القادة المغاربة سيدركون أن العوامل الاقتصادية هي العنصر الفاصل في نجاح أو فشل بقية المسارات، وهذا ما بينته عملية إعادة إعمار ليبيا بعد الأزمة، ومتطلبات تعافي الاقتصاد التونسي من قيود الاستثمار الأجنبي وإصلاحات صندوق النقد المفروضة، وتحرر المغرب والجزائر من المشروطية الأوروبية الجديدة لتفعيل منطقة التجارة الحرة، هذه العوامل تتقاطع مع حزمة من الاتجاهات المحلية والإقليمية والدولية التي ستدفع الدول المغاربية إلى إعادة بناء الاتحاد المغاربي، استجابة للضغوط الشعبية والتنظيمات النقابية وحركات المجتمع المدني محليا، وتحويل التنافس على الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقات المتجددة إلى خطة مغاربية خضراء مشتركة، وتوحيد الموقف المغاربي من الآليات الأوروبية الجديدة للشراكة الأورومتوسطية، في مقابل تعهد الجزائر وليبيا بتخصيص نسب من عوائد النفط للمشاريع الاستثمارية المشتركة في المنطقة.

وتماشيا مع اتجاهات تشكل التكتلات الكبرى في السياسة الدولية، يتوقع أن يتم توسيع الاتحاد المغاربي بتشكيل دوائر شراكة للجوار الإفريقي والعربي، ودائرة شراكة ثانية تضم دول الخليج العربي، والثالثة مع الدول الإسلامية،

[1] Florence Gaub, Alexandra Laban (Editors), **Arab futures: Three scenarios for 2025** (Paris, European Union Institute for Security Studies, February 2015), p40.

والدائرة الرابعة مع الاتحاد الأوروبي، وسيصبح الاتحاد المغاربي في ظل هذا السيناريو بمثابة المنتدى العالمي للشراكات الاقتصادية والسياسية في قلب القارة الآفروأوراسيا المتوسطية.

يعد تفعيل الاتحاد المغاربي حتمية لا خيار، ورغبة شعبية ونخبوية، إلا أن تنازع إرادات الأنظمة السياسية ومعضلة نزاع الصحراء الغربية تصعب من مأمورية الدول المغاربية في تحقيق الأمن التعددي المشترك، وتحييد الدور السلبي للفواعل الخارجية التي تنسف كل السياسات التنسيقية للمغاربة، ولها من القوة ما يسمح لها بتطبيع سياسة المحاور والتوازن الاستراتيجي بين القوى المغاربية، ومنه يصعب على المدى المتوسط تحقق هذا السيناريو المرغوب.

يتضح من خلال هذه السيناريوهات؛ ان الازمات الاقتصادية التي تضرب الدول المغاربية تؤدي بها دائما إلى الرضوخ لضغوط القوى الخارجية، في مقابل الحصول على الاستثمارات والقروض، مثلما كان مع تونس،موريتانيا والمغرب، بتقديم تسهيلات عسكرية للحلف الأطلسي واستقبال قواعد عسكرية أمريكية(تونس، المغرب)،والانخراط في المسارات الأمنية الأجنبية في المنطقة كما كان مع عملية بورخان الفرنسية بالنسبة لموريتانيا، وتحول تنويع الشركاء الاقتصاديين بالنسبة للدول المغاربية إلى صراع مغاربي لصالح المحاور الإقليمية والدولية، بتأسيس إقليميات هشة تجسد التبعية للخارج وللتكتلات الكبرى، واستمرار حالة اللاثقة التي تفكك المنطقة، وهو السيناريو المرجح حدوثه في العقدين القادمين، فالسياسات المغاربية قاصرة عن مواجهة انتشار الأزمات، وتحدي القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة، خاصة وأن الكثير من المعضلات التي تواجه المستقبل المغاربي لا يمكن معالجتها جزئيا أو مغاربيا لتشابكها مع أزمات المنطقة العربية، وهذا ما يعني أن بناء المستقبل المغاربي هو جزء من بناء المستقبل العربي، وفاعلية السياسات المغاربية ستتحدد أيضا بمدى فاعلية مستقبل العمل العربي المشترك، ما يحتم علينا استكشاف سيناريوهات مستقبل المنطقة العربية، ومستقبل العلاقات العربية الدولية، ومكانة الدور العربي الدولي.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للمنطقة العربية ومستقبل النظام الإقليمي العربي

تتعرض المنطقة العربية إلى صدمات قوية تمس اسس هوية مجتمعاتها، المعبرة عن انماط العلاقات القائمة المتعددة المستويات، ويشكل العقدين القادمين مرحلة المخاض العسير للمسار العربي المتأزم، وما سيتولد عنه من أنظمة سياسية واجتماعية، ومسارات اقتصادية، تعيد توضع المنطقة، وصياغة العلاقات الجديدة داخليا وخارجيا، وبين سيناريوهات التفاؤل والتشاؤم يبقى سيناريو استمرار الوضع الراهن في المستقبل ممكنا أيضا.

أولا-سيناريو الدول السائرة في طريق التأزم: يتوقع أن يسود السيناريو الخطي مستقبل المنطقة، حيث نشهد ارتدادات الانتقال الديمقراطي وعودة سياسات الأنظمة السابقة التي تؤدي فيها المؤسسة العسكرية الدور المحوري، بعد إسقاط نظام مرسي في مصر، وتمسك بشار الأسد بالسلطة في سوريا وتوقعات بأن يخلفه شقيقه، ودور الماريشال خليفة حفتر في مستقبل العملية السياسية بليبيا، ولا يستبعد وصول الجنرال رشيد عمار إلى الرئاسة التونسية، وهناك خمسة عوامل ستدفع باتجاه استمرار الوضع، والحفاظ على الأنماط السائدة في العلاقات العربية البينية والخارجية، وهي: المؤسسة العسكرية، الاقتصاد الريعي الاستهلاكي الخاضع للدعم، واستمرار المحاور العربية وعياب قائد مركزي، ضعف المجتمع المدني والمعارضة السياسية، وسياسة القوى الكبرى التي تميل إلى تاييد الحفاظ على الوضع القائم، بدلا من الإصلاح والتغيير الحقيقي، فإفرازات هذه العوامل تخدم سيناريو استمرار التأزم العربي.

سيتقوى هذا الاتجاه أكثر بنشاط المسلحين العائدين إلى المنطقة؛ مع تصاعد الخطابات الطائفية والمذهبية التي ستعطي دورا أكبر للمؤسسات العسكرية في مكافحة الإرهاب وقمع المعارضة، وهو ما يعني استمرار العلاقات المتأزمة بين المؤسسات العسكرية والمعارضة السياسية، وبين توجهات الأنظمة القائمة والإرادات الشعبية، وانعكاس ذلك على العلاقات العربية البينية لتدخل طورا آخر من التأزم، تحت تأثير تعارض التوجهات الأيديولوجية للأنظمة القائمة، وما أضافته المواقف المتناقضة من الأزمات السابقة لهذه العلاقة، وهذا ما يجعل معظم الدول العربية أمام مصفوفة من الأزمات الممتدة؛ هوياتية،سياسية،اقتصادية،أمنية وأزمات الجوار،وستكون جامعة الدول العربية كتنظيم إقليمي مازوم يعكس اداء الانظمة العربية وسياساتها، دون ان يؤدي ذلك إلى تغيير جدري في العقدين القادمين.

بالرغم من صعوبة تغيير الجمود السياسي والاقتصادي الذي ترسم كحقائق ثابتة في السياسات العربية، باستعصاء التكامل الاقتصادي، وعسر البناء الديمقراطي، وصعوبة تحقيق الأمن والاندماج الاجتماعي، إلا أن تأثير البيئة الإقليمية و الدولية،وثورة الإعلام والشبكات الاجتماعية والمجتمع المدني،تتعارض تاثيراتها وتحقق هذا السيناريو، فهناك فواعل داخلية جديدة تسعى بقوة إلى تغيير الوضع العربي الداخلي، وهناك مشاريع إقليمية ودولية تتوسع على حساب السيادات العربية، وتسعى إلى إعادة أمجادها الإمبراطورية على حساب مساعي الوحدة العربية، وهي تستغل تماهي خارطة هذه الفواعل الجديدة مع مصالحها،وعناصر قوتها لتثبيت التغيير العربي الذي يخدم مصالحها؛ والذي يعني بروز فواعل وخريطة جديدة، ونمط علاقات عربية جديدة، تختلف عن المسار الخطي.

ثانيا–سيناريو تفكك المنطقة العربية: تطرح التحديات المستقبلية للمنطقة العربية احتمالات التغيير الجذري للاتجاهات السائدة،فالتحولات التي تشهدها المنطقة فككت العناصر الجوهرية لمجمل السياسات والعلاقات القائمة **داخل كل دولة عربية،** مما يعني أن المستقبل العربي في العقدين القادمين سيتحدد على ضوء أداءات تلك العناصر في إعادة بناء السياسات العربية، وتتراوح عناصر التأثير في المستقبل العربي مابين **اجتماعية كالبطالة والخطاب** الديني، **ومهمشة لأقليات و لا اندماج الاجتماعي،واقتصادية كانهيار السوق الطاقوي وتراجع السياح والاستثمارات و انهيار الاقتصاديات** العربية أمام التنافس الاقتصادي الدولي، واستعصاء التكامل البيني، **وعناصر أمنية كالتنظيمات الإرهابية، والحركات الانفصالية المسلحة، وعناصر** خارجية في مقدمتها مشاريع القوى الكبرى الشرق أوسطية **والأورومتوسطية، والإقليمية** كالمشروع الإيراني والتركي والإسرائيلي في المنطقة، وهي القوى التي تقود مشاريع توسعية **على حساب الأراضي والثروات العربية،والتجانس القيمي للمجتمعات العربية.**

قدر كل من المنتدى الاستراتيجي العربي والمؤتمر المصرفي العربي **2017** تكلفة الربيع العربي بين **2010 و2014 بنحو833،7مليار دولار، تشمل خسائر السياحة، وإعادة بناء البنية التحتية، والاستثمارات الضائعة وتكلفة** إعادة اللاجئين، حيث **قدر عدد الضحايا بنحو1،34 مليون ضحية بين قتيل وجريح، و15مليون مشرد،** وخسائر المواقع الأثرية المدمرة التي لاتقدر بثمن[1]، وستكون خسارها مستدامة بحكم انها كانت مصدرا **دائما لتوجهات السياح، ورموزا ثقافية وقيمية تعكس تجانس ووحدة** المجتمعات العربية وتاريخها المشترك.

ويتوقع أن تستمر الإفرازات السلبية للأزمات **السياسية على الاتجاهات الاقتصادية العربية طيلة العقدين القادمين،** وتبرز بعض المؤشرات الحالة الحرجة التي تواجه مستقبل الاقتصاد العربي **ما بعد الأزمات، فنسبة النمو** تراجعت في **2016** إلى **2،7** ٪، **والتضخم** سيرتفع من **7،8** ٪ في **2015** إلى **8،5**٪ في **2017، ويتوقع** أن تتراجع نسبة النمو في الدول النفطية من **3،4**٪ في **2015** إلى **2،8**٪ في **2017، فبين 2014 و2016 فقدت أسعار النفط 61**٪ من قيمتها السوقية **فخسرت السعودية 100مليار دولار من احتياطات الصرف والجزائر 74 مليار دولار ، وستكون الدول العربية النفطية** مجبرة في الخمس سنوات القادمة على توفير **800 مليار دولار كاستثمارات طاقوية** للحفاظ على مستوى **الانتاج والتنافس** في ظل ثورة الغاز الصخري، ودخول منتجين جدد للسوق الطاقوية [2].

---

[1] - **834مليار دولار خسائر الاقتصادات العربية بسبب الربيع العربي**، يومية الحياة الاقتصادية، العدد7677، 5أفريل2017، ص19.

[2] - صندوق النقد العربي، **تقرير"آفاق الاقتصاد العربي"**، مرجع سبق ذكره، ص ص13-14.

وتعد التبادلات العربية-العربية الأضعف بين كل المناطق العالمية،حيث بلغت في2015 الصادرات البينية9،9٪ من إجمالي الصادرات العربية ونحو 13،7٪ من حجم الواردات العربية[1].

وبالتالي ستكون كل الدول العربية طيلة العقدين القادمين أمام مصفوفة من الأزمات المتشابكة، وستتضاعف فاتورة الاستجابة للضغوط الداخلية لدعم الاستهلاك وشراء السلم الاجتماعي، ودعم خطط الإنقاذ الاقتصادي والبدائل التنموية، كما أن الاستجابة للضغوط الخارجية لن تكون أهون، نتيجة المرحلة الفارقة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وما يشهده من انتشار القوة الاقتصادية، وتعاظم سباق النفوذ بين القوى الكبرى والصاعدة.

ستتشابك هذه الاتجاهات الاقتصادية مع الاتجاهات السياسية والأمنية والاجتماعية، فصراع المنظومات الدينية سيولد مزيدا من الحروب الطائفية، وتعزيز النزعة الانفصالية، وسيترتب عن ذلك فشل الانتقال الديمقراطي، وتباعد المواقف العربية، ويحتمل أن يترسم الاصطفاف الإقليمي على أسس عرقية ومذهبية وسيستمر الاعتماد المتبادل بين هذه الاتجاهات في العقدين القادمين، في الوقت الذي تحتاج فيه المنطقة إلى مشاريع عاجلة لإعادة إعمار ما خلفته تبعات الأزمات الأخيرة، لدعم التحول السياسي بتحول إقتصادي.

في هذا السياق؛ نجد أن الدول العربية النفطية هي المستهدف الأول من هذه الصراعات الإقليمية والتهديدات الإرهابية، وتواجه ايار أسعار الطاقة وهي في حاجة إلى استثمارات لدعم استراتيجيات التنويع الاقتصادي ودعم قدراتها العسكرية، ما يعني ان الدول النفطية لن تستطيع في العقدين القادمين لعب ادوار إقليمية أو تمويل مشاريع إعادة الاعمار وتقديم المساعدات للدول العربية الضعيفة، ولن تكون هناك دولة عربية يمكنها تحمل اي دور قيادي وستركز كل دولة على وضعيتها واولوياتها غير المنسجمة مع بقية التوجهات العربية، ومن الصعب في ظل كل هذه المؤشرات تحريك الاندماج العربي المستعصي لمواجهة التحديات المستقبلية ككتلة موحدة، وهذا ما سيحيل المستقبل العربي إلى صناع دوليين وإقليميين خارج الدائرة العربية، فالمؤسسات المالية والنقدية الدولية التي ستدعم مشاريع إعادة الاعمار، وتقديم القروض بفوائد مضاعفة، ستفرض تطبيق إصلاحات بشروط قاسية وغير مقبولة تتجاوز سيادة الدول وخصوصياتها الدينية والاجتماعية، وبالتالي ستعيد بناء كافة المنظومات والوا بط اتمعية، كما أن القوى الإقليمية التي ستطرح مشاريع شراكات إقليمية ستكيف منظورات الشراكة مع مرتكزات مشروعها الإقليمي في المنطقة.

[1] - صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، أبوظبي:الدائرة الاقتصادية والفنية، 2016،ص207.

أمام هذه الوضعية؛ هناك أربع أطراف تستغل عجز وفشل وتشرذم العرب قطريا وجماعيا، لتحقيق مصالحها:

أ-الأطراف الداخلية: خاصة الاقليات والقبائل التي ستسعى لاستغلال ضعف السلطة المركزية وانهيارها لاقتصادي ووجود الدعم الخارجي وذلك لتنفيذ طموحاتها الانفصالية، كما تستغل المعارضة هذا الوضع للضغط أكثر على الأنظمة لتقديم تنازلات جوهرية، فتقدم الفواعل السياسية والاجتماعية وعود تنازلات للقوى الخارجية، كما تستفيد هذه الأخيرة من تنازلات الأنظمة لتحصل بدورها على الدعم الخارجي للاستمرار.

ب-الفواعل الإقليمية: وفي مقدمتها تركيا وإيران وإسرائيل، حيث يتجسد ذلك ميدانيا ليس من خلال تأثير القوة الناعمة فقط، إذ تتوسع تركيا في العراق وسوريا للحصول على النفط، وتتقدم إيران في العراق ولبنان وسوريا واليمن والبحرين، وبدورها تتقدم إسرائيل خطوات إضافية لتحقيق توسع إسرائيل الكبرى ومشاريع كهويد فلسطين.

ت-مشاريع القوى الكبرى: كمشروع الشرق الأوسط الأمريكي، والمشروع الأورومتوسطي الأوروبي، ومشروع طريق الحرير الجديد الصيني، وتوسيع التواجد العسكري الروسي في المنطقة العربية.

ث-المؤسسات الدولية: تسعى المؤسسات الدولية في هذه المرحلة لتطبيع اجنداها القديمة اتجاه المنطقة العربية، فالمؤسسات الأمنية كحلف الناتو تسعى لبناء قواعد عسكرية والحصول على تسهيلات وخصخصة الأمن، وتسعى المؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد والمنظمة العالمية للتجارة لتقديم القروض وفرض الإصلاحات، وبدورها ستفرض هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي شرعية التدخل الإنساني، وفرض الحريات الفردية والدينية وحقوق الأقليات، وهذا ما يحفز اتجاهات التفكك والانقسام داخليا وفق خارطة سياسية بدويلات جديدة، وإعادة تقسيم السلطة والوظائف مع فواعل جديدة، تدفع الدول العربية للإنخراط في محاور وتحالفات وتكتلات إقليمية جديدة، كمشاريع تركيا إسرائيل وإيران، ومشاريع القوى الكبرى، وحل التكتلات العربية كجامعة الدول العربية ومجلس التعاون واتحاد المغرب العربي، أي انقسام على الداخل والخارج.

يتوقع من هذه المسارات المحتملة تفكك المنطقة العربية على عدة محاور إقليمية بحسد نهاية خرافة الانسجام القيمي للمنطقة العربية[1]، وميلاد سايكس بيكو لدويلات جديدة، بخارطة سياسية تؤسس لشرق أوسط مقسم بين عدة محاور إقليمية، كالمحور التركي وسيضم الأنظمة ذات التوجهات الإخوانية، ومحور إيراني يضم الدول والحركات المقاومة كحزب الله في لبنان، وحمس الفلسطينية، سوريا العلوية، والأنظمة الشيعية المحتملة في العراق

(1) Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, **MEDITERRANÉE 2030, 4 SCÉNARIOS POUR LES TERRITOIRES MÉDITERRANÉENS** IDPEM, Paris,2009.p 3.

والبحرين وعمان، ومحور إسرائيلي يعيد إحياء فكرة بنيلوكس الشرق الأوسط ويضم إسرائيل، لبنان، الأردن وأراضي السلطة الفلسطينية، ليكون قلب الدائرة المركزية التي تربط بقية الدوائر في نظام شرق أوسطي موسع.

ما لم يتحقق من تحولات بالشكل المطلوب في ظل الحوارات المفتوحة ما بعد **الحرب الباردة من قبل الدول العربية؛** يتحقق في ظل هذا السيناريو بصورة أكبر من السابق، تحت ضغوط أزموية متفاقمة، **بفرض التحولات** السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، والانخراط في المشاريع **الإقليمية** على حساب النظام الاقليمي العربي، **ما يبقي المنطقة العربية موضوعا** لإعادة بناء النظام الدولي، وبالتالي استمرار دورها الهامشي في المسارات التعديلية.

ثالثا–سيناريو نهضة العالم العربي: ينبني السيناريو التفاؤلي لمستقبل المنطقة العربية على أساس الأداء الايجابي للعناصر الأساسية التي ستصنع الفارق في المستقبل، **وتحول مسار** التازم العربي إلى مسار نهضة **شاملة، انطلاقا من** تحويل المسارات العربية المأزومة إلى معالجة تساندية للمشكلات الكبرى كالبطالة، التنويع الاقتصادي، التغيرات المناخية، الخطاب الديني والاجتماعي ومعضلة الاندماج، عودة المسلحين والترابط الوظيفي بين شبكات الإرهاب **والجريمة** المنظمة، مواجهة مشاريع التوسع الإقليمية ومشاريع القوى الكبرى وضغوط المؤسسات الدولية.

تعاني المنطقة العربية من تفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي والديمغرافي، فمنطقة الخليج الغنية بمواردها المالية والطبيعية؛ فقيرة بتركيبتها البشرية،**وستنخفض نسبة النمو** الديمغرافي من3،4٪في 2010 الى2،6٪ في2020، **وتمثل العمالة الأجنبية أكثر من نصف السكان، منهم17مليون آسيوي يقومون سنويا بتحويل ما بين**80 الى 100**مليار دولار ما يمثل أكثر من**6٪ **من حجم الناتج الخليجي**[1]، على عكس بقية الدول العربية التي تعاني من **صعوبات اقتصادية واجتماعية أمام الاحتياجات** الكبير ة **للسكان،** ومحدودية الموارد لأغلب بقية الدول العربية، وترى الكثير من الدراسات المتخصصة أن استبدال تدريجي للعمالة الأجنبية بعمالة عربية يمكنه أن يحل مشكلة **البطالة المتفاقمة بأكثر من النصف، وسيتحقق** التوازن في سوق الشغل العربي.

وتشير التوقعات إلى أن نجاح منطقة التجارة الحرة العربية، يمكن أن يخفض تكاليف النقل بنحو 5٪ **ومعدل البطالة** بين الشباب إلى 18٪، وعلى مستوى كل دولة احتمال انخفاضها الى8٪**و**7،2٪**و**6،9٪ في مصر، المغرب،وتونس

[1] جاسم حسين، **العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها**، الدوحة: **مركز الجزيرة** للدراسات،سبتمبر2015، ص9.

تواليا وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي في كل الدول العربية وبخاصة في مصر6،2٪، وتونس 4،2٪[1]. وتتقارب رؤية الكثير من التقارير الدولية حول مستقبل الطاقة، فالوكالة الدولية للطاقة ترى أن استهلاك النفط لن يصل ذروته قبل 2040 وسيرتفع استهلاكه من 92.5 مليون برميل يوميا العام2015 إلى 103.5 مليون برميل العام2040، ويتوقع أن يرتفع الطلب على النفط إلى 117 مليون برميل بحلول 2040، ويتوقع تقرير بريتيش بتروليوم حول اتجاهات الطاقة في العقدين القادمين؛ زيادة الاستهلاك بنسبة 30٪واستمرار الموارد الهيدروكربونية في الهيمنة على الطاقة، إذ يتوقع أن تشكل نحو 75 ٪ من موارد الطاقة بحلول 2035، ويتوقع ازدياد استهلاك الغاز السنوي نحو 1.6٪حتى 2035 أكثر من النفط والفحم[2].

أما فيما يتعلق بالتحولات الطاقوية وما تبعها من إفرازات خطيرة على أمن الدول العربية-باعتبار أن الطاقة تعد المصدر الأول للاقتصاديات العربية،- فإنها تتسق ايضا مع إفرازات التغيرات المناخية كالجفاف والتصحر والهجرة البيئية ونضوب الموارد المائية، إضافة الى تهديدات الجوار الإقليمي للمياه العربية من قبل إثيوبيا وتركيا واسرائيل، ما يدفع الدول العربية في العقدين القادمين إلى استغلال سعي الأطراف الأوروبية أيضا لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية، وعلى هذا الأساس يتوقع اعتماد استراتيجية عربية موحدة على المدى المتوسط، تدمج السياسات القطرية في إطار التنمية المستدامة لتحقيق مشروع العالم العربي الأخضر، وجعل متغير الطاقة عنصر تساند تنموي، ومحرك قوة الدور العربي الجماعي، بالنظر إلى حجم الاحتياطات النفطية والغازية العربية مقارنة بالاحتياطات العالمية كما يبينه الشكل(1-4)والشكل(2-4).

سيتعاظم مركز ثقل الاقتصاد العربي عالميا، وسينعكس ذلك على الوزن السياسي والمركز التفاوضي للعرب في العلاقات الدولية، في ظل توقعات بتنامي الطلب العالمي على الطاقة، وتزايد الاكتشافات الطاقوية العربية، ودخول منتجين جدد كالسودان ومصر وموريتانيا، وبوادر نجاح خطط التنويع الاقتصادي والتحول إلى الاقتصاد الأخضر الذي تنتهجه الدول النفطية، والدول الغير نفطية كتجربة المغرب لإنتاج الطاقة الشمسية، فبحلول العام 2030 يتوقع أن تصدر الإمارات العربية آخر برميل نفط، والجزائر ستنتج نصف احتياجاتها الكهربائية من الطاقات المتجددة، ويتوقع نجاح السعودية في استراتيجية التحول الاقتصادي وتنويع الدخل ضمن خطة السعودية 2030.

(1) ibid, p37.
(2)- **BP Statistical Review of World Energy 2016,** on 9august2017, at !
https://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/energy-economics/statistical-review-2016/bp-statistical-review-of-world-energy-2016-full-report.pdf
http://www.iea.org/statistics/

الشكل (8)- خريطة النفط العالمية حسب الموقع الدولية

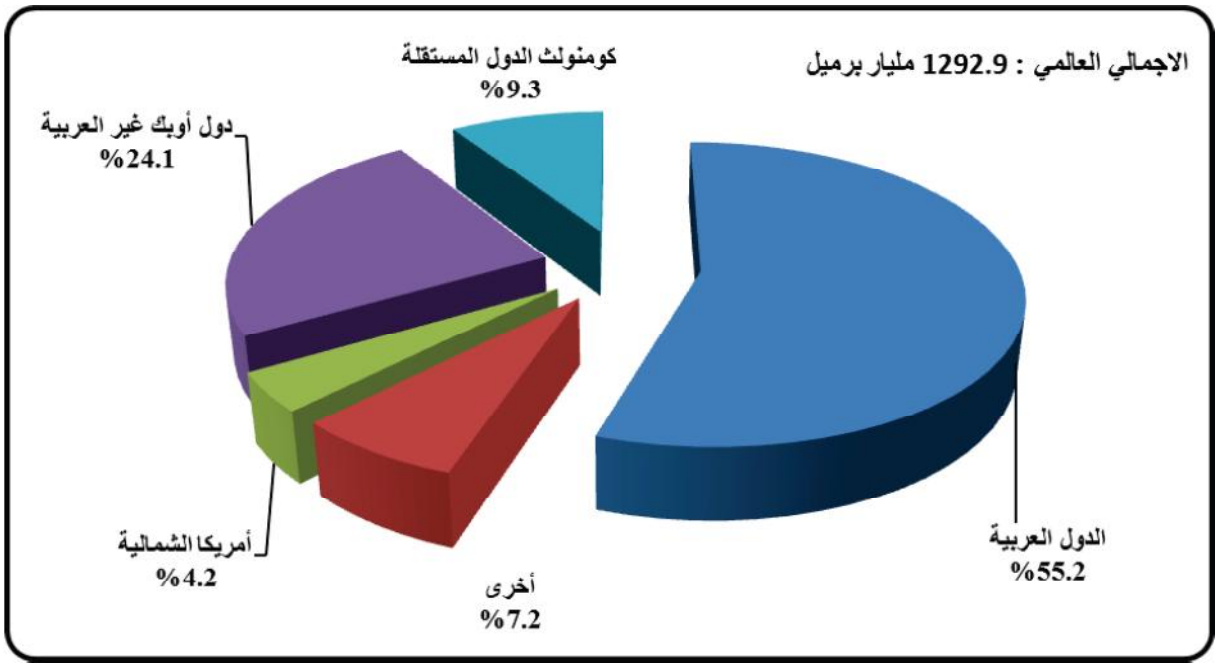

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2015،ص114.

الشكل (9)- خريطة الغاز العالمية حسب الموقع الدولية

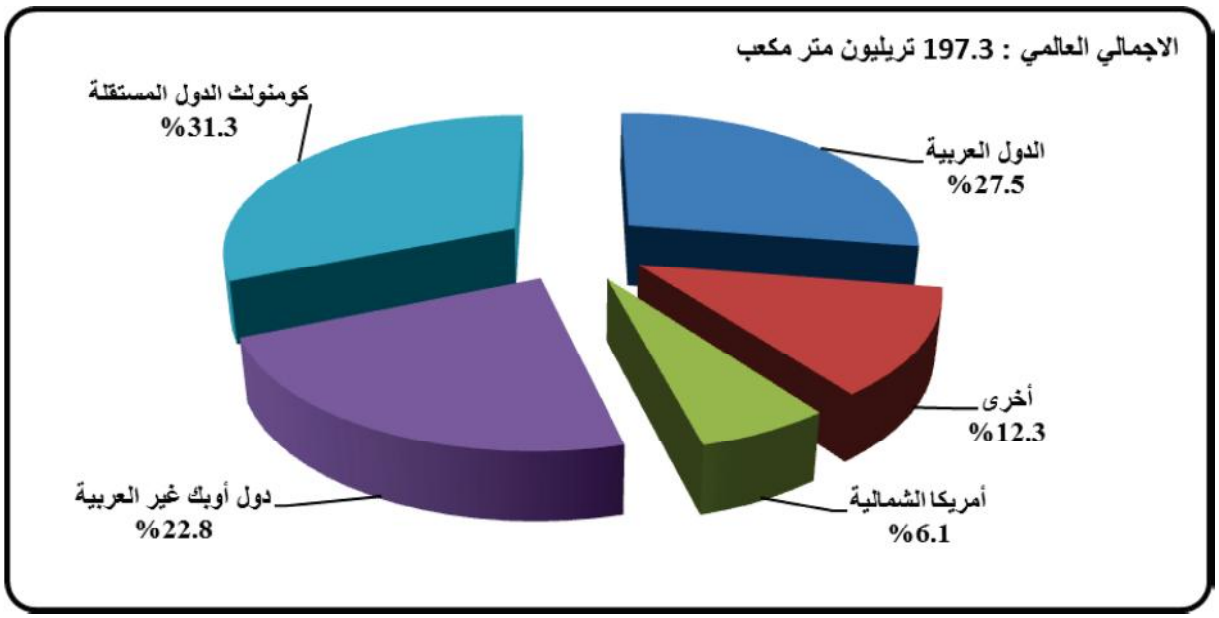

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2015، ص115.

كما تتأتى مسارات النهضة العربية في سياق إصلاح الخطاب الاجتماعي والديني، بنجاح الدول العربية في بناء **خطاب توافقي معتدل، من المتوقع أن يضع حدا للاستقطاب الخارجي، وينهي تناسل الأحقاد القبلية والتطرف** العنيف والتعصب الطائفي والمذهبي، وإذا كانت ستة سنوات من الأزمات كلفت خسائر30 سنة تنمية في المنطقة **العربية؛** فإن تحويل هذا الاتجاه نحو المسار النهضوي سيدعمه تحقيق الأمن العربي، **بتفعيل الاتفاقية العربية للدفاع** المشترك امام تهديدات القوى الإقليمية تركيا،إيران،إسرائيل وإثيوبيا، **وتأسيس شرطة عربية لمراقبة الحدود وتنفيذ المخططات الجماعية لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة،** إلى جانب جهاز استخبارات عربي للتنسيق، وتأسيس قوات عربية للتدخل السريع وحفظ السلام،لتفادي استخدام القوة الدولية ضد الدول العربية تحت طائلة أي مبرر.

إن إعادة الاعتبار لمركزية العروبة والاعتراف القاعدي الواسع بالتنوع المذهبي **و العرقي، كأساس لانجاز الوحدة التنموية والثقافية** الشاملة، وكركيزة للتساند التنموي والتضامن الأمني العربي، سيتوج هذا المسار بنظام إقليمي جديد يجسد دوائر الانتماء الداخلية المندمجة ذات الارتباط بمركزية العروبة، وفق أنماط علاقات جديدة بعيدا عن **نموذ** ج الدولة المقسمة وفيتو العرقيات، وترتيب حلقات خارجية تحول مشاريع توسع الجوار إلى مسارات شراكة.

تفرض البيئة الإقليمية قيود أمنية وسياسية على كل محاولات التقارب العربي، في ظل التغلغل والاستقطاب الخارجي الذي يتجه إلى مستويات قياسية، **ما يبقي على ديمومة المواجهة القطرية للتحديات العربية المستقبلية،** وصعوبة تحييد التأثير الخارجي في تكوين الخطاب الاجتماعي والسياسي العربي، وتضيف بيئة التحولات الدولية في سياق إعادة بناء النظام الدولي متاعب أكبر للمسارات الاقتصادية الاندماجية، **بإخضاعها للاتجاهات** السياسية المتناقضة، وهو ما يجعل مسارات النهضة العربية سيناريو بعيد المنال في المستقبل المتوسط، فاستمرار **السياسات الراهنة للمنطقة العربية يبدو أمرا مستبعدا، كما يستبعد** في المستقبل المتوسط **تحقق السيناريو** التفاؤلي، **ونجاح الإصلاحات في ذروة الصراع المذهبي، والطائفي،** والنفوذ الأجنبي، **لذلك يرجح سيناريو تفكك المنطقة** العربية وكهاية النظام الإقليمي العربي لصالح الشرق اوسطية **والأوروميتوسطية.**

المطلب الثالث: مستقبل الوحدة الأوروبية

استطاع الأوروبيون تجاوز الأحقاد التاريخية، وبناء مشروع تكاملي يقوم على تناغم المصالح والقيم والمعايير، وقلب فكرة توازن القوة، ببناء دور تعديلي في النظام الدولي دون ان يثير ذلك تهديدات ومخاطر لبقية الفواعل، إلا أن الوضع الأوروبي الراهن، واتجاهاته المستقبلية المتسمة بالانقسامات والتنافر في الداخل والخارج؛ يتوقع أن تؤدي إلى حدوث سيناريوهات مغايرة لمسار التكامل والإندماج في العقدين القادمين.

أولا–السيناريو الخطي: عرف مسار التكامل الأوروبي العديد من الأزمات العسيرة التي أعاقت تحقيق المقاصد والغايات البعيدة للأوروبيين، لكن العقد الأخير مثل مرحلة اختبار جدية لأسس التكامل، وثقة الأوروبيين في مؤسسات الاتحاد، وأهدافه، وسياساته، بعد رفض مشروع الدستور الأوروبي الموحد وتعويضه بمعاهدة لشبونة 2007 كبديل للدستور لتنظيم الأطر التشريعية وصلاحيات البرلمان الأوروبي ونظام التصويت فيه[1]، وبدأت تظهر نتائج الاختبارات الحقيقية لمبادئ تقاسم الأعباء وعدم الارتداد مع أزمة منطقة اليورو منذ2008، والتي خلفت انقساما جديدا بين الدول الدائنة والمدانة، وحملت أزمات المنطقة العربية وما أفرزته من موجات هجرة أكبر التحديات لمسار الوحدة الأوروبية، بالتزامن مع انسحاب بريطانيا من دوائر التكامل، وما تبعها من دعوات اليمين المتطرف لإجراء استفتاءات الخروج من الاتحاد أيضا.

يرى الكثير من الأكاديميين الذين يدافعون عن تجربة التكامل الأوروبي؛ كمارك ليونارد وأنطوني جيدنز أن هناك استقرارا دستوريا أوروبيا، قائما على توازن مؤسسي مما يقلل من سلبية فشل الاستفتاء على الدستور، بحكم أن الاتحاد شكل من الديمقراطية التشاورية[2]، ويعتبر الكثير من النقاد أن ما تعيشه أوروبا هو امتداد للأزمات والتحديات الصعبة التي واجهت الجماعة الاوروبية منذ نشاتها، كنتيجة للمرحلة الحساسة التي بلغها مسار الاندماج السياسي والأمني، وما يتطلبه من تنازلات سيادية جديدة لصالح مؤسسات الاتحاد، وتنازلات ثقافية واجتماعية لدمج المهاجرين واللاجئين، وهو ما أثار حفيظة اليمين المتطرف والحركات الشعبوية،وبالتالي فهي ردات فعل متوقعة وليست ارتدادات مؤكدة، أما بريطانيا فقد سبق لها وأن طرحت استفتاء الخروج، ووضعت شروط نصف عضوية للاستمرار، على هذا الأساس فإن ما تواجهه أوروبا من تحديات وتحولات لن يكون له تأثيرات جوهرية على مرتكزات الوحدة الأوروبية، ويتوقع حسب هذا السيناريو أن تستمر على نفس المسار الاندماجي.

---

[1]- أماني سليمان، **لحظة الاختبار: مستقبل أوروبا في مواجهة تحديات التفكك**، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)، العدد 201، مجلد50، جويلية 2015، ص16.

[2]- أنطوني جيدنز، **أوروبا في عصر العولمة**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المركز القومي للترجمة،2015،ص290.

يتوافر للاتحاد الأوروبي العديد من الثوابت والحقائق التي لا تتأثر كثيرا بالمتغيرات والأزمات العابرة، وهو ما يرجح بقوة استمرار الاتحاد الأوروبي باعتباره مجمع للقيم والمعايير، **ونادي الديمقراطيات الغربية**، وهو أحد ثمرات المشاريع الكنسية لجعل أوروبا أسرة مسيحية موحدة، وبالنظر إلى التجربة التاريخية التي مر بها البناء الأوروبي **فإن مسار** التكامل تطور عبر التقطعات؛ فالأزمات التي واجهها رسمت عمليات التسوية والعمولات **الجانبية والتسويات الاستثنائية لإستمرار مسار التكامل**، وهو ما يثري مسار هذه التجربة بالكثير من النماذج والنظريات، بخلق **أشكال ودوائر متجددةللانتماء للنموذج المر كزي بشكل مرن يناسب كل مرحلة، وكل حالة مستجدة.**

ثانيا--سيناريو تفكك الإتحاد الأوروبي(DISINTEGRATION): بحسب دوجلاس ويبر(D.WEBBER) فإن التفكك الأوروبي يعني انخفاض عدد الأعضاء، أو حجم السياسات المشتركة المتبناة، أو في قدرة الأجهزة على **تنفيذ القرارات المتبناة** وتعطيل صلاحيات المؤسسات الفوق قومية، وحسب النظرية عبر القومية الكلاسيكية (CLASSICAL INRETGOVERNMENTALISM) فإن غياب التعاون بين فرنسا وألمانيا سيؤدي إلى التفكك، وحسب النظرية المؤسسية لروبرت كيوهن فإن غياب المصالح المشتركة سيدفع إلى مزيد من الاهيار[1].

لقد تعرض البناء الأوربي لتصدعات داخلية منذ فشل التصويت على الدستور الأوروبي، ثم رفض سياسات التقشف في منطقة اليورو بعد الأزمة الاقتصادية الممتدة منذ 2008، **وأحدث خروج بريطانيا من** الاتحاد في 2016 انقسامات حادة في الصف الأوروبي، **امتدت تداعياتها لتنعكس على الأجندات الانتخابية** للأحزاب اليمينية والحركات الشعبوية المنادية باستفتاءات الخروج ورفض الاندماج، أما خارجيا فيواجه الأوروبيون تهديدات عودة روسيا إلى مجال النفوذ السوفياتي، وتمدد ازمات الشرق الاوسط نحو اوروبا مع صعود قوى جديدة **وتراجع الدور الأمريكي**، ويتعاظم تأثير التهديدات القادمة من الجنوب المتوسطي، على هذا الأساس يحتمل أن يؤدي تطور هذه الإفرازات المتشابكة إلى سيناريو تفكك الكتلة الأوروبية في **العقدين القادمين، وظهور** مجموعات **جديدة** هي قيد التشكل بحسب الاتجاهات السائدة في الوقت الراهن.

كان رفض التصويت على الدستور الأوروبي مقدمة للارتداد عن سياسات وقرارات أخرى، والانسحاب من **معاهدات متبناة سابقا، وبداية لرفض صلاحيات بعض الأجهزة والمؤسسات الفوق قومية، وهو ما ظهر مع بداية أزمة منطقة اليورو، برفض أغلبية الأعضاء تحمل خطط الإنقاذ، سواء الدول الدائنة أو المدانة.**

[1]-هايدي عصمت كارس، مستقبل الاندماج الاوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة، السياسة الدولية، العدد206 مجلد51، أكتوبر2016، ص116.

أفصحت هذه الأزمة عن فوارق عميقة بين الاقتصادات الأوروبية، **وظهرت أولوية المصلحة الخاصة على خيار التضامن الجماعي**، بتأثير من الضغوط الداخلية الرافضة لتحمل أزمات الدول الأخرى، ورفض تقاسم الأعباء في مواجهة معضلة الهجرة واللاجئين من الشرق الأوسط، **ما أدى** إلى تمزق دائرتي شنغن ودبلن، وكانت بذلك أزمتي اليورو واللاجئين بمثابة الأزمة الحقيقية الكاشفة لإفلاس مبادئ التضامن والتساند الأوروبي داخليا، وخرافة القوة المعيارية التي تبني عليها أوروبا نموذجها القيمي، **ودورها الخارجي، وهويتها المنسجمة.**

تجسدت البداية الفعلية لتفكك الاتحاد الأوروبي بانسحاب بريطانيا وخسارة الاتحاد**12،5**٪**من السكان و15**٪ **من القوة الاقتصادية**،والقوة العسكرية الأولى، **والعضو** الأوروبي الثاني في مجلس الأمن، و**أثر ذلك على ميزانية الاتحاد والسوق الاستهلاكية وحجم التجارة، ففرنسا وحدها قدرت خسائرها بين2017 و2019** نحو **3،2مليار يورو، و0،5**٪من النمو لكل من بلجيكا وهولندا وايرلندا لنفس الفترة[1]، **فانسحاب عضو واحد فقط** أدى إلى مستوى كبير من الخسائر والانشقاق، **ومع انسحاب كل عضو يتوقع أن تتعاظم خطوات التفكك، وإذا ما نجحت بريطانيا خارج الاتحاد فإن بقية الأعضاء بقيادة** التيار اليميني والحركات الشعبوية سيستنسخون **تجربة** البريكست، في سيناريو **تتابع سقوط أحجار الدومينو، بسقوط الفريكست، ايتاليكست، اسبنيكست.**

تراقب كل من الصين وروسيا هذه الارتدادات، لتقديم البديل بإغراءات مضاعفة للانضمام إلى طريق الحرير الصيني **والاتحاد الأوراسي الروسي، وأمام** صعود قوى جديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كروسيا، **والصين وتركيا وإيران**، وعجز الاتحاد الأوروبي في الحفاظ على نفوذ ومصالح أعضاءه، **يتوقع أن تلجأ الدول الأوروبية للدفاع عن مصالحها الخاصة منفردة، ما** سيمهد الطريق لعودة مسار التجربة التاريخية للاتحادات الجمركية الأوروبية.

يؤشر صعود الحركات الشعبوية على نضج نزعة الإحياء القومي وإعادة إحياء السيادة الوستفالية، كما أن خروج بريطانيا ودعوات الانسحاب يؤشر على نضج اتجاه التشكيك في الأوربة(EUROSECPTIC)، **ويؤشر** رفض تطبيق اتفاقيتي شنغن ودبلن أمام موجة اللاجئين والهجرة السرية على تفضيل خيار الانسحاب من بعض **المواد**(OPTING OUT CLAUSES)، مما يؤكد أن تشابك هذه العمليات يؤشر على بداية ارتداد الاندماج (SPILL BACK)، **وستقود إفرازا** وتاثيراتها المتزامنة إلى تفكك الاتحاد الاوروبي (DISINTEGRATION) **بداية من تمزق الدوائر الداخلية والدوائر الخارجية، وانهيار أوروبا بالكامل .**

[1]-سلوى بن جديد، **تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي**، السياسة الدولية، العدد206 مجلد51،أكتوبر2016، ص112.

في هذا السياق الأزموي الذي تواجهه أوروبا داخليا وخارجيا، وفي ظل افتقادها إلى القدرات اللازمة لتعطيل احتمالات التفكك، فإن التوقعات تشير إلى إمكانية بروز الكتل الآتية[1]:

أ-كتلة فايكنغ: تقودها السويد وتضم فنلندا،استونيا، لاتفيا، النرويج، الدنمارك، ايسلندا، اسكتلندا،غرينلاند وستسعى هذه المنظمة الى مواجهة روسيا في القطب الشمالي وبحر البلطيق، وتعطيل النفوذ الروسي في المنطقة.

ب-كتلة الكومنولث الجديد: تقودها بولندا وتضم أيضا ليتوانيا وأكرانيا، وستعيد هده المجموعة اداء الادوار التاريخية السابقة في الضغط على روسيا من **جهة الحدود الغربية،** ومنع التمدد الروسي عبر هذه الحدود.

ت-كتلة النواة المركزية:تقودها ألمانيا وتضم أيضا بلجيكا وهولندا سويسرا، النمسا، التشيك وسلوفينيا، وستشكل هده المجموعة مركز القوة في أوروبا، **لما تمتلكه من قوة اقتصادية، وبنية تحتية،** وموقع استراتيجي .

ث-كتلة أوروبا الكلاسيكية اللاتينية:تقودها فرنسا وستضم ايطاليا اليونان اسبانيا والبرتغال، **ويتوقع أن تعمل** فرنسا على إعادة إحياء العالم المتوسطي، وإقامة تكتل اقتصادي موسع يشمل شمال **إفريقيا.**

ح-فضاء القديس ستيفن: وتقوده المجر ويضم كرواتيا، سلوفاكيا **وأجزاء من البوسنة ورومانيا، ويتوقع أن تعود** نزعة الإحياء الإمبراطوري خاصة بالنسبة للملكية **المزدوجة لبودابست.**

ج-كتلة البحر الأسود:وتضم بلغاريا ومولدوفا ورومانيا، وما أن الدول الثلاث ستشهد انقسامات ونزاعات داخلية فلن يكون لها مركز قيادي،و يمكن أن تكون ضمن قوة بحرية جديدة ينشئها حلف الناتو، للتأثير على الإطار القانوني الذي يحكم الملاحة في البحر **الأسود،** والضغط على منطقة البلقان، ويمكن ظهور مجموعة سابعة **يصطلح عليها بثقب البلقان الأسود، وتضم صربيا وأجزاء من البوسنة، مقدونيا، الجبل الأسود، وألبانيا.**

يحاكي سيناريو تشكل هذه الكتل تجربة الإقليمية التاريخية التي عرفتها أوروبا سابقا، ويتوقع أن يقود ذلك الى **إلغاء مركزية الكتلة الأوروبية،** وعودة الإحياء الإمبراطوري وصراع النفوذ بين فرنسا، ألمانيا، بريطانيا وتركيا، وتصادم الحركات الشعبوية مع صعود حركة الإحياء القومي بين الشرق الأوروبي والغرب الأوروبي **لنحو أكر من 100 حركة انفصالية كما تبينه الخريطة1(4) ،** وتتضاعف احتمالات هذا السيناريو بوجود نزعة أمريكية تسعى إلى **توظيف هذا السيناريو لتخريب مشاريع روسيا والصين بأحزمة قومية وحركات انفصالية،** تمتدة من القوقاز إلى **تشانج يانج، لتعطيل مسارات إعادة بناء** النظام الدولي المتعدد الأقطاب.

---

[1]-أندريا كاريكو، أوروبا بين الواقع والتحديات المستقبلية، مركز كاتيخون، في19أوت2017، **على الرابط:**
http://katehon.com/ar/article/wrwb-byn-lwq-wlthdyt-lmstqbly

ثالثا–سيناريو القطب الأوروبي العالمي:عمل الأوروبيون طيلة فترة ما بعد الحرب الباردة على ترقية نموذج الإقليمية المعيارية الأوروبية، وتصدير ذلك النموذج إلى الجوار الإقليمي، ويتطلع الأوروبيون إلى أن يكون نموذجهم المعياري أساس بناء أوروبا الموحدة،وتجسيد الأهداف البعيدة المدى التي وضعها المؤسسون الأوائل كجون مونيه، كونرا دينادر و جوزيف بيش، وروبير شومان، وان لا تبقى المجموعة الاوروبية مجرد كتلة اقتصادية ومؤسسات وظيفية، وهناك خمسة عوامل يتوقع أن تقود أوروبا لتصبح قطب عالمي تعديلي في النظام الدولي.

من الناحية الاقتصادية؛ يتوقع أن يصبح اقتصاد الاتحاد الأوروبي الثالث عالميا بحلول 2030 ليشكل عالم ثلاثي الأقطاب الاقتصادية، إلى جانب الصين والولايات المتحدة الأمريكية(G3)، وستساهم عدة عوامل في تحقيق هذه المكانة بداية من تعافي منطقة اليورو من الأزمة،واستقرار معدل النمو المتوقع بين 1،2٪و1،5٪ حتى 2030 [1]، ويمكن أن تتضاعف نسبة النمو طيلة العقدين القادمين بحكم التخلص من انجراحية عامل الطاقة، فقيمة واردات الاتحاد من الطاقة في 2013بلغت 500 بليون دولار، ومع انخفاض أسعار النفط إلى مادون 85 دولار للبرميل توفر دول الاتحاد نحو80 بليون دولار سنويا[2]، ما أدى في 2014إلى تراجع عجز تجارة الطاقة في منطقة اليورو ب 35 مليار دولار، وتراجعت تكلفة واردات الطاقة 11٪، وفي فرنسا وحدها هبطت فاتورة الطاقة في 2014 إلى 5،8 مليار دولار و2،3 مليار دولار فوائد للصناعات الفرنسية و0،5٪ نسبة نمو الناتج المحلي لسنتين[3].

ستمكن هذه القفزة الاقتصادية الاتحاد الأوروبي من أداء الدور الرئيسي في إعادة إعمار المنطقة العربية، بتقديم القروض والاستثمارات، والتحكم في الإصلاحات الاقتصادية العربية، وإعادة تحديد مسار التكامل الأوروبي كنموذج للإقلاع الاقتصادي والتنموي في بقية المناطق على حساب النماذج التنموية المتبناة حديثا.

ويمثل الدور السياسي الأوروبي العامل الثاني لصعود القطبية الأوروبية العالمية، باعتبار أن الاتحاد الأوروبي عبارة عن شبكات سياسية ديمقراطية مندمجة، تمثل الفواعل مادون الدولة والدول والفواعل ما فوق الدولة، ما يخولها لأن تصبح النادي السياسي الثاني بعد هيئة الأ مم ا لمتحدة، فقوا المعيارية تعطيها دور أساسي في حل الأزمات، وإدارة عمليات الانتقال الديمقراطي والإصلاحات السياسية، ودفع المجتمع الدولي للإهتمام بالقضايا والمشكلات التي

---

[1] **Global Trends to 2030: Can the EU meet the challenges ahead?,** European Strategy and policy analysis system, 2015, pp50-53.

[2] - أوروبا قد توفر 80 بليون دولار من تكلفة واردات الطاقة، شوهد في27أوت2017، على الرابط:
http://www.alhayat.com/Authors/5092860

[3] -نيفين حسين، مرجع سبق ذكره، ص11.

تواجه العالم كالتغيرات المناخية، قضايا الهجرة واللجوء، حقوق الأقليات، الحريات الفردية وحقوق الإنسان، **و**بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي ليس منظمة حكومية إلا أن سمات وخصائص مؤسساته، وقوة إصداره للقوانين **والاتفاقيات وإلزامية تطبيقها تجعله أقوى من سلطة الدول.**

تواجه أوروبا ثلاث تحديات كبرى ستعجل في العقدين القادمين بتأسيس جيش أوروبي مستقل، **لتكون القوة** العسكرية الأوروبية العماد الثالث للقطب الأوروبي العالمي، فهناك عسكرة متصاعدة في المتوسط بتجهيز الصين **لقواعد عسكرية على السواحل المتوسطية، وتعاظم التواجد الروسي** بعد الأزمة السورية التي مكنت أيضا إيران وتركيا من تعزيز تواجدهما العسكري في المتوسط، والتحدي الثاني يتمثل في بوادر تحول الأزمات المتوسطية إلى **مواجهات عسكرية على الموارد المائية والطاقوية، وعودة الصراعات التقليدية كالصراع بين تركيا واليونان حول جزر** ايجة وقبرص، نزاع الصحراء الغربية، واحتمالات تمدد روسيا شرق أوروبا خاصة بعد ضم القرم، **ومنع أوكرانيا ودول** أخرى من الانضمام للناتو والاتحاد الأوروبي، والتحدي الثالث يتمثل في مخاطر ضعف الردع الأمريكي وتحول التركيز الأمريكي إلى منطقة الباسيفيك، وهذا ما سيدفع الأوروبيين إلى تشكيل جيش أوروبي لضمان أمنهم.

ويمثل نموذج القوة المعيارية الركن الرابع للقطبية الأوروبية، فتكفل الاتحاد الأوروبي باللاجئين الفارين من **الأزمات، وإعادة إعمار مناطق الدمار سيساهم** في قيادة الأوروبيين **لمسارات إصلاح عالمية جديدة، لمعالجة آثار** ما بعد الأزمات؛ بفرض نموذج القوة المعيارية الأوروبية كعلاج سائد، وتبني دول التعدد العرقي والمذهبي المعاهدات **والقوانين،** والسياسات والآليات الأوروبية المعتمدة لتحقيق حقوق الأقليات، وبناء مجتمعات التعدد على أساس **الديمقراطية التوافقية، وضمان حرية المعتقدات، والحريات الفردية والجماعية، وهو ما** سيؤدي إلى تغيير المجتمعات **من الداخل كلية، وترتيب أنماط جديدة من العلاقات المعيارية الأوروبية كبديل لأنماط العلاقات السابقة.**

تعتبر أوروبا قوة معيارية **واقتصادية، لكن هذا النموذج الإقليمي الناجح** يعاني **من أزمات عميقة،** تمزق دوائره الداخلية وحلقاته الخارجية، وهدد مسار الاندماج بمسار ارتدادي بدل التحول إلى قوة عالمية، فداخليا تعاني اوروبا **من تصدعات اجتماعية نتيجة صعود الحركات الشعبوية، وخطابها المعادية للاندماج مع الأجانب، ومطالبها بالخروج من الاتحاد، وخارجيا تواجه أوروبا** عودة الخطر الروسي في الشرق، وتفكك مناطق النفوذ التقليدية لأوروبا في الجنوب لصالح روسيا،تركيا،إيران والنفوذ الصيني المتصاعد، إلى جانب **بروز مؤشرات تشكل** نظام دولي جديد، ما يعني أن العقديين القادمين لن يكونا مرحلة اكتمال القوة الأوربية العالمية أمام كل هذه **التصدعات.**

تشهد النظم الإقليمية التقليدية مرحلة تصدعات وانقسامات، ناتجة عن مسار طويل من الاحتكاك والتنافس بين التيارات الداخلية والمحاور التي تعبر عن حالة توازن القوة داخل كل إقليم، وساهمت الأزمة النظمية العالمية في تضاعف عناصر التناقض والصدام داخل المجتمعات الأورومتوسطية، بصعود النزعة القومية والشعبوية في أوروبا، وتصادم المذاهب والعرقيات في المنطقة العربية، وعودة حركة الإحياء الإمبراطوري، حتى أصبحت ديناميكية التفكك والانقسام سمة الفضاء الأورومتوسطي، في ظل محفزات أزموية استعصت على أولوية الحل الإقليمي، وأعادت تفعيل عوامل التشظي التاريخية بتدخل القوى الكبرى، وهذا ما يجعل كل إقليم يتفكك على نفسه إلى عدة كتل.

حيث تدعم فرنسا ظاهرة تشكيل الكتل المتنافسة في شمال إفريقيا، لاستبدال مأزق المحاور والتوازن الاستراتيجي بين الدول المغاربية بتوازن استراتيجي بين الكتل، ما يضعف أية سياسات مغاربية متكاملة اتجاه تحولات المنطقة، وفي نفس السياق نجد الإستراتيجية الأمريكية والأوروبية لتحويل المحاور الإقليمية إلى تكتلات متصارعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتفكيك ظاهرة القومية العربية والظاهرة الإسلامية وتمزيق التجانس القيمي، لصالح كتل جديدة غير متجانسة، ومن دون مركز وقائد إقليمي لمشروع مستقبلي متكامل، فتفكيك المنطقة العربية والإسلامية إلى مجموعة كتل مذهبية، وعرقية، سيساعد الغرب بأجنحته الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية في تحقيق مشاريع الأورومتوسطية والشرق أوسطية، كما أن أوروبا غير بعيدة عن ديناميكيات التفكيك وإعادة التركيب الإقليمية، بصعود النزعة القومية والشعبوية، و حركة الإحياء الإمبراطوري، وعودة عوامل الصراع التاريخية، وهذا ما سيبقي على أوروبا في قلب الاحتكاك الروسي-الأمريكي حول السيطرة والقيادة العالمية.

و تظهر السيناريوهات الإقليمية المتوقعة عجزا كبيرا للنظم الإقليمية في احتواء ضعف وهشاشة بنية النظام الدولي التي انعكست عليها، فالتصدعات داخل الأقاليم الأورومتوسطية الثلاث في حركية متسارعة نحو إعادة تشكيل الأقاليم وبنيانها، وفق أنماط تفاعلات وموازين قوى، وتوزيع قيم، وأدوار جديدة، تراعي بيئة التحولات الدولية والمغذيات الرئيسية لحالة التفكيك وإعادة التركيب النظمي الإقليمي والدولي، والمتمثلة في انتشار وتحول القوة الاقتصادية، والصراع على الموارد الآيلة للنضوب، وديناميكيات القوى الصاعدة التي تساهم في إعادة تشكيل التفاعلات العالمية، ببناء كتل إقليمية وعالمية جديدة كمرتكزات للنظام الدولي المتعدد الأقطاب، في مقابل السياسات المضادة لهذه التوجهات، والساعية إلى تخريب وتعطيل جهود إعادة بناء النظام الدولي، وعلى ضوء ما تصفر عنه مسارات إعادة التشكيل الإقليمي الأورومتوسطي، وما سيترتب عنها من أنماط علاقات جديدة سيتحدد دور ومكانة الفواعل الأورومتوسطية، كموضوع تابع؛ أو كفواعل شريكة في إعادة بناء النظام الدولي.

المبحث الثاني: الأوروميتوسطية ضمن مسارات تحدي الأحادية القطبية وإعادة بناء النظام الدولي

يمر النظام الدولي الحالي بمرحلة انتقالية تختلف الدراسات حول توصيفها، **وتتباين استشرافات مستقبل هذا** النظام في ظل بوادر أفول القيادة الأمريكية، وبروز معالم **نظام** دولي **متعدد الأقطاب، بصعود أقطاب جديدة توازن** القوة الأمريكية، وتعيد أنماط توزيع القوة عالميا، أو من خلال نجاح المسارات التي تقودها القوى الكبرى ومشاريع **القوى الصاعدة، واحتمالات نجاح سيناريو** عالم الكتل الكبرى، **وتتوقع اتجاهات أخرى قدرة الأنظمة الإقليمية على** فرض نموذج التنظيم الإقليمي كمسار لإعادة بناء النظام الدولي، **وقدرة التنظيمات** الفاعلة كالاتحاد الأوروبي **على تشكيل نمط قيادة إقليمية جديدة،** بآليات وقواعد تنظيم جديدة، ومؤسسات دولية أكثر فاعلية.

المطلب الأول: سيناريوهات القطبية واللاقطبية الدولية

تختلف التوقعات بشأن مستقبل النظام الدولي، **بين اتجاهات تؤكد على استمرار القطبية الأمريكية، واتجاهات** تراهن **على صعود الصين وعودة نظام الثنائية القطبية،** أو عودة روسيا من جديد ودخول العالم حرب باردة **جديدة، وتحدد بعض الاتجاهات سيناريوهات ونماذج للتعددية القطبية بوجود أكثر من قوتين عالميتين، بينما تتوقع** دراسات أخرى صعوبة بناء نظام دولي ثنائي أو متعدد **الأقطاب، وترجح حالة اللاقطبية على المدى المتوسط.**

أولا-سيناريو القطبية الأمريكية الجديدة: تقود الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الألفية الثالثة محاولة ثالثة **مع المنظمات الحكومية العالمية والإقليمية،** لبناء نظام دولي **مستدام**[1]**، فهناك آفاق لاستمرار العصر الأمريكي والأحادية القطبية،** بالنظر إلى القدرات العسكرية الأمريكية التي تفوق قدرات القوى العالمية مجتمعة[2].

تملك الولايات المتحدة الأمريكية مقومات وقدرات القوة الصلبة والقوة المرنة التي تسمح لها بالسيطرة والقيادة، والتحكم في كل التحو **لات والتفاعلات العالمية، فالقوة العسكرية مكنتها من** الانتشار عبر كافة المناطق والممرات الإستراتيجية،كما أن جاذبية نموذجها الثقافي والقيمي **يهيمن عالميا على بقية الثقافات، وبالرغم من** أنها أكبر مستهلك وا كبر مستورد للنفط إلا ان تطورها التقني، وسيطرها على اهم موارد واسواق الطاقة التي **تعتبر عصب الإقتصاديات العالمية مكنها من التحكم في الاقتصاد العالمي.**

---

(1) Michael J. Mazarr, **BUILDING A SUSTAINABLE INTERNATIONAL ORDER** : UNDERSTANDING THE Current International Order, the RAND Corporation, USA,2016,p2

(2) جمال سند السويدي، **آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014، ص14.

لقد وضع الأمريكيون استراتيجية للاستقلال الطاقوي بالاستثمار في الطاقات المتجددة التي ارتفعت في 2014 بنسبة 7٪لتبلغ نحو38،3 مليار دولار، وتوظيف التقنيات والوسائط الغير تقليدية كعملية الحفر الأفقي، وعملية التكسير الهيدروليكي(Hydraulic fracturing process) لإستخراج الغاز الصخري Gas shaleوالنفط المحكم Tight oil ما أدى إلى خفض استيراد النفط إلى 42٪، والغاز5٪ في2013، وأصبحت التوقعات تشير إلى تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا في إنتاج الغاز، والسعودية في إنتاج النفط بحلول 2020، وهي المحطة التي وضعها الأمريكيون كبداية لتحقيق الاستقلال الطاقوي بشكل كامل والتحول إلى التصدير بحلول2035[1].

و لا تزال أمريكا تتمتع بدور قيادي في المؤسسات الدولية كمجموعة الثماني(G8)، ومجموعة العشرين (G20)، والمنظمة العالمية للتجارة(OMC)، والبنك العالمي(MB)، وتعادل اصواتها في صندوق النقد الدولي (FMI)16،7٪؛ وقد عزز ترامب هذا الوضع لإدارة أعمال العلاقات الدولية، بالتركيز على المصالح المباشرة من خلال سلسلة من الصفقات المتتالية التي أصبحت مبدأ ثابتا في إدارته، لإعادة الاقتصاد الأمريكي إلى نسبة نمو تفوق 4٪[2] .

سيتحقق سيناريو القطبية الأمريكية الجديدة إذا ما استمر التقارب مع روسيا، والنهج الانعزالي نسبيا الذي ينتهجه ترامب للتخفيف من تكاليف الأدوار الأمريكية الخارجية، والحد من مضاعفات التورط في الأزمات الدولية والدفاع عن الدول الطاقوية والدول الصديقة، في مقابل التركيز على مناطق أهم كمنطقة الباسيفيك، وإذا ما استمر أيضا تأثير قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ونموذج الثقافة والتعليم الأمريكي الأكثر جاذبية وتأثيرا، فإن هذا سيعطي للأمريكيين فرصا استراتيجية جديدة، لإعادة بناء نظام دولي مستدام بقيادة أمريكية.

تنفي اتجاهات أخرى إمكانية تحقق هذا السيناريو؛ فالأزمة المالية أدت إلى عجز موازنة الحكومة الفدرالية خلال2016بنسبة3،2٪من الناتج المحلي الإجمالي،أما الدين الخارجي فارتفع من 8،7تريليون دولار في 2006 قبل الأزمة الى19،6تريليون دولار في 2016، وبذلك بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي104،8٪ في العام نفسه[3]، لذلك تبدوا إمكانية تحقق هذه الشروط في غاية الصعوبة، خاصة وأن القوى الصاعدة والفواعل الجديدة أصبحت تحمل تصورات جديدة، وتطلعات بديلة لقيم ومعايير القطبية الأمريكية، وحتى يتحقق هذا

---

[1]- تقرير وكالة الطاقة الأمريكية(International Energy Outlook 2016)، في 17أوت2017، على الرابط:
http://www.eia.gov/outlooks/ieo/pdf/0484(2016).pdf

[2]محمد عبد السلام، مبدأ ترامب:إدارة أعمال العلاقات الدولية في مرحلة2017-2021، اتجاهات الأحداث، العدد20،أفريل2017، ص 7.

[3] سويدان، ما هو مستقبل الاستثمار في العالم؟، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد20، أفريل2017، ص ص23-24.

السيناريو يشترط الاستجابة لتطلعات القوى الصاعدة التي ترى في القيادة الأمريكية عائقا أمام صعودها الاقتصادي، وتقييدا لتحقيقها نفوذ مماثل لقوا في النظام الدولي، وهذا يقتضي إعادة هيكلة المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية العالمية، وإصلاح هيأة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وإعادة صياغة ميثاق أممي جديد لبناء نظام دولي تشاركي يمثل جميع الشعوب والثقافات، وخلق قواعد تنظيم وضبط التفاعلات الدولية وفق قيم قانونية وإنسانية متكافئة، وبناء توافق عالمي بشأن السياسات والاستراتيجيات الطويلة المدى اتجاه التهديدات والمشكلات الكونية، وهو تحول أمريكي يبدوا مستبعدا حدوثه على المدى المتوسط.

ثانيا–سيناريو الثنائية القطبية G2: يرى أنصار هذا السيناريو أن العالم يتجه إلى نظام الثنائية قطبية بقيادة الصين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر فريد بريجيستن أول من صاغ مصطلح (G2) ليشير به إلى الشراكة الصينية الأمريكية، التي يمكن أن تحدث التغيير المطلوب في السياسة الدولية، بالنظر إلى عدم رغبة أي من الطرفين خوض صراع دولي، في ظل الاتجاه الانعزالي نسبيا للولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاج الصين لاستراتيجية الصعود الاقتصادي السلمي، وتأثير العوامل الاقتصادية في السياسة الدولية.

ويرى اتجاه آخر أن توافق بكين في مقابل توافق واشنطن يمكن أن يتحول إلى حرب باردة، وليس إلى شراكة استراتيجية،فبعد كتلتي البريكس وشنغهاي؛ طرحت الصين مشروع طريق الحرير الجديد الذي يجمع دولا من ثلاث قارات، ويرتقب أن يحدث هذا تصادما للمصالح مع الأمريكيين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فتطوير توافق بكين المبني على آليات الصعود السلمي يثير مخاطر اقتصادية، ومخاوف الأمريكيين وحلفائهم، خاصة مع التأييد الدولي الواسع لمساعي إصلاح النظام المالي والاقتصادي العالمي،وبوادر تغير خارطة القوة الاقتصادية لصالح الصين. إذ يتوقع أن ترتفع القوة الشرائية للاقتصاد الصيني إلى 26،8 تريليون دولار مقابل 22،1 تريليون دولار للاقتصاد الأمريكي في2019، وسيصبح الاقتصاد الصيني الأول عالميا في2027 حسب تقدير بنك غولدمان ساكس[1].

يتوقع أن يكون لهذا التغيير انعكاسات على السياسات والقواعد المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي، بتأسيس بدائل مالية جديدة،خاصة بعد تأسيس الصين للبنك الآسيوي للاستثمارات، وتقديمه للقروض والمشاريع التنموية في دول العالم الثالث بعيدا عن مشروطية صندوق النقد، وهذا ما يرجح سيناريو حرب باردة جديدة.

[1] محمد عبد الله يونس،**صدام مرتقب..الجدل العالمي حول البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، العدد 16، أفريل 2015، ص3.

ما ينفي هذا السيناريو ليس فقط استحالة قيام شراكة ثنائية من منطلق اختلاف الرؤيتين الحضاريتين، وإنما الاستعصاءات التي تكبح قيام ثنائية قطبية حتى و إن كانت تنافسية كحرب باردة ثانية، فالصين لا ترغب بلعب دور عالمي في نظام أمريكي، ولازالت مترددة في القيام بأدوار عالمية، وترفض الانخراط في أي صراع دولي، وتكتفي بتطوير علاقاتها في محيطها الإقليمي، والمساهمة في السلم والأمن الدوليين، ومساعدة البلدان الضعيفة على الإقلاع التنموي، فهي ترفض أن تقوم أمريكا بتحديد مسار تطوري لها في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، ومن ثمة ترى في سياسات التقارب الأمريكي رغبة في احتوائها، وأن تجعل منها دولة وظيفية تقوم بأدوار مفصلة على مقاس أمريكي، وأي صراع هدفه تحطيم وإرهاق الصين كما كان مع الاتحاد السوفياتي.

ثالثا-سيناريو التعددية القطبية: يؤكد أنصار التعددية القطبية أن هناك مؤشرات فاعلة على اتجاه العالم نحو التعددية القطبية، وسيكون ثلاثي الأقطاب على الأقل بحلول 2030،فهناك إعادة ترتيب كوني للقوى [1]، مع صعود الصين والهند والبرازيل وتركيا،كما أن روسيا وفي ظل برامج الإصلاح والتحديث الصناعي والعسكري وثروات الطاقة عادت بقوة كقطب منافس، من ركيزة لتوازن القوى إلى قوة تعديلية في النظام الدولي[2]، هذه القوى الصاعدة لم تعد تطالب بمجرد مقعد في المؤسسات الدولية، ولكنها تريد أن تشارك في صناعة القواعد الجديدة وإدارة قضايا السياسة الدولية،وعلى هذا الأساس يجب أن يتكيف العالم مع هذه الفواعل الجديدة، و مثلما تكيف مع هضة الدول الاوروبية يجب تكيف النظام الدولي مع هضة دول الجنوب كالقوى الاسيوية الصاعدة[3] .

تنبأت الكثير من الدراسات والتقارير بهذا السيناريو على غرار تقارير مجلس الاستخبارات الأمريكية، بدء من تقرير2004 الذي تنبأ بسيناريو عالم دافوس المتعدد المراكز الاقتصادية بحلول 2020، وعالم متعدد الأقطاب في 2025، وأكد تقرير2012 استمرار الاتجاهات العظمى نحو التعددية القطبية العام 2030، كما تنبأ معهد الأمن الأوروبي ببروز عالم ثلاثي الأقطاب(و.م.أ، الصين، الاتحاد الأوروبي) بحلول2030، حيث ترصد هذه التقارير والدراسات آفاق عالم جديد يعاد بناءه وفق قواعد وأسس جديدة، على ضوء مجموعة من الحقائق التي باتت تترسخ على الساحة الدولية، فاقتصاديا يتوقع أن تكون آسيا هي مركز الاقتصاد العالمي(الصين، الهند، اليابان، والنمور الآسيوية)، وسياسيا لم تعد أمريكا مهيمنة على صنع قواعد النظام الدولي وضبط التفاعلات،

---

(1) Zbigniew BrzezinskI, **Toward a Global Realignment**, The American Interest, Volume 11, Number 6 Published on: April 17, 2016

(2) نورهان الشيخ،استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي؟،ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد 198،مجلد 49،أكتوبر 2014، ص17.

(3) -أيان بريمر، عالم بلا قيادة:كل أمة لنفسها، الرابحون والخاسرون في عالم المجموعة الصفرية، ترجمة: فاطمة الذهبي، دار الفرابي، بيروت، 2013،ص40.

وعاجزة عن كبح أدوار ونفوذ القوى الصاعدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وهناك تفكك مستمر للمركزية الغربية بجناحيها الأمريكي والأوروبي، ثقافيا أيضا لم يعد يسع العالم ثقافة واحدة، وحضارة واحدة تقصي بقية الثقافات، ولم يعد العالم يقبل باحتواء ثقافاته المتعددة، وهذا ما يرجح سيناريو عالم التعدد القطبي على المدى المتوسط.

إن تغير طبيعة النظام الدولي التي أصبحت تقتضي الإجماع العالمي لمعالجة المشكلات وضبط التفاعلات؛ يجعل من استحضار نماذج التعددية السابقة غير مجدية لاستشراف المستقبل، لانها غير قابلة للتكرار كونها تأسست على إمكانية تقسيم العالم إلى نظم دولية منفصلة واقعيا في قيمها وأنماط التفاعل في إطارها، وكانت أقرب إلى تعددية النظم الدولية ذات[1]، فهناك تشكل لمراكز دولية جديدة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، ونماذج ثقافية استعصت على الذوبان في النموذج الغربي، وتنتشر هذه المراكز خارج دائرة الدول المتقدمة، ويصعب نفي تشكل هذه التعددية، وفي نفس السياق يظهر عجز القيادة الأمريكية وفشلها في بناء قطبية إمبراطورية مهيمنة، لكن الملاحظ على هذه التعددية التي لم تكتمل بعد؛ أنه ليس لأي مركز منها القدرة على تحمل المسؤوليات العالمية، إضافة إلى أن الاختلافات الثقافية والسياسية والاقتصادية بينها تصعب من تحقيقها للإجماع العالمي، بشأن صناعة القواعد العامة وضبط التفاعلات الدولية، والتوافق بخصوص السياسات العالمية اتجاه المشكلات الكونية، وهي الاستعصاءات التي تقيد تحقق سيناريو التعددية القطبية.

رابعا-سيناريو اللاقطبية(nonpolarity): يرى أنصار هذا السيناريو أن أفول القطبية الأمريكية ستعقبه فترة انتقالية في المستقبل المتوسط، وستستمر حالة السيولة الدولية الراهنة، وعدم قدرة أي قوة على ضبط التفاعلات الدولية، هذا ما سيسمح بصعود قوى وفواعل جديدة تستفيد من هذا الوضع الدولي، خصوصا في مجالاتها الإقليمية، دون أن يكون لها دور دولي في صنع القواعد الدولية العامة، وتنفيذها، وضبط التفاعلات الدولية.

يعتقد ريتشارد هاس أن اللاقطبية التي يمر بها النظام الدولي هي عالم لا هيمن عليه دولة او اتنتان او عدة دول، بل عشرات الفاعلين الذين يمارسون نفوذ إقليمي بالغ التأثير على النظام الدولي[2]، ويصف أيان بريمر مرحلة الفراغ التي ستعقب أفول الأحادية القطبية بالموعة الصفرية، وجوهر هذه الموعة هو امتناع القوى الكبرى عن تحمل مخاطر وأعباء القيادة العالمية، والتركيز على إحالة كل مرحلة للتطوير الاقتصادي لبلدانهم،

[1]-مالك عوني، **تحدي الأحادية:القوى الإقليمية الصاعدة واتجاهات تطور هيكل القيادة الدولي**، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)، العدد198، مجلد 49، أكتوبر2014، ص4.

[2] Richard Haass, **The Unraveling** : How to Respond to a Disordered World ? *Foreign Affairs* Special Collection:Best of 2014(NOVEMBER/DECEMBER 2014 ISSUE),PP121-127

لكسب مزيد من التنافسية والندية، وتأمين الحضور الدولي من جديد بشكل أقوى من السابق، ما يجعل كل قوة تنتظر الأخرى للقيام بالأدوار العالمية، وترقب انعكاس ذلك على إنهاك وتآكل قوتها، ولن تتدخل القوى الصاعدة إلا مع ايار وإفلاس منظومة القيادات السابقة، وستحاول إحلال قواعد بديلة، ومنظومات ومؤسسات تكون قد أبانت مسبقا عن فاعلية وايجابية ضبط التفاعلات في المحيط الإقليمي لكل قوة صاعدة.

يتوقع أن يخلق تحقق هذا السيناريو مخاطر وتهديدات على الامن والتعاون الدولي، أكبر من التهديدات التي افرزها الازمة النظمية، ولن تكون اللاقطبية تمهيدا للتعددية القطبية، وإعادة بناء النظام الدولي كما يحاجج أنصار هذا السيناريو، بل ستقود العالم إلى الفوضى، واحتمال قيام حروب عالمية وإقليمية، وستفكك الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات التي تم تبنيها لمعالجة المشكلات الكونية، وستضيف أعباء جديدة ومخاطر أعظم للفواعل الدولية، من شأنها أن تقيد أي جهود لتحقيق التوافق العالمي بخصوص صنع قواعد التنظيم الدولي.

يتبين مما سبق أن هذا السيناريو وإن كان ممكنا جزئيا فإنه غير مرغوب لبناء نظام مستدام، فايار الأحادية القطبية، وصعود فواعل دولية جديدة مترددة في تحمل المسؤوليات العالمية، وذات طموحات إقليمية محدودة، سيقود في النهاية إلى اصطفافات وكتل جديدة لبناء توافقات مشتركة، وبناء شراكات استراتيجية تمهد لبناء نظام دولي بديل للنظام الدولي الأمريكي، ومنه فإن سيناريوهات إعادة بناء النظام الدولي ستكون بعيدة المنال عن قوى دولية معينة، ويستبعد أن تقود نماذج القطبية واللاقطبية مسارات إعادة بناء النظام الدولي المستدام، خاصة مع وجود قضايا ومشكلات كونية محل خلافات عميقة، ما يعني أن مسارات تحدي الأحادية القطبية وإعادة بناء النظام الدولي ستتخذ نمطا مختلفا، ويتوقع أن تكون هناك سيناريوهات مغايرة لمستقبل النظام الدولي.

المطلب الثاني: مستقبل الظاهرة الإقليمية في مواجهة تحدي الأحادية القطبية

يعود الجدل الدائر بين أنصار الإقليمية وأنصار العالمية مع كل أزمة تواجه النظام الدولي، وفي كل مرحلة تسعى فيها الفواعل الدولية إلى هندسة هيكل تنظيمي جديد للعلاقات الدولية، من عصبة الأمم إلى هيئة الأمم المتحدة ومحاولات عولمة حقوق الإنسان الغربية، وردت فعل التنظيمات الإقليمية على مسارات العولمة الثقافية والاقتصادية وأطروحة صدام الحضارات، وهيمنة القوى الكبرى، ومواجهة الأزمة النظمية العالمية، وفي هذا السياق يطرح الخيار الإقليمي مجددا كمسار ممكن لمواجهة تحدي الأحادية القطبية، وإعادة بناء النظام الدولي.

أولا–الأدوار المتغيرة للإقليمية في مسارات إعادة بناء النظام الدولي: يعتبر النظام الدولي أحد المحددات التي تطرح جدوى تطور، وتغير، وتجدد، الإقليمية ومؤسساتها، وليس مجرد رد فعلها على التوجهات العالمية والتحول في بنية هذا النظام، لأن هدف الوحدات الدولية من خلال هذه التنظيمات هو تحصيل قدرة تفاوضية، ومكانة مرضية ومناسبة في النظام الدولي[1]، هذا ما جعل الظاهرة الإقليمية ملازمة لمسار التحولات التي تطرأ على بنية النظام الدولي، سواء في رفض هيمنة القوى الكبرى وتفردها بقيادة النظام الدولي خدمة لمصالحها على حساب الشرعية الدولية، أو بطرح البدائل لتنظيم العلاقات الدولية وبناء السلم والأمن الدوليين، من منطلق الدراية والإلمام بخصوصية الإقليم، بتبني أولوية الحل الإقليمي، فالصراعات والأزمات أصبحت محصورة في مناطق إقليمية محددة.

ويرى أنصار الإقليمية أن المحافظة على الطابع الإقليمي والخصوصية الإقليمية لأي قضية أثناء معالجتها، وتسويتها، يكون جزءا من الحل الذي ينبغي أن تقوده أطراف إقليمية، من ذات الخصوصية والنطاق الجغرافي والسياسي، وهو ما يرجح فاعلية المبدأ الإقليمي في مواجهة التحديات وحل الأزمات الإقليمية، وقد ثبت ذلك في الكثير من التجارب، ما جعلها قادرة على خلق البديل التنظيمي مع كل أزمة نظمية دولية.

ويبرز في سياق تحدي الأحادية القطبية توجهين إقليميين، حيث يسعى الاتجاه الأول إلى إعادة تعريف أدوار وآليات الإقليمية بتأسيس نماذج جديدة، تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وتعزيز مبادئ التشارك، ويحاول الاتجاه الإقليمي الثاني استخدام الإقليمية كأداة لدعم قوى المراجعة التي ترفض الأحادية القطبية، مثلما هو الأمر بالنسبة للصين وروسيا وتركيا، ويمكن أن يمتد ذلك إلى الشرق الأوسط والمتوسط[2].

لقد أصبح التفكير الإقليمي الجديد مكون رئيسي في منظومة أفكار صانعي القرار في الدول الكبرى، والدول الإقليمية الساعية إلى بناء أقطاب جديدة على الساحة الدولية، وهذا ما يظهر في استراتيجية معظم هذه القوى التي تسعى إلى الانطلاق من قاعدة إقليمية لقوا، تقدم من خلالها مضامين رؤيتها للتغيير الدولي.

وتظهر مسارات التوجهات الإقليمية المتجددة؛ المزايا السياسية والاقتصادية والأمنية التي يمكن تحصيلها إقليميا، سواء بالنسبة للدول الغير راضية عن مكانتها في النظام الدولي أو الدول الضعيفة، في إطار الأمن المتبادل

---

(1) Louise Fawcett,**Regionalism in World Politics: Past and Present**, *International Affairs* 80/3 (2004),P440.

(2) مالك عوني، **التحول الحرج: جدوى التكامل الإقليمي في مواجهة أزمة القيادة العالمية**، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية) العدد201، مجلد50، جويلية 2015، ص4.

والتساند التنموي والسياسي، فالإطار الإقليمي يوفر لهذه الدول مركزا تفاوضيا، وقدرة سياسية تعوض ا ضعفها السياسي والأمني، من خلال منابر ومراكز الهيئات الإقليمية،كما توفر التجمعات الإقليمية إطارا للالتزام والثقة المتبادلة وتقريب وجهات النظر، وبناء التوافقات الإقليمية، ومن ثمة تقدم إطارا لانجاز الكثير من المسارات العالمية التنظيمية والأمنية والتنموية والبيئية، بتجميع التفضيلات الوطنية، والتعبير عنها وفق إرادة إقليمية ذات امتداد عالمي، وهذا ما يعطي القدرة لبعض النماذج الإقليمية في قيادة مسارات تعديلية لإعادة بناء النظام الدولي.

ثانيا-**حدود مساهمة الاتحاد الأوروبي في إعادة بناء النظام الدولي**: حقق الاتحاد الأوروبي مستويات قياسية من درجات التكامل الإقليمي، واستطاعت الفواعل الأوروبية انتهاج سياسات اندماجية ورؤى توافقية للتكيف مع تحولات النظام الدولي، والسعي إلى استعادة مكانة أوربا العالمية، ودورها المؤثر، فقد نجح الأوروبيون في ظل الأزمة النظمية العالمية في هندسة دور مؤثر في السياسة الدولية، انطلاقا من حلقات الجوار ومناطق النفوذ الرئيسية، ومثلت مشاريع الشراكة والجوار الأورومتوسطي أبرز مداخل الدور العالمي الأوروبي، المعبرة عن المضامين السياسية والقيمية والاقتصادية للرؤية الأوروبية، لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب.

لكن المرحلة الفارقة التي يمر بها الاتحاد الاوروبي تضاعف من الشكوك حول قدرة هذا التكتل على مواجهة عوامل تفككه، قبل الحديث عن مساهمته،وحدود دوره المستقبلي في مسارات إعادة بناء النظام الدولي، فمتطلبات أداء الدور العالمي من خلال السياسات الأوروبية تظهر التباين الكبير بين حجم القوة الأوروبية والقدرة على ترجمة تأثيرها، بفعل العوائق الداخلية، وقيود البيئة الإقليمية والدولية، وسيؤدي استمرار ذلك مستقبلا إلى تآكل فرص أوروبا في فرض منظورها لإعادة بناء النظام الدولي، وهندسة مسار التعددية القطبية الجديدة.

في نفس الوقت، ينفي اتجاه آخر إمكانية بناء نظام دولي من دون الغرب، و يؤكد على أن مستقبل الغرب يقع بين أيدي أوروبا في ظل شعار "أمريكا أولا لترامب"[1]، لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب، على أسس توافقية مشتركة، وقواعد سياسية وأمنية واقتصادية مقبولة، ووسائل تنفيذ قانونية خاضعة للشرعية والإجماع بدلا من القوة والإكراه[2]، وعلى الأوروبيين الاستعداد لعصر ما بعد أمريكا لملء فراغ القيادة الذي خلفه الانسحاب الأمريكي، وذلك بالحفاظ على المؤسسات المتعددة الأطراف، وتحفيز مزيد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية

[1] T**he West Will Have to Go It Alone, Without the United States** on 9august2017, at http://foreignpolicy.com/2017/06/13/the-west-will-have-to-go-it-alone-without-the-united-states-trump

[2]-سعد شاكر شبلي، **سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد**، عمان: دار زهران للنشر،2016، ص ص212-213.

والاقتصادية عالميا، استغلالا لجاذبية النموذج المعياري الاوروبي، وتشبيك المجتمع الدولي في نسيج من الاتفاقيات والمواثيق كأرضية إجماع أولية لصنع قواعد التنظيم، ومواجهة التحديات العالمية، وحشد مزيد من الاهتمام والالتزام اتجاه المشكلات الكونية المصيرية[1].

يصطدم مستقبل الدور الأوروبي في إعادة بناء النظام الدولي بقيود داخلية، وعوائق خارجية، تضعف من تأثير النموذج المعياري الأوروبي، فالتيارات الشعبوية تترابط داخليا وتتشابك خارجيا، وتغذيها في ذلك الشعبوية الترامبية والبوتينية التي تجتاح العالم[2]، وتؤدي إلى تآكل النموذج المعياري الأوروبي دوليا، مما يجعل من تلك النزعات ظاهرة حاسمة في التشكيل المستقبلي لبناء النظام الدولي[3]، في وقت يستعصي فيه على الأوروبيين بناء إجماع اتجاه القضايا الدولية، بحكم أن الهويات الوطنية تظل أقوى من الأوربة، لذلك تتكرر دعوات الانسحابات من الاتحاد الأوروبي أو من بعض دوائره الاندماجية، ما يجعل منه مستقبلا تجمعا محدودا، يقيده اختلاف الهويات الوطنية وتعارض السياسات الخارجية والأمنية[4]، أما التحدي الأكبر الذي يضعف مستقبل الدور الأوروبي هو بناء جيش موحد للدفاع عن أمن أوروبا، في ظل تعاظم الأخطار والعسكرة المتصاعدة؛ من الشرق الأوسط والمتوسط إلى أوروبا الشرقية، ومحدودية استباق الأزمات عسكريا.

تبدوا فاعلية الاتحاد الأوروبي في السياسة الدولية ضعيفة مقارنة بعناصر قوته، ويتوقع أن يبقى على المدى المتوسط فاعلا دوليا محدود التأثير [5]، فرفض الدستور الأوروبي الموحد، وفشل تبني سياسة أمنية وخارجية موحدة، واستمرار الانقسامات الداخلية خاصة اتجاه الحليف الأمريكي؛ كلها عوامل تقيد حركة الدور الأوروبي،كما أن تراجع ثقة الأوروبيين في مؤسسات الاتحاد في مقابل صعود الحركات الشعبوية ونزعة الإحياء القومي تضيف تشققات جديدة للبنيان الاوروبي، من الصعب بجنب تداعياها مستقبلا، فالوحدة المستعصية والغير مكتملة التي حالت دون بروز صوت أوروبا الموحد؛ تتعرض لتفكك المنجزات الداخلية الجماعية، وتمزق دوائر النفوذ الخارجية لصالح القوى التعديلية الجديدة في النظام الدولي، بطرحها لمسارات جديدة منافسة لمشاريع الشراكات الأوروبية

---

(1) Javier Solana **Revisiting the Global Order**, 23JUN2017, AT THE SEET : https://www.project-syndicate.org/columnist/javier-solana

(2) وحيد عبد المجيد، **ترامبية وبوتينية..نزعات شعبوية تجتاح العالم**، السياسة الدولية، العدد207مجلد52، جانفي2017،ص ص8-10.

(3) شريف الموسى، **محاولة لفهم لحظة عالمية فارقة: العولمة والتفتت السياسي والشعبوية البيضاء**، مجلة الديمقراطية، العدد66أفريل2017، ص41.

(4) Joseph S. Nye, **The Danger of a Weak Europe**,6JAN2016,AT THE SEET : https://www.project-syndicate.org/columnist/joseph-s--nye

(5) محمد دحام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي**، دراسة في التأثير السياسي الدولي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013،ص239.

الخارجية، وتعمل على طرح مسارات بديلة أمام أعضاء الاتحاد الأوروبي، لذلك يتوقع أن تتآكل مقومات الدور الأوروبي العالمي أمام هذه المسارات التي تواجهها أوروبا، وستتضاعف مخاطر الضعف الداخلية في تقييد حركة الدور الأوروبي خارجيا، وتشويهها للمضامين القيمية والديمقراطية للنموذج المعياري الأوروبي، ما يرجح عدم قدرة الكتلة الأوروبية منفردة على هندسة مسار إقليمي لإعادة بناء النظام الدولي.

ثالثا-المنطقة العربية ومسارات إعادة بناء النظام الدولي: تمثل المنطقة العربية واحدة من أهم نقاط تقاطع المصالح والاستراتيجيات في السياسة الدولية، لذلك يؤثر وضعها، ونمط العلاقات السائد بين فواعلها، في مسارات صنع قواعد النظام الدولي وآليات ضبط التفاعلات، وطبيعة توزيع القوة في النظام الدولي، فتاريخيا لم يستطع العرب القيام بأي دور مؤثر في النظام الدولي، وكان توزيع الأدوار وصياغة القواعد من قبل القوى الكبرى مفصل دائما لتحقيق مصالحها، وعلى حساب المصالح والحقوق العربية.

لم تعرف المنطقة تاريخيا بروز قيادة إقليمية تحظى بالإجماع العربي حول مشروع مستقبلي متكامل[1]، بفعل القيود التي يفرضها نفوذ واختراق القوى الأجنبية على حركة التفاعلات العربية، إلا أن استمرار السيولة الدولية، وعجز القوى الكبرى عن بلورة مسار مشترك لضبط التفاعلات الدولية، يضاعف من احتمال بروز نمط قيادة إقليمي، لمواجهة الفوضى المتصاعدة في الشرق الأوسط، ويمكن إعادة بناء نظام إقليمي متعدد القوميات بمركزية عربية، يمكن المحاور العربية من ان تصبح قوى مراجعة، تعيد إلى صدارة اولوياتها حسابات الجغرافيا السياسية كتهديدات وجودية، وإعادة اكتشاف القدرات الجيوسياسية للمنطقة العربية[2]، كفضاء فرص لا بديل عنه في ظل انسداد فرص الالتحاق بمركز النظام الدولي، ويمكن للدول العربية أن تستغل اختلاف مسارات إعادة الترتيب الكوني، وتوظيف إفرازات التنافس الدولي في المنطقة، لبناء مسار تعديلي عربي، يفكك دوائر النفوذ الخارجية.

---

[1]-أحمد كاتب، **القيد الأمريكي**: احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)، عدد 198مجلد49، اكتوبر2014،ص5.

[2]- مالك عوني، **الارتداد إلى الإقليم**:هل يعيد العالم العربي اكتشاف ذاته جيوسياسيا؟، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)عدد197، مجلد49، جويلية 2014،ص4.

تتناقص فرص هذا الاتجاه التفاؤلي في ظل تمدد حالة الاشتباك الإقليمي الدولي في المنطقة سياسيا،واقتصاديا وعسكريا[1]،بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية والفواعل اللادولاتية؛ من حركات انفصالية وجماعات مسلحة ثورية ومذهبية، وتنظيمات إرهابية، فالبيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط تتمدد بطابعها الصراعي، وتقيد استمرار أي مسار تكاملي، فهناك تناقض للمصالح حتى بين الدول العربية، نتيجة قدرة الفواعل الدولية الكبرى والإقليمية على تعظيم نفوذها، ببناء محاور عربية إقليمية متناقضة، تغذي التوترات العربية-العربية، والاختلافات المذهبية والايديولوجية، لهندسة اصطفافات تقوض قيام أي توافقات عربية مشتركة، خاصة مع الايار الاقتصادي للدول العربية الريعية، وحاجة المنطقة لمشاريع إعادة إعمار ضخمة على المدى المتوسط.

ويمتد العجز العربي إلى مسار العملية السياسية وتحدي استمرار الدولة، وهو ما يحفز الإدارة الأمريكية على استغلال هذه البيئة لإنقاذ النظام الدولي الأمريكي، بعدم الاستجابة لمتطلبات مشاركة قوى عربية في هيكل صنع القرار الدولي، وآليات النظام الاقتصادي العالمي، وفي نفس الوقت تخريب مشاريع القوى المناوئة للقيادة الأمريكية وتوسعها في إطارها الإقليمي على حساب النفوذ الأمريكي، وذلك بدعم قوى دولية وإقليمية متنافسة، وتشجيع الفواعل اللادولاتية للتأثير في اتجاهات العمليات السياسية والأمنية في المنطقة العربية لتنقسم على نفسها؛ داخليا في سياق اصطفاف عرقي ومذهبي، وخارجيا ضمن محاور متناقضة تفكك النظام الإقليمي العربي، وتنهي النظم الفرعية كالاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي، واستغلال المرحلة القادمة لتفكيك المنطقة، وبناء النظام الشرق أوسطي الذي ستقوده إسرائيل، لتبقى المنطقة العربية موضوعا للنظام الدولي لا فاعلة فيه.

يتبين مما تقدم أن ضبط التفاعلات الدولية الراهنة يتجاوز قدرة دولة منفردة، كما أن طبيعة الفوضى والاضطراب الناتجين عن تعارض مصالح القوى الكبرى والقوى التعديلية يقيد احتمالات بروز توافق أو إجماع عالمي حول المسارات المناسبة لصنع قواعد التنظيم وضبط التفاعلات الدولية، ويتبين من خلال التجارب الإقليمية الأوروبية والعربية الشرق أوسطية أن خبرات هذه التجارب تواجه تحديات إنقاذ نفسها، وإعادة بناء نماذجها الإقليمية، ويستعصي عليها منفردة قيادة مسارات إعادة بناء النظام الدولي، وستظل على المدى المتوسط تحت تأثير الإفرازات السلبية للأزمة النظمية، واختلال هيكل توزيع القوة، وستبقى بهذه المسارات المنفردة على المدى المتوسط موضوعا للنظام الدولي ومسارات قواه التعديلية.

[1] -أبوبكر الدسوقي، إشكاليات الاشتباك الدولي في المنطقة العربية، السياسة الدولية،عدد203،مجد51،جانفي2016،ص102.

المطلب الثالث:سيناريو عالم الكتل الكبرى وإعادة بناء النظام الدولي

كرس التراجع الأمريكي في توجيه وضبط التفاعلات الدولية بيئة استراتيجية مواتية لصعود أقطاب وقوى جديدة، غير قانعة بمكانتها في النظام الدولي، وترجمت هذه القوى اعتراضاها على اليات الضبط والهيمنة الأمريكية بالتوسع الإقليمي، وطرح البدائل الاقتصادية والقيمية لإعادة بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، ويساهم التحول الأمريكي نحو الباسيفيك في إعادة الانتشار العسكري للقوى التعديلية، وتعاظم التنافس على مناطق النفوذ الحيوية، وهذا ما سيجعل العقدين القادمين مرحلة حاسمة للسيطرة على قلب الأرض، والتحكم في التحولات العالمية، ويتوقع خلالها بروز كتل جديدة على حساب الكتل الإقليمية التقليدية.

يقر معظم الدارسين لمستقبل التحولات في هيكل النظام الدولي أن هناك إعادة ترتيب كوني للقوى[1]، يحتم على القوى الكبرى ضرورة مراجعة أسس وقواعد النظام القائم[2]،والعمل على إعادة بناء نظام دولي مستدام، يستوعب وزن ودور القوى الصاعدة، وتعدد المنظورات الحضارية[3]، ففي ظل عسر التوافق الدولي بين الأقطاب الرئيسية لبناء النظام الدولي التعددي، واستعصاء المسارات الإقليمية التقليدية في مواجهة إفرازات الأزمة النظمية العالمية،يطرح مسار القطبية الإقليمية الجديدة، التي تعني أن العالم سينقسم إلى عدة أقاليم وكتل،لا تمثل بالضرورة إقليم جغرافي معين أو قطب دولي محدد، وإنما يتوقع أن تكون تكتلات عابرة للقارات ومتعددة الحضارات.

أولا–كتلة العالم الصيني: استبدلت الصين مفهوم الصعود السلمي بمنهج التنمية السلمية؛ بالموازاة مع انضمامها لأكبر التجمعات الاقتصادية، لتحقيق التناغم والانسجام في محيطها الإقليمي والدولي، بين منطق البراجماتية وبين المنافسة وتحقيق الأمن الدولي، وهذا ما جسدته بتأسيسها لمنظمة شنغهاي القائمة على اللاءات الأربع لتحقيق التعددية القطبية"لا للهيمنة،لا لسياسة القوة، لا للأحلاف، لا لسباق التسلح"[4]، فالرؤية التي تقوم عليها هذه المنظمة تنطلق من الدوائر الأمنية لبناء الثقة وحل الخلافات البينية إقليميا، والتوجه إلى الدوائر الاقتصادية لتحقيق المصالح المتبادلة على أسس الالتزام والمنافسة العادلة، وبناء نموذج تنموي إقليمي، يحظى بالإجماع، للوصول إلى توافقات سياسية، وقيمية، بشأن مضامين وقواعد التعددية القطبية المطلوبة لإعادة بناء النظام الدولي القادم.

---

(1)) Javier Solana, OP CIT.
(2) Zbigniew BrzezinskI, OP CIT .
(3) Michael J. Mazarr, OP CIT, PP2-10.
(4) - ميمون مدهون، التكيف الحرج:استراتيجية الصعود السلمي للصين، السياسة الدولية، عدد197، مجلد49، جويلية2014،ص60.

انطلقت هذه المنظمة بعد تأسيسها في 2001بستة أعضاء(الصين،روسيا،كازخستان،طاجكستان، قرغيزستان أوزباكستان)، وتشارك الهند وباكستان بصفة عضوين مراقبين في انتظار استكمال إجراءات الانضمام، بالإضافة إلى منغوليا وتركيا،وايران،وبيلاروسيا، بينما انضمت أذربيجان،نيبال،كمبوديا،وسيريلانكا كشركاء، واستطاعت منظمة شنغهاي في إطار استراتيجية توسع مدروسة أن تجذب إلى فلكها الكثير من الوحدات الدولية، وقوت بذلك فرص هذا المحور الصاعد، الذي يربط جنوب وشرق ووسط آسيا، ضمن مسارات سياسية وأمنية واقتصادية ذات أبعاد مستقبلية واعدة، وبعد توقيع معاهدة شنغهاي لمحاربة التطرف في 2016بدأت تترسخ في إطارها ملامح التوافقات حول أسس ومبادئ صنع القواعد العامة في العلاقات الدولية، وضبط التفاعلات الدولية.

غير أن تأسيس كتلة شنغهاي كان مرحلة أولية لتعزيز المكانة الإقليمية وتأمين الجوار بالنسبة للصين، أما المنظور الصيني لإعادة بناء النظام الدولي فيتطلب الوصول إلى قلب الأرض، وقد جسد مشروع إعادة إحياء طريق الحرير لإعادة بعث مركزية العالم الصيني من خلال"طريق واحد وعالم واحد"، من منطلق اقتصادي وثقافي، ثم أمني وعسكري، يوصلها برا وبحرا وجوا إلى قلب الأرض، كما تبينه الخريطة6، لتكوين حزام يجمع أغلب حلقات القوة العالمية، البشرية والاقتصادية والعسكرية، لتكون روافع المسار التعديلي للعالم الصيني الجديد، ولتكون لها القوة اللازمة لفرض رؤيتها للتغيير العالمي.

تخطط الصين لرفع حجم مبادلاتها مع الدول العربية إلى 600 مليار دولار و60 مليار دولار استثمارات، ومضاعفة تبادلاتها مع الاتحاد الاوروبي البالغة في2015نحو556مليار دولار، و400 مليار دولار مع إفريقيا بحلول2020[1]، لذلك خصصت 40مليار دولار لتأهيل الطريق البري والبحري والجوي للمشروع، وإقامة موانئ وخطوط سكك حديدية، وقواعد لوجيستية لزيادة التدفقات التجارية والاستثمارات، من خلال حزام اقتصادي بري وبحري يمر عبر100دولة ويضم92 منظمة أعمال، يربط دائرة شرقي آسيا الاقتصادية النشطة من طرف، بدائرة أوروبا الاقتصادية المتقدمة من طرف آخر، ويتم تفعيل ممرات الصين- أوروبا بحر البلطيق؛ عبر آسيا الوسطى وروسيا، والصين- منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط؛ عبر آسيا الوسطى وغربي آسيا[2].

[1]-مريم عدلي، **إحياء طريق الحرير يغير خريطة التجارة العالمية وينزع فتيل التوترات الإقليمية**، شوهد في2سبتمبر2017، على الرابط:
http://www.wataninet.com/category/%d8%aa%d8%ad%d9%82%d9%8a%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d9%88%d9%85%d9%84%d9%81%d8%a7%d8%aa

[2] Andrew Li, **China's new silk route** :The long and winding road,China : PwC's Growth Markets Centre February 2016,PP2-4.

الخريطة6- خطوط طريق الحرير الجديد البرية والبحرية

https://www.google.dz/imgres?imgurl=https%3A%2F%2Fwww.ida2at.com

ترجح الكثير من التقارير والدراسات فرص نجاح سيناريو الكتلة الصينية، لتكون مسار تعديلي حاسم، وتراهن على الدور الصيني في إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي وتفعيل مسارات التنمية، نظرا للمقومات والاستراتيجيات المتبعة التي بدأت نتائجها تبرز معالم العالم الصيني القادم، ويتوقع أن تتشابك العمليات الاقتصادية والأمنية والسياسية لتقوي هذا المسار التعديلي، في المقابل تقلل اتجاهات اخرى من الدور التعديلي للصين، كونها قوة إقليمية لا عالمية، ولازالت ضعيفة تكنولوجيا ومتواضعة صناعيا،بالرغم من النمو الاقتصادي المرتفع، إلا أن قوا العسكرية لازالت تعتمد على التحديث التقني الأجنبي، وبالتالي فهي غير قادرة على قوة الانتشار العسكري الذي يمكنها من السيطرة على مناطق النفوذ الجيوسياسية الحاسمة، أما نموذجها الثقافي و القيمي فهو موضع تحفظ عالمي خاصة وضعية حقوق الإنسان السيئة، وهي تستغل الصعوبات الاقتصادية التي تواجه دول الحزام لتفرض رؤيتها، وهذه الاستراتيجية محكومة بظروف وإفرازات الأزمة النظمية العالمية، وغير قابلة للاستمرار، لذلك فأقصى ما يمكن أن يحققه هذا المسار هو أن يحول الصين إلى اتحاد أوروبي الشرق.

ثانيا-الاتحاد الأوراسي: عمل الرئيس فلاديمير بوتين منذ وصوله إلى السلطة على تأسيس حقبة جديدة لاستعادة المال الحيوي السوفياتي،حيث استطاعت خلالها روسيا أن تقلب اتجاهات القوة في المنطقة،فبعد أن كان الانضمام للاتحاد الأوروبي خيارا نموذجيا لإعادة بناء روسيا الجديدة؛ أصبحت هذه الأخيرة من خلال الاتحاد الأوراسي أحد البدائل المطروحة أمام دول أوروبا الشرقية، والدول الرافضة للاستمرار في الاتحاد الأوروبي المأزوم.

تبنى بوتين فكرة الرئيس الكازاخي نور سلطان نزربايف، فتم هندسة اتحاد أوراسي يتماها مع نظريات التكامل ووحدها الخاص؛ انطلاقا من منطقة التجارة الحرة بين أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروآسية (روسيا، بيلاروسيا، كازاخستان)سنة2000،الاتحاد الجمركي في2010، ثم إنشاء فضاء اقتصادي موحد لتعزيز التكامل في 2012، وبانضمام أرمينيا وقرغيزستان تم إقامة اتحاد اقتصادي أوراسي في 2015[1].

وتم تلقي طلبات الانضمام أو إقامة مناطق التجارة الحرة مع هذا التجمع من قبل 40 دولة، وبقابل الصعود الاقتصادي الروسي تراجع الاقتصادين الأمريكي والأوروبي، وهذا ما يدفع الأوروبيين للتعامل مع روسيا على حساب الاتحاد الأوروبي، ومع تضاعف الحوافز والاغراءات الاقتصادية الروسية، وسياساها للعودة إلى مجال النفوذ

[1]-سامي السلامي،الإحياء الإمبراطوري:مشروع بوتين لاستعادة قوة قلب الأرض، السياسة الدولية(ملحق تحولات إستراتيجية)عدد201، مجلد50، جويلية2015، ص23.

السوفياتي واستعادة قوة قلب الأرض، يتوقع أن يترسم **مسار الأوراسية(الاتحاد الاوراسي) كمسار تعديلي ومدخل تكاملي بديل على حساب مسار الأوربة(الاتحاد** الأوروبي) المتآكل باستمرار، والآخذ في التفكك والتمزق الداخلي والخارجي.

لقد أظهرت مؤشرات عودة روسيا على الساحة الدولية قدرا على فرض مسار تعديلي، وتلقى حركة إعادة الإحياء الإمبراطوري واستعادة النفوذ السوفياتي تأييدا إقليميا، **ودوليا، من القوى** التي تفتقد لعملية توازن القوى **وهي تراهن على المسار الأوراسي** لحدوث ذلك على المدى المتوسط، إلا أن بوتينية المشروع الهادف إلى استخدامه في مواجهة الصين،اوروبا والولايات المتحدة، واستعادة المجال الحيوي السوفياتي؛ يحول دون تحقيقه للتكامل السياسي **ككتلة متكاملة تشكل قطب تعديلي**، فهناك مخاوف دولية أكبر من إعادة إحياء الصراع الايديولوجي، **لذلك يتوقع على** المدى المتوسط أن تتآكل فرص الأورواسية في تشكيل مسار تعديلي لإعادة بناء النظام الدولي.

ثالثا–كتلة البريكس: يرى **الكسندر دوغين رئيس الحركة الأوراسية الدولية أن هناك نمطين** من الرؤى المستقبلية في اصطدام حاد ومتزايد، **النمط الأول يمثل التمسك الأمريكي باستدامة اللحظة الأحادية المهيمنة على** العالم، **والنمط** الثاني للرؤية المستقبلية تمثله رؤية الشعوب والبلدان الرافضة للقطبية **الأحادية**، والمتطلعة لعالم متعدد **الأقطاب**، ويمثل تجمع البريكس مسارا دوليا متعدد المستويات لتحقيق الرؤية الثانية، بإعادة بناء النظام الدولي.

شكلت كل من روسيا،الصين، الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا **مشروع عالمي** في قلب الأرض(أوراسيا) **يتمدد اقتصاديا وجيوسياسيا، وقد** حوّل الأقاليم غير **الغربية من كتلة جغرافية صماء وطريق نفوذ جيوسياسي** إلى كتلة محورية **قائدة** للتغيير، **وإعادة بناء** عالم التعدد القطبي[1]، قوام هذه الكتلة 40٪ من سكان العالم و25٪ **من المساحة الجغرافية، و**20٪ من الاقتصاد العالمي، وأكبر الاحتياطات النقدية، والدول الأعلى والأسرع نموا[2]، **وستتجاوز اقتصاديا مجموعة الاقتصاد الأمريكي** في الربع الأول من القرن الحالي، **وتتسيد** العالم في2030[3].

حيث تسعى هذه المجموعة على المدى المتوسط إلى تاسيس نموذج امني وتنموي لتعزيز الاستقرار العالمي، وتجسير الهوة بين **الاقتصاديات** المتفاوتة، وتخليص الدول النامية من هيمنة الأحادية القطبية، **وآليات الاقتصاد**

---

[1]-ماهر بن براهيم القصير، مرجع سبق ذكره، ص243.

[2]أحمد دياب،**قمتا بريكس وشنغهاي..استراتيجية أوراسية للأمن والتنمية**، السياسة الدولية،عدد 202،مجلد50،أكتوبر2015،ص164.

[3]- ماهر بن براهيم القصير، مرجع سبق ذكره، ص233.

النيوليبرالي من خلال تطوير نموذج تنموي واقتصادي بديل، يحكم العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وقد بدأ يتطور هذا المسار الاقتصادي والأمني بوضع الآليات المالية والتنموية، **كبنك** التنمية الذي أسسه البريكس لتقديم **القروض ودعم مشاريع التنمية بعيدا عن شروط وآليات المنظومة** الاقتصادية النيوليبرالية، فالبريكس **يؤسس لمسار عالمي مضاد وبديل للمنظومة الغربية، بنموذجها القيمي و** الاقتصادي النيولبرالي، وقيادها **الأمريكية الأحادية.**

تملك هذه المجموعة كافة المقومات العسكرية، والاقتصادية، والقيمية، التي تؤهلها لإنجاح مسار **إعادة بناء** النظام الدولي في العقدين القادمين، **فقد استطاعت أن تؤسس لنمط جديد من التكتل،** بعيدا عن الشرط الجغرافي والحضاري، وأن تتخلص من القيد الايديولوجي بالنسبة لكل قوة، ووجود الدو **ل القائدة من كل القارات ساعد على تحقيق توازن ا لقوى د اخل اموعة،** ودفع بقية دول العا لم الرافضة للهيمنة الأمريكية وآليات النظام الاقتصادي العالمي لتأييد هذا التكتل، في المقابل فإن البريكس يمكن أن يشهد اتجاهات متناقضة **مستقبلا، فهذا التوافق مرحلي، وكل عضو من أعضاء اموعة لديه طموح عالمي،** ويمتلك مشروع حضاري للتغيير؛ يتضح من خلال عملية إعادة الإحياء الإمبراطوري والتكتلات الإقليمية التي يقودها كل طرف، وهي العوامل التي تؤكد عدم قدرة هذا المسار على إعادة بناء نظام دولي تعددي مستدام، **ويتوقع أن يتحول مسار التوافق** اتجاه الأحادية، إلى خلق عوالم متعددة، **بأنظمة ورؤى حضارية متناقضة من جديد.**

رابعا–كتلة الباسيفيك: حاول الرئيس بيل كلينتون اتباع نج متعددة الأطراف لضبط التفاعلات العالمية،لكن جورج بوش رسخ نظام دولي احادي القطبية، **يهيمن عليه السياسات الامريكية الامنية والاقتصادية والقيمية بشكل متطرف،** بعيدا عن القواعد الحاكمة في النظام الدولي، وفي ظل الأزمات والفوضى التي **أحدثتها إدارة بوش اتبعت** إدارة الرئيس اوباما **نهج انسحابي نسبيا، يرتقب ان يتحول إلى نهج انعزالي في عهد إدارة ترامب.**

يقدم ترامب ركائز جديدة للسياسة الامريكية ورؤيتها للنظام الدولي، برفض النظام الاقتصادي المفتوح والعودة الى الحمائية، ومن ثمة الانسحاب من التكتلات **التقليدية كالمنظمة العالمية للتجارة**(WTO)، **اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، و لا تنسحب من النا تو أو إلغاء حالة الراكب** المجاني (FREE RIDER) **بدفع تكلفة الحماية** لأمريكا مادام أن الأخيرة تتحمل**73**٪**من نفقات الحلف، أي664مليار دولار حسب ميزانية عام2016**[1] .

[1]-مروان قبلان، **أطروحات إدارة ترامب ونظام مابعد الحرب العالمية الثانية**: انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟، مجلة سياسات عربية، العدد25، جانفي2017، ص ص106-110.

لقد ساهم انخفاض الواردات الطاقوية الأمريكية وتراجع أهمية الشرق الأوسط في إعادة ترتيب أولويات الاستراتيجية الأمريكية، بالانسحاب من إدارة الفوضى المستمرة في الشرق الأوسط، والاهتمام بالصعود الآسيوي وما يفرزه من فرص و تحديات ومخاطر[1]، بالتركيز على محاصرة الصعود الصيني اقتصاديا وعسكريا وثقافيا، وتخريب مشاريع وتحالفات الصين مع قوى أخرى كروسيا، لمنع تطور أي مقدمات لعالم متعدد الأقطاب، فبالرغم من التغيرات التي طرأت وتطال مستقبلا السياسات الأمريكية إلا أن هدف استراتيجيتها العامة يبقى منع صعود أي قوة منافسة تمهد لمقدمات التعددية القطبية، وعلى هذا الأساس جاءت استراتيجية الانعطاف نحو الباسيفيك.

تقوم ترتيبات هندسة العصر الباسيفيكي على احتواء وتطويق الصين اقتصاديا، بتقوية علاقات التعاون مع المنظمات الإقليمية كالآسيان والآيبك، وطرح مبادرة شراكةعابرة للمحيط تضم ماليزيا سنغافورة كمبوديا فيتنام بروناي تضم 40٪ من الاقتصادي العالمي وقرابة 800 مليون مستهلك،ثقافيا واجتماعيا تم طرح مبادرة الميكونج الأدنى، ومنتدى جزر المحيط الهادي لدعم برامج التنمية والصحة والتعليم ومواجهة التحديات البيئية،عسكريا يتم نقل 60٪ من قوات الأسطول البحري الأمريكي إلى الباسيفيك بحلول عام 2020، وتكوين نواة حلف آسيوي ليصبح نظير الحلف الأطلسي، بتطوير وبناء الحوار الاستراتيجي الثلاثي، الأمريكي الياباني الهندي[2].

ويتوقع أن يفضي التوجه الأمريكي نحو الباسيفيك إلى إعادة بعث الهيمنةالأمريكية على العالم، انطلاقا من كبح صعود الكتل والقوى الآسيوية، كما يحتمل أن تتحول السياسات التنافسية في المنطقة إلى صراع يقيد مشاريع التوسع الصيني، ويعرقل حركة التحالفات الاستراتيجية في إطار شنغهاي والبريكس، وتمزيق مشاريع طريق الحرير الجديد، قبل أن تتشابك مسارات هذه الكتل، وتشكل قطبا تعديليا لإعادة بناء النظام الدولي المتعدد الأقطاب.

خامسا–كتلة البريكست: استغلت الإمبراطورية البريطانية موجة الثورة الصناعية لتأسيس فضاء تكامل اقتصادي يدعم توسعها، ونفوذها السياسي والعسكري منذ منتصف القرن التاسع عشر، واستطاعت أن تقيم ترتيبات ثنائية مع43دولة،وأنشأت بعد الأزمة الاقتصادية العالمية1929 منطقة تفضيلات تجارية مع أعضاء الكومنولث في1932[3]، وكان هذا الفضاء احد ادرع القوة البريطانية العالمية، إلا انها لم تستطع استعادة مكانتها القيادية

(1) - محمد كمال،**السياسة الأمريكية والشرق الأوسط..حدود الاستمرار والتغير**، السياسة الدولية،عدد203،مجلد51،جانفي2016،ص113.

(2) - ماهر بن براهيم القصير، مرجع سبق ذكره،

(3) Edward Manseld and Helen Milner, **The New Wave of Regionalism,** *International Organization* 53, 3, Summer 1999, p596 .

العالمية في ظل الثنائية القطبية، أو في ظل التفرد الأمريكي بالنظام الدولي حتى مع انضمامها للتكتل الأوروبي، لكن بوادر تفكك الاتحاد الأوروبي والتراجع الأمريكي النسبي دفعها للخروج من الاتحاد الأوروبي، لتطوير مسار خاص بها، يمكن أن يتحول إلى تكتل دولي جديد، يضم بقية الأعضاء الرافضين لاستمرار الاتحاد الأوروبي.

يتوقع أن تنجح بريطانيا على المدى المتوسط في استغلال تفكك الاتحاد الأوروبي ومخاوف الدول الأوروبية من إعادة إحياء روسيا لمشاريع النفوذ السوفياتية السابقة، واستغلال تمزق العالم العربي إلى دويلات جديدة فاشلة، في ظل بيئة إقليمية ثائرة على مشاريع التوسع الإمبراطوري لتركيا وإيران، ومن ثمة يحتمل أن تؤسس تكتلا جديدا لهذه الدول المنسحبة من الكيانات والتكتلات السابقة، بإعادة إحياء نموذج جديد يحاكي نماذج التنظيم السياسية والاقتصادية والأمنية لبريطانيا في عهد عصبة الأمم، بخلق نموذج حماية ودوائر انتداب ووصاية في إطار الحماية والتدخل الإنساني، وإنشاء منطقة تفضيلات تجارية تربط الاتحادات الجمركية للأعضاء المنضمين للكتلة البريطانية الجديدة(البريكست)، وتبدوا فرص بريطانيا كبيرة لتحقيق هذا السيناريو وإعادة بعث دورها المركزي في النظام الدولي من جديد، خاصة مع الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط، والسمعة الاستعمارية السيئة التي رسخها توسع تركيا وإيران وروسيا في المنطقة العربية وشرق أوروبا في السنوات الأخيرة.

في المقابل؛ إذا ما ترسخت في المنطقة الأوروميتوسطية حركة رافضة للمشاريع الاستعمارية فإن هذا سيطال القوى الاستعمارية التقليدية كبريطانيا وفرنسا بشكل مضاعف، وإذا كانت البيئة الإقليمية في العقدين القادمين مناسبة لبناء مشروع وتكتل يجمع الضفتين؛ فهناك قوى أخرى غير بريطانيا تبدوا أنسب لتكوين تكتل جديد، تكون هي مركزه الرئيسي لإعادة بعث مركزية العالم المتوسطي القديم في النظام الدولي.

سادسا–كتلة الايستويست(east–west): تعتبر تركيا أفضل نموذج يجمع بين التوجهات الإسلامية والثقافة الشرقية، إلى جانب نظام الحكم الديمقراطي العلماني ونموذج الثقافة الغربية، وبقدر ما أكسبتها هذه الميزة -إلى جانب موقعها الاستراتيجي المميز- عدة خيارات وبدائل للتعاون مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوراسي ومنظمة شنغهاي والشراكة مع المنطقة العربية، إلا انها لم تستطع ان تختار اي من هذه الدوائر كمسار استراتيجي للدفاع عن مكانتها الإقليمية والدولية، فلم تكن صاعدة تتجاوز ما تقدمه هذه الدوائر الإقليمية والدولية، فالأوربة تفقدها شخصيتها، بينما الانضمام لشنغهاي أو الاتحاد الأوراسي سيقيد حركتها الإقليمية وشراكاتها الخارجية.

يبقى الخيار الاستقلالي البديل لتركيا والمتوقع على المدى المتوسط، هو استغلال تفكك الكتل الإقليمية العربية والأوروبية، وفشل المشروع الشرق أوسطي، وارتداد المشروع الأوروميتوسطي،لطرح مشروع جديد يربط الشرق بالغرب(الايستواست)، ويقوم على تشجيع نموذج التقارب بين الديمقرطية الغربية والتوجهات الاسلامية، وهو المشروع الذي يتماها مع طموحات إعادة إحياء الامبراطورية العثمانية كمركز للقارات الثلاث آفروأوراسيا .

يشكك أنصار العالمية في قدرة هذه الكتل الكبرى على إعادة بناء النظام الدولي، فكلود إنييس وجوزيف ناي يعتقدون أن تشكل هذه الكتل سيقود إلى تجزيء العالم، وإفراز اتجاهات سلبية ذات تأثير عكسي على التعاون الدولي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تشتيت جهود تحقيق الأمن والاستقرار، وبالتالي تغليب المصالح الإقليمية على حساب المصالح العالمية، فالقضايا العالمية كالسلام، الديمقراطية، حقوق الإنسان، التغيرات المناخية وتناقص الموارد، والتهديدات العابرة للحدود، غير قابلة للانقسام،ولا يمكن معالجتها إلا في ظل تنظيم كوني فعال، يحد من النزعات التوسعية، بينما يحفز التوجه الإقليمي على ظاهرة تقسيم العالم إلى أجزاء.

يظهر مما سبق استحالة استمرار الهيمنة الأحادية على النظام الدولي، وصعوبة نجاح القوى التعديلية في هندسة التعددية القطبية، كما يستعصي على تجارب التكامل الإقليمي مواجهة تحديات الأزمة النظمية العالمية، ويتعسر على التكتلات الجديدة تحقيق التوافق القيمي والإجماع العالمي بشأن قواعد ضبط التفاعلات الدولية، فإذا تمعنا في وضع كل قوة كبرى فإننا نجد الكوابح الداخلية، والموانع الخارجية التي تحد منقدرة أي دولة على إدارة الشؤون الدولية منفردة،فكل دولة لها كم هائل من التحديات المعقدة التي تتطلب تركيزا عاليا لمواجهتها، دون التورط في أزمات جديدة، وهذا ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، كما أن الاختلاف الحضاري بين الأقطاب العالمية وعدم رغبة أي طرف في تكرار التجربة التاريخية للحرب الباردة يستبعد قيام ثنائية قطبية، وإذا ما تمعنا أهم القضايا الدولية نجدها من النوع الخلافي الذي يستحيل تحقيق إجماع بخصوص الخطوات اللازمة لمعالجة تحديا، ومن ثمة تزداد استعصاءات قيام تكتل دولي متعدد الأقطاب لضبط التفاعلات الدولية.

كما تواجه الاقاليم والتنظيمات الإقليمية تصدعات داخلية وتهديدات خارجية، تعيق تفعيل خيراتها ومؤهلاتها لقيادة مسار إعادة بناء النظام الدولي،وهو ما ينطبق على قوى الشرق الأوسط وأوروبا، وتقوم تجمعات شنغهاي والبريكس والاتحاد الأوراسي على مصالح ظرفية، تفتقد إلى نواة مركزية وتوافق قيمي وصناع إقليم، لذلك يستعصي عليها تحقيق الإجماع العالمي لصنع قواعد ضبط التفاعلات الدولية، فهي تعيد انتاج انقسام وعسكرة العالم مجددا.

المبحث الثالث: سيناريوهات الإقليمية الأورومتوسطية الجديدة وفرص إعادة بناء النظام الدولي

تتسم التفاعلات السياسية والاقتصادية والحضارية في الفضاء الأورومتوسطي بميزة فريدة، وهي تداخلها مع تفاعلات النظام الدولي تأثرا وتأثيرا، فالخبرة التاريخية والحضارية، والأهمية الاستراتيجية، **مكنت القوى المتوسطية من** قيادة النظام الدولي إلى غاية الحرب العالمية الثانية،كما أن سباق النفوذ والتنافس في المتوسط بين القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي؛ يؤثر بشكل كبير على نمط العلاقات السائدة بين ضفتي المتوسط، لذلك فإن مستقبل هذه العلاقات سيؤثر بدوره في نمط التفاعلات الدولية المستقبلية، وكل سيناريو لهذه العلاقات سيحدد فرص القوى الأورومتوسطية في النظام الدولي قيد البناء، كموضوع أو كفواعل.

المطلب الأول: سيناريو الصراعات الأورومتوسطية والتدخل الدولي

يتبنى هذا السيناريو الرؤية التشاؤمية لمستقبل المنطقة؛ **انطلاقا من الاتجاهات السابقة والسيناريوهات الفرعية المتوقعة لكل إقليم، وأن تحدث** تحولات كارثية تفكك الترتيبات **الإقليمية القائمة، وتنهي أنماط التقارب والتعاون،** وتحول الفضاء الأورومتوسطي إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، تتداخل هذه الصراعات بين عودة **الصراعات التقليدية،** واندلاع صراعات جديدة على الموارد، والسلطة، والصراعات الهوياتية، **وعسكرة معضلة** الهجرة السرية، ما يجعل **الفضاء الأورومتوسطي تحت التهديد،** وموضوعا لتدخل القوى الكبرى.

أولا–وصف السيناريو: يستمر تفاعل الأزمات وتشابكها داخل الإقليم الأورومتوسطي طيلة العقدين القادمين، ففي المنطقة العربية يتوسع مجتمع اللادولة(stateless sociétés) بتراجع الانتماء الوطني لصالح التكوينات **الاجتماعية الضيقة، ومع فشل الانتقال السياسي وحالة اللاستقرار وتصدع مؤسسات الدولة،** ستترابط **نشاطات** الحركات الإرهابية والشبكات الإجرامية مع حركات التمرد والميليشيات الثورية ضد الأنظمة، مما يؤدي إلى انحصار سيطرة الدولة على إقليمها،وتراجع أداء وظائفها،وفي ظل **هذا العجز تتجدد موجة ثانية من الاحتجاجات الشعبية** تستغلها الشبكات الإرهابية والإجرامية المدعمة بخزان المقاتلين العائدين من بؤر التوتر، **للسيطرة على الأقاليم والثروات،** وستندفع موجات هجرة جديدة نحو أوروبا، **هروبا من بؤر العنف المسلح، والبطالة والأزمات المستمرة.**

أوروبيا، بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ ترفض أغلب الدول التي مستها أزمة منطقة اليورو سياسة التقشف والإصلاحات الاقتصادية والمالية المفروضة، كما ترفض تقاسم أعباء اللاجئين، وهو الاتجاه الذي تدعمه

الأحزاب اليمينية والحركات الشعبوية بعد وصولها للسلطة في كثير من دول الاتحاد الاوروبي، وتنفيذها لسياساتها الساعية إلى الانسحاب من دوائر التكامل الأوروبي، والحد من تواجد المسلمين في أوروبا.

وتستغل القوى الإقليمية والدولية حالة الصراع والتفكك التي يشهدها الإقليم الأورومتوسطي،لتفرض مسارات تسوية جديدة وقواعد ضبط لتفاعلات المنطقة، وفق ما يخدم مصالح ومشاريع هذه القوى، ما يؤدي إلى تفاعل ثلاث أنواع من الصراعات تفكك أنماط التعاون والحوارات المتعددة في المتوسط، وهي: الصراعات الاجتماعية والمدهبية، الصراع على الموارد، وعودة الصراعات التقليدية المجمدة في المنطقة.

تجسد الصراعات المذهبية والعرقية خطوط التقسيم الجديدة في المنطقة العربية، بينما تقود الحركات الشعبوية صراعات قومية وعرقية تقسم المجتمعات وتعيد رسم خارطة الدول الأوروبية، وأمام حالة الإجهاد المائي والطاقوي تصبح الحرب في الإقليم الأورومتوسطي هي المخرج لتأمين الاحتياجات[1]، فالموارد المائية غير كافية لتلبية احتياجات الإقليم، وبعد عقدين ستصبح إرهاصات التازم حروب إقليمية، حول مياه كهر النيل والانهار المشتركة في العراق وتركيا،سوريا، الأردن،ولبنان،و ستتقاطع خارطة الحروب المائية مع حروب الغاز الطبيعي المكتشف شرق المتوسط، ومشاريع أنابيب نقل الغاز من منطقة الخليج العربي نحو أوروبا، ما يعني أن الإقليم الأورومتوسطي سيصبح هشاء الأار المتأزمة والبحر المضطرب، وستدفع الصراعات المذهبية وحروب الموارد ونشاط الحركات الإرهابية إلى إعادة إحياء النزاعات التقليدية كنزاع الصحراء الغربية، سبتة ومليلية، والنزاع بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص وجزر بحر إيجة، كما أن نقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل إلى القدس وفرض إسرائيل فكرة الوطن البديل بدلا من حل الدولتين، سيؤدي إلى اندلاع حرب عربية إسرائيلية وعودة الصراع في المنطقة.

ثانيا–الآثار المترتبة على تحقق هذا السيناريو:سيؤدي تحقق هذا السيناريو إلى إفلاس أنماط العلاقات وقواعد ضبط التفاعلات المتعددة المستويات في المتوسط،وتجميد مسار مأسسة وبناء الإقليم المشترك، سياسيا سنشهد نهاية النموذج الديمقراطي الاوروبي بإفلاس اسسه المعيارية،وستصبح مضامينه غير مجدية كنموذج للإصلاح، وهو ما يعني نهاية مسار البناء السياسي الاورومتوسطي، وترك المجال للقوى الخارجية لإدارة العملية السياسية.

امنيا سيؤدي انخراط القوى الخارجية في نزاعات الإقليم إلى عسكرة المجال المتوسطي، ببناء قواعد أجنبية ومضاعفة إنزال الأساطيل الحربية، وتأسيس أحلاف عسكرية، فيتم وضع نموذج أمني جديد للإقليم، تنخرط فيه

(1) Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, op cit, p41 .

الفواعل الأورومتوسطية على حساب مسارات الأمننة الأورومتوسطية، وتصوراتها المشتركة لتحقيق السلام، فيتحول المتوسط من جديد إلى بحر فصل بين الحضارات، تحكمه قواعد ضبط هجينة، ناتجة عن تحالفات تتجاوز قواعد الاعتماد المتبادل، ووائر التعاون والشراكة ومؤسساتها، وتعيد بذلك إحياء وتشبيك أزمات الإقليم المشتتة.

يتوقع أن تؤدي هذه التوترات إلى خسارة 239،5 بليون دولار، بنسبة12،7٪ من الناتج الإجمالي المتوقع للفترة القادمة 2030، وستنخفض فرص التجارة بنحو 20 ٪ للصادرات، أي ما يعادل 2074 بليون دولار، ونحو 13٪ من الواردات أي ما يعادل 1375بليون دولار، كما أن حجم الاستثمار سيتأثر في ظل هذا السيناريو، ويتوقع أن يتراجع الاستثمار الإجمالي المحلي والأجنبي بنحو223،1 بليون دولار بنسبة 13٪، وسيتراجع حجم الاستهلاك الخاص بنسبة4،13٪ ما يعادل 317،3 بليون دولار مما هو متوقع في سيناريو التطورات المحتملة[1].

وستتشابك النزاعات المتفرقة وتصبح حروب إقليمية، تنخرط فيها تحالفات تقسم دول المنطقة، ثقافيا وحضاريا إلى أقاليم موسومة بحدود مذهبية وعرقية وقومية، وأمنيا إلى مناطق صراعات مائية ومناطق صراعات طاقوية، ومناطق آمنة خاضعة للقوى الدولية، وسياسيا سيخلق مجتمع اللادولة وتنامي الإمارات والدويلات الجديدة أقاليم نفوذ، تقسم المنطقة بين القوى الخارجية، ونماذج مشاريعها الإحيائية الإمبراطورية، واقتصاديا ستؤدي مشاريع إعادة الاعمار وهيكلة اقتصاديات المنطقة إلى تقسيمها كأسواق، ومجالات نفوذ وتبعية، ومراكز اقتصادية خارجية.

ثالثا–تقييم احتمالية تحقق السيناريو: بالرغم من أن هذا السيناريو يمثل أسوأ تصور يمكن أن يحدث في الإقليم الأورومتوسطي إلا أنه غير مستبعد، سواء بشكل كلي أو جزئي، فقد تبين استحالة أن يكون استمرار الوضع هو سيناريو الاستدامة على المدى المتوسط إقليميا ودوليا، باعتبار أن المسار الحالي الممتد الى المستقبل المتوسط يعد مرحلة انتقالية فارقة للأورومتوسطية والنظام الدولي، فبالإضافة إلى حالة السيولة الدولية واستمرار الأزمة النظمية العالمية، وحالة اللايقين التي تميز تكامل الأقاليم الأورومتوسطية الفرعية؛ فهناك الكثير من الاتجاهات التي تحفز تجدد الصراعات امدة، ومسارات القوى التعديلية والقوى الصاعدة التي وصلت إلى مراحل متقدمة من تأسيس وضع التعددية القطبية سياسيا، وأمنيا واقتصاديا، وتسعى إلى استغلال تفكك الإقليم، والانسحاب الأمريكي نحو الباسيفيك، لتهندس مسارات بديلة للإقليمية الأورومتوسطية، في سياق مسارات إعادة بناء النظام الدولي.

(1) Rym Ayadi and Carlo Sessa, **Scenarios Assessment and Transitions towards a Sustainable Euro-Mediterranean in 2030**, Policy Paper No. 9 / July 2013, p4.

رابعا–أثر السيناريو على الدور الأوروميتوسطي في النظام الدولي: يؤثر هذا السيناريو في حالة وقوعه على دور الإقليمية الأوروميتوسطية في النظام الدولي،حيث ينهار نموذج الإقليمية المعيارية الذي سعت الجماعة الأوروميتوسطية إلى تطويره،وجعله نموذجا لإعادة بناء النظام الدولي،اعتمادا على الأسس والمرتكزات المعيارية والقيمية، والنموذج الديمقراطي، والآليات التنموية والأمنية التساندية، والحوار الثقافي التعددي، وهي المداخل الأوروميتوسطية لمواجهة تحدي الأزمة النظمية وإعادة بناء النظام الدولي، وبدلا من ذلك **سيصبح للفواعل الخارجية أولوية إدارة الأزمات وقيادة مسارات التسوية،و**سيصبح الإقليم الأوروميتوسطي موضوعا لإعادة بناء النظام الدولي، وترتيب القوى وتوزيع **الأدوار الجديدة، وستكون القضايا الأوروميتوسطية هي موضوع صنع القواعد العامة، وضبط التفاعلات والمفاهيم** الجديدة كالتدخل الإنساني، والحماية، ومفاهيم التطرف والإرهاب، وتقاسم الموارد وتحمل أعباء التغيرات المناخية.

الجدول5-سيناريو تفكك المنطقة الأوروميتوسطية

سيناريو الضفة الجنوبية	سيناريو الضفة الشمالية	سيناريو الإقليمية الأوروميتوسطية	تأثير/تأثر المسارات الإقليمية والدولية	النظام الدولي القادم
تفكك المنطقة	تفكك أوروبا	- ايار مشروع بناء الإقليم المتوسطي -تمزق دوائر الشراكة والتعاون الأوروميتوسطية -خارطة دويلات جديدة وأنماط علاقات مع دوائر انتماء خارجية	نضج حركة الإحياء الامبراطوري: روسيا السوفياتية، تركيا العثمانية، إيران الفارسية، إسرائيل الكبرى	نظام دولي تعددي للإمبراطوريات الجديدة
تفكك المنطقة	استمرار الوضع السائد	-العجز الأوروميتوسطي، سياسيا وأمنيا، وثقافيا في التفاعلات الدولية. -فشل القوة المعيارية والتحويلية لأوروبا -ارتداد مشروع الإقليمية المعيارية	توسع المسارات التعديلية على حساب المشروع الأوروميتوسطي: البريكس، طريق الحرير، الاتحاد الأوراسي، البريكست، الايست ويست، الباسيفيك	نظام دولي متعدد التكتلات الصاعدة

المطلب الثاني: سيناريو الاتحاد الأورومتوسطي

يمثل هذا السيناريو الاتجاه التفاؤلي لمستقبل العلاقات الأورومتوسطية و ما يجب أن يكون، بنجاح**مسارات** التطور نحو الأفضل، وفقا لما تم وضعه من سياسات ومعايير وآليات لتحقيق التكامل الأورومتوسطي، وبناء إقليمية معيارية جديدة، تعيد مركزية هذا الإقليم في التفاعلات العالمية، وتساهم في إعادة بناء النظام الدولي.

أولا–وصف السيناريو: يحاكي هذا السيناريو تجربة التحول في اوروبا الشرقية بعد نهاية الحرب الباردة، وبعد عشرية الانتقال وإعادة البناء تبدأ مسيرة النمو والتطور، حيث تتمكن الدول العربية من تجاوز تبعات الاضطراب الأمني **واللاستقرار السياسي، والركود الاقتصادي، والنزعات العرقية والمذهبية**، قبل الوصول إلى مرحلة الصحوة المدنية والتعافي الاقتصادي والتعايش الاجتماعي، وإن كان ذلك بشكل متفاوت طبقا لدرجة الاستجابة للإصلاحات **المطلوبة**، ودرجة الدعم الأوروبي، فتترسخ الممارسات الديمقراطية وتتقوى سلطة الدولة وولاء الأفراد لها، وتنحصر **بذلك دوائر الولاء التقليدية الضيقة، وتتمزق دوائر الارتباط والاستقطاب الخارجي**، العرقي والمذهبي.

تتوصل الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط إلى صيغة اتحادية تكاملية، تحاكي دائرة الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تنتمي إليها سويسرا والنرويج[1]،بافتراض نجاح منطقة التجارة **الحرة المتوسطية، وترقيتها لتصبح سوق** أورومتوسطية مشتركة، ونجاح نقل المعايير والتشريعات الأوروبية،ومختلف المنظومات القانونية والتعليمية والاجتماعية لتصبح الإقليمية المعيارية نهج الاتحاد الاورومتوسطي، وباعتماد المقاربات التفضيلية للاتحاد الاوروبي يتمكن طرفي **الإقليم الأورومتوسطي من تجاوز تفاوت المستويات، والفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لتحل المقاربات** التفضيلية محل المشروطية السابقة، كمعايير لاستيفاء شروط العضوية والانضمام إلى الكتلة الاقتصادية الأوروبية **ودوائر الاندماج، ونماذجها المفتوحة أمام الدول الجنوبية**، وينجح الاتحاد من أجل المتوسط في قيادة مساعي تعزيز التكامل، وتطبيع المنظومات التشريعية والمعيارية التي تمكن الكتلة الاقتصادية الأوروبية من التحول إلى جماعة اقتصادية أورومتوسطية، وتظهر المؤسسات الإقليمية الجديدة لهذه الجماعة التكاملية، لتحل محل مؤ**سسات الشراكة والجوار، وتنتج هذا المسار** بشنغن متوسطي، وبروكسل للأرومتوسطية، وبرلمان ستراسبورغ تمثيلي مشترك.

(1) Rym Ayadi, **What future for the Mediterranean?**, Med pro newsletter, n1,janaury 2011,p1

ثانيا-شروط تحقق السيناريو: يرتبط تحقق هذا السيناريو باستمرار الكتلة الأوروبية وتجاوزها لتحديات أزمة منطقة اليورو، ومدى محافظتها على نموذجها الديمقراطي المعياري، والقيمي التعايشي، في وجه الإفرازات العنصرية لليمين المتطرف والحركات الشعبوية، في مقابل تجاوز المنطقة العربية للصراعات العرقية والمذهبية، واستعادة الاستقرار السياسي الذي يمكن الطرفين في المتوسط من وضع حد للاستقطاب الخارجي،ووقف عسكرة قضايا المياه والطاقة، والهجرة السرية، ويمثل تجاوز هذه المرحلة نقطة الإقلاع المشترك نحو أهداف التكامل الأورومتوسطي، بينما يشترط لتحقيق المرحلة التالية؛ ضرورة تقريب التوجهات السياسية الدولية، وتنسيق المواقف الدبلوماسية لوحدات الضفتين لبناء تصورات مشتركة اتجاه القضايا الكونية المصيرية، وضمان التوافق الأورومتوسطي فيما يتعلق بصنع القواعد الجديدة للتنظيم الدولي، وفي المجال الاقتصادي يشترط أن تساهم أوروبا بثقلها الاقتصادي للتقليل من الإفرازات السلبية لآليات النظام الاقتصادي الدولي، ما يسمح باندماج دول الجنوب في الاقتصاد العالمي دون الحاجة إلى الانخراط في مسارات تعديلية للنظام الاقتصادي الدولي القائم.

ويشترط على المستوى الأمني ضمان حد أدنى من التوافق بخصوص أسس الأمن التعددي، لبناء مركب الأمن وتأسيس الجماعة الأمنية الأورومتوسطية، بحيث تتضمن تجريم معاداة الأديان، وإخراج الإسلام من مدركات التهديد نائيا، والفصل بين الإرهاب وحق الشعوب في المقاومة ضد الاحتلال، ثقافيا واجتماعيا يشترط ايضا إنهاء الصورة النمطية اتجاه الثقافات والشعوب، بإقرار التعدد المبني على احترام خصوصيات الآخر.

ثالثا– الآثار المترتبة على تحقق هذا السيناريو: إذا تحقق هذا السيناريو سيتمكن طرفي العلاقات الأورومتوسطية من ترسيم أولوية الحل الإقليمي لنزاعات المنطقة، وتعميق النمط التكاملي والتعاوني، على حساب التصعيد الأمني والعسكري لقضايا المياه والطاقة والهجرة غير الشرعية، ومواجهة التطرف، وتغليب الحوار والتعايش الاجتماعي على حساب خطابات الكراهية والعنصرية وصراع الحضارات، وهو الوضع الذي يحد من توسع المشاريع الإقليمية ومبدأ أفضلية التعامل مع القوى الخارجية، وسيلغي ذلك ظاهرة بناء المحاور على حساب الإقليمية الأورومتوسطية.

ولن يؤدي تحقق هذا السيناريو إلى التقليل من هوة الفوارق بين الضفتين فقط، وإنما سيترتب عن ذلك ظهور نموذج تكاملي جديد، مبني على أساس التنمية المستدامة المتساندة، يجمع بين نموذجين تنمويين مختلفين، وسيكون هناك بناء ديمقراطي توافقي يحترم خصوصيات كل طرف، لإصلاح الأنظمة وترشيد السياسات الوطنية في سياق إقليمي متضامن، كما سيبرز النموذج القيمي والتعايشي بين المجتمعات والثقافات الاورومتوسطية المتعددة.

رابعا–تقييم احتمالية تحقق السيناريو: يعتبر قبول الحركات الإسلامية بالشراكة الديمقراطية وأسس الدول المدنية من أكبر محفزات التقارب الأورومتوسطي، حيث يؤسس لما يسميه الأوروبيون بحركات الإسلام الانتخابي[1]، كما أن إصلاح قطاع الأمن و فصل قوانين مكافحة الإرهاب عن المعارضة، وإبعاد المؤسسات العسكرية عن المال السياسي سيعزز فرص التقارب والشراكة والثقة المتبادلة بين الطرفين، للاندماج في الاتحاد الجديد، في ظل حركات إسلامية تجديدية، منفتحة على بقية المكونات المجتمعية، تستطيع إخراج الإسلام من الاعتبارات الأمنية الأوروبية، و خطابا الهوياتي، ومن الأجندات الانتخابية لليمين المتطرف،وسيدفع هذا الوضع الأوروبيين إلى توسيع دائرة حرية تنقل الأشخاص جنوبا، لتنظيم الحد من اليد العاملة أمام معدلات الشيخوخة المرتفعة، وسيساهم ذلك في تراجع ظاهرة الاسلاموفوبيا، وتأسيس حالة من التعايش الاجتماعي والقبول بالآخر في إطار احترام الحريات والتعدد الثقافي، وبناء نموذج معياري وقيمي مشترك، ولن يكون بمقدور المتوسطيين تأمين الحد من الموارد المائية والطاقوية إلا في إطار الاعتماد المتبادل، و التنمية المستدامة المتساندة.

يتضح من خلال هذا السيناريو أن خيار الحرب سيظل محصورا جدا، ولن يحقق أهداف كلا الطرفين، وستستغله أطراف خارجية لتحقيق مصالحها، ولن يكون في صالح الفواعل الأورومتوسطية، كما يظهر أن دوافع التكامل ستكون أكبر من محفزات الصراع، إلا أن الصراع العربي الإسرائيلي وعدم وقوف الأوروبيين إلى جانب الشرعية الدولية في وجه الاستيطان الإسرائيلي يعد العقبة الأكبر التي ستحول دون تطور نموذج الاتحاد الأورومتوسطي، بالإضافة إلى النزاع اليوناني التركي في قبرص، ونزاع الصحراء الغربية لكن بدرجة أقل، والعائق الثاني وهو التحفظ الكبير للأوروبيين بخصوص نقل التكنولوجيات اللازمة للإقلاع التنموي في الجنوب.

أما العائق الأصعب فيتعلق باستعصاء تجاوز العقد الحضارية والدينية والتاريخية بين الطرفين، والأصعب من ذلك أن هذه العوامل الثقافية والدينية والتاريخية تعتبر عامل مركزي في بناء هوية أي كيان إقليمي، كضرورة لازمة لإنجاح أهدافه التكاملية والوحدوية، كما أن هذه العوامل تشكل الأرضية الأساسية لتصورات التغيير العالمي، فهي منبع صنع قواعد التنظيم الدولي سياسيا، وامنيا واقتصاديا، واجتماعيا، وتظل تلقي بتاثيراها على كافة مسارات التعاون والشراكة ودوائر التكتل الجديدة، والمسارات التعديلية لإعادة بناء النظام الدولي، فإفرازات المخيال الجماعي والذاكرة التاريخية، سيحددان وبشكل كبير الأنماط المستقبلية للعلاقات الأورومتوسطية في ظل هذا السيناريو.

[1] Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, op cit, p129

خامسا–انعكاسات سيناريو الاتحاد الأورومتوسطي على مسارات إعادة بناء النظام الدولي:

إن نجاح هذا السيناريو وبروز الجماعة الأورومتوسطية يمكنه أن يؤثر بشكل جذري على السيناريو العام للعالم في2030، ببروز عالم ثلاثي الأقطاب تقوده الصين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأورومتوسطي[1].

تستطيع الجماعة الأورومتوسطية في هذا السياق أن تؤثر على مسارات تحقيق الإجماع الدولي بشأن الاتفاقيات الدولية، والسياسات العالمية الطويلة المدى، لمواجهة التغيرات المناخية والتنمية المستدامة، وقضايا مكافحة الإرهاب والتطرف، والجريمة المنظمة، وبناء التفاهمات بشان الحد من التسلح، ولن تكون المجموعة الأورومتوسطية موضوعا للنظام الدولي بتلقي التشريعات والتوجيهات، والإذعان للآليات الدولية ومسايرة سياسات القطب الواحد، وإنما ستتحول إلى فاعل دولي يشارك في صنع القوانين، وصياغة مختلف السياسات، وفرض أنماط العلاقات الأورومتوسطية ومعاييرها وأعرافها، ضمن القواعد والمبادئ الجديدة للنظام الدولي المتعدد الأقطاب.

الجدول6- سيناريو الاتحاد الأورومتوسطي

سيناريو الجنوب	السيناريو الأوروبي	سيناريو الإقليمية الأورومتوسطية	تأثر/تأثير المسارات الإقليمية والدولية	النظام الدولي المتوقع
ضة دول الجنوب	استمرار الوضع السائد	جماعة أورومتوسطية تتحقق بفتح دوائر الاندماج الأوروبية المتعددة لانضمام دول الجنوب بشكل تدريجي	-تراجع حركة الإحياء الإمبراطوري -فتح شراكات مع الكتل الإقليمية والدولية الجديدة	نظام دولي متعدد القيم والحضارات ومراكز القوى السياسية والاقتصادية
ضة دول الجنوب	سيناريو أوروبا الموحدة	اتحاد أورومتوسطي يتحقق باكتمال محاكاة دوائر الاندماج الأوروبية متوسطيا	تنافس وانقسام المسارات الإقليمية والدولية على الانخراط في دوائر الاتحاد الأورومتوسطي	نظام دولي متعدد الأقطاب ذو مركزية أورومتوسطية

[1] - Rym Ayadi, **What future for the Mediterranean?**, op cit, p1

المطلب الثالث:سيناريو التحالف الأورومتوسطي وإعادة بناء النظام الدولي

يمثل هذا السيناريو اتجاه ما يمكن أن يكون، ويجسد الرؤية التفاؤلية لمستقبل الإقليم الأورومتوسطي،**فتطور تنافس** وصراع القوى الكبرى في منطقتي الشرق الاوسط والفضاء الاورومتوسطي، **ومخاطر تشابك مساراها وانعكاس ذلك على دول المنطقة، يتوقع أن يدفع الاتحاد** الأوروبي والنظام الإقليمي العربي-الشرق أوسطي إلى تأسيس تحالف أورومتوسطي بين نظامين إقليمين، مع احتفاظ كل نظام إقليمي بمؤسساته وهياكله، وقواعده التنظيمية، ودوائره الاندماجية، وتبني مسار مشترك لمواجهة تحديات **الأزمة النظمية**، وإعادة بناء النظام الدولي.

أولا–وصف السيناريو: تتأثر المصالح الأوروبية في نصف العالم الجنوبي بعودة روسيا وصعود الصين، وتأسيس **تركيا وإيران لتكتلات جديدة**، تتوسع على حساب مناطق النفوذ التاريخية لأوروبا، مستفيدة من تفكك المنطقة العربية، والانسحاب الأمريكي نحو الباسيفيك، **ويتوسع المشروع الأورواسي لروسيا شرق أوروبا ومنطقة البلقان، كما** يتعاظم تأثير طريق الحرير الصيني من غرب آسيا إلى شرق المتوسط وشمال إفريقيا وصولا إلى أوروبا، فتتشكل **أحزمة اقتصادية وسياسية**، ومحاور عسكرية، **تحاصر أوروبا من الشرق والغرب والجنوب، فتفقد أوروبا نفوذها،** والآليات والمؤسسات، وأنماط العلاقات التي أسستها كحلقات جوار وهوامش لدعم المركز الأوروبي.

تعمل التكتلات الجديدة على تفكيك الاتحاد الأوروبي ودوائره الاندماجية **الداخلية بعلاقات تفضيلية منفردة مع أعضائه**[1]**، وتفكك دوائر الجوار الأوروبية لتصبح حلقات تابعة لمراكز التكتلات الجديدة**، فتضعف من أهمية ودور المسار الأوروبي بنموذجه المعياري في هندسة النظام الدولي التعددي، وقواعده الجديدة، ما يدفع **الاتحاد** الأوروبي إلى طرح **مبادرة شاملة**، تقيد حركة المشاريع والكتل الجديدة التي تحاصرها من الشرق والغرب وجنوب **المتوسط، بتأسيس تحالف أورومتوسطي بين الكتلة الأوروبية الموحدة والكتلة الجنوبية الشرق أوسطية الموسعة،** يحتفظ فيها كل طرف بمؤسساته وآليات عمله، ودوائره **الاندماجية بمختلف صيغها، ويتضمن التحالف تقديم** الاتحاد الأوروبي مشروع اقتصادي واجتماعي وأمني موسع، بتحفيزات وامتيازات كبيرة لدول المنطقة، وتقديم تنازلات فيما يتعلق بالحظر التكنولوجي والصناعي، من أجل النهوض الذاتي لمواجهة تكتلات القوى التعديلية، **وبناء إقليمية شرق أوسطية موسعة، يقوم** خلالها الاتحاد الاوروبي بالدور المبدئي في تطبيع وماسسة مستوياها الثلاث: **الأمن التعددي وبناء السلام، التكامل الاقتصادي** الشرق أوسطي، إدارة التعدد الهوياتي.

[1]-تامر بدوي، **العولمة الصينية**: ملامح خريطة استثمارات بكين عبر أقاليم العالم، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد20 مارس/أفريل2017،ص55.

يقود الأوروبيون تطبيع المستويات الثلاث للإقليمية الشرق أوسطية بشكل متزامن، بحيث تقبل جميع الأطراف بترتيبات خارطة الطريق لتحقيق السلام في الشرق الأوسط،على أساس حل الدولتين والاعتراف المتبادل، في مقابل التعهد المتبادل بعدم الاعتداء أو التهديد باستخدام القوة، ويكون التطبيع الاقتصادي وحرية التجارة والمشاركة في خطط التنمية المتساندة **جزء من مسار السلام، بينما يتم تطبيع المستوى الثالث للإقليمية الشرق أوسطية الموسعة بواسطة منظمات** المجتمع المدني والقطاع الخاص، كروافد للتعايش وتشبيك العلاقات الثقافية والاجتماعية، وإشراك هذه الفواعل في استراتيجيات التنمية المستدامة، وهو المستوى الأهم في **البناء الإقليمي** باعتباره الأرضية الأولية لصناعة الإقليم، بفواعله، وقواعده، وهويته وأعرافه، **ومشروعيته الشعبية.**

ثانيا–شروط تحقق السيناريو: لكي يتحقق هذا السيناريو يشترط **أن تنجح** الإقليمية الأوروبية في الحفاظ على دوائرها التكاملية المندمجة، **وتوسيعها لتشمل دول البلقان وتركيا، وأن تتمكن الإقليمية العربية من إعادة بناء نموذج** إقليمية جديدة تعتمد على دوائر داخلية وخارجية، تجعل من الكتلة العربية والقومية العربية مركزا لهذا النموذج الجديد الذي يدمج دوائر الهويات القومية الداخلية[1]، **ويتم توسيع حلقات الجوار لتشمل دولا شرق أوسطية** كإيران وتركيا وإسرائيل، وإفريقية كالتشاد والنيجر وجنوب السودان وإثيوبيا ومالي والسنغال ونيجيريا، فيقوم تحالف أورومتوسطي بين إقليمين منفصلين ولكل إقليم نظامه الخاص، بدوائره الجوارية وحلقاته الهامشية.

أما الشرط الأمني لتحقق هذا السيناريو فيقتضي تنفيذ نموذج تشاركي متساند لاستغلال الموارد الآيلة للنضوب كالمياه، **والغاز، والنفط،** لتحييدها حتى لا تكون مصدر المأزق الأمني في المنطقة، ويمكن محاكاة نموذج مشروع الحديد والصلب الذي كان محور التكامل الأوروبي، **والعنصر** الأساسي في معادلة **إنهاء الصراع بين الدول الأوروبية.**

ثالثا–التأثيرات المحتملة لهذا السيناريو: يتوقع أن تقود هذه التحولات مستقبلا إلى إنشاء معاهدة تحالف بين الاتحاد الأوروبي وإقليم جنوب المتوسط، تغطي عدة مجالات كالأمن والسلم وبناء الثقة المتبادلة، الطاقة **والتنمية** المستدامة والطاقات المتجددة، حوار الثقافات ومكافحة الإرهاب والتطرف، والاهتمام بالتغيرات **المناخية والابتكار والبحث العلمي، وتقسيم الأدوار بين المنظمات والاتحادات الفوق قومية، وبين الدول، وإسناد مهام ووظائف** للفواعل الاجتماعية والثقافية، من مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية، وسيتضاعف دور القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات في إطار الشراكات ونقل التكنولوجيا، **وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة المتساندة.**

[1]- خالد زيادة، **لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص12.

إن تحقق هذا السيناريو؛ سيجعل المنطقة من الناحية السياسية أكثر تنظيما وتقاربا بعد تخطيها للمراحل الانتقالية، ومأسسة التشاور وبناء المواقف الخارجية، وتنسيق الرؤى التعديلية لصنع القواعد التنظيمية الجديدة إقليميا ودوليا، وبالتالي عكس مسارات التمدد الخارجية واحتوائها، والتقليل من دورها في صنع النظام الدولي التعددي، ومن الناحية الأمنية سيمكن هذا السيناريو الفواعل المتوسطية من القضاء على بؤر الأزمات المغذية للإرهاب والتطرف وصراع المنظومات الدينية، وتغليب الأنماط التعاونية والتشاركية لقضايا الطاقة والمياه والهجرة السرية، وإنهاء حركة العسكرة المتصاعدة في المتوسط، اما التاثيرات الثقافية والاجتماعية لهذا السيناريو فستضعف من دور الحركات الشعبوية واليمين المتطرف وتراجع ظاهرة الاسلاموفوبيا وكراهية الأجانب، ما يترتب عنه التقليل من تناسل الأحقاد واستحضار الذاكرة التاريخية السلبية، وسيحقق هذا السيناريو للمنطقة تكاملا متوازنا، يقلل من هوة الاتساع بين تطور الشمال وتخلف الجنوب، بتعميق الاعتماد المتبادل اللامشروط، وهذا كفيل بتحقيق انتقال وانتشار القوة الاقتصادية متوسطيا، وصعود نماذج اقتصادية متوسطية على المستوى العالمي.

سينتج عن هذا التحالف قواعد تنظيم جديدة، تضبط التفاعلات العربية مع جيرانها، واوروبا بشركائها، وتأسيس نمط قيادة جديد يكفل التوزيع المرن للأدوار، بين المركز ومؤسسات حلقات الجوار في الضفتين، ما يؤهل هذا المركز الأورومتوسطي للاضطلاع بأدوار فاعلة،في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتنفيذ خطط التنمية المستدامة والتكامل، والمشاركة في صنع القرار الدولي.

رابعا-احتمالية تحقق السيناريو: ترى معظم الدراسات الاستشرافية أن النهضة العربية يمكن أن تتحقق في ظل وجود أنظمة منتخبة، تقودها حركات إسلامية ملتزمة بمبادئ الديمقراطية والدولة المدنية[1]، واقتناعها بالمشروع الديمقراطي المدني هو الذي يدفعها للالتزام بالشراكات الإقليمية، بينما يرى كيسنجر أن التزام هذه الحركات بالنهج الديمقراطي المدني مقترن بوصولها إلى السلطة فقط؛ وسينقلب الموقف إلى أسلمة نموذج الدولة المدنية الغربية، ورفض النظام الإقليمي الشرق أوسطي، ومعارضة النظام العالمي الغربي[2]، وبذلك يستعصي قيام تحالف إقليمي أور ومتوسطي، وتضعف احتمالات التوافق، وبناء التفاهمات الأورومتوسطية بشأن إعادة بناء النظام الدولي المتعدد الأطراف، وبالرغم من تراجع وهج المشروع التركي وتآكل فرص المشروع الإقليمي الإيراني، إلا أن حالة الشك تبقى الثابت المؤكد اتجاه طموحات التوسع وإعادة الإحياء الإمبراطوري لإسرائيل، تركيا وإيران.

---

[1] Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, op cit, p129 .

[2] هنري كيسنجر، **النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة :أشرف راضي،القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع،2015،ص113.

ما يمكن أن يتحقق من هذا السيناريو هو تراجع نمط الصراع في العلاقات الأورومتوسطية لصالح نمط التعاون، وتراجع صراع المنظومات الدينية والمذهبية وخطاب التصادم الحضاري، لصالح الحوار الثقافي والتعايش الإجتماعي، وأفضلية القوة الاقتصادية والقوة الناعمة في تراتبية القوى و الأدوار القيادية الدولية، وتأثير الموازنة بين تكلفة الصراع، وعائدات التعاون، ومكاسب الاندماج في تحالفات التنمية المتساندة المستدامة، وتضاؤل فرص تركيا وإيران وإسرائيل في تحقيق مشاريعهم الإقليمية بالقوة والصراع، واقتناعهم بخيارات التحالف والتوسع الاقتصادي والانخراط في مسارات التعاون وسياسات التنمية الطويلة المدى، لتحصيل المكانة الدولية، وهذا ما يعزز فرص تحقق التحالف الأورومتوسطي واندماج عدة قوى ومشاريع إقليمية ضمن هذا المسار الجديد.

خامسا-أثر سيناريو التحالف الأور ومتوسطي على مسارات إعادة بناء النظام الدولي:

يتسق هذا السيناريو مع سيناريو التعددية القطبية في النظام الدولي، و الذي من شأنه أن ينهي حالة الأحادية وتفرد الغرب بقيادة النظام الدولي، وتوافق القوى الكبرى على حساب مصالح دول الجنوب، وتطرف مشاريع القوى التعديلية في تركيزها على إعادة إحياء مشاريعها الإمبراطورية ومراكزها الحضارية على حساب حضارات دول الجنوب، وسيمكن هذه الأخيرة من المشاركة في صنع القرار الدولي وإعادة صنع القواعد العامة للتنظيم، وسياسات ضبط التفاعلات الدولية، بإدماج عدة مسارات إقليمية ودولية، ومشاريع قوى صاعدة في تحالف دولي أورومتوسطي موسع، يشمل مشروع الاتحاد الأوروبي، والنظام الإقليمي العربي الشرق أوسطي، ويمكنه أن يضع حدا لتوسع قوى دولية كروسيا والصين والمشروع الأوراسي،ومشاريع إعادة الإحياء الإمبراطوري لإسرائيل الكبرى، وإيران الفارسية، والمشروع الآفروأوراسي لتركيا العثمانية، لتصبح جميعها دوائر شريكة للتحالف الأورومتوسطي.

سيؤدي تحقق سيناريو التحالف الأورومتوسطي إلى إعادة إحياء مركزية المتوسط في العالم، بإخضاع العسكرة المتصاعدة للقوى التعديلية لمنطق مقاربات البناء الأمني الأورومتوسطي، ودفع التكتلات الجديدة المتنافسة إلى الانخراط في دوائر التحالف الأورومتوسطي بدلا من مسار احتوائها، وسيجعل هذا السيناريو النمور الأورومتوسطية مراكز اقتصادية جديدة بدلا من كوا هوامش للتكتلات الأخرى، وستصبح مجالا للشراكة المتكافئة بدلا من أن تظل مناطق نفوذ لمشاريع الإحياء الإمبراطوري، وهذه التحولات الكبرى ستفرض نموذج القوة المعيارية الأورومتوسطية لتكون مصدرا رئيسيا لصنع قواعد التنظيم الدولية في النظام الدولي المتعدد الأطراف.

وسيؤثر سيناريو التحالف الأورومتوسطي على الاتجاهات الكبرى للنظام الدولي، ومقاصده الأمنية والحضارية والتنموية، وسيشكل هذا التحالف أكبر قاعدة توافقات، وتفاهمات، ستؤثر بشكل جذري على مسارات الإجماع العالمي وصنع قواعد التنظيم الجديدة للنظام الدولي، وسيكون له القدرة على فرض آليات ضبط التفاعلات الدولية، بما يخدم اتجاهات السلام والتعايش بين الشعوب، من منظور المضامين المعيارية الأورومتوسطية.

الجدول7- سيناريو التحالف الأورومتوسطي

المسار الجنوبي	المسار الأوروبي	المسار الأورومتوسطي	المسارات التعديلية الإقليمية والدولية	النظام الدولي البديل
عالم عربي في مرحلة ما بعد التحول السياسي والاقتصادي(ترسيخ النماذج الديمقراطية وبروز النماذج الاقتصادية الصاعدة)	عالم أوروبي في مواجهة تفكك دوائر الاندماج وتشابكها الخارجي من دون مركزية أوروبية	تحالف أورومتوسطي بين دوائر اندماج أوروبية وجنوبية من دون مركزية إقليمية شمالية أو جنوبية	تشابك المسارات التعديلية الإقليمية والدولية مع دوائر الاندماج المتوسطية الشمالية والجنوبية من دون مركزية أورومتوسطية	نظام دولي تعددي من دون أقطاب أورومتوسطية
ميلاد نظام إقليمي جديد، عربي-شرق أوسطي(تندمج فيه إسرائيل،إيران، تركيا)	تشابك دوائر الاندماج الأوروبية مجددا وميلاد مركزية جديدة للاتحاد الأوروبي	تحالف أورومتوسطي بين نظامين إقليميين عربي-شرق أوسطي وأوروبي	اندماج المسارات التعديلية الإقليمية والدولية في المسار التعديلي الأورومتوسطي	إعادة بناء النظام الدولي وفق منظورات حضارية متعددة

تتباين التوقعات بين السيناريوهات الثلاث لمستقبل العلاقات الأورومتوسطية، وتاثيراها على مسارات إعادة بناء النظام الدولي، ويصعب ترجيح أو استبعاد حدوث سيناريو من بين السيناريوهات الثلاث، وإن كان سيناريو التحالف الأورومتوسطي هو المرجح حدوثه على المدى المتوسط، خاصة في ظل الاستقطاب الخارجي وحالة السيولة الدولية، وتزامن إرهاصات التفكك الإقليمي مع مرحلة فارقة من مسار النظام الدولي، بين أفول مسار القطبية الأحادية، وإرهاصات مسارات جديدة، تحاول تثبيت مقدمات التعددية القطبية.

إن حدوث سيناريو اضطراب الإقليم الأورومتوسطي، وتجميد مسار الشراكة ومنطقة التبادل الحر، وتشابك الأزمات، لا يمكن أن يستمر على المدى المتوسط، فالتحديات المستقبلية التي تواجه الفواعل الأورومتوسطية تجعل من استمرار الاتجاهات السابقة على طريق التأزم خيارا مستبعدا أمام قوى الإقليم، كما أن كثافة الترابط بين التحديات الأورومتوسطية والتحولات في النظام الدولي، وانعكاس ذلك على صياغة الاتجاهات الجديدة للعلاقات الأورومتوسطية سيساهم في فك الاشتباك الدولي في المنطقة، ولن يكون مستقبل المتوسط سيناريو استدامة ما هو كائن. بينما يبدوا الاتجاه التفاؤلي بحدوث سيناريو ما يجب أن يكون مسارا معقدا، تعتريه استعصاءات التطبيع الأمني، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي، لهذا فإن الرؤية الأحادية الجانب، إذ يمن المقاصد الأوروبية على منظورات البناء الاقليمي المتوسطي، وتضيف ارتدادات صناع الإقليم (من فواعل اجتماعية مذهبية وشعبوية)أبعاد استعصائية أخرى، تقوض فرص تحقق هذا السيناريو لرفضها كل أشكال الاندماج، ونماذج التكتل، وتشكيكها في جدوى منافع التكامل، واتجاهها إلى تأكيد الهويات الفرعية.

وبالنظر إلى كوابح المسارات الإقليمية المتعددة داخل الفضاء الأورومتوسطي، والقيد الخارجي الذي تفرضه القوى الدولية على تفاعلاته؛ تبدوا فرص التحالف الأورومتوسطي أقرب سيناريو يرجح حدوثه، فهو يمثل مسار ما يمكن أن يكون، ومخرجا تنظيميا مشتركا أمام ديناميكيات التفكيك وإعادة التركيب الإقليمي، ونمطا متوازنا من القيادة المشتركة في ظل الأزمة النظمية، يتسق مع مسارات التعددية القطبية وإعادة بناء النظام الدولي.

وبغض النظر عن السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الأورومتوسطية بين ما هو كائن، وما يجب أن يكون، وما يمكن أن يكون، فإن نموذج القوة المعيارية الذي يضبط التفاعلات الأورومتوسطية، سيشكل أحد أهم المسارات التعديلية التي ستعيد صياغة القواعد العامة، وآليات الضبط في النظام الدولي التعددي، وستتضاعف فرص الفواعل الأورومتوسطية لإنجاح هدا المسار، إذا ما تحقق سيناريو التحالف الاورومتوسطي.

المطلب الرابع: نحو رؤية أوروميتوسطية جديدة لإعادة بناء النظام الدولي

تتجه العلاقات الأوروميتوسطية على المدى المتوسط نحو تعميق الإطار المؤسسي، والمعياري، والتعاقدي المتعدد المستويات، لمواجهة التحديات المشتركة، وهو المسار الذي يقدم روافد أمنية وسياسية وثقافية واقتصادية، تشكل نموذجا متكاملا لبناء الإقليم الأوروميتوسطي، ومواجهة الأزمة النظمية العالمية، وفق رؤية تساندية مشتركة، بأسس ومضامين ذات أبعاد مؤثرة على المداخل القيمية، والأمنية، والاقتصادية، والقيادية، لمسارات التعددية القطبية، ويتوقع أن يشكل المسار الأوروميتوسطي على المدى المتوسط أهم مسارات إعادة بناء النظام الدولي.

أولا–أسس ومضامين الرؤية الأوروميتوسطية لإعادة بناء النظام الدولي:

يتضمن المسار الأوروميتوسطي الجديد إرهاصات رؤية عميقة للتغيير العالمي المتوازن، بالرغم من هيمنة المنظور الأوروبي على هذه الرؤية، ومقاصده الساعية إلى إعادة تجسيد المركزية الأوروبية في النظام الدولي، إلا انها تستطيع أن تدمج الجوار المتوسطي في هذا المسار التغييري، وتقيد فرص إعادة الإحياء الإمبراطوري، والمسارات التعديلية الأخرى، ويعود ذلك إلى الأسس والمضامين التي تستند إليها هذه الرؤية، والمتمثلة في:

أ–القوة المعيارية: الركائز الأساسية لنموذج القوة المعيارية هي الإذعان للقانون والالتزام بالقيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتغيير جوهر المجتمعات بنشر المعايير والقيم، وربط الدول بشبكة من اللوائح والاتفاقيات والتعهدات التي تحول جميع الأعضاء إلى فواعل منضبطين، وتمكن الضفتين من تأسيس إقليمية أوروميتوسطية معيارية.

ب–التساند التنموي: لا يكتفي الشركاء في الإقليم الأوروميتوسطي بتعميق نماذج الاعتماد المتبادل وتطبيع دوائر التكامل، فالمسار الاقتصادي هنا يقوم على التضامن والتساند بين نماذج اقتصادية متباينة، بين اقتصاديات صناعية وتكنولوجية متقدمة، واقتصاديات صاعدة، وتجارب تنموية في حاجة إلى تحديث المسار من جديد.

ت–الأمن التعددي المشترك: ترابط أمن الشركاء الأوروميتوسطيين في مركب أمني موسع ستؤدي محاولات تفكيكه إلى انجراحية متبادلة، فتشابك التهديدات والأزمات قلب فكرة توازن القوة إلى شراكات أمنية متلازمة، لبناء الأمن والسلام الدائم، وهو المنظور الذي يدمج مستويات الأمن وقضاياه المتعددة ضمن مسار متشابك، يقوم على تقاسم الأعباء وتوزيع الأدوار، واعتماد محاكاة العلاج السائد في مواجهة عدوى المخاطر العابرة للحدود، والتأسيس لنموذج أمني يحاكي أمن الجماعة الأوروبية ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ث–هندسة التنوع الاجتماعي والثقافي: تتجه الفواعل الأورومتوسطية نحو ترسيخ نموذج مشترك لهندسة التعدد الاجتماعي والثقافي، **لتجاوز** بنية **العنف والصراع** القبلي والمذهبي والعرقي في الجنوب، **ولتحقيق الاندماج الاجتماعي داخل أوروبا** في مواجهة **خطابات التطرف والعنصرية، وتتويج هذا المسار بمصالحة شاملة بين الضفتين، ستضع حدا** لتناسل الأحقاد والمآسي التاريخية **والذاكرة السلبية**، انطلاقا من اعتراف وتحمل كل طرف **لمسؤوليته** التاريخية **عن ذلك، وتقديم التعويضات المناسبة لآثارها المادية والمعنوية، وهذا ما سيمكن** النموذج الثقافي المتوسطي **من قلب أطروحة صدام الحضارات**،بنموذج ثقافي واجتماعي **توافقي**،لهندسة التعايش والتعدد في **بقية مناطق** العالم.

ثانيا– تأثير الرؤية الأورومتوسطية في مسارات إعادة بناء النظام الدولي:

تؤثر الرؤية الأورومتوسطية في مسارات إعادة بناء النظام الدولي، **سياسيا وأمنيا واقتصاديا، وثقافيا فقاعدة** التوافقات والتفاهمات الأورومتوسطية، ونجاح آليات وسياسات الحوار والتساند، ومكاسب تقاسم الأعباء اتجاه التهديدات المشتركة، يخ **ول الأورومتوسط بين فرض منظور ام** كمصدر لصنع قواعد التنظيم الجديدة في النظام الدولي، كما أن نماذج التنظيم، وأدوات الحوار، وتقاسم الأدوار والمهام في الإقليم الأورومتوسطي، و **قدرة الآليات والسياسات الأورومتوسطية على ضبط التفاعلات الأورومتوسطية، سيمكن الفواعل الدولية من هندسة مهام** جديدة في هيكلية التنظيم الدولي، تسمح بإعادة توزيع الأدوار لتحقيق التوازن بين القوى الكبرى، وتمكين القوى الناشئة من المشاركة في صنع وإدارة النظام الدولي القادم.

فبالرغم من العقد الحضارية والدينية، والحساسية التاريخية التي تميز علاقات الضفتين، إلا أن **هناك اعتمادية متبادلة، حساسة ومعقدة**، ترسمت **أكثر مع تطور الطابع المؤسسي والتعاقدي للبناء الإقليمي المتوسطي، سيؤدي** الإخلال بها إلى الجراحية كبيرة لكلا الطرفين، وقد اضافت إفرازات الازمة **النظمية وما تبعها من تحولات حتمية تعميق الاعتماد المتبادل،و توسيعه ليشمل القضايا المركزية** في مسارات إعادة بناء النظام الدولي، وأبرزها:

-مكافحة الإرهاب من منبعه بتجريم دفع الفدية وقواعد الدعم الخلفية، وتحديد دقيق لمفهوم الإرهاب وأشكاله.

- التساند والتضامن الإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال ترشيد استخدام الموارد والاستثمار المشترك في **الطاقات البديلة، و**وضع الاستراتيجيات الطويلة المدى لمواجهة التلوث والتغيرات المناخية.

-هندسة التعايش الاجتماعي في مجتمعات التعدد؛ بتجريم الإساءة للأديان والثقافات، وفرض الاحترام المتبادل للخصوصيات الدينية والعرقية.

-مركزية المؤسسات الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف، ودورها في تحقيق السلم والأمن والتعاون بين الشعوب، وفرض أولوية الحل الإقليمي للأزمات، وإشراك الفواعل اللادولاتية في صنع قواعد التنظيم الدولي.

فالرؤية الأورومتوسطية تتضمن منهجا متكاملا لمواجهة إفرازات الأزمة النظمية العالمية، وبناء نمط متوازن من الشراكات عبر الإقليمية، وإقرار مداخل مشتركة لتحقيق التغيير المطلوب على مستوى النظام الدولي.

ينطلق المسار التعديلي الأورومتوسطي من مواجهة تشابك الأزمات المتلازمة في ضفتي المتوسط، حتى لا يشيخ المتوسط بيئيا ويتصحر مناخيا، وحتى لا تحوله الهجرة السرية إلى بحر ميت، أو تحوله الحركات الدينية والشعبوية إلى بحر الحروب الدينية مجددا، وللحيلولة دون أن تؤممه العسكرة الأجنبية المتصاعدة وسباق النفوذ بين القوى الخارجية، لكي يبقى المتوسط للمتوسطيين، بتحالف النظام الإقليمي الأوروبي بقوته المعيارية ونموذجه الاندماجي، والنظام الإقليمي الشرق أوسطي بمركزيته العربية وموقعه الاستراتيجي وقوته الطاقوية والدينية.

كماتستطيع الرؤية الأورومتوسطية الجديدة التأثير على المداخل الرئيسية لصنع القواعد العامة وضبط التفاعلات الدولية، بفرض أسسها المعيارية والقيمية، ونماذج تقاسم الأدوار والمهام، فمن خلال المدخل الاقتصادي يمكن أن يكون نموذج الاندماج الأورومتوسطي مسارا دوليا لتجسير الفجوات التنموية الهائلة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، بتعديل النظام المالي العالمي، واعتماد نموذج جديد للعلاقة بين الدول النامية والمؤسسات المالية الدولية من جهة، وتعديل نماذج الشراكة ومناطق التجارة الحرة بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة ثانية.

وللمساهمة في بناء السلم والأمن الدوليين يمكن تبني منظور الأمن التعددي المشترك، بتقاسم الأعباء وتوزيع الأدوار وأولوية الحل الإقليمي للأزمات في كافة مناطق العالم، وفيما يتعلق بالمدخل القيادي والتنظيمي فمن شأن نموذج الاندماج الأورومتوسطي أن يقدم نموذجا مختلفا عن التكامل الدولي، بين دول متقدمة ودول نامية، ونموذجا لصنع القرار الدولي وقواعد التنظيم العامة، بين ثقافات وحضارات مختلفة، كما أن نموذج تقاسم المهام والأدوار بين الدول والمؤسسات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية يمكن أن يكون نموذجا لحكومة عالمية، ونظام دولي تعددي يجمع عالم الدول، وعالم الفواعل اللادولاتية.

تؤسس العلاقات الأوروميتوسطية لمسار تعديلي متكامل ومتوازن، يجمع تفضيلات الشمال وطموحات الجنوب، ويربط حضارات الشرق بحضارات الغرب، ويهندس لتعدد الفواعل في النظم الإقليمية والدولية إلى جانب الدول، ويعمل على توسيع قاعدة المشاركة في صنع قواعد التنظيم الدولي وآلياته، وبناء توافق عالمي حول السياسات والاستراتيجيات اللازمة لمواجهة التحديات الكونية المصيرية.

وتمثل مداخل المشروع الأوروميتوسطي ذات المضامين المعيارية الأوروبية؛ رؤية بديلة لمأزق الأحادية القطبية الأمريكية، ذات المنظور القيمي الإمبراطوري، فمن خلال تطويرج الأقلمة على عدة مستويات أمنية، اقتصادية، بيئية، سياسية، وثقافية، واجتماعية، ودفع هذا المسار بواسطة شراكات متعددة الفواعل لنقل المعايير والقيم؛ يتم بناء إقليم متساند أمنيا، ومتكامل اقتصاديا ومتعايش اجتماعيا، وفق قيم مشتركة متوازنة، ومعايير توافقية ذات مقاصد وغايات تحويلية بناءة من الإقليمية إلى العالمية، من أجل بناء نظام دولي تعددي مستدام.

ثالثا–شروط نجاح المسار التعديلي الأوروميتوسطي لإعادة بناء النظام الدولي:

تقوم الرؤية الأوروميتوسطية للتغيير العالمي على فلسفة عميقة لتغيير مجتمعات الجوار، بنقل تشريعات ومعايير الاتحاد الأوروبي إلى حلقات الجوار، وجوار الجوار للدول المتوسطية، وبناء عالم أوروميتوسطي يشمل دول البلقان، ودول الخليج العربي والصحراء الإفريقية المجاورة لدول شمال إفريقيا، وهو المال الذي يشكل قلب القارة المتوسطية آفروأوراسيا، إلا أن إعادة إحياء المركزية المتوسطية للعالم كمسار تعديلي للنظام الدولي القادم؛ تتطلب توافر شروط سياسية، وأمنية، واقتصادية، وحضارية، من قبل كل الفواعل الأوروميتوسطية لتتجسد أهداف هذا المسار.

يتطلب الاندماج في مجتمعٍ دولي قائم على الثقة والقواعد المشتركة، والمؤسسات المتعددة الأطراف؛ ضرورة تضحية جميع الفواعل الدولية بالمكاسب قريبة الأمد مقابل وحدة المكاسب طويلة الأمد[1]، ومن هذا المنطلق فإن مشروطية "المزيد من أجل المزيد" التي اتخذها الأوروبيون قاعدة لتحقيق الأقلمة الأوروميتوسطية تقتضي نمذجة دولية، تشترط المزيد من دمج المتوسطيين في دوائر ومسارات الأوربة؛ لتحقيق المزيد من الانخراط الإقليمي من قبل دول الجنوب، لدعم مسار الأوروميتوسطية التعديلية الذي تقوده أوروبا للتغيير العالمي وإعادة بناء النظام الدولي، حيث يضحي كل طرف بجزء من مكاسبه في الوضع السابق قبل التحالف؛ لصالح المكاسب الأوروميتوسطية المشتركة الناتجة عن نجاح مرتكزات الرؤية الأوروميتوسطية في صنع قواعد التنظيم الدولية الجديدة.

(1) T**he West Will Have to Go It Alone, Without the United States**, OP CIT .

ويقتضي مسار إعادة صنع قواعد التنظيم الدولي؛ ضرورة إعادة صياغة ميثاق الهيئة الأممية، الذي لم تشارك في إعداده **أغلب الشعوب والدول**، لكن هذه العملية يجب أن تُسبق **أيضا بتأسيس ميثاق أورومتوسطي للشعوب والدول الأورومتوسطية، لتحديد أسس** التساند والتضامن الأورومتوسطي، ومجالات تقاسم الأعباء، **وتحديد مسؤوليات كل طرف**، وما يترتب عنها من التزامات وتعهدات، وما **ينجر عن الإخلال ا من عقوبات وتعويضات**، حتى يكون ميثاق التحالف الأورومتوسطي نموذجا للميثاق الدولي الجديد.

ويرى خافيير سولانا(Javier Solana) **الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية**؛ أن فرص أوروبا في إعادة بناء نظام عالمي حقيقي تقترن بمدى فاعلية وجدية شراكتها مع الدول الناشئة[1]، **من خلال التمسك بالمؤسسات الدولية المتعددة الأطر اف، والأعراف والقواعد التنظيمية، والمعاهدات والاتفاقيات**، بعيدا عن ازدواجية المعايير، لبناء شراكة متوازنة مع دول الجنوب، في نظام أورومتوسطي متوازن، قبل المطالبة بنظام دولي تعددي متوازن القوى، **والفواعل، يمثل كل الشعوب والحضارات، وهنا يتعين على الفواعل الأورومتوسطية ضرورة إعادة بناء أوجه التقارب بين الحضارتين الإسلامية والغربية، فالحضارة الإسلامية دخلت مرحلة الضعف والتفكك بعد قرون من التطور والقيادة، بينما تشهد الحضارة الغربية أعلى مراحل تطورها المادي**، وبدلا من محاولة إخراج الأولى من التاريخ وعزلها عن التفاعلات المستقبلية، **وتتويج انتصار الثانية كحضارة** ائية للعالم؛ يجب توجيه صناع الإقليم من الحضارتين نحو **الأسس والمرتكزات المتقاربة، من آليات، وقواعد ونماذج تنظيم**، لبناء الهوية المشتركة للإقليم الجديد، حتى يستطيع **هذا المنظور استيعاب كافة الحضارات، واعتبارها** مصادر متكافئة لصنع قواعد التنظيم الدولي، وتقديم **نموذج** التغيير **الأورومتوسطي** المبني على الشراكة والإجماع، **كبديل لمنظور صدام الحضارات الأحادي والإقصائي.**

أما الشرط الأهم لنجاح المسار التعديلي الأورومتوسطي فيقتضي من الأوروبيين إخراج الإسلام من كافة الاعتبارات الأمنية الأوروبية، و هذا ائيا عن قضايا الإرهاب والتطرف، وتجريم الإساءة للأديان وكراهية الأجانب وكل أشكال التخويف من المسلمين، في مقابل التزام الحركات الإسلامية في الجنوب بالقواعد والأعراف الديمقراطية كمسار للنضال السياسي، وليس مجرد مرحلة أولية للوصول إلى السلطة، حتى لا يثير صعودها مخاوف تحويل الفضاء المتوسطي إلى إقليم خلافة إسلامية جديدة، تؤمم (ماري نوستروم) مجددا، فتلغي النظام الإقليمي، **وتعارض الشراكة الأورومتوسطية**، وترفض النظام الدولي الأوروبي القيادة **مستقبلا.**

[1]- Javier Solana, OP CIT .

خلاصة و استنتاجـــــات الفصـــل :

يظهر في ختام هذا الفصل أن الأزمة النظمية العالمية ستستمر تاثيراها السلبية على التنظيمات الإقليمية، ونماذج التنظيم المناطقية المختلفة، ويعتبر الفضاء المتوسطي بتخومه من أكثر المناطق التي تتضاعف فيها اتجاهات التفكك، نتيجة إفرازات هذه الأزمة الاقتصادية والقيادية والقيمية، مع فوارق متباينة لحالة التفكك ونماذجه وتداعياته أيضا؛ مابين الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط.

حيث تعيد الظاهرة الشعبوية رسم الخرائط القومية في أوروبا على حساب ظاهرة الأوربة، بينما تبرز خرائط وكتل جديدة في المنطقة العربية على حساب القومية العربية والظاهرة الإسلامية، بفعل اتساع دائرة الفوضى، وتصادم المذاهب والعرقيات وتشابكها مع المشاريع الإقليمية، في مقابل تراجع الاتجاهات التكاملية، كما أن حركة الإحياء الإمبراطوري وديناميكيات القوى الصاعدة يساهمان في إعادة تشكيل التفاعلات الإقليمية العالمية، على حساب الظاهرة المتوسطية، وهذا ما أدى إلى تشابك التحديات الأوروبية والعربية، وفرض على الطرفان حتمية اتباع مسارات مشتركة، لمواجهة ديناميكيات التفكيك وإعادة البناء النظمي الإقليمي والدولي.

لم يعد ممكنا استمرار الأحادية القطبية في قيادة النظام الدولي، أمريكيا، أو بقطبية جديدة، تشاركية أو صراعية، فالقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، تتجنب كل منها تحمل تأثيرات وإفرازات هذه الأزمة، التي تتجاوز قدرة أي دولة، وتسعى كل منها إلى إعادة بناء قوها والتركيز على تحصيل مجال نفوذها الإقليمي، وكل طرف ينتهج انعزال نسبي من ساحة التفاعلات الدولية، ما يقلل من احتمال تشكيل سيناريوهات القطبية الدولية التشاركية أو الصراعية؛ كمسار ناجح لإعادة بناء النظام الدولي.

إقليميا، تظهر السيناريوهات المستقبلية المغاربية أن الأزمات الاقتصادية التي تضرب الدول المغاربية س تؤ ي ا دائما إلى الرضوخ لضغوط القوى الخارجية، في مقابل الحصول على الاستثمارات والقروض، والدعم السياسي، فيتحول تنويع الشركاء الاقتصاديين بالنسبة للدول المغاربية إلى صراع مغاربي لصالح المحاور الإقليمية والدولية، بتأسيس إقليميات هشة تجسد التبعية للخارج، والامتداد للتكتلات الكبرى، وهذا ما يساهم في استعصاءات إعادة تفعيل الكتلة المغاربية ، و شا لك أزما مع أزمات المنطقة العربية، لتكون بذلك جزءا من المستقبل العربي.

وتبين السيناريوهات العربية دور القوى الدولية في إحباط كل محاولات التقارب العربي، ما يبقي على ديمومة المواجهة القطرية للتحديات العربية، وصعوبة تحييد التأثير الخارجي في تكوين الخطاب الاجتماعي والسياسي، وفي سياق إعادة بناء النظام الدولي؛ تواجه المسارات الاقتصادية الاندماجية متاعب أكبر بإخضاعها للاتجاهات السياسية المتناقضة، وهو ما يجعل مسار النهضة العربية سيناريو بعيد المنال في المستقبل المتوسط، لصعوبة استقلال الدور العربي في صناعة مستقبله، وعسر التأثير في المسارات التعديلية الدولية، بل **أن المتوقع على المدى المتوسط هو أن تستمرالمنطقة العربية بأقاليمها الفرعية كموضوع لتفاعل** هذه المسارات.

ويتضح من سيناريوهات المستقبل الأوروبي أن أوروبا غير بعيدة عن ديناميكيات التفكيك، وإعادة التركيب **الإقليمي، بعودة النزعات القومية والشعبوية، و حركة** الإحياء الإمبراطوري وعوامل الصراع والتشظي التاريخية، خاصة **مع** وجود أوروبا في قلب الاحتكاك الروسي الأمريكي-الصيني، للسيطرة على قلب الأرض والقيادة العالمية.

و تظهر السيناريوهات الإقليمية المتوقعة عجزا كبيرا للنظم **الإقليمية،** في احتواء ضعف وهشاشة بنية النظام الدولي التي انعكست عليها، فالتصدعات داخل الأقاليم الأورومتوسطية الثلاث في حركية متسارعة نحو إعادة **تشكيل الأقاليم وبنيانها،** وفق أنماط تفاعلات وموازين قوى، وتوزيع قيم، وأدوار جديدة، وتتقاطع هذه **السيناريوهات مع تشكل** الكتل التعديلية الجديدة، ومشاريعها التغييرية لإعادة بناء النظام الدولي، كمسارات بديلة لفشل الرؤى القطبية والإقليمية، ومشاريع الإحياء الإمبراطوري، إلا أن هذه السيناريوهات تظهر حجم التصادم الحضاري الذي سيخلقه تعدد المنظورات الحضارية والإمبراطورية المتناقضة، وتشابك مجالات النفوذ والتنافس بينها، **واتجاهها** مجددا للصراع على قلب الأرض، لتحقيق معادلة السيطرة على العالم من جديد، وهو ما يجعل هذه **السيناريوهات ضعيفة الاحتمال؛** في قدرها على تشكيل مسارات تعديلية ناجحة، لإعادة بناء النظام الدولي.

على العكس من ذلك؛ تقدم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأورومتوسطية خيارات بديلة لاتجاهات التصادم والتفكك، وتجنب دائرة الاضطراب، وتشابك الأزمات المشتتة التي تدفع علاقات الطرفين نحو مسار دائرة مفرغة، تجعل من الإقليم موضوعا لإعادة بناء النظام الدولي، ويقتضي المسار البديل **تحالف القوى الأورومتوسطية** في إطار شراكات جديدة تجمع بين المصالح الاقتصادية المتساندة، والهويات والقيم والمعايير المشتركة، ومواجهة إفرازات الأزمة النظمية استنادا إلى مقاربة القوة المعيارية، بمسار تعديلي معياري، **يمكن الأطراف الأورومتوسطية من** المساهمة في صنع قواعد التنظيم وضبط التفاعلات الدولية الجديدة، في النظام الدولي المتعدد الأقطاب.

استنتاجـــات عامـــــة:

ظلت العلاقات الأورومتوسطية على مر التاريخ علاقات جدلية، متواترة، تتبادل أدوار الانتصار، ومركزية القيادة المتوسطية بين الشمال والجنوب، ويظهر من خلال ما تقدم في هذه الدراسة أنه يمكن مستقبلا التحكم في الأنماط المتغيرة لهذه العلاقات، لكن لا يمكن تأميم مساراها كانتصار نهائي لاي من طرفيها، حتى وان كان الطرف الأوروبي يمثل النموذج الناجح والأقوى في هذه الثنائية؛ في مقابل النموذج الإقليمي العربي الفاشل، والضعيف، والمنهار حضاريا والمفكك مجتمعيا وسياسيا، والمتخلف اقتصاديا، والبعيد عن صنع وإدارة التفاعلات الدولية، إلا أن الاتجاهات الرئيسية لمستقبل العلاقات الأورومتوسطية توضح مدى انجراحية وحاجة كل طرف للطرف الآخر.

–ستظل العلاقات بين ضفتي المتوسط أقرب نموذج للتفاعلات الكونية، بكل أنماطها التعاونية والتنافسية والصراعية فهي نموذج كوني مصغر، شكل على مر التاريخ منظومات تأثير متبادل مع مركزية القوة العالمية، فالتفاعلات بين وحداته التي اختبرت كل أنماط العلاقات التعاونية، والتنافسية، والصراعية، هي أكثر المناطق دراية بتكلفة الصراع، وأهمية التعاون، وعائدات الاندماج والاعتماد المتبادل، وهي المنطقة الأكثر انتاجا للمنظومات القانونية والقيمية، وتنظيم السلطات، وتجارب البناء المؤسسي، وبحكم رصيدها الحضاري والديني والقانوني، وإدراكها لاهمية المؤسسات المتعددة الاطراف ومخاطر غيابها؛ فإن النموذج الاورومتوسطي يعد مصدرا مستداما لصنع قواعد التنظيم الدولية، وستظل هذه المنطقة بأنماط علاقاها، ومنظوراها الحضارية طرفا رئيسيا في معادلة صنع أي نظام دولي جديد.

–بالرغم من الطفرة الحضارية والصناعية والتكنولوجية لأوروبا، ومكانتها في السياسة الدولية، في مقابل الانحطاط السياسي، والاقتصادي، والتفكك المجتمعي للعالمين العربي والإسلامي، إلا ان كل طرف لا يزال يحتفظ بعناصر قوته الحضارية، ومرتكزات رؤيته للتغيير العالمي، ما يبقي على جدلية الأنماط الصراعية والتعاونية في العلاقات بين الطرفين، وحتمية الاستثمار في الإرث المشترك، بتأهيل النماذج التنظيمية والقيمية من كلا المسارين لصالح مسار أورومتوسطي مشترك، يضاعف من فرص الأنماط التعاونية في مواجهة مشاريع التوسع التعديلية.

–يتضح من خلال الدراسة أن مقاربات بناء الإقليم المتوسطي اتسمت بتعميق الطابع المؤسسي والتعاقدي؛بإنشاء المؤسسات والهياكل المشتركة للإشراف على المشاريع، وإعداد البرامج وخطط العمل التشاركية بصيغ مؤسسية عبر مستوياها الثلاث: الماسسة السياسية الامنية، والماسسة المالية الاقتصادية، والماسسة الاجتماعية الثقافية، وهناك ثلاث فئات من النخب تقود تطبيع العلاقات الاورومتوسطية؛ السياسيين، التكنوقراط وفعاليات المجتمع المدني

حيث تعمل جميعها على ترسيخ البعد المؤسسي للعلاقات الأورومتوسطية، كونه ركيزة لتمتين وإدامة هذا النمط من التفاعلات بين الضفتين، وتعميق هذه العلاقات بربطها بجذور تاريخية وثقافية بغية الوصول إلى مصالحة شاملة في المتوسط، تفضي إلى تأسيس هوية متوسطية تعيد للإقليم مركزيته العالمية، لكن ما يجب تأكيده مما تقدم أن الطرف الأوروبي الذي هندس هذا المسار هو الذي يفرض مقارباته البنائية، ومنظوراته التغييرية القيمية، وأسس قوته المعيارية التحويلية، التي تتضمن مسارا لنقل المعايير والقيم وتغيير المجتمعات من الداخل، وسيفضي ذلك على المدى المتوسط إلى إعادة إحياء النماذج النظمية الأوروبية، وتأسيس إقليمية معيارية تعيد مركزية أوروبا التاريخية .

–إن تجربة البناء الأوروبي المؤسسي والقانوني والتنظيمي، محليا وإقليما ودوليا؛ تظهر لنا أن أوروبا ازدهرت في ظل الفوضى والصراعات ولم تنظر إلى صراعاتها ونزاعاتها على انها حروب اهلية، أو مراحل تفكك يجب تجاوزها، ولم تؤجل بناء الدولة الوطنية في سبيل انجاز الوحدة الاوروبية، فالمساران كانا متزامنان، كما انها لم تنظر إلى نظمها الاستبدادية على انها معوقات يجب التخلص منها لإنجاز مراحل التحول الاقتصادي والديمقراطي، وإنما تعاملت معها باعتبارها اليات معقدة لحفظ التوازن، والتكيف مع الظروف المرحلية التي كانت تمر بها، ففي كل مرحلة كان الأوروبيون يبتكرون نماذج سياسية واقتصادية واجتماعية، للتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية، التي تطرأ على ساحة التفاعلات الأوروبية الدولية، ما يعني ضرورة التأكيد على ترسيخ البناء الدولاتي كشرط لازم ومسبق لتحقيق التحول الاقتصادي والتحول الديمقراطي وليس العكس.

على عكس المسار الأوروبي، تبنت المنطقة العربية مسارات مؤقتة في انتظار تحقيق مسارات الوحدة المؤجلة، فلم ينجح المسار القطري المؤقت، واستعصى مسار الوحدة المؤجل، ما أعطى فرصة للحركات الاجتماعية والنخب الداخلية لتبني مسار التحول الديمقراطي والثورة على الأنظمة بدعم خارجي؛ كأولوية لتحقيق البناء السياسي والاقتصادي القطري والجماعي، وهذا ما حول المنطقة العربية إلى فضاء اشتباك دولي مستمر، تتداخل فيه مسارات الحركات الاجتماعية الداخلية مع المسارات التوسعية للقوى الخارجية، فأصبحت الاتجاهات العربية الكبرى تحت تأثير ديناميكية تفكك الدولة القطرية مع مسار الحركات الاجتماعية الجديدة، وتأثير ديناميكية تفكيك وإعادة تركيب المحاور والكتل الإقليمية العربية لصالح مسارات الكتل التعديلية الجديدة، ومشاريع التوسع الإقليمي، وحركة إعادة الإحياء الإمبراطوري.

–لازال الفضاء المتوسطي مهما في دائرة التفاعلات الدولية، وعنصرا رئيسيا في المعادلة الجيوسياسية لسباق النفوذ والتنافس المستمر بين القوى الكبرى، للسيطرة على قلب الأرض والهيمنة العالمية، فبالعودة إلى استراتيجيات انتشار

القوى الكبرى ومخططات توسعها؛ سنجد تركيز هذه القوى على المنطقة الأورومتوسطية، بحشد كل قواها انطلاقا من إقامة القواعد العسكرية، والمحاور الأمنية، والترتيبات الاقتصادية، وتتماهى مجالات نفوذ مشاريع الإحياء الإمبراطوري مع خريطة الفضاء الأورومتوسطي الموسع، وكل إمبراطورية تسعى إلى إعادة التمدد في هدا المجال الحيوي باعتباره عمق استراتيجي لمشروع الإمبراطورية الجديدة، وعند تحليلنا لخرائط انتشار المسارات التعديلية للتكتلات الجديدة كحزام طريق الحرير الصيني، والاتحاد الأوراسي الروسي، وتجمع دول البر**يكس؛ سنجد أن** الفضاء المتوسطي يعد أولوية جيوسياسية لهذه المسارات، ولا تكتمل خرائطها بدون دمجه بتخومه ليشكل قوة إضافية مضاعفة للمسار التعديلي، فالملاحظ أن خطوط استراتيجيات الدول الأقطاب تتشابك في الفضاء المتوسطي، وتتداخل مجالات تمدد مشاريع الإحياء الإمبراطو**ري، كما تلتقي خرائط توسع المسارات التعديلية للكتل** الجديدة، ليعود بذلك المتوسط كمركز جديد، تتقاطع فيه الاستراتيجيات الدولية والإقليمية، كعنصرا مهم في معادلة السيطرة على قلب الأرض، وإعادة بناء النظام الدولي.

–على ضوء الاتجاهات الإقليمية والدولية الكبرى ؛ يتبين عدم فعالية السياسات القطرية لتحقيق الرهانات المصيرية في الفضاء المتوسطي، ومواجهة هذا النسيج المعقد من الأزمات، في ظل صعوبة تماسك المسارات الإقليمية واستمرار منظوراها، واستعصاء فرض رؤيتها للتغيير العالمي امام مشاريع الكتل التعديلية الجديدة، ومسارات **الإ**حياء الإمبراطوري، ما يفرض على الفواعل الأورومتوسطية ضرورة تأسيس نموذج جديد لبناء الإقليم الأورومتوسطي، يقدم فيه كل طرف تنازلات غير جوهرية، من أجل تقارب أكبر، يرجح تفعيل عناصر التكامل وأنماط التعاون على حساب محفزات التفكك والاستقطاب الخارجي، وأنماط الصراع.

–أبان المسار الأورومتوسطي عن اعتمادية متبادلة حساسة لكلا الطرفين، يعزز فيها كل طرف فرص الآخر ويكمل موارده، ويستعين فيها كل طرف بقدرات ومقومات الطرف الآخر، بأفضليته وتخصصه، وتدفع الاتجاهات العالمية الكبرى كلا الطرفين إلى ضرورة تعميق هذه الاعتمادية المتبادلة، **ومأسستها بشكل تعاقدي أعمق مستقبلا؛** في ظل إفرازات التحولات الدولية التي تتجه إلى فرض منظورات تغيير بديلة، تجعل من الأورومتوسطية موضوعا للتعديل الدولي، واعتبارها مسارا هامشيا للرؤية التغييرية الغير فعالة، وفي نفس السياق فإن مضامين الرؤية الأوروبية **الأحادية** للتغيير الإقليمي والدولي تتجه إلى فرض منظورات تنفي قيم وخصوصيات الطرف الآخر، لاستبعاد القيم العربية والإسلامية، ومنظوراها الحضارية من تشكيل اي نموذج او مسار للتغيير الإقليمي والدولي.

-هدف مخططات القوة المعيارية من خلال هندسة مشاريع الشراكة ودوائرها للوصول على المدى المتوسط إلى هندسة ما بعد المجتمعات الإسلامية(post islamic society)، وتحقيق عالم من دون الإسلام، إذ ينظر الغرب إلى هذه المنظومة الحضارية بكل توجهاتها على انها العدو الرئيسي لنموذج الدولة المدنية الغربية والنظام الإقليمي، وا كبر تهديد للنظام الدولي القائم، أكثر من المسارات التعديلية الأخرى، وحتى يؤمن النظام الدولي الغربي يجب أن تختفي المنظومة الإسلامية بكل منظوراتها،وهذا لا يتحقق حسب القوى الغربية بمنع تشكل عالم إسلامي او عربي، متكتل وموحد، أو إحباط صعود أي دولة عربية أو إسلامية تشكل قطب قائد، وإنما يتطلب ذلك العمل على خلق عالم خال من أسرة إسلامية، ومدارس تعليمية إسلامية، وعالم خال من مناهج وتشريعات، ومنظومات، وقيم إسلامية، حتى يستمر النظام الدولي الغربي بكل منظوماته.

-إن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية، وما تخلفه تأثيرات القوة المعيارية الأوروبية وهذا من آليات على قيم المجتمعات العربية، ستساهم في عودة تنظيمات المجتمع الوقفي بقوة، في المجال التعليمي وتنظيم المعاملات الاجتماعية، والحفاظ على الأعراف والتقاليد، وسد أدوار العجز التنموي للدولة، وستبرز نماذج عربية تحاكي التجارب الناجحة لماليزيا، إندونيسيا وتركيا، حيث ساهم المجتمع الوقفي في نهضتها بنسب كبيرة، تنمويا وتعليميا، ما يعني ان نموذج المجتمع الوقفي يمكن ان يكون اساس بناء نهضة العالم العربي من جديد، انطلاقا من بناء المجتمع والدولة، وتفعيل دوائر التكامل، ومواجهة المسارات التعديلية، وتقديم نموذج للتغيير الدولي .

من الواضح أن أوروبا تخشى من عالم عربي وإسلامي أقوى مما ينبغي، لكن مخاوفها ستتضاعف في المستقبل من عالم عربي وإسلامي أضعف مما ينبغي، لذلك هناك حتمية تدفع الجانبين لجعل موارد كل طرف في خدمة الطرف الآخر، بتعميق التساند التنموي والتضامن السياسي وتقاسم الأعباء الأمنية، حتى لا يسقط الجنوب في خطط المسارات التعديلية الصاعدة، فاوروبا تفضل عالم عربي وإسلامي قوي بقيادها، بدلا من تركه ضعيفا يتقوى بقيادة قوى صاعدة، ثم مواجهته إلى جانب مواجهة المسارات التعديلية الأخرى، وهذا ما يدفع الطرفين إلى تفضيل التحالف الأورومتوسطي ككتل، ليعزز كل طرف فرص الطرف الآخر للمشاركة في إعادة بناء النظام الدولي، حيث يكون كل طرف مجبر على احترام قيم وخصوصية الآخر والإيفاء بالتزاماته، وتبني جزء من منظوراته في مقابل تنازل الطرف الآخر عن جزء من تحفظاته، وهذا ماسيساعد التحالف الأورومتوسطي على تحقيق توافق كبير، وإجماع عالمي حول السياسات الدولية لتحقيق الرهانات الأمنية الكبرى، واعتماد الآليات التشاركية الناجعة للتصدي لمختلف التهديدات الكونية، وفرض المنظور الأورومتوسطي للتنظيم الدولي.

خـــاتـمـة

الخـــاتمـــة:

يتضح مما تقدم أن سيطرة أي قوة من دون السيطرة على المتوسط تبقى قوة ناقصة يعتريها فراغ جيواستراتيجي لا يحقق لها القوة العالمية، لهذا ترى روسيا أن عودها العالمية يجب أن تتضمن الوصول الدائم إلى المياه الدافئة، وطريق الصين للتعددية القطبية والمشاركة في النظام الدولي يقتضي إحياء طريق الحرير وربطه بقواعد عسكرية وتجارية وطاقوية في المتوسط، بينما يقتضي من الأمريكيين لاستمرار هيمنتهم العالمية ومنع ظهور قوى تعديلية منافسة؛ عدم صعود أي منافس في قلب الجزيرة العالمية، وفي المنطقة الأورومتوسطية، وحرمان هذه القوى من أية مرتكزات بحرية خاصة في المتوسط، لذلك فالبناء السياسي والأمني والاقتصادي للفضاء المتوسطي لا يتعلق بالعلاقات بين الفواعل المتوسطية من الضفتين فقط، وإنما يرتبط أيضا بالإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية للقوى الكبرى في هذا الفضاء، وموقع ذلك من مقتضيات القيادة العالمية.

كما يتضح أن المقاربات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي تتضمن تركيز مضاعف على الاندماج المباشر، لكسب الثقة المتبادلة بين الضفتين، من خلال التشاور والتفكير المشترك في مشكلات وقضايا المنطقة، وإعداد الحلول، والتركيز على التضامن وتقاسم الأعباء، لتكوين الرؤية الجماعية حول وحدة المصير في الإقليم المتوسطي. مع التأكيد على الرؤية الشمولية لترابط مشكلات المنطقة، وضرورة متلازمات الحل لمعالجة القضايا العالقة، وهي رؤية ايجابية لكسب الثقة المتبادلة، وصدق المحتوى والمضمون يحتاج فقط إلى صدق الواقع والتطبيق، وترجمة النوايا الحسنة إلى جوار ايجابي فاعل، يريد الكثير، ويقدم أكثر، من أجل تغيير أفضل، خدمة لتصورات إعادة تشكيل الإقليم الحضاري المتوسطي.

وهدا يمر حتما عبر شراكة سياسية بعيدا عن فكرة الوصاية وقصور الشعوب عن صناعة إرادها، باحترام خيرا ا الحرة، وشراكة اقتصادية بعيدا عن فكرة تعميق التبعية، وشراكة أمنية بعيدا عن أطروحة التهديدات القادمة من الجنوب، وتنصيبه ككتلة حارسية للإقليم الأوروبي، بينما تقتضي الشراكة الاجتماعية والثقافية، ضرورة احترام التعدد والتنوع، بعيدا عن أرهبة الخصوصيات، واتخاذها كتهديد في مضامين المكونات الأمنية والهوياتية لقيم الأنا الغربي الأوروبي، الذي يحول البحر الابيض إلى بحر احمر عند الحديث عن تهديدات الجنوب، وبحر اخضر عند استحضار الخطر الإسلامي الأخضر، وبحر أسود عند تقييم وضعية حقوق الإنسان والديمقراطية في الجنوب، وحتى

بحر ميت إذا ما تحدثنا عن الهجرة السرية بالمنطق الأوروبي، بينما ينقلب موقفه إلى تجميع **لألوان التعدد والتنوع عند الحديث عن ضرورة** احترام خصوصيات دول الجنوب **أيضا.**

إن نجاح أي مسار للشراكة والتعاون بين دول ضفتي المتوسط يتطلب حتمية تغيير التصورات السائدة **عن طبيعة العلاقات الأورومتوسطية، وضرورة تجاوزها للصور النمطية، وعلاقة المانح بالمستفيد، من أجل بناء تحالف بالشراكة وليس المشاركة، وتأسيس مسار تعديلي لصنع قواعد** التنظيم الدولي والتغيير العالمي من خلال تثمين إسهامات الشعوب الأخرى، وإدراج مساهمات دول الجنوب

إن بناء الإقليم المتوسطي حتى يصبح نموذج معياري عالمي؛ **يقتضي مقاربة القوة المعيارية الأوروبية متوسطيا، بمحاكاة العلاج السائد، وبلورة العلاجات الأوروبية** الناجعة التي أخرجت أوروبا من دمار الحرب، وتجاوز الأحقاد التاريخية إلى بناء وحدوي؛ يقتضي ذلك منظور بنائي مماثل في المتوسط، **يتوج مسار الشراكة الأورومتوسطية** ببروكسل اقتصادي **متوسطي**، وناتو أمني مشترك، وشنغن متوسطي مفتوح، وستراسبورغ سياسي **لتمثيل إرادة الشعوب** المتوسطية، وقوة إقليم متوسطي في التنوع وليس النمذجة **القيمية وتنميط ثقافة الآخر، وميثاق أورومتوسطي يشكل دستور العلاقات الأورومتوسطية،** يجرم العداء للإسلام، وكل محاولات إلصاق تهم **الإرهاب به، ووضع نصوص قانونية تعاقب كل أشكال ازدراء الأديان وكراهية الأجانب.**

أما مستقبل العالم العربي ودوره في السياسة الدولية فيتوقف على مدى نجاح الفواعل العربية في إعادة بناء مخلفات الربيع العربي اولا، وتحقيق اندماج المكونات المجتمعية المفككة ثانيا، وثالثا؛ تحقيق الإجماع الوطني الممزق **بين الإثنيات والتيارات المتناقضة، للحفاظ** على وحدة الدولة أمام أطروحات مجتمع اللادولة والدولة الإثنية، ورابعا؛ لا مستقبل للدول العربية من دون تساند اقتصادي وأمني وسياسي، وخامسا؛ يتضح أن عودة تموضع العالم العربي **على الساحة الدولية يتطلب إعادة تفعيل كل أشكال الحوار والتعاون والتضامن جنوب-جنوب، وأمام** هذه التحديات، والرهانات الكبرى لصنع المستقبل العربي، تبرز حتمية إحلال، وتفعيل نماذج المجتمع الوقفي بمضامينه **التنموية والتعليمية والاجتماعية،** ليكون متغيرا أساسيا في تحقيق **مسار النهضة العربية، خاصة وأنه يؤسس لنموذج** تغيير متكامل، يدمج القيم المادية والروحية، ويزاوج بين الأدوار الرسمية وأدوار الفواعل الغير رسمية في مسار واحد، يمكن أن يكون مسارا لعالم التعددية، عالم الشعوب، والحضارات، والدول.

الملاحق

الملحق-1 (1)-التعاون والصراع حسب نظرية الألعاب(معضلة السجين)

ملحـــق

التعاون والصراع و"معضلة السجين"

Cooperation, Conflict and the "Prisoner's Dilemma

إن نظرية الألعاب هي فرع من فروع الرياضيات الذي يستخدم كثيراً بطريقة مشجعة بغية لفت الانتباه إلى بعض المفارقات والمعضلات الظاهرة التي تبرز عند دراسة صنع القرار المترابط من منظور "الاختيار العقلاني" – أي استناداً إلى الافتراض بأن الأشخاص يختارون التصرفات التي يعتقد أنها تحقق لهم أقصى قدر من الرفاه بالمعنى الواسع لكلمة الرفاه. وتستعمل في هذه الأدبيات لعبة "معضلة السجين" كثيراً، بحيث إنه قد يكون من المفيد إعطاء فكرة عن المناقشة هنا. فمعضلة السجين هي في الواقع تدور حول العلاقة بين مجموعة من الأرقام. إلا أن سردها يتم عادة بغية العرض، على شكل قصة عن شخصين محكومين محتملين. ويمكن تنويع القصة، لكن الموضوع العام هو كما يلي:

تم اعتقال اثنين من اللصوص (أ) و(ب) اشتبه بأنهما قاما بسرقة أحد البنوك. وعندما تم اعتقالهما كان كل واحد منهما يحمل سلاحاً نارياً غير مرخص، وتم منعهما من الاتصال كل منهما بالآخر، وتم توجيه الكلام التالي لكل منهما من قبل شرطة التحري ذات العلاقة. "إننا نعتقد بأنك ارتكبت عملية السرقة هذه ولكن من غير المحتمل أن نتمكن من إثبات ذلك. غير أنه يمكننا إدانتك بتهمة حيازة سلاح ناري غير مرخص، وعقوبة ذلك السجن لمدة سنتين. ولكن إذا اعترفت وورطت شريكك فسوف تقضي سنة واحدة في السجن فقط. أما هو فسوف يقضي عشر سنوات. وإذا اعترفتما أنتما الاثنان فسوف تقضيان كلاكما ست سنوات في السجن. وقد طرح على زميلك الصفقة ذاتها. وعليك الآن أن تقول لنا، من دون التشاور معه: ما إذا كنت مستعداً للاعتراف". لمتابعة هذه المعضلة التي يشكّلها هذا العرض من المفيد وضع مصفوفة مكافأة [payoff matrix].

	(أ) يعترف	(أ) لا يعترف
(ب) يعترف	المستطيل ١ (ب) ٦، (أ) ٦	المستطيل ٢ (ب) ١، (أ) ١٠
(ب) لا يعترف	المستطيل ٣ (ب) ١٠، (أ) ١	المستطيل ٤ (ب) ٢، (أ) ٢

من وجهة نظر مصالح (أ) و(ب) المشتركة، إذا نظر إليها من الخارج، يبدو المستطيل ٤ أفضل نتيجة، لأنه ينطوي على أقل "زمن" جماعي يقضيه الاثنان. ولكن المستطيل ١ هو حيث ينتهي الأمر بالاثنين (أ) و(ب). ومنطق ذلك هو كما يلي: "(أ) لا يعلم ما سيفعله (ب) ولذا فهو يفكّر كما يلي: إذا اعترف (ب)، فمن البديهي أني سأعترف أنا أيضاً، وإلا سأضطر لقضاء ١٠ سنوات في السجن. من جهة أخرى إذا لم يعترف (ب) فيمكنني أن أنصّف الحكم علي لحيازتي سلاحاً نارياً من خلال القيام بذلك. ومن البديهي أنه لا بد لي من الاعتراف، على أي الحالين، ولا سيما لأني أعرف أن (ب) سوف يعترف استناداً إلى المنطق ذاته!"

يستفاد من الدرس الذي تنطوي عليه هذه القصة أن التعاون يميل إلى أن يعطي نتائج أقل من النتائج المثلى في غياب: (١) وسائل الاتصالات؛ (٢) طرق الإلزام بالتقيد بالاتفاقيات حتى في حال كون الاتصال ممكناً – وهكذا، حتى لو اتفق (أ) و(ب) مسبقاً على الالتزام بالصمت فما الذي يمنع أحدهما (أو كليهما) من الرجوع عن كلمتهما؟ وقد أجريت أبحاث عدة تضمنت تحوير شروط السيناريو. وكانت أكثر الدراسات إثارة للاهتمام والتشويق تلك التي تخلّت في واقع الأمر عن القصة كلياً والتي تضمنت صراعاً بين برامج مختلفة للحاسوب من أجل القيام باللعبة نفسها (Axelrod 1984). وقد نجم عن ذلك أعمال كثيرة شيقة، لكن نقّاد نظرية الألعاب (ومنطق الاختيار العقلاني بوجه عام) يشيرون إلى مشكلة أساسية جداً انطوى عليها السيناريو الأصلي. فالمكافآت يفهم منها عادة بأنها تمثل سنوات في السجن، لكن هذا ليس دقيقاً تماماً – بل إنها تمثل في واقع الأمر دالات تفضيل نسبي، ونادراً ما يكون للأشخاص، أو لا يكون على الإطلاق، دالات تفضيل يمكن ردها إلى رقم واحد.

وهكذا فإن المجرمين في هذه الحالة قد يلتزمان بـ "مدونة" تعتبر الذي يبلّغ عن زميله أحطّ مخلوق في الحياة، وبالتالي فقد يفضلان أي عقوبة على العار الذي يلحق بذلك الوضع. كما أنه قد توجد مدونة الصمت التي تفرضها هيئة خارجية من المجرمين المنظّمين. ومن البديهي أنه بصرف النظر عن النتائج الذي يتم التوصل إليها، فإنه لا يجب أخذ السيناريو على محمل الجد – والغرض من هذه الحجج المتعارضة هو التشديد على ضعف الموقف الذي يفترض ببساطة أن الأشخاص هم بالضرورة من الذين يسعون وراء أقصى قدر من المصلحة على المدى القصير، أو هم من الأنانيين.

المصدر: كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص69-70.

الملحق1– (2)–مكانة التنظيم الإقليمي في ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

الفصل الثامن: في التنظيمات الإقليمية

المادة 52

1–ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا مادامت هذه التنظيمات او الوكالات الإقليمية ونشاطاها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها.

2 يبذل أعضاء "الأمم المتحدة " الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.

3على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن.

4 لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين 34 و35.

المادة 53

1 يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى في ذلك ملائما ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام باي عمل من اعمال القمع بغير إذن المجلس، ويستثنى مما تقدم التدابير التي تخذ ضد اية دولة من دول الاعتداء المعرفة في الفقرة2 من هذه المادة مما هو منصوص عليه في المادة107 او التدابير التي يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول، وذلك الى أن يحين الوقت الذي قد يعهد فيه إلى الهيئة ، بناء على طلب الحكومات ذات الشأن، بالمسؤولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أي دولة من تلك الدول.

2 تنطبق عبارة "الدولة المعادية" المذكورة في الفقرة 1 من هذه المادة على أية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق.

المادة54 : يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزمع إجراؤه منه.

ملحق2 (2)معاهدات واتفاقيات بناء الاتحاد الأوروبي

الاتفاقية	نوع الاتفاقية	مضامين المعاهدة	تاريخ التوقيع	تاريخ النفاذ	الأطراف الموقعة
معاهدة باريس	تأسيسية	إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب	18أفريل1950	1952	بلجيكا، ألمانيا لوكسمبورغ، هولندا، فرنسا،
اتفاقية روما	اتفاقية تأسيسية	إنشاء الجماعة الأوروبية، الاتحاد الجمركي، السوق الأوروبية المشتركة	25مارس 1957	1جانفي1958	بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا
اتفاقية شنغن		إلغاء عمليات المراقبة على الحدود للدول المشاركة	14جوان1985	26مارس1995	بلجيكا، ألمانيا لوكسمبورغ، هولندا، فرنسا
معاهدة ماستريخت	معاهدة معدلة	السوق الأوروبية الموحدة وميلاد الاتحاد الأوروبي	7فيفري1992	1نوفمبر1993	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
كوبنهاغن	إعلان كوبنهاغن	معايير الانضمام للاتحاد الأوروبي	1993	1993	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
معاهدة امستردام	معاهدة معدلة	تعزيز صلاحيات وسلطات البرلمان الأوروبي	2أكتوبر 1997	1 ماي1999	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
معاهدة نيس	معاهدة مؤسسة	تحديد مبادئ وأساليب تطور النظام المؤسسي للإتحاد	فيفري 2001	فيفري2003	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
معاهدة لشبونة	معاهدة معدلة	إصلاح نظام التصويت وتحديد صلاحيات البرلمان الأوروبي، وتعيين الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن	ديسمبر2007	ديسمبر2009	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

ملحق اتفاقيات الشراكة للدول المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي

البلد	انطلاق المفاوضات	انتهاء المفاوضات	توقيع الاتفاقية	دخول حيز التنفيذ
تونس	ديسمبر 1994	جوان 1995	جوان 1995	ديسمبر 1997
إسرائيل	ديسمبر 1993	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان 2000
المغرب	ديسمبر 1993	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
فلسطين	ماي 1996	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الأردن	جويلية 1995	أفريل 1997	نوفمبر 1997	ماي 2002
مصر	مارس 1995	جوان 1999	جوان 2001	جوان 2004
الجزائر	جوان 1997	ديسمبر 2001	أفريل 2002	سبتمبر 2005
لبنان	نوفمبر 1996	جانفي 2002	جوان 2002	أفريل 2006
سوريا	مارس 1998	أكتوبر 2004		

ملحق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

العلم	الدولة	العاصمة	المساحة	السكان	تاريخ الانضمام للاتحاد الأوروبي
	اسبانيا	مدريد	506030	46063511	1جانفي1986
	استونيا	تالين	45226	1340935	1ماي2004
	المانيا	برلين	357،050	82218000	25مارس1957
	آيرلندا	دبلن	70،273	4،339،000	1جانفي1973
	ايطاليا	روما	301،318	59،619،290	25مارس1957
	البرتغال	لشبونة	92،391	10،599،095	1جانفي1986
	بلجيكا	بروكسل	30،528	10،666،866	25مارس1957
	بلغاريا	صوفيا	110،910	7،640،238	1جانفي2007
	بولندا	وارسو	312،683	38،115،641	1ماي2004
	التشيك	براغ	78،866	10،403،100	1ماي2004
	الدنمارك	كوبنهاغن	43،094	5،482،266	1جانفي1973
	رومانيا	بوخاريست	238،391	21،538،000	1جانفي2007
	سلوفاكيا	براتيسلافا	49،037	5،400،998	1ماي2004
	سلوفينيا	لوبلانا	20،273	2،025،866	1ماي2004
	السويد	ستوكهولم	449،964	9،208،034	1جانفي1995
	فرنسا	باريس	674،843	64،473،140	25مارس1957
	فنلندة	هلسنكي	338،145	5،312،415	1جانفي1995
	قبرص	نيقوسيا	9،251	778،700	1ماي2004
	لاتفيا	ريغا	64،589	2،266،000	1ماي2004
	ليتوانيا	فيلنيوس	65،303	3،357،873	1ماي2004
	لوكسمبوغ	لوكسمبوغ	2،586	483،800	25مارس1957
	مالطا	فاليتا	316	407،810	1ماي2004
	بريطانيا	لندن	244،820	61،003،875	1جانفي1973
	النمسا	فيينا	83،871	8،340،924	1جانفي1995
	هنغاريا	بودابست	93،030	10،036،000	1ماي2004
	هولندا	امستردام	41،526	16،471،968	25مارس1957
	اليونان	أثينا	131،990	11،125،179	1جانفي1986
	كرواتيا	زغرب	56,594	4,225,316	1جويلية2013

قائـــمـة المراجـــــع

قائمة المراجع:

أولا–الكتب

أ–باللغة العربية:

1–أبو عيانة فتحي محمد ،**دراسات في الجغرافيا البشرية**،الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1989.

2–أحمد سلامة **الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟** ، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995

3–الإمام محمد محمود ، **التكامل الاقتصادي: الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة الى الواقع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

4–الجوهري يسري ،**جغرافية البحر الأبيض المتوسط**،الاسكندرية:منشاة المعارف للنشر،1984.

5–الجميلي صدام مرير ، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، بيروت: دار المنهل اللبناني،2009.

6–الديهي محي الدين اسماعيل، **تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

7–إلياس جوانيتا و بيتر ساتش، **أساسيات العلاقات الدولية**، ترجمة محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2016.

8–اللاوندي سعيد ، ***امريكا – أوروبا – سايكس بيكو جديد*** **في الشرق الأوسط – ملامح أولية لوفاق دولي *جديد*** ، القاهرة: نهضة مصر،2006.

9–المخادمي عبد القادر رزيق ،**الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009.

10–السويدي جمال سند ، **آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014.

11–العجة ناهد طلاس، **تحدي العولمة،إعادة تنظيم المبادلات الدولية أم تبدل حضاري؟"العوامل،الآثار،البدائل"** ،ترجمة:محمد صاصيلا ، دمشق:مكتبة دار طلاس، 2010.

12–العفاس عمر ابراهيم ،**نظريات التكامل الدولي والإقليمي**،ليبيا:منشورات جامعة قار يونس،2008.

13–الغمري عاطف ، **أمريكا في عالم يتغير**، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 2009.

14–اعمر بوزيد، **شركاء أم متنافسون؟: سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط(النفط والإرهاب نموذجا)**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع،2014

15–بوقارة حسين ، **التكامل في العلاقات الدولية**، الجزائر: دار هومة للنشر، 2008

16–بورتشيل سكوت وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

17–بيارنيس بيار ، **القرن الواحد والعشرين لن يكون أمريكيا**،ترجمة:مدني قصري، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003

18-بيندرا جون وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: خالد غريب، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم، 2015.

19- بن خليف عبد الوهاب ، **الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009،

20- بريمر أيان، **عالم بلا قيادة**:كل امة لنفسها، الرابحون والخاسرون في عالم المجموعة الصفرية،ت: فاطمة الذهبي، دار الفرابي،بيروت، 2013

21-بخوش مصطفى ، **البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف**، مصر: دار الفجر للنشر،2006

22-جواس حسن ، **طبيعة الاتحاد الاوروبي دراسة سياسية قانونية دستورية**، بيروت: دار المعرفة 2010.

23- جيدنز أنطوني، **أوروبا في عصر العولمة**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

24-جعيط هشام ،**أوروبا والإسلام صدام الثقافة والحداثة**، بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر،ط2 ،2001.

25-جرجس فواز، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى**: دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية الدولية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997

26-دويتش كارل ، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة محمد محمود شعبان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1982.

27-دوغين الكسندر ، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**،ترجمة عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة،2004.

28-دندن عبد القادر ، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية** ، عمان: مركز الكتاب الاكاديمي،2015.

29-هلال علي الدين وجميل مطر،**النظام الإقليمي العربي،دراسة في العلاقات السياسية العربية**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط5 ،1987.

30-هنتجون صامويل ، **صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي**،ت:طلعت الشايب،الأردن: دار السطور، 1997

31-زاهر صفاء الدين، **مقدمة في الدراسات المستقبلية**، مفاهيم-أساليب- تطبيقات، القاهرة: مركز الكتاب للنشر/المركز العربي للتعليم ، 2004.

32-زاقود عبد السلام جمعة ،**الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد،قراءة في حصيلة 1989-2011**،مصر:ب د ن ،2012

33-حسين عدنان السيد، **التوسع الاطلسي**، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009

34-حتي ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت:دار الكتاب العربي، 1985.

35-طشطوش عبد المولى ،**مقدمة في العلاقات الدولية**،الأردن:ب د ن،2010

36-كانت ايمانويل ، **مشروع للسلام الدائم**، ترجمة عثمان أمين، الاسكندرية: مكتبة الانجلو المصرية، 1953

37-كيسنجر هنري،**النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة :أشرف راضي،القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع،2015

38-كليفلاند هارلان، **ميلاد عالم جديد(فرصة متاحة لقيادة عالمية)**،ت: جمال علي زهران،القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 2000

39-كلير مايكل ،**دم ونفط،أمريكا واستراتجيات الطاقة:إلى أين؟** ترجمة: أحمد رمو، بيروت:دار الساقي، 2011.

40-كردي محمد دحام ، **مستقبل الاتحاد الأوروبي**، دراسة في التأثير السياسي الدولي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013

41-لاكوست إيف ، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، ترجمة: زهيدة درويش جبور، أبو ظبي: هيأة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة، 2010 .

42-ليونارد مارك، **لماذا سيكون القرن الواحد والعشرين قرنا أوروبيا**،ترجمة:أحمد محمد عجاج،أبوظبي/الرياض:كلمة/مكتبة العبيكان،2009

43-مجدان محمد، **موقع النظام الاقليمي العربي ودوره في السياسة العالمية: دراسة تحليلية ومستقبلية**، الجزائر، دار هومة، 2014.

44-مجموعة مؤلفين، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**، المتوسطي 2012، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2013.

45-مجموعة مؤلفين، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**، المتوسطي 2013، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014.

46-ميرشايمر جون ، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة:مصطفى محمد قاسم،الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود ،2012.

47-مصلوح كريم ، **التعاون والتنافس في المتوسط** بيروت/الدوحة: الدار العر بية للعلوم ناشرون/مركز الجزيرة للدراسات،2013

48-نورويش جون جوليوس ،**الأبيض المتوسط: تاريخ بحر ليس كمثله بحر**، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة:المركز القومي للترجمة، 2015.

49-سعيد محمد السيد ،**مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**،الكويت: مجلس الثقافة والآداب الكويتي، 1992

50-سلوتر آن ماري، **نظام عالمي جديد**، ترجمة أحمد محمود،القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011

51-عبد الحي وليد ، **نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي**، في:**جدليات البناء الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، مجموعة باحثين ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014

52-عبد الحي وليد، **مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002

53-عبيد المبيضين مخلد ،**الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**،عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012

54-عودة جهاد ،**النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**،مصر:دار الهدى،2005،

55-عطوان خضر عباس،**القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**،عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع،2010.

56-عيد وردة هاشم علي ، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013.

57-فهمي محمد عبد القادر ،**المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

58-فولجي توماس وآخرون، **مستقبل النظام العالمي الجديد،دور المنظمات الدولية**، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.

59-فوكوياما فرانسيس ، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، 1993

60-فيشر يوشكا ،**عودة التاريخ:العالم بعد أحداث11سبتمبر وتجديد الغرب**،ترجمة هاني الصالح، الرياض: مكتبة العبيكان،2009.

61-فرج أنور محمد ،**نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**،دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة،السليمانية:مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007.

62-رياض محمد ، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012.

63- ريكمان جوفري ، **في كتاب البحر والتاريخ**، ترجمة عاطف احمد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد314، افريل2005

64-رقايقية فاطمة الزهراء ، **الشراكة الاوروميتوسطية، رهانات،حصيلة وآفاق، التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**،عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2014.

65-شبلي محمد سعيد ، **سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد**، عمان: دار زهران للنشر، 2016.

66-شربال عبد القادر ، **البحر الأبيض المتوسط بين الحرية والسيادة**،الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،ط2، 2011.

67-تشومسكي نعوم، **النظام العالمي القديم والجديد**، ترجمة عاطف احمد،القاهرة:نهضة مصر للنشر والتوزيع، 2007

68-خالد زيادة، **لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب**، القاهرة: الهيأة المصرية العامة للكتاب، 2015.

69-خضر بشارة ، **أوروبا والعرب: القرابة والجوار**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1993.

ب- الكتب باللغة الانجليزية:

1-Ayadi Rym, **mediterranean prospects (MEDPRO)**, Institute Centre for European Policy Studies, Brussels, 2009

2-BJORN HETNNE AND ANDRàS INOTAI ,THE NEW REGIONALISM IMPLIATION FOR GLOBAL DEVELOPMENT AND INTERNATIONAL SICURITY,WORLD Institute FOR Development Economics Research the United Nations University,1994

3-CARR EDWARD HALLETT ,**THE TWENTY YEARS' CRISIS 1919-1939 AN INTRODUCTION TO THE STUDY OF INTERNATIONAL RELATIONS**, LONDON MACMILLAN & CO. LTD,1939

4-European Strategy and policy analysis system, **Global Trends to 2030: Can the EU meet the challenges ahead?**, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2015

5-Gaub Florence, Alexandra Laban (Editors), **Arab futures: Three scenarios for 2025** (Paris, European Union Institute for Security Studies, February 2015)

6-Li Andrew, **China's new silk route** :The long and winding road,China : PwC's Growth Markets Centre February 2016

7-Mahan A.T., **the influence of sea power upon history1660-1783**,(boston:littele brown and company)1890.

8-Mazarr J.Michael, **BUILDING A SUSTAINABLE INTERNATIONAL ORDER** : UNDERSTANDING THE Current International Order, the RAND Corporation, USA, 2016

9-Moisés naim, **the end of power :from boardrooms to battlefields and churches to states, why being in charge isn't what it used to be**, basic book, new York, 2013.

10-Morgenthau Hans, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**, Fifth Edition, Revised, (New York: Alfred A. Knopf, 1978

11- Organski A. F. K. Jacek Kugler **The Power Transition:A Retrospective and Prospective Evaluation,** Handbook of war studies 1, 1989.

ت–الكتب باللغة الفرنسية:

1-Abdul Malak Dania,**APERÇU DU STATUT DE CONSERVATION DES POISSONS MARINS PRÉSENTS EN MER MÉDITERRANÉE**,UICN, Gland, Suisse et Malaga, Espagne,2012

2- Alméras Guillaume et Cécile Jolly, **Méditerranée 2030**, INSTITUT DE PROSPECTIVE ECONOMIQUE DU MONDE MEDITERRANEEN, Paris, France,2009.
Burs Alessia**, La Méditerranée Horizons et enjeux du XXIe siècle** ,commission européenne, Belgique, 2009.

3-Éthier Diane, **Introduction aux relations internationales**, Les Presses de l'Université de Montréal,canada,4e éd.,2010

4-Doglioli Andrea M, **Circulation Générale en Méditerranée**,Centre de Oceanologie de Marseille, Universite 2009de la Mediterranee, Marseille, France.

5- jolly cécile **Méditerranée Scénarios et projections à 2030 , croissance, emploi, migrations, énergie, agriculture**, INSTITUT DE PROSPECTIVE ECONOMIQUE DU MONDE MEDITERRANEEN, Paris, France,2011.

6-LACOSTE YVES,**GOPOLITIQUE DE LA MEDITERRANE**,ED.ARMAN COLIN,PARIS,2006

7-Meyer Vincent, **La méthode des scénarios : un outil d'analyse et d'expertise des formes de communication dans les organisationS**, Études de communication, 31, 2008.

8-Mohamad Albakjaji Andrea , **La pollution de la mer mediterranee par les hydrocarbures liee au trafic maritime** , THÈSE Pour obtenir le grade de Docteur, Relations internationales, université de PARIS-EST,2011

9-Polère Cédric, **LA PROSPECTIVE**, Les fondements historiques, volume 1 - Janvier 2012,grand liyon ,francce .

10-Tourret Jean-Claude et Vincent Wallaert, **MEDITERRANÉE 2030,4 SCÉNARIOS POUR LES TERRITOIRES MÉDITERRANÉENS**, INSTITUT DE PROSPECTIVE ECONOMIQUE DU MONDE MEDITERRANEEN, Paris, France,2009

ثانيا–المجلات

أ–المجلات باللغة العربية:

1–إبراهيم محمد سمر ، **تأثير أفكار المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية** ، السياسة الدولية، عدد198 مجلد 49، أكتوبر 2014.

2– الدسوقي أبوبكر ، **إشكاليات الاشتباك الدولي في المنطقة العربية**، السياسة الدولية،عدد203،مجد51،جانفي2016

3–..... ، **المنظمات الإقليمية في مفترق الطرق**، السياسة الدولية، العدد206، مجلد51، أكتوبر2016.

4–..... ، **جدلية العلاقة بين الاسلاموفوبيا واليمين المتطرف**، السياسة الدولية، العدد208 مجلد52، أفريل2017.

5–الموسى شريف ،**محاولة لفهم لحظة عالمية فارقة**: العولمة والتفتت السياسي والشعبوية البيضاء، مجلة الديمقراطية، العدد66أفريل2017.

6–المسفر محمد صالح ، **مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية–الأوروبية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد13، شتاء2007.

7- السلامي سامي ،**الإحياء الإمبراطوري:مشروع بوتين لاستعادة قوة قلب الأرض**، السياسة الدولية(ملحق تحولات إستراتيجية)عدد201، مجلد50، جويلية2015

8-..... ، **المعركة الكبرى**: التنافس على قلب الأرض يعيد تعريف الأمن في آسيا الوسطى، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)،العدد205، مجلد51، جويلية 2016.

9- العلوي الحسين الشيخ ، **تجمع الساحل الخماسي..تنسيق في ظل التعقيدات**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،سبتمبر2014

10-الصياد مصطفى عيد، **الحلف الأطلسي والمتوسط بين بوتين وترامب**، السياسة الدولية، العدد207، مجلد52، جانفي2017.

11-الشيخ نورهان ،**استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي؟**،ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد 198،مجلد 49،أكتوبر 2014

12-الخطيب معتز ، **ظاهرة كراهية الاسلام،الجذور والحلول**،تقافتنا للدراسات والبحوث،المجلد 5 العدد12،2008

13- بدوي تامر ، **العولمة الصينية** ملامح خريطة استثمارات بكين عبر أقاليم العالم، اتجاهات الأحداث، العدد20،مارس-أفريل2017

14- بلقزيز عبد الإله ، **ثلاثة تهديدات**: تحديات بقاء الدولة في العالم العربي، اتجاهات الأحداث، العدد20،مارس-أفريل2017

15- بن جديد سلوى ، **تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، السياسة الدولية، العدد206مجلد51،أكتوبر2016.

16- بن عنتر عبد النور ، **البعد الأمني للاستعصاء التكاملي المغاربي**، السياسة الدولية،العدد201،مجلد50، جويلية2015

17-جندلي عبد الناصر ، **أنسنة الخطاب وازدواجية الممارسة: المنظومة القيمية للنظام الدولي بعد الحرب الباردة**، السياسة الدولية، عدد 201 مجلد 50، أفريل 2015

18-دياب أحمد ،**قمتا بريكس وشنغهاي..استراتيجية أوراسية للأمن والتنمية**، السياسة الدولية،عدد 202،مجلد50،أكتوبر2015

19-هلال علي الدين ، **الخروج المتعثر: اللاتكامل العربي وتحدي بلوغ رشد الاختيار**، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية ، عدد 201، مجلد50، جويلية 2015.

20-حمشي محمد، **الاستقرار النظمي: أي تغيير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي؟**، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)، العدد197، مجلد49، جويلية 2014.

21- .....،**روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي؟**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد9، جوان2016.

22-حسين جاسم ، **العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،سبتمبر2015

23-طاهر أحمد ، **دوافع الوجود الروسي ومحدداته في مياه المتوسط**، السياسة الدولية، العدد207، مجلد52، جانفي2017

24-يونس محمد عبد الله ، **صدام مرتقب..الجدل العالمي حول البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية**، حالة العالم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، عدد16،أفريل2015.

25- كمال محمد ،**السياسة الأمريكية والشرق الأوسط..حدود الاستمرار والتغير**، السياسة الدولية،عدد203،مجلد51،جانفي2016

26- مدبولي ميادة ، **الهوية**: اتجاهات تأثير القيم والعقائد على التفاعلات الدولية، مجلة اتجاهات الأحداث(مفاهيم المستقبل)، أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد20، مارس-أفريل2017.

27- مدهون ميمون ، **التكيف الحرج:استراتيجية الصعود السلمي للصين**، السياسة الدولية، عدد197، مجلد49، جويلية2014

28-مهدى إنجي، **احتواء العالم: التطوير العسكري الأمريكي ومستقبل الحروب**، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد202 مجلد50، أكتوبر 2015.

29- ناجي محمد عباس ، **داخل الدائرة: تحول القوة كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية والدولية**، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد197 مجلد 49، جويلية2015.

30-..... ، **مؤشرات تصاعد عدم الثقة في العلاقات بين الدول**، ملحق مجلة اتجاهات الأحداث، العدد20، أفريل2017

31-ساحلي مبروك ، **مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط**، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد 7 جويلية 2014.

32-سويدان، **ما هو مستقبل الاستثمار في العالم؟**، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد20، أفريل2017

33-سي بشير محمد ، **إشكالية الأمن والقوة**:المبادرات الأمنية في غرب المتوسط، السياسة الدولية، عدد206 مجلد 51،أكتوبر2016.

34- سليمان أماني ، **لحظة الاختبار: مستقبل أوروبا في مواجهة تحديات التفكك**، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)، العدد 201، مجلد50، جويلية 2015،

35-سعد الدين نادية ،**الارتباك الاستراتيجي**:اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)،عدد203، مجلد 51، جانفي 2016

36-عبد الكريم هشام ، خيرة بن عبد العزيز، **أهمية التعاون الإقليمي في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد7 جويلية 2014.

37- عبد أيد وحيد ، **ماذا يبقى من قواعد النظام العالمي؟** السياسة الدولية، العدد 198، مجلد 49، أكتوبر2014.

38.....، **توازن الضعف في النظام الدولي**، السياسة الدولية، عدد 201 مجلد 50، جويلية 2015

39-.....، **ترامبية وبوتينية..نزعات شعبوية تجتاح العالم**، السياسة الدولية، العدد207مجلد52، جانفي2017

40-..... ، **مبدأ ترامب**:إدارة أعمال العلاقات الدولية في مرحلة2017-2021، اتجاهات الأحداث، العدد20،أفريل2017،

41-عبد الستار أمين سرمد ،**نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد**،مجلة دراسات دولية، عدد 35،مارس2008

42-عبيد هناء ، **إحياء قومي أم عولمة بقواعد جديدة؟** ،مجلة الديمقراطية،القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر، العدد66، أفريل 2017

43-عوني مالك ، **القائد الإقليمي: أدوار القوى المحورية في مرحلة السيولة الدولية**، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، العدد 198، مجلد 49، أكتوبر 2014.

44- .....، **الارتداد إلى الإقليم**:هل يعيد العالم العربي اكتشاف ذاته جيوسياسيا؟، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)عدد197، مجلد49، جويلية 2014

45- .....، **تحدي الأحادية:القوى الإقليمية الصاعدة واتجاهات تطور هيكل القيادة الدولي**، السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)، العدد198، مجلد 49، أكتوبر2014

46-..... ، **التكامل المأزوم: معضلات التقارب الإقليمي وفرص إعادة تشكيل العالم**، ملحق تحولات استراتيجية لة السياسة الدولية، العدد 201، مجلد 50، جويلية 2015.

47-..... ، **التحول الحرج: جدوى التكامل الإقليمي في مواجهة أزمة القيادة العالمية**، مجلة السياسة الدولية(ملحق تحولات استراتيجية)، العدد201، مجلد50، جويلية 2015.

48-علام مصطفى شفيق ،**اختلال التوازن**: تأثير التحولات العالمية على إقليم الشرق الأوسط، اتجاهات الأحداث،العدد20، أفريل2017

49- عصمت هايدي ،**مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة**،السياسة الدولية،العدد206مجلد51، أكتوبر2016.

50-فرحان شيماء معروف ، **موقف الاتحاد الأوروبي من التغيير في المنطقة العربية**، العراق: مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، 2012.

51- صبحي مجدي، **الحمائية وتصاعد القومية الاقتصادية**، السياسة الدولية، العدد208، مجلد52، أفريل2017

52- قبلان مروان ، **أطروحات إدارة ترامب ونظام مابعد الحرب العالمية الثانية**: انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟، مجلة سياسات عربية، العدد25، جانفي2017

53-راشد باسم ، **هل تهدد التيارات القومية المتطرفة النموذج الأوروبي**؟ السياسة الدولية، العدد206 مجلد51، أكتوبر2016.

54- خليل محمد، **مؤتمر مراكش ودبلوماسية تغير المناخ**، السياسة الدولية، العدد208 مجلد52، أفريل2017

ب–المجلات باللغة الانجليزية:

1-Ayadi Rym and Carlo Sessa, **Scenarios Assessment and Transitions towards a Sustainable Euro-Mediterranean in 2030**, Policy Paper No. 9 / July 2013

2-Ayadi Rym, **What future for the Mediterranean?**, Med pro newsletter, n1,janaury 2011

3-Björn Hettne and Fredrik Söderbaum, Theorising the Rise of Regionness, Sweden Contribution to New Political Economy, Vol 5, No 3 (December)

4-Bosello Francesco, **Perspectives in Resource Management and Climate Change Adaptation in the Southern and Eastern Mediterranean**, MEDPRO Policy Paper No. 6 / March 2013

I Zbigniew, **Toward a Global Realignment**, The American Interest, Volume 11, 5-Brzezinsk Nuvember2016

6-Carruthers Robin, **What prospects for transport infrastructure and impacts on growth in southern and eastern Mediterranean countries?**, MEDPRO Report No. 3/February 2013

7-Fawcett Louise,**Regionalism in World Politics: Past and Present**, *International Affairs* 80/3 (2004).

8-Jünemann Annette, Eva-Maria Maggi,**THE END OF EXTERNAL DEMOCRACY PROMOTION?The logics of action in building the Union for the Mediterranean**,*L'Europe en formation no 356 été 2010*

9-Haass Richard, **The Unraveling** : How to Respond to a Disordered World ? *Foreign Affairs* Special Collection:Best of 2014(NOVEMBER/DECEMBER 2014 ISSUE).

10-Hettne Björn and Fredrik Söderbaum, Theorising the Rise of Regionness, Sweden Contribution to New Political Economy, Vol 5, No 3 (December)

11-Groenewold George and Joop de Beer **Population Scenarios and Policy Implications for Southern Mediterrane Countries, 2010-2050** MEDPRO Policy Paper No. 5 / March 2013.

12-MacKinder H j, **the geographical pivot of history**, The Geographical Journal,Vol23 No. 4, April 1904.

13-Manseld Edward and Helen Milner, **The New Wave of Regionalism,** *International Organization* 53, 3, Summer 1999

14-MORAVCSIK ANDREW,**THE EUROPEAN CONSTITUTIONAL COMPROMI AND THE NEOFUNCTIONALIST LEGACY**, JOURNAL OF EUROPEAN PUBLIC POLICY 12:2 APRIL2005

15-Poulio Vincent, **The essence of constructivism**, Journal of International Relations and Development Vol 7. (2004) .

16-Rana Waheeda, **Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts**, International Journal of Business and Social Science, *Vol. 6, No. 2; February 2015*

17-Schneider Moritz, **EUROPEANIZATION BEYOND THE EU: THE DYNAMICS OF EUROPEANIZATION IN THE SOUTHERN MEDITERRANEAN PARTNER STATES**, L'Europe en formation nº 356 été 2010

18-Tocci Nathalie, **State (un)Sustainability in the Southern Mediterranean and Scenarios to 2030: The EU's Response**, MEDPRO Policy Paper No. 1/August 2011

19-wallerstein Immanul, **cultures in conflict? who are we? who are the others?** , journal of the interdisciplinary crossroads, vol 1,n 3.december 2004

20-Waltz Kenneth N., **Globalization and Governance** Political Science and Politics, Vol.32, No.4 (Dec., 1999)

ت–المجلات باللغة الفرنسية:

1-Augier henry,**Les particularités de la mer Méditerranée: son origine, son cadre, ses eaux, sa flore,sa faune, ses peu plements, sa fragilité écologique**,(Options Méditerranéennes; n.19)Paris : CIHEAM,1973

2-Éthier Diane, **Introduction aux relations internationales**, Les Presses de l'Université de Montréal,canada,4e éd.,2010,

3-Henry Jean-Robert, **Croisière dans l'idée méditerranéenne**,CONFLUENCES *Méditerranée* - N° 36 HIVER 2000-2001

4-Lacoste Yves, **LA MÉDITERRANÉE**, *Hérodote,* N°103 , 2001/4

5-Meyer Vincent**, La méthode des scénarios : un outil d'analyse et d'expertise des formes de communication dans les organisationS**, Études de communication, 31, 2008

6-Morin Edgar, **Penser la Méditerranée et méditerranéiser la pensée,** CONFLUENCES Méditerranée - N° 28 HIVER 1998-1999

7-Nigoul Claude**, LA MÉDITERRANÉE : MYTHES ET RÉALITÉS**.L'Europe en Formation. n° 356 .été 2010.

8-Ratka Edmund**, LA POLITIQUE MÉDITERRANÉENNE DE NICOLAS SARKOZY: UNE VISION FRANÇAISE DE LA CIVILISATION ET DU LEADERSHIP**,*L'Europe en formation no 356 été 2010*

ثالثا– الدراسات الغير منشورة

1-محمد غربي، **مشروعات تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي الإسلامي في ظل تحديات العولمة من خلال المؤتمرات الإسلامية**، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، 2006، جامعة الجزائر

2-فتيحة ليتيم،**إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية،جامعة باتنة،السنة الجامعية 2009/2008.

رابعا–التقارير

أ–التقارير باللغة العربية:

1-المفوضية الأوروبية،**بانوراما البرامج والمشاريع الإقليمية لمنطقة جنوب المتوسط،سياسة الجوار الأوروبية:غدا يبدأ اليوم**،بروكسل،2012

2-المفوضية الأوروبية،**بانوراما البرامج والمشاريع الإقليمية لمنطقة جنوب المتوسط،سياسة الجوار الاوروبية: غدا يبدا اليوم،2012–2014**،بروكسل:2013.

3-المركز الاعلامي للآلية الأوروبية للجوار والشراكة، **أوروبا وجيرانها،بانوراما البرامج والمشاريع الاقليمية في البلدان المتوسطية**،بروكسل: 2010

4- صندوق النقد الدولي، **التوقعات الاقتصادية المناطقية، آفاق الاقتصاد العالمي**، واشنطن ، جويلية 2014.

5-صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي للاقتصادي العالمي: الحلول معا**، واشنطن: 2016.

6-صندوق النقد الدولي، **تقرير آفاق الاقتصاد العالمي**، واشنطن:أكتوبر 2016،

7- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، أبوظبي: الدائرة الفنية لصندوق النقد العربي، 2015

8- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، أبوظبي: الدائرة الفنية لصندوق النقد العربي، 2016

9- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**، أبوظبي: الدائرة الفنية لصندوق النقد العربي، 2017

10-صندوق النقد العربي،**آفاق الاقتصاد العربي**، أبوظبي: الدائرة الفنية لصندوق النقد العربي، 2017

ب–التقارير باللغة الانجليزية:

1-EUROPEAN COMMISSION,**European Union funding for the Neighbourhood and Russia**, Brussels,2013

2-THE Munich Security Report 2016

3-Global peace index 2017 measuring peace in a complex world, institute economice and peace, USA ,june 2017

4-survey armed conflict reporte,international institute for strategic studies, London, Mai 2017 .

5-NATIONAL INTELLIGENCE COUNCILE(NIC)2004, **NATIONAL INTELLIGENCE COUNCIL'S 2020PROJECT: MAPPING THE GLOBALE FUTURE.**

6-Global Trends 2025: A Transformed World – AICPA

7-National Intelligence Council Global Trends 2030: Alternative Worlds ... The world of 2030

خامسا مواقع الانترنت

أ–مواقع الانترنت باللغة العربية:

1- المفوضية الأوروبية، برنامج الجوار للمجتمع المدني، بروكسل: 2012، متوفر على الرابط:
http://ec.europa.eu/europeaid/documents/aap/2011/af_aap-spe_2011_enpi.pdf

2- أوروبا قد توفر 80 بليون دولار من تكلفة واردات الطاقة، شوهد في27أوت2017، على الرابط:
http://www.alhayat.com/Authors/5092860

3-إعلان باريس الأورومتوسطي المشترك،13جويلية2008، على الرابط التالي:

http://www.ue2008.fr/webdav/site/PFUE/shared/import/07/0713_declaration_de_paris/Joint_declaration_of_the_Paris_summit_for_the_Mediterranean-EN.pdf

4- بولمكاحل ابراهيم ، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية و السياسة الخارجية،في 22جوان 2015،على الرابط:

http://politics-ar.com/ar2/?p=3062

5- كاريبكو أندريا ، أوروبا بين الواقع والتحديات المستقبلية، مركز كاتيخون، في19أوت2017، على الرابط:
http://katehon.com/ar/article/wrwb-byn-lwq-wlthdyt-lmstqbly

6- عاشي الحسن ، الاندماج المغاربي في ضوء الربيع العربي، مركز كارنيغي، على الموقع: http://carnegie-mec.org/experts/585

7- عبد الحي وليد ، الدراسات المستقبلية في التراث الإسلامي، شوهد يوم2015/11/24 على الموقع:
https://www.facebook.com/walid.abdulhay?fref=nf

8- عدلي مريم ، إحياء طريق الحرير يغير خريطة التجارة العالمية وينزع فتيل التوترات الإقليمية، شوهد في2سبتمبر2017، على الرابط:
http://www.wataninet.com/category/%d8%aa%d8%ad%d9%82%d9%8a%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d9%88%d9%85%d9%84%d9%81%d8%a7%d8%aa

9-قسم المعونات الأوروبية، تعزيز التعاون من خلال التوأمة، اطلع على الموقع في 2-12-2016:
http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/overview/documents/20121011-twinning-manual-2012_en.pdf

10-رئاسة الجمهورية التونسية، المؤتمر الدولي للاستثمار"تونس2020"، على الموقع:
https://www.facebook.com/Presidence.tn/?fref=mentions

ب–مواقع الانترنت بالانجليزية:

1-Amy zalaman, **BOOK REVIEWS**, PRISM 4, no. 4,pp178-180.see :
http://cco.ndu.edu/Portals/96/Documents/prism/prism_4-4/The_End_Of_Power.pdf

: https://www.ec.europa.eu/.../pdf/.../barcelona_declaration.pdf2-Barcelona declaration

3-(BP Statistical Review of World Energy 2016)-:
https://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/energy-economics/statistical-review-2016/bp-statistical-review-of-world-energy-2016-full-report.pdf
4-Emerson, M, **"Just Good Friends? The European Union's Multiple Neighbourhood Policies",** The International Spectator, Vol. 46, No. 4, December 2011:
http://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/region_e.htm

5-ENERDATA INFORMATION SERVICES: https://yearbook.enerdata.net/
Energy statistical pocketbook 2016
http://bookshop.europa.eu/en/eu-reference-scenario-2016-pbMJ0115793/;pgid=GSPefJMEtXBSR0dT6jbGakZD0000oQkartrL;sid=VJ6E7AYzA-aE6FHZOfUaS2QWGf2angHgUk0=?CatalogCategoryID=ydeep2IxOn0AAAEnSEMt7nca

Revisiting the Global Order, 23JUN2017, AT THE SEET :6-Javier Solana
https://www.project-syndicate.org/columnist/javier-solana

7-Global Energy Statistical Yearbook 2016: http://www.iea.org/statistics/
8 -(International Energy Outlook 2016) :-
http://www.eia.gov/outlooks/ieo/pdf/0484(2016).pdf
9-Regional cooperation in the EU Neighbourhood, **Programmes and Projects 2012–2014:**
http://www.enpi-info.eu/files/publications/Reg%20cooperation%20brochure%20EN%20South.pdf

10-The West Will Have to Go It Alone, Without the United States **:**
http://foreignpolicy.com/2017/06/13/the-west-will-have-to-go-it-alone-without-the-united-states-trump/

11-World military spending was $1.69 trillion in 2016,AT : http://visuals.sipri.org

سادسا–الجرائد اليومية:

1-يومية العربي الجديد ،**جريمة باريس**، لندن: العدد 132، الأحد 11جانفي 2015 .

2- يومية الخبر الجزائرية، **المغرب يتلقى صفعة دبلوماسية جديدة**، العدد8330، 16ديسمبر2016.

3- يومية الحياة الاقتصادية، **834مليار دولار خسائر الاقتصادات العربية بسبب الربيع العربي** ، العدد7677، 5أفريل2017

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

أولا–فهرس الجداول:

الرقم	الجـــــــــــــــدول	الصفحة
(1)	نموذج بيلا بالاسا (Bela Balassa)للتكامل	33
2	سلم القوى في المتوسط حسب نموذج أورجنسكي(**organski**)	37
3	مسارات الشراكة والآليات المالية المعتمدة لكل فترة	96
4	الاتجاهات الاقتصادية العالمية، توقعات 2030	154
5	سيناريو تفكك المنطقة الأورومتوسطية	214
6	سيناريو الاتحاد الأورومتوسطي	218
7	سيناريو التحالف الأورومتوسطي	223

ثانيا–فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنـــــوان الشـكل	الصفحة
1	نموذج الانتشار الوظيفي عبر القطاعات	71
2	دوائر التكامل والاندماج الأوروبي	72
3	مخطط الإصلاحات والشراكة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط	93
4	رسم بياني يوضح تطور حجم الإنفاق العسكري الجزائري(2008-2016)	121
5	رسم بياني يوضح تطور حجم الإنفاق العسكري المغربي (2008-2016)	121
6	شكل يبين تمركز ضحايا الصراعات المسلحة في2016	145
7	شكل يبين عدد اللاجئين في الدول المجاورة لمناطق الصراعات في 2016	145
8	خريطة توزيع النفط العالمية حسب الموقع الدولية	182
9	خريطة توزيع الغاز العالمية حسب الموقع الدولية	182

ثالثا–فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
(1)	خريطة البحر الأبيض المتوسط	48
(2)	-خريطة الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط	91
(3)	خريطة المقومات الصناعية والطبيعية لدول المنطقة المغاربية	119
(4)	خريطة الانتشار العسكري للقوى الكبرى في المتوسط	138
(5)	خريطة تبين أهم الحركات الانفصالية في أوروبا	194
(6)	خريطة خطوط طريق الحرير الجديد البرية والبحرية	204

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنـــــــــــوان	الصفحة
الشكر والتقدير.	أ
الإهداء.	ب
الملخص باللغة العربية .	ت
مقدمة عامة	20-5
الفصل الأول: **الفصل الأول: التكامل والتنافس الأورومتوسطي في إطار النظام الدولي**	62-22
المبحث الأول: بنية التكامل الإقليمي والتعاون الدولي.	23
المطلب الأول:ماهية التكامل والإندماج.	23
المطلب الثاني: نظريات التكامل.	26
المطلب الثالث:بنية التعاون الدولي والإعتماد المتبادل.	31
المبحث الثاني: مضامين تحولات النظام الدولي الجديد.	36
المطلب الأول: تحول القيم في النظام الدولي الجديد.	36
المطلب الثاني:طبيعة القيادة في النظام الدولي الجديد	39
المطلب الثالث: تحول القوة في النظام الدولي الجديد.	41
المبحث الثالث: الظاهرة الأورومتوسطية في السياسة الدولية.	45
المطلب الأول: خصائص حوض البحر الأبيض المتوسط.	45
المطلب الثاني: الإطار النظري لجيوسياسية المتوسط.	50
المطلب الثالث: محددات العلاقات الأورومتوسطية.	55
خلاصة واستنتاجات الفصل الأول.	62
الفصل الثاني: تطور العلاقات الأورومتوسطية في ظل تحولات النظام الدولي الجديد.	64-116
المبحث الأول: أثر تحولات ما بعد الحرب الباردة على البراديغمات التقليدية للعلاقات الأورومتوسطية	65
المطلب الأول: المأسسة المتوسطية بين التنظيم الإقليمي والتنظيم الدولي	65
المطلب الثاني: مأسسة المتوسط من الإقليمية التقليدية إلى الإقليمية الجديدة	69
المطلب الثالث: تطور مسارات الشراكة المتوسطية	74

المطلب الرابع: تحولات النظام الدولي الجديد والإطار الإقليمي الأورومتوسطي	77
المبحث الثاني: مضامين البراديغمات الجديدة للعلاقات الأورومتوسطية	83
المطلب الأول: الأهداف الاستراتيجية لمشروع الشراكة الأورومتوسطية	83
المطلب الثاني: براديغمات الشراكة الإقليمية الأورومتوسطية .	86
المطلب الثالث: تطور مسارات الشراكة الأورومتوسطية	88
المطلب الرابع:مضامين السياسات والآليات الأورومتوسطية لبناء الإقليم المتوسطي	94
المبحث الثالث: انعكاسات الأحادية القطبية في النظام الدولي على العلاقات الأورومتوسطية	105
المطلب الأول: أسس ومرتكزات الأحادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية	105
المطلب الثاني: التداعيات العالمية والإقليمية لنموذج القطبية الأمريكية	108
المطلب الثالث: المواقف الأورومتوسطية من سياسات القطبية الأمريكية	111
الفصل الثالث: الاتجاهات الكبرى للتفاعلات الإقليمية والعالمية في الإقليم الأورومتوسطي	118
المبحث الأول: الاتجاهات الكبرى في الإقليم الأورومتوسطي	119
المطلب الأول: الاتجاهات المستقبلية لتحولات المغرب العربي	119
المطلب الثاني:الاتجاهات الأساسية في المنطقة العربية	124
المطلب الثالث:الاتجاهات الكبرى للاندماج الإقليمي الأوروبي في ظل التحديات الراهنة	127
المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النظمية العالمية على اتجاهات العلاقات الأورومتوسطية	132
المطلب الأول: الأزمة النظمية العالمية	132
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة النظمية على العلاقات الأورومتوسطية	136
المطلب الثالث:الاتجاهات العالمية الكبرى	143
المبحث الثالث: الاتجاهات الكبرى للعلاقات الأورومتوسطية	149
المطلب الأول:الاتجاهات السياسية والأمنية للعلاقات الأورومتوسطية	149
المطلب الثاني:الاتجاهات الاقتصادية للعلاقات الأورومتوسطية	153
المطلب الثالث: الاتجاهات الاجتماعية و الثقافية للعلاقات الأورومتوسطية	159
خلاصة واستنتاجات	164
الفصل الرابع: سيناريوهات الإقليمية الأورومتوسطية الجديدة وفرص إعادة بناء النظام الدولي	168
المبحث الأول: سيناريوهات الأقاليم الفرعية في المتوسط	169
المطلب الأول: السيناريوهات المستقبلية للمنطقة المغاربية	169

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للمنطقة العربية ومستقبل النظام الإقليمي العربي	175
المطلب الثالث: مستقبل الوحدة الأوروبية	184
المبحث الثاني: الأورومتوسطية ضمن مسارات تحدي الأحادية القطبية وإعادة بناء النظام الدولي	191
المطلب الأول: سيناريوهات القطبية واللاقطبية الدولية	191
المطلب الثاني: مستقبل الظاهرة الإقليمية في مواجهة تحدي الأحادية القطبية	196
المطلب الثالث:سيناريو عالم الكتل الكبرى وإعادة بناء النظام الدولي	202
المبحث الثالث: سيناريوهات الإقليمية الأورومتوسطية الجديدة وفرص إعادة بناء النظام الدولي	211
المطلب الأول: سيناريو الصراعات الأورومتوسطية والتدخل الدولي	211
المطلب الثاني: سيناريو الاتحاد الأورومتوسطي	215
المطلب الثالث:سيناريو التحالف الأورومتوسطي وإعادة بناء النظام الدولي	219
المطلب الرابع: نحو رؤية أورومتوسطية جديدة لإعادة بناء النظام الدولي	225
استنتاجـــات الفصـــل الرابع:	230
استنتاجات عامة	232
الخاتمة.	237
قائمة الملاحق	240
قائمة المراجع.	247
فهرس الجداول و الأشكال والخرائط	259
فهرس المحتويات	262
ملخص الدراسة بالانجليزية	265

Abstract

The evolution of Euro-Mediterranean relations have shown that there is a reciprocal influence between the international regime as a determining factor of relations among States and territorial entities, and Euro-Mediterranean relations as a scale model of international interactions. Given the civilizational, economic and strategic importance of the Mediterranean region, Euro-Mediterranean relations will remain today and tomorrow a crucial factor in the great transformations and changes in international regimes.

Euro-Mediterranean relations andthe international regimeare entering a crucial phase between disappearing traditional processes and new ones under construction in the medium term. Throughout the changing global order with the decline of the leading role played by United States, the liberal economic model, and the ruling democratic values model. This crisis with its significant international dimensionhas had repercussions in the territorial and provincial governments of the Euro-Mediterranean region by stirring contradictions and clashes among them. The rise of populism and nationalism in Europe and the spread of Euro-skepticism, ethnic and religious clashes in the Arab region with the decline of pan-Arabism and Pan-Islamism, the return of imperial renaissance movements as a result of the decline of traditional complementary trends, dynamism of emerging powers that contribute to the reconstitution of international interactions through shaking territorial and international regime structures at the expense of Euro-Mediterranean phenomenon, have led to overlapping challenges for Europe and the Arab world, which imposes on both parts common processes to face division mechanisms and the reconstitution of territorial and international systems.

Euro-Mediterranean relations are moving for the next two decades towards more overlaps with each other, to strengthen their multi-dimensional partnership in order to rebuild territorial entities and establish a new Euro-Mediterranean territorial entity that combines economic and geopolitical interests on the one hand, and the identities, shared values and standards on the other hand. This entity is based on standard Power Approach that links the change in the standards of partnership State members with internal and external European complementarity circles as well as the global economy andthe international regime, to build a territorial euro-Mediterranean alliance, according to interaction types, power scales, as well as distribution of new values and roles. This takes into account territorial equilibrium and international transformations and will help achieve the shared strategic interests for both shores of the Mediterranean. It will also allow the Euro-Mediterranean alliance to play a critical role in building a sustainable multiparty international order.

Ministry of Higher Education and Scientific Research.
University of Hassiba Ben Bouali Chlef.
Faculty of Law and Political Science.
Department of Political Science.

Dissertation submitted for a doctorate in the third phase of the Political Science
Specialization: Euro-Mediterranean Studies.

Under the title

The future of Euro-Mediterranean relationships and their role in reconstructing the international system .

Prepared by student :

Brahim Kalouaz

under the supervision of prof.Dr:

Mohamed Gharbi

Members of the Discussion Committee:

Name and title of Professor	Rank	University	Adjective
Dr. Mohamed Belkhira	Lecturer	University of Chlef	President
Prof. Dr. Mohamed Gharbi	Prof. of Higher Education	University Center Tissemsilt	Supervisor and Rapporteur
Prof. Dr. Abdel wahab Ben khelif	Prof. of Higher Education	University of Alger 3	Member Discussant
Dr.Benyamina Chaieb edra	Lecturer	University of Chlef	Member Discussant
Dr. Mohamed Rezzig	Lecturer	University of Alger 3	Member Discussant
Dr.Souad Haffaf	Lecturer	University of Chlef	Member Discussant

The académie year : 2017/2018 corresponding to1438-1439